الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر–بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

Université Mohamed Khider-Biskra

Faculté des Sciences Economique

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

الموضوع:

تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي

ـ دراسة حالة بعض البلدان الناشئة(الهند والبرازيل) ـ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب **إشراف**

ياسين مكيو **د/ عبد الله غالم**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور.....الطيب داودي(جامعة بسكرة) رئيسا

الدكتور..... عبد الله غالم(جامعة بسكرة) مقررا

الأستاذة الدكتورة..... رقية حساني (جامعة بسكرة) عضوا

الأستاذ الدكتور..... عمار زيتوني (جامعة باتنة) عضوا

الأستاذ الدكتور..... آيات الله مولحسان(جامعة باتنة) عضوا

الدكتور..... مبروك رايس جامعة بسكرة)عضوا

السنة الجامعية 2015/ 2016

الملخص:

اهتمت هذه الأطروحة بدراسة و تحليل تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي لبعض البلدان الناشئة ، فقد احتلت التجارة الزراعية مكانة بارزة في المفاوضات التجارية منذ جولة أورجواي والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الزراعة بعد مفاوضات شاقة بين الدول الأعضاء، غير أن هذا الاتفاق لوحده كان غير كافي نظرا لارتباط تجارة المنتجات الزراعية في تحريرها باتفاقيات تجارية أخرى تؤثر على ذلك.

ولقد أضحى تحرير التجارة العالمية محل شك في الوضع الحالي في ضوء عدم استعداد فرقاء الخلاف بعد للتخلي عن مواقفهم المتصلبة بخصوص المواضيع قيد التفاوض فالولايات المتحدة ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي مازالت متمسكة بجوهر سياستهما الحمائية المطلقة فيما يخص قطاعهما الزراعي، من حيث عدم إبداء الاستعداد المطلوب لإلغاء الدعم المالي الذي يحظى به المزارعون والذي يمكنهم من المنافسة السعرية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية العالمية. وذلك على الرغم من التكلفة الباهظة التي يكلفها هذا الدعم لموازنات بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

إن منظمة التجارة العالمية(بما في ذلك اتفاقية أورجواي للزراعة) هي منتدى للشراكة، والسياسات عادة تضعها البلدان المتقدمة ولكن ليست بغفلة عن البلدان النامية خاصة الهند والبرازيل ، حيث تدخل هذه البلدان للمنظمة طوعيا ودون إجبار من أحد. والقرارات تؤخذ بالتفاوض وليس بالتصويت كما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى. وهناك قواعد اللعبة تنطبق على الجميع، والهند والبرازيل فهمتا اللعبة جيدة وتتحركان لزيادة الاستفادة من الجوانب الإيجابية لبنود اتفاقية الزراعة بهدف زيادة إحراز اكبر قدر ممكن في صادراتهما الزراعية وغزو الأسواق العالمية .

الكلمات المفتاح: التجارة الزراعية، المفاوضات التجارية، الملف الزراعي، البلدان الناشئة ،المبادلات التجارية الدولية.

Résumé :

Cette thèse a porté sur l'étude et l'analyse des négociations défaillantes du commerce mondial et son impact sur le développement de l'échange international de commerce dans le secteur agricole pour certains pays émergents . Le commerce agricole a figuré en bonne place dans les négociations commerciales depuis l'Uruguay Round dont on a arrivé à l'accord de l'agriculture après des négociations pénibles entre les États membres, est que ce seul accord était insuffisante en raison de la relation entre la libéralisation du commerce des produits agricoles et d'autres accords commerciaux qui l'affectent.

La libéralisation du commerce international est devenu en doute dans la situation actuelle comme les négociateurs ne sont pas prêts à renoncer leur fanatiques attitudes par apport aux dossier de négociation dont , les États-Unis et le Groupe des pays de l'Union européenne sont toujours coller à leur politique de protectionnisme vis-à-vis aux secteurs agricoles en termes de ne pas être prêt à annuler le soutien financier nécessaire pour les agriculteurs, ce qui leur permet à la concurrence des prix dans le commerce des produits agricoles et des produits alimentaires mondiaux. Et en dépit du coût élevé, ce qui lui a coûté le soutien pour les budgets des pays de l'Union européenne et les États-Unis.
L'OMC est un forum de partenariat, et les politiques sont généralement fixés par les pays développés, mais pas à distraction des PED particulièrement l'Inde et le Brésil, dont ces pays sont adhérés volontairement et sans force d'un Les décisions prises par la négociation et non par le vote, comme cela est le cas dans d'autres organisations internationales. Il y a des règles du jeux applicables à tout le monde, et l'Inde et le Brésil ont bien compris le jeux et déplacent pour augmenter l'avantage des aspects positifs des termes de l'Accord sur l'agriculture afin d'augmenter autant de progrès que possible dans les exportations agricoles et la conquête des marchés mondiaux.

Mots clés: commerce agricole, les négociations commerciales, dossier de l'agriculture, les pays émergents, l'échange de commerce international.

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل على هذا النحو؛
إن إنجاز هذا العمل كان ثمرة لمجهودات معتبرة بمساعدة الآخرين، لهذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل
الدكتور غانم عبد الله
الذي كثيرا ما تحمل عناء الإشراف بالتوجيه والنصيحة، شكري موصول إليه على الثقة التي منحني إياها، على صبره وعلى النصح والتشجيع المعنوي
الذي طالما قابلني به.

كما أسجل شكري وعرفاني إلى كل من قدم لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، كما لا أنسى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة، كما اشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة بحثي هذا.

الإهداء

إلى هؤلاء الذين نحسبهم شموعا تحترق لتنير درب العلم والمعرفة..

إلى الذين اختاروا أن يظلوا على مبادئهم رغما عن الزمن..

هؤلاء الذين ما يزالون يحترمون العلم وطالبه..

إلى هؤلاء فقط .. أينما كانوا.

ياسين مكيو

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الملخص	I
كلمة شكر	III
الإهداء	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	أ. ح
الفصل الأول: نظرة عن الزراعة والتجارة الزراعية العالمية	52-1
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية ومكانة القطاع الزراعة	2
I. ماهية القطاع الزراعي	2
II. أنواع الزراعة	7
III. دور القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية	11
المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الزراعية	13
I . مدخل رئيسي للسياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة	13
II . السياسة السعرية الزراعية	14
III . السياسة التجارية الزراعية	16
IV . السياسة التسويقية الزراعية	19
المبحث الثالث: نظرة عن السياسات الزراعية لبعض البلدان المتقدمة والنامية	21
I. السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبيPAC	21
II. السياسة الزراعية الأمريكية	25
III. السياسة الزراعية في كندا	28
IV . السياسات الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	32
V. السياسات الزراعية في بعض الدول العربية	36
المبحث الرابع: الاتجاهات البارزة في الزراعة العالمية من حيث الإنتاج والطلب والتجارة والأمن الغذائي	39
I. الاتجاهات العالمية في الإنتاج والطلب	40
II . الاتجاهات في تجارة المنتجات الزراعية	41
III. الاتجاهات في الأمن الغذائي على المستوى العالمي والإقليمي	47

خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية بين أعضائها	54. 105
تمهيد	54
المبحث الأول:التحولات التي عجلت من قيام منظمة التجارة العالمية	55
I . الأوضاع السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية	55
II . الجهود الدولية للإنشاء منظمة التجارة الدولية	60
III . التعريف بمنظمة التجارة العالمية	63
المبحث الثاني: السمات العامة لآلية المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والمجالات التي شملتها	71
I . السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة	72
II. المجالات التي شملتها مفاوضات التجارة العالمية	79
المبحث الثالث: قراءة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية الوزارية 1996 . 2011	82
I . المؤتمرات الوزارية قبل الدوحة	82
II . مؤتمر الدوحة 2001	88
III. المؤتمرات الوزارية بعد الدوحة	95
خلاصة الفصل	105
الفصل الثالث: قضايا الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة	107- 179
تمهيد	107
المبحث الأول: إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية	108
I . منطلقات ومبررات إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية	108
II . اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية	113
III . الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة	123
المبحث الثاني: الزراعة في مفاوضات التجارة العالمية منذ جولة الدوحة للتنمية	131
I. الزراعة في إطار برنامج الدوحة	131
II . مفاوضات الزراعة في كانكون2003	136
III . مفاوضات الزراعة ما بعد كانكون (صفقة جويلية 2004)	138
IV. مفاوضات الزراعة في هونغ كونغ ديسمبر 2005	143
V. مفاوضات الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ 2005	149
VI. مفاوضات الزراعة في عام 2008	151
VII. مفاوضات الزراعة في عام 2009	155

VIII . تطور مفوضات الزراعة ما بعد عام2009	157
المبحث الثالث: المواقف التفاوضية في منظمة التجارة العالمية حول الملف الزراعي مند الدوحة	162
I . المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة التجارة العالمية	162
II . المواقف العربية بخصوص الملف الزراعي	166
المبحث الرابع: تعثر مفاوضات التجارة العالمية المصادر و الأسباب	172
I. أسباب تعثر مفاوضات التجارة العالمية	172
II. الكاسبون والخاسرون من تعثر مفاوضات التجارة العالمية	175
III. مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تعثر المفاوضات	177
خلاصة الفصل الثالث	179
الفصل الرابع: تحليل أثار تعثر مفاوضات التجارة العالمية على تطور المبادلات التجارية الزراعية في كل من الهند والبرازيل	181-226
تمهيد	181
المبحث الأول: وضعية القطاع الزراعي والتجارة الزراعية في الهند والبرازيل	182
I . مقومات الزراعة لكل من الهند والبرازيل	182
II . الإنتاج الزراعي وتطوره في الهند والبرازيل	184
III . السياسات الزراعية لكل من الهند والبرازيل	193
IV . واقع التجارة الزراعية في الهند والبرازيل	196
المبحث الثاني : تجربة تنفيذ اتفاق الزراعة لكل من الهند والبرازيل	197
I . التزامات الهند والبرازيل بموجب اتفاقية الزراعة	197
II. القضايا التي تهم الهند والبرازيل في المفاوضات الخاصة بالزراعة	210
المبحث الثالث: تجارة السلع الزراعية في الهند والبرازيل وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها	118
I . تجارة السلع الزراعية في الهند وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها	218
II. تجارة السلع الزراعية في البرازيل وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها	222
خلاصة الفصل	226
الخاتمة العامة	228-231
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1،1)	متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي	40
(2،1)	حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع لكل منطقة، 2012،	43
(3،1)	أهم الدول المصدرة للسلع الزراعية 2011 و 2012	44
(4،1)	أهم الدول المستوردة للسلع الزراعية 2011 و 2012	45
(5،1)	نقص التغذية في المناطق النامية 1990 . 1992 إلى 2010 . 2012	50-49
(1،2)	المدراء الذين تداولوا على رئاسة منظمة التجارة العالمية منذ 1995	70
(1،3)	تطور الصادرات من السلع الزراعية والغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية 1980. 1986	111
(3، 2)	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة	117
(3،3)	النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم	121
(4،3)	البلدان التي تحتفظ بالحق في استخدام التدابير الوقائية الخاصة لعدد من المنتجات في ظل اتفاق الزراعة	133
(5،3)	البلدان التي تدعم صادراتها وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضي اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية	135
(6،3)	الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري	144
(7،3)	الفرضية المقترحة لتخفيض الدعم في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري	145
(8،3)	الحالة بالنسبة لتسع قضايا جدلية في مشروع الأساليب	158
(9،3)	الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة	167
(1،4)	تطور الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل في الهند لفترة (2001 . 2011)	185
(4،2)	تطور الإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية في البرازيل لفترة (2000 . 2011)	189
(3،4)	الإنفاق على دعم الزراعة في الهند خلال فترة 1995 . 1996	199
(4،4)	التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية البرازيلية	203
(5،4)	التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية البرازيلية	204
(6،4)	التزامات وتطبيقات مقياس الدعم الكلي للبرازيل	206
(7،4)	الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة و التفضيلية	207
(8،4)	دعم الصادرات بحسب المنتجات والكميات المدعومة في فترة الأساس (1986-1990)	209
(9،4)	الميزان التجاري الزراعي الهندي بين 2001 . 2012	220
(4،9)	الميزان التجاري الزراعي البرازيلي بين 2001 . 2012	223

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1،1)	التشابكات الأمامية والخلفية لقطاع الزراعة	12
(2،1)	الآثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على قيمة الواردات	17
(3،1)	اثر الإعانة على الإنتاج الزراعي	19
(4،1)	أهم السلع الزراعية التصديرية في كندا لعام 2011	29
(5،1)	تقديرات مؤشرات الدعم لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2010	34
(6،1)	تقديرات دعم المنتجين حسب الدول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترتين (1986.1988و2007 . 2009)، النسبة من إجمالي فاتورة الزراعة	35
(7،1)	الحصة الإقليمية من صادرات المنتجات الزراعية العالمية	42
(8،1)	قيمة الصادرات الزراعية للدول الأقل نموا إلى بعض المناطق في العالم	46
(9،1)	النسب المئوية للذين يعانون من نقص التغذية بحسب الأقاليم 1990 . 1992 و 2010 . 2012	51
(1،2)	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	68
(2،2)	أوضاع التفاوض	73
(1،3)	الموقف المتجمد للمفاوضات	149
(1،4)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في الهند لعامي 2001 و 2010	186
(2،4)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في البرازيل لعامي 2000 و 2011	190
(3،4)	تطور الأهمية النسبية للناتج الزراعي من حصة الناتج المحلي الإجمالي لكل من الهند والبرازيل من سنة 2000 إلى سنة 2012	196
(4،4)	تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية في الهند بين 2001 . 2012	221
(5،4)	تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية في البرازيل بين 2001 . 2012	225

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

لقد شهد العالم على مدى العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات هائلة على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول ؛ فعلى الصعيد السياسي حدث تغير في طبيعة العلاقات الدولية وذلك اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول دول أوروبا الشرقية إلى النظام السياسي التعددي وعلى الصعيد الاقتصادي اتجه المجتمع الدولي نحو تنظيم العلاقات التجارية الدولية سواء عبر الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية وتضافرت الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف إلى أن تم إنشاء منظمة التجارة العلمية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1995م نتيجة لمشاورات ومفاوضات استمرت قرابة خمسين سنة تم التوصل خلالها إلى جملة من الاتفاقيات التجارية الدولية في مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار ،وقد أخذت العديد من الدول على عاتقها الانضمام إلى هذه المنظمة من اجل الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها ذلك الانضمام من فرص للتنمية وتوسيع للمكاسب،ويتزايد منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عدد الدول الأعضاء فيها حتى بلغ 162 دولة في ديسمبر 2015[1] ، معظمها من الدول النامية إلى جانب العديد من الدول التي تسعى للانضمام، بالإضافة إلى أن معظم عمليات التبادل التجاري الدولي تتم في إطار هذه المنظمة.إذ يعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في الواقع هو استكمالا للركائز التي تقف عليها اليوم حركة المال والتجارة العالمية المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي وعلى هذا النحو فمنظمة التجارة العالمية هي المنظمة الدولية التي تملك إمكانية تنظيم وتطوير التجارة رغم ما يعتري مسيرتها من تعثر و تباطىء في المفاوضات. فالتفاوض بين أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يهدف إلى تعديل اتفاق تجاري متعدد الأطراف واستكمال أحكامه أو الوصول إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف جديد أي بصورة عامة التفاوض بشأن العلاقات التجارية الدولية غير أن هذا التفاوض يسير بوتيرة ضعيفة خاصة في الملف الزراعي، فبالرغم من مرور 21 سنة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وانعقاد العديد من المؤتمرات وزارية،إلا أن المسألة الزراعية كما أصبح يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة، مازالت تشكل هاجس حقيقي في وجه التوصل إلى إبرام اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف ،ولم تحقق المفاوضات التجارية تقدما ملموسا،على الرغم من انتهاء الفترة المقررة لتنفيذ اتفاق

[1] الذي يبين عدد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة انظر الملحق رقم(1)

الزراعة والذي يقضي بخفض التعريفة الجمركية ورفع الدعم المحلي إلى جانب حضر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية. و يرجع ذلك لحساسية وخطورة المسألة، وتعلقها بالأمن الغذائي بالنسبة لجميع الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، يبقي الصراع محتدما بين الدول المتقدمة والدول النامية بالأخص الدول الناشئة حول رفع الدعم عن الزراعة وفتح الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

وهذا يبرز جليا في جولة الدوحة التي تعرف في بعض الأحيان انسداد في مواقف المفاوضين الكبار للمنظمة،بالرغم من انطلاقها منذ اثني عشرة سنة.

وفي ظل هذه المتغيرات التجارية الدولية تبقى الدول الناشئة ومن بينها الهند والبرازيل تسعى جاهدة لزيادة الاستفادة من تحرير التجارة العالمية والتي ترتبط بدرجة التنمية والتطور الاقتصادي الذي تبلغه الدولة ومستوى القدرة التنافسية التي تحققها.

ويعتبر القطاع الزراعي موضوعا بالغ الحساسية بالنسبة لكل من الهند والبرازيل لماله من ادوار حقيقية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .إلى جانب ضمانه للأمن الغذائي فهو يلعب دورا هاما في جلب العملة الصعبة لتمويل التنمية وخلق مناصب شغل وتحريك النشاطات الاقتصادية الأخرى.

1. الإشكالية:

وعلى ضوء مسابق ذكره فإن الإشكالية العامة التي يمكن طرحها هي:

. ما هي الانعكاسات الناتجة عن تعثر مفاوضات التجارة العالمية في القطاع الزراعي على عمليات التبادل التجاري ؟

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

. ما هي الاتجاهات البارزة في التجارة الزراعية العالمية ؟

. ماذا تعني مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة؟ وما هو مضمونها وما هي أسباب تعثرها؟

. ما مصير منظمة التجارة العالمية في ظل مخاطر تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتجارة والتنمية؟

. ما هو واقع القطاع الزراعي في الهند والبرازيل ؟ وكيف يمكن أن يؤثر تعثر جولة الدوحة على التجارة الزراعية في هذان البلدان؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة اعتمدنا الفرضيات التالية:

1. تتسم الاتجاهات الرئيسية للتجارة العالمية في السلع الزراعية بنمو غير منتظم، والتمركز في معظم الدول المتقدمة .

2. مفاوضات الزراعة هي تلك المفاوضات التي تهتم بتسيير و تحرير تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء والتي تتضمن الدعم المحلي للقطاع الزراعي، دعم الصادرات الزراعية، النفاذ إلى الأسواق ، والتي تعرف تعثرا لاختلاف وتناقض مصالح الدول الأعضاء فيما بينها.

3. فشل جولة مفاوضات الدوحة التجارية من شأنه أن يؤدي إلى تراجع نسبي لدور منظمة التجارة العالمية.

4 . قطاع الزراعة له دورا بارزا في الاقتصاد البرازيلي والهندي فبالرغم من تعثر مفاوضات التجارة العالمية للزراعة لم يقلل من فرص نفاذ الصادرات الزراعية لكل من الهند والبرازيل إلى أسواق الدول المتقدمة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن خبايا تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتجارة ومن ثم تسليط الضوء على الملفات التي تشكل عقبة حقيقية في وجه تحرير التجارة بين مختلف الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة. كما يكتسي موضوع الأطروحة أهمية بالغة في الوقت الحالي نظرا للتغيرات العميقة التي ظهرت على الاقتصاد الدولي بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة.

4. مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار الموضوع لعل أهمها:

. إن موضوع مفاوضات التجارة الدولية متعددة الأطراف يعتبر من المواضيع الساعة ونحن نعيش في تحولات اقتصادية؛

. بحكم التخصص الذي ادرس فيه، إضافة إلى ميولنا الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان ما يلي:

. إظهار مكانة وأهمية التجارة الزراعية العالمية والدور الذي تلعبه في التطور الاقتصادي للدول؛

. دراسة وتحليل تداعيات تعثر مفاوضات التجارة الدولية في ضوء ما آلت إليه جولة الدوحة للتنمية؛

. محاولة تحديد أهم الانعكاسات المترتبة عن تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتجارة بشأن الزراعة على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي لكل من دولة الهند ودولة البرازيل.

. حدود الدراسة:

سيكون الإطار المكاني للدراسة محصورا في بعض الدول الناشئة وهي الهند والبرازيل وسيكون مجال هذه الدراسة محصورا بين تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن ، كما تركز الدراسة على الزراعة في كل من الهند والبرازيل بعد مؤتمر الدوحة عام2001حتى عام 2011.

-6 المنهج والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي عند التطرق للأحداث التي مرت بها المنظمة العالمية للتجارة ، كما سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بقضايا الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وكذا دراسة تطور قيم وتحليل أرقام تسمح لنا بمعرفة جوانب الوقائع المدروسة للوصول إلى إصدار أحكام تقويمية عليها.

أما عن الأدوات المستخدمة في هذا الموضوع الذي يدرس واقعا اقتصاديا فهي الجداول والبيانات المستقاة من مختلف الكتب والمجلات المتوفرة باللغات:العربية،الانجليزية والفرنسية، كما سيتم الاعتماد كذلك على الأعمال العلمية التي أنجزت من طرف باحثين متخصصين وتلك الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية متخصصة، وسيتم أيضا الاستعانة بالمواقع الرسمية على شبكة الانترنيت.

7. موقع البحث من الدراسات السابقة:

يعتبر هدا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بالموضوع نجد:

1. دراسة غردي محمد، بعنوان القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منشورة، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2011، حيث حول الباحث من خلال هذه الدراسة إظهار أهم الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع، كما تطرق إلى أشكال الدعم التي تضمنتها السياسات الزراعية بعد التسعينيات ، ومدى توافقها مع أشكال الدعم غير المحظور في اتفاقية الزراعة، كما قام الباحث بإبراز أهم عناصر الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، واهم الالتزامات والحقوق التي توفرها هذه الاتفاقيات للدول النامية.

2. دراسة عزا لدين بن تركي، بعنوان تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية منشورة ،جامعة الحاج لخضر باتنة، السنةالجامعية2007/2006.

حيث تطرق الباحث في دراسته إلى التطورات الحاصلة في مؤشرات الزراعة في العالم وسعى إلى البحث عن الأسباب وراء تدخل الدول في النشاط الزراعي خاصة الدول الصناعية، كما تطرق الباحث إلى الملف الزراعي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الذي له انعكاساته على مستقبل السياسات الزراعية سواء داخل الدول المتقدمة أو الدول النامية أو الدول الأقل نموا، ومن بين متوصل إليه الباحث أن سياسات الدعم الزراعي وسياسات الحماية التجارية التي سادت وتسود داخل البلدان المتطورة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما أدت إلى تفاقم الأوضاع الزراعية لكثير من البلدان النامية وتوصل الباحث كذلك إلى أن الصراع التجاري تبلور بين البلدان المعنية بتجارة السلع الزراعية مند جولة طوكيو الذي اقتصر في البداية على كل من الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد الأوروبي، غير أن النضج الذي عرفه إطار التفاوض بفضل انضمام المزيد من البلدان إلى المنظمة العالمية للتجارة فسح المجال أمام مجموعات جديدة من البلدان لتخوض بدورها غمار التفاوض و من بين هذه المجموعات مجموعةcairns.

3. دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على نفاد إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية، نيويورك،2005، حيث تناولت هده الدراسة قضايا الزراعة في المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية وركزت على قضية هامة وهي النفاد إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية من خلال التعرف على واقع المفاوضات الجارية بشان القضايا الزراعية ووجهات نضر الدول المتقدمة والنامية، وتحليل واقع التجارة الزراعية العربية والاتفاقيات التي عقدتها دول عربية مع الاتحاد الأوروبي من اجل تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى أسواق الاتحاد.

8 . هيكل الدراسة:

يتمثل هيكل الدراسة فيما يلي:

. نظرة عن الزراعة والتجارة الزراعية العالمية :

تم تسليط الضوء في هذا الفصل على ماهية ومكانة القطاع الزراعي ، وأهم السياسات الاقتصادية الزراعية ونظرة عامة على السياسات الزراعية لبض البلدان ، بالإضافة إلى التطرق الاتجاهات البارزة في الزراعة العالمية من حيث الإنتاج والطلب والتجارة والأمن الغذائي.

. منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية بين أعضائها:

من خلال هذا الفصل تم عرض المتغيرات المصاحبة لإنشاء منضمة التجارة العالمية والسمات العامة لآلية المفاوضات والموضوعات التي شملتها وكذا بعض المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

. قضايا الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

وهو فصل تم تناول فيه منطلقات ومبررات إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية و المواقف التفاوضية حول هذا الملف منذ جولة الدوحة ن كما سنتناول مصادر وأسباب تعثر المفاوضات التجارية العالمية .

. تحليل أثار تعثر مفاوضات التجارة العالمية على تطور المبادلات التجارية الزراعية لكل من الهند والبرازيل:

و هو فصل نحاول من خلاله تحديد وضعية القطاع الزراعي والتجارة الزراعية في الهند والبرازيل و تجربة تنفيذ اتفاق الزراعة و القضايا التي تهمهما في المفاوضات الخاصة بالزراعة، كما سنقوم بتحديد تداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية على تجارة المنتجات الزراعية في كل من هذين البلدين.

9 . صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث من بينها:

. قلة المراجع الأكاديمية التي تتطرق إلى الموضوع من وجهة نظر اقتصادية، إذ أن جل الكتابات غالبا ذات طابع سياسي ظرفي؛

. معظم المراجع الموجودة تناولت جوانب من البحث قبل جولة الدوحة 2001 بالتركيز على جولة الاوروغواي؛

. التضارب في البيانات والإحصاءات من مصدر إلى آخر.

الفصل الأول:

نظرة عن الزراعة والتجارة الزراعية العالمية

الفصل الأول: نظرة عن الزراعة والتجارة الزراعية العالمية

تمهيد:

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم، فقد شهدت الزراعة تحولا كبيرا في القرن العشرين خاصة خلال النصف الثاني منه ، حيث تطورت أساليب الإنتاج والتخصص في كل من الدول النامية والدول المتقدمة ، و لكن بدرجات متفاوتة ، وعلى الرغم من ارتفاع الحجم الكلى للتجارة في السلع الزراعية وحجمها النسبي بالمقارنة مع الإنتاج الزراعي إلا أن أهميتها تتضاءل في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية . حيث تستوعب الزراعة على المستوى العالمي حوالي 1.3 مليار عامل، وتنتج سلعا مختلفة تبلغ قيمتها 1.3 تريليون دولار سنويا .[1]

تتصل الاتجاهات الرئيسية في تجارة المنتجات الزراعية خلال السنوات الأخير بأهميتها المستمرة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، ونموها غير المنتظم ، وتغير التوجهات و التركيب السلعي في التجارة، وإصلاح السياسات في أعقاب انطلاق مفاوضات جديدة بشأن الزراعة التي أسفرت عنها جولة الدوحة للتنمية مما تترتب عليه تغيرات في الأسواق العالمية.

يعرض هذا الفصل بالتحليل نظرة عن الزراعة و التجارة الزراعية العالمية وذلك من خلال المباحث التالية:

. المبحث الأول: ماهية ومكانة القطاع الزراعي

. المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الزراعية

. المبحث الثالث: نظرة عامة على السياسات الزراعية لبعض البلدان المتقدمة والنامية

. المبحث الرابع: الاتجاهات البارزة في الزراعة العالمية من حيث الإنتاج والطلب والتجارة والأمن الغذائي

[1] World development report 2008, **Agriculture for Development**., p 3.

المبحث الأول:ماهية ومكانة القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية خاصة في ظل تفاقم الأزمة الغذائية، بالتالي لها الدور الأساسي في صيرورة التنمية الاقتصادية الشاملة، هذا فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وفك التبعية الغذائية ، ويختلف الوزن النسبي لقطاع الزراعة في الاقتصاد من دولة لأخرى وبشكل عام يتراوح من 3 إلى 40% من القيمة الإجمالية للإنتاج و يشكل العاملين في الزراعة حوالي 70% من إجمالي العمال في الدول الأقل نموا ، بينما يمثل العاملين في الزراعة في الدول النامية حوالي ما نسبته 30 % ، أما في الدول المتقدمة فتقدر نسبة المشتغلين في الزراعة حوالي 3 % .[1]

إن أهمية الزراعة اكبر مما قد تظهره الأرقام حتى بالنسبة للدول المتقدمة وذلك يعود إلى الدور الذي تلعبه الزراعة على مستوى الاقتصاد ككل .

I. ماهية القطاع الزراعي

1. تحديد مفهوم الزراعة:

الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، والألبان وسلع أخرى عن طريق التربة النظامية للنبات والحيوان. وفي اللغة الانجليزية وسائر اللغات المشتقة من اللاتينية فإن الزراعة تعنيAgriculture و Agri من الكلمة اللاتينية ager أي الحقل و cultire من الكلمة cultra التي تعني حراثة، بمعنى حراثة التربة أو الأرض للزراعة.[2]

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة" بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تامين الحاجات البشرية".

و تعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.

[1] Mustapha Sadni Jallab**, l Afrique et les nègociations commerciales internationales: conséquences sur le secteure agricole,** Recherches internationales, n° 80, octobre-décembre 2007, p218 .

[2]http://ar.wikipedia.org/wiki20/02/2013

إن تعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريف حديثا نسبيا وذلك قديما كان ينضر إلى الزراعة على أنها مجرد عملية زرع البذور في التربة ، و تركها لتنمو تحث الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها ، ثم تطورت الأحوال وتقدمت العلوم بالتجارب والبحوث العديدة التي أجريت على الظروف المختلفة للزراعة والتسميد وتغذية الحيوان والمبيدات وغيرها حتى أصبحت علما من العلوم ،والزراعة بالإضافة إلى كونها علم فهي أيضا فن ، والفن أو المهنة هي طريقة التي تؤدي بها عملية معينة دون البحث عن مسبباتها، بخلاف العلم الذي يبحث عن مسببات الظواهر ونتائجها، كما أن علم الزراعة يمكن أن يكتسب عن طريق الكتب والمراجع أما فن الزراعة فإنه لا يمكن أن يكتسب عن طريق الدراسة في الكتب وحدها، فإجراء العمليات الزراعية المختلفة وتوقيتها يحتاج إلى الكثير من الممارسات حتى يصبح الفرد خبيرا في أدائها بالإضافة ذلك فإن الزراعة كمهنة تشمل الكثير من الأمور المعقدة ، يمكن اكتسابها بالتمرن الكثير أثناء الدراسة وبالخبرة في الحقل . والزراعة كصناعة لها نواتج تباع في الأسواق وتتأثر أسعارها بعوامل عديدة يجب على المزارع أن يكون ملم بطرق الشراء والبيع ، وكذلك الوسائل التي تمكنه من تقليل تكاليف الإنتاج للحصول على أعلى أرباح بأقل تكلفة ممكنة ، كما أن الزراعة هي الصناعة الرئيسية التي ترتكز عليها الكثير من الصناعات الأخرى في مصدر المواد الأولية ورؤوس الأموال والقوى العاملة اللازمة لتقدمها.

إذا الزراعة هي علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية وهي ليست فقط أرض و زروع نباتية وثروة حيوانية بل أيضا المزارع وأسرته وأولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون أهمية عن الأرض والمحاصيل الناتجة عنها.

2. مراحل تطور الزراعة: يمكن حصر مراحل تطور الزراعة فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى: منذ القديم كان الإنسان يعتمد في سد حاجياته الغذائية على جمع الثمار والحبوب، و ممارسة الصيد ، وبعد تزايد عدد السكان أصبحت الحاجة ماسة للغذاء وبدأ الإنسان في الاتجاه إلى زراعة البذور لإنتاج محاصيل الحبوب على ضفاف الأنهار للخصوبة العالية في التربة ولتوفر المياه ثم بعد ذلك استغلال باقي الأراضي المجاورة لها.

[1] ـــــــ ، **مقدمة في الزراعة**،ص(7-9) على الموقع**http://faculty.ksu.edu.sa/shenaifi/Documents**

المرحلة الثانية: نظام الرعاة الرحل، حيث يمارس هذا النظام في المناطق التي تتوفر فيها المراعي الطبيعية فيكون الرعاة في حالة ترحال بحثا عن الماء والكلأ، وتقوم الأسرة بتقسيم العمل بحيث يرحل جزء من الأسرة مع الحيوانات بحثا عن المرعى والجزء الآخر يمكث خلال فترة هطول الأمطار لزراعة بعض المحاصيل، وعند نهاية موسم الأمطار ترجع المجموعات المتنقلة مع الحيوانات إلى ما يسمى بمناطق المصيف وأهم شيء فيها أن يتوفر الماء . وفي بعض الأحيان يقوم الرعاة في أوقات استقرارهم قرب مصادر المياه بعمل مزرعة منزلية وتزرع بها محاصيل سريعة النضج كالبقوليات.

ويرتبط نشاط البدو الاقتصادي بالزراعة، لكنه يقوم على الرعي في الدرجة الأولى، وعلى الزراعة والصيد في الدرجة الثانية، وكانوا قديما ينظرون إلى الزراعة نظرة دونية، لأنها تربط صاحبها بالأرض وتحد من حريته في التجوال و الترحال البوادي والصحاري، بل كانت بعض القبائل يتركون زراعة أراضيهم لجماعة يعتبرونهم أقل شأنا منهم يسمونهم الحراثين. هذه كانت الصورة التقليدية إلا أنها أخذت تتغير بفعل عوامل عديدة أثرت في أنماط تفكير أهل البدو وغيرت من سلوكهم اتجاه الأرض والزراعة.

المرحلة الثالثة: وهي الزراعة غير المستقرة التي كانت تمارس لعدة قرون ولا زالت تمارس في كثير من الدول النامية والأقل نموا. وهي زراعة قطعة من الأرض بمحصول واحد أو محصولين ولمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات بدون توقف ثم تترك الأرض بعد ذلك وينتقل المزارع إلى قطعة أرض جديدة لم تزرع من قبل ويمارس فيها النشاط الزراعي السابق وعندما يلاحظ أن التربة قد فقدت خصوبتها، وذلك لقلة الناتج من المحصول، بعد ذلك يرجع المزارع إلى القطعة الأولى التي تركها ، وبذلك تكون التربة قد استعادت جزء كبير من خصوبتها خلال فترة الراحة. وتمارس هذه الطريقة في بعض الدول الأقل نموا و الفقيرة حيث لا يكون بمقدور المزارع التقليدي استعمال مدخلات الإنتاج اللازمة أي ليست هنالك بذور محسنة أو أسمدة أو مكافحة بالمبيدات الكيميائية للحشائش والحشرات.

المرحلة الرابعة: وهي نظام الزراعة المستقرة التي بدأت في القرون الوسطى بأوروبا وكان التركيز في هذا النظام على زراعة محاصيل الحبوب كالقمح وكان الإنتاج يقسم إلى ثلاثة أجزاء، جزء لغذاء الإنسان، وجزء يوفر للعام التالي، وجزء لغذاء الحيوانات. ثم تطورت هذه الزراعة واستخدم فيها المحاريث التي تجرها الخيول، وعندما قامت الثورة الصناعية تم تصنيع الجرارات والمحاريث والآليات الأخرى مما مكن من زراعة

مساحات شاسعة، أيضاً تم إدخال الأسمدة لزيادة خصوبة التربة وكذلك بدأ استخدام المبيدات لمكافحة الآفات.

المرحلة الخامسة: وهي نظام الزراعة المختلطة الذي ابتكر ليشمل إنتاج المحاصيل الحقلية وتربية الحيوانات في قطعة الأرض نفسها وذلك كنظام متكامل يجمع بين المحصول والحيوان .في هذا النظام يستفاد من مخلفات المحصول بعد الحصاد في تغذية حيوانات المزرعة، كما أن رعي الأبقار في المزرعة يترك مواد عضوية وعند جفافها وتحللها تعمل على تخصيب التربة وتحسين قوامها الطبيعي وبذلك يتم التكامل بين الشق النباتي والحيواني في المزرعة.[1]

المرحلة السادسة: وهي الزراعة الصناعية هي نوع متخصص من الزراعة في محصول واحد أو محصولين لتوفير الخامات للتصنيع، مثل القطن لتصنيع النسيج، وأهم الخصائص في هذا النظام هو إدخال الحزم التقنية في الزراعة، وهي مجموعة تقنيات توصلت إليها البحوث مثل طريقة الزراعة والري ومكافحة الحشائش الضارة ومقاومة الأمراض، والحشرات والحصاد والتخزين.

المرحلة السابعة: الزراعة ذات التقنيات الحديثة هي نوع من الزراعة أدخلت فيه تقنيات حديثة و مدخلات إنتاج كثيرة وذلك لتعديل بيئة النبات في ظروف النمو غير الطبيعية في الحقل لتماثل بيئة النبات المثالي، مثل زراعة المحاصيل البستانية في البيوت المحمية والزراعة بدون تربة والزراعة في محاليل غذائية. هذا وقد شهدت الزراعة تحولا كبيرا في القرن العشرين خاصة خلال النصف الثاني منه، حيث تم اكتشاف الكيمياء الزراعية بما تتضمنه من تطبيقات الأسمدة الكيميائية، المبيدات الحشرية الكيميائية، المبيدات الفطرية الكيميائية، التركيب الكيميائي للتربة، تحليل المنتجات الزراعية، الاحتياجات الغذائية لحيوانات المزرعة، بداية من العالم الغربي وما يعرف بالثورة الخضراء في أوروبا والتي قامت بنشر الكثير من هذه التغييرات إلى المزارع حول العالم، وبنسب نجاح مختلفة. كما ظهرت من التغيرات الحديثة في الزراعة ما يعرف بالزراعة بدون تربة، وتربية النبات، والتهجين، والمعالجة الوراثية، وإدارة مغذيات التربة، ومكافحة الحشائش بطرق محسنة، والهندسة الوراثية، وما أنتجته من محاصيل لها سمات تفوق النباتات الأصلية

[1] نفس المرجع السابق، ص8.

كالحاصلات الأكبر في الحجم والمقاومة للأمراض، والبذور المعدلة وراثيا لتنبت بشكل أسرع، وإنتاج نباتات مقاومة لمبيدات الحشائش.

بالإضافة إلى ما تم من تطوير في خطط ونظم الري والصرف والصيانة وذلك لما له من أهمية كبيرة في المناطق الجافة، بخلاف النهضة الكبيرة في مجال التعبئة للمنتجات الزراعية، وفي تسويقها وهي أنشطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلم، كما أن طرق التجميد السريع والتجفيف قامت بتوسيع السوق للمنتجات الزراعية.

3 . الخصائص الاقتصادية للزراعة:

يتميز القطاع الزراعي بصورة عامة بسمات لا توجد بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى و يمكن سرد أهم الخصائص الاقتصادية التي تتسم بها الزراعة كعمل اقتصادي في الأتي:

. **الطابع الموسمي للإنتاج الزراعي** : الإنتاج الزراعي هو إنتاج الكائنات الحية سواء كانت زروع أو حيوانية ، ولهذا يطلق على الزراعة أنها صناعة بيولوجية أكثر مما هي ميكانيكية وهذا ما يجعل الزراعة أوثق ارتباطا بالظروف الطبيعية ، فالنشاط الزراعي يتميز بالموسمية التي تجعله غير مستقر في المدى الزمني على مستوى الأسواق ، حيث يتوقف الإنتاج على أطوار النمو البيولوجي الذي يتطلب فترات زمنية متفاوتة من منتج لأخر ، كما تتدخل العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية كالجفاف والفيضانات و غيرها ، بشكل كبير في تحديد نتائجه.[1]

. **غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:** نظرا لمحدودية الأراضي الخصبة مما يضطر المزارعين إلى اللجوء إلى استغلال أراضي اقل خصوبة أو تشغيل عمال اقل خبرة من اجل زيادة كميات الإنتاج لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي، بذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج[2].

[1] عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006، ص 59.

[2] فوزية غربي،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة،2007.2008،ص 23.

. **الحساسية العالية للظروف الطبيعية وتقلباتها:** فالتفاوت في الظروف المناخية(أمطار درجات الحرارة...) من موسم إلى أخر يؤثر على مستوى الإنتاج الزراعي خاصة في الزراعة التقليدية التي تعتمد على تساقط الأمطار، مما يؤدي إلى تذبذب الإنتاج مما يقضي بتدخل الدولة لإعادة التوازن لصالح المنتجين أو لصالح المستهلكين أو لكلاهما. إن القدرة على التحكم في الظروف البيئية للزراعة لا زالت محدودة ومتباينة من بلد إلى آخر تبعا للتطور الذي يحرز في مجال التكنولوجيا البيولوجية التي تتصف بدورها بخصوصية المكان الذي تبتكر فيه[1].

. التقلبات السعرية للسلع الزراعية: تتأثر أسعار السلع الزراعية أكثر من غيرها بالتغيرات السوقية المترتبة على تغير قوى العرض والطلب والتي تتأثر بدورها بالتطورات التكنولوجية والتغيرات في أذواق المستهلكين . فالتطور التكنولوجي يؤدي إلى انتقال دالة العرض إلى اليمين بينما قد يحدث التغير في أذواق المستهلكين انتقال لدالة الطلب إلى اليسار، وتسبب مثل هذه التغيرات في قوى عرض وطلب السوق تقلبات سعرية للسلع الزراعية.[2]

. طول دورة رأس المال في الزراعة: تتسم الزراعة بطول دورة رأس المال* طولا يتعذر على الإنسان تقصيره، أو التأثير عليه ويرجع ذلك إلى خضوع عملية الإنتاج الزراعي للقوى الطبيعية ، كما يقتضي الإنتاج الزراعي مرور وقت طويل نسبيا تستغرقه مختلف العمليات البيولوجية التي تجري في النبات والحيوانات أثناء نموها حتى اكتمالها.[3]

II. أنواع الزراعة: يمكن التمييز بين أشكال الممارسات الزراعية من حيث البعد الكمي والكيفي فنجد:

[1] لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية، **مسودة ورقة قطاع الزراعة والموارد المائية**، العراق، 2009، ص3.

[2] عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي**، دار رؤية، الإسكندرية، 2011، ص 50.

* وتسمى أحيانا دورة النفقات أو الدخل إذ أن عملية الإنتاج تبدأ بإنفاق رأس المال على شراء عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة وتنتهي بحصول على رأس المال نتيجة بيع السلع، فيمكن تمثيل دورة رأس المال في صورة "نقود . سلعة . نقود" وتسمي النقود في بداية الدورة نفقات إنتاجية بينما تسمى النقود في نهاية الدورة دخل.

[3] عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفي، مرجع سابق، ص 56.

1. من حيث البعد الكمي:

. **الزراعة التقليدية:** هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود ويطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشر خصوصا في الدول النامية والأقل نموا، و يشغل يد عاملة كثيرة محدودة الوسائل و الأدوات الزراعية.

و هناك شكل حديث للزراعة التقليدية بحيث نجد وفرة في الوسائل والأدوات الزراعية المتطورة الأمر الذي يقلل من استخدام اليد العاملة. يتمركز عادة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية على غرار أمريكا الشمالية، وآسيا الوسطى وبعض دول أمريكا الجنوبية ، حيث يتميز الإنتاج بمردود عالي.

. **الزراعة المكثفة:** يعرف التكثيف الزراعي بأنه تكثيف العائد من استخدام الموارد ، ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لدى فان التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر مكعب من الماء أو كلاهما .غير انه في بعض الحالات يعتبر تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.ويتم التكثيف الزراعي بعدة آليات نذكر منها:[1]

- زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض ومن المتر مكعب من الماء بالتركيز على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة يتم إدخالها في ظروف إنتاج أفضل تمكنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقتها الوراثية؛
- زيادة المحاصيل المزروعة في نفس مساحة الأرض في نفس السنة، أو ما يعرف بتكثيف المحصول.إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل كالظروف المناخية الملائمة ومياه كافية،وخصوبة الأرض ،وكفاءات بشرية ، وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل؛

[1] المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، افريل 2005، ص7.

- صناعة الزراعة وهي درجة عالية من التكثيف الزراعي تتم عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة، وظروف خاضعة للتحكم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الأمراض.

2 . من حيث البعد الكيفي:

والمقصود هنا بالبعد الكيفي هو تدارك الأضرار البيئية ومالها من تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية والبشرية الناجمة عن الممارسات التي هدفها اقتصادي بحث دون مراعاة الانعكاسات على الجانب الاجتماعي والايكولوجي[1].

. **الزراعة البيولوجية:** هي نظام إنتاجي شامل يقوم على استعمال الموارد الطبيعية والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الصناعية وكذا يستبعد الاستنساخ الفلاحي (OGM).[2]

والزراعة البيولوجية لها عدة مميزات نذكر منها[3]:

- الزراعة البيولوجية تقضي على بعض المخاطر الصحية الناجمة عن المدخلات الكيميائية؛
- تقضي على مخاطر التلوث المياه الجوفية ، وكذا الثروة الحيوانية والنباتية للمنطقة المزروعة؛
- ارتفاع سعر المنتج بحكم انه خال من كل المخاطر ، وبحكم الطلب المتزايد على المنتجات النظيفة Bio، مما يقلل من التدفقات السلعية الأخرى؛
- الزراعة البيولوجية تستهلك بنسبة 30% اقل من المياه، وذلك حسب دراسة للايكولوجي David pimentel من جامعة Cornell university بنيويورك.

. **الزراعة المستدامة:** لقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) عدة تعريفات للزراعة المستدامة مأخوذة من مصادر مختلفة يمكن حصرها فيما يلي[4]:

[1] خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في اقتصد البيئة ، غير منشورة،2009،ص 10.

[2] Européen agri- coopératives , **Le rôle de l'Agriculture Biologique dans l'Agriculture Européenne**, P3.

[3] خنفر مانع، مرجع سابق ص 11.

[4] مليكة زغبيب، قمري زينة، **البيئة ، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية لجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009، ص 135.

التعريف الأول:الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إذا أمكن ذلك و تفادي تدهور البيئة.

التعريف الثاني: الزراعة المستدامة هي قدرة النظام الزراعة على الحفاظ على إنتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية.

التعريف الثالث: الزراعة المستدامة هي الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو اقتصادي على المدى الطويل، الإدارة العقلانية لكل الموارد المستغلة للوصول في النهاية إلى مردود مستدام.

أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فقد عرفت الزراعة المستدامة بأنها" إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية".

بغض النظر عن التعريفات السابقة، فان أي نظام زراعي مستدام يجب أن يلبي الشروط التالية مجتمعة مع بعضها البعض وهي[1]: السلامة البيئية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والإنسانية والقدرة على التكيف.

- السلامة البيئية: وذلك بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية والزيادة من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، والحد من فقدان العناصر الغذائية والطاقة،و استخدام الموارد المتجددة؛
- الجدوى الاقتصادية: وذلك أن ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو ما يدر الربح أو الأمرين معا، وكذلك الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛
- العدالة الاجتماعية: وذلك بتوزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع مع ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدات التقنية وفرص التسويق؛

[1] نفس المرجع ص 136.

- الإنسانية: وذلك باحترام كل أشكال الحياة (نبات، حيوان ، إنسان) ومراعاة العلاقات والهيئات والثوابت المجتمعية، واحترام القيم الإنسانية؛
- القدرة على التكيف: فقدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة ، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، تكون بتطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار.

III . دور القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية:

يلعب القطاع الزراعي أدوارا بارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب والمجتمعات و تتمثل في ما يلي:[1]

. **توفير الغذاء:** تلعب الزراعة دورا أساسيا في توفير الغذاء لجميع السكان في المجتمع ، وهذا يعني أن استمرار المجتمع وتطوه وازدهاره مرهون بما يتوفر لإفراده من الغذاء الكافي الذي لا يتحقق إلا من خلال الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء الناتج عن زيادة السكان في مختلف مناطق العالم.

. **توفير العملة الصعبة وتكوين رأس المال:** للزراعة دور أساسي أخر في توفير العملة الصعبة من خلال إنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية لشراء المستلزمات الضرورية للتصنيع، وهناك فرص لتصنيع الخامات الزراعية كالزيوت النباتية والنسيج وغيرها[2]. كما يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك من خلال فرض الضرائب على القطاع الزراعي وبخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع، فمثلا قد ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بحوالي 80% من إيرادات الميزانية، كما كانت

[1] Luca Chinotti, **Les effets de l'Accord sur l'Agriculture de l'Uruguay Round sur les pays en développement Une entrave ou une opportunité pour le développement ?, Travaux** de science politique Nouvelle série N : 17, Université de Lausanne Département de Science Politique BFSH 2 - 1015 Lausanne , P15.

[2] رعد جعفر حسين،ملخص في مادة نقل التقنيات الزراعية 2008.2009 ،ص 3.

الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية في روسيا، و أجبرت المزارعين على تحويل الفائض الزراعي للصناعة[1].

. **تحقيق التكامل في القطاعات الاقتصادية:** ويلاحظ هذا التكامل من خلال تطوير العديد من الصناعات التي يعتمد عليها في تنمية وتطوير الزراعة كصناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات والآلات الزراعية و غيرها من الصناعات الأخرى التي تعتبر مدخلات أساسية تقوم عليها الزراعة الحديثة.و في الجانب الأخر فإن الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية اللازمة لها[2].وما تجدر الإشارة إليه فإنها هناك ترابط وتشابك خلفي وأمامي لقطاع الزراعة مع القطاعات الأخرى، فالصناعات الكيماوية، والأدوات والمعدات الزراعية وخلط الأعلاف هي أمثلة على الترابط الخلفي مع قطاع الزراعة وهي نشاطات تخدم تنمية هذا القطاع، بينما تعتبر الصناعات الزراعية كمنتجات الألبان، والأخشاب والجلود وصناعات الغزل والنسيج ،والأعشاب الطبيعية والأدوية أمثلة على الترابط الأمامي بمعنى أن قطاع الزراعة يخدم تنمية القطاعات الأخرى كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم(1،1):التشابكات الأمامية والخلفية لقطاع الزراعة

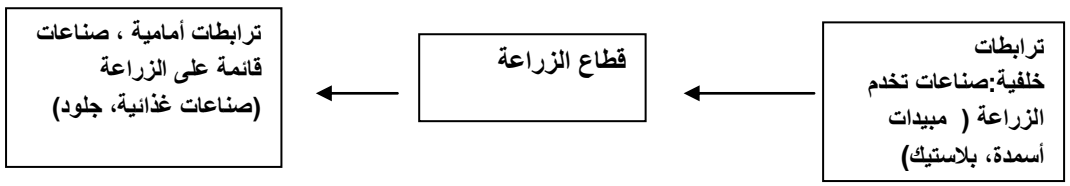

المصدر:http://faculty.ksu.edu.sa/shenaifi/Documents11/09/2012

. **توفير مناصب شغل:** بما أن الزراعة تتميز بكثافة اليد العاملة فيها خاصة في الدول النامية فهي توفير فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، فالزراعة تعتبر من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي[3].

[1].خلف بن سليمان بن صالح النمري ، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 8.

[2] نفس المرجع ،ص 5.

[3] World development report 2008, **Agriculture for Development**., p 3.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية الزراعية

تعتبر السياسات الزراعية من الآليات التي تتبناها مختلف الدول لتوجيه نشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، فالسياسات الزراعية تؤثر في تخصيص الموارد واستخداماتها، وعليه سيتم التطرق في هذا الجزء إلى مدخل رئيسي للسياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة وللأهم السياسات الزراعية.

I . مدخل رئيسي للسياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة:

لعل من الأهمية بما كان قبل الحديث عن السياسات الزراعية في مختلف النظم الاقتصادية أن نعرج على الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية.

فالسياسات الزراعية تعد احد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة ، إذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزروعة ، الفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها[1].هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الأسواق المشوهة ، ففي الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، خاصة أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط الأوضاع الاقتصادية وفي الحالة الثانية تتدخل الدولة لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها، وإعادتها للاقتراب من ظروف المنافسة التامة. و تسود اقتصاديات العالم عدد من السياسات الاقتصادية الزراعية يمكن حصرها في الاتجاهات التالية:[2]

1. **السياسات الزراعية في الاقتصادات الليبرالية:** في ظل النظم المتطورة جمعت السياسات الزراعية بين مبدأي الحرية الاقتصادية وتضاؤل التدخل الحكومي ، وقد تطورت هذه السياسات في اتجاهات ثلاثة ، تضمنت تطور هيكل الحيازات الزراعية وتطوير أنماط الاستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية وقل

[1] رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثارها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012،ص35 .
[2] نفس المرجع ص(3837).

ما تم التعرض لحقوق الملكية ، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسنت فاعلية استغلال الأراضي وزادت إنتاجية العمل وارتفاع الفائض الاقتصادي في الزراعة وانعكس ذلك على القطاعات الأخرى ، وارتفع النمو الاقتصادي.

إن المؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل النظام المذكور تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حد بعيد، إلا أن الدول الرأسمالية أدركت انه لا يمكن ترك تحديد الأسعار للآلية السوق وقوى العرض والطلب ، لذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدها بالنسبة إلى العديد من السلع والخدمات ، وبمعنى اعتقادها بان السوق لا يمكنه تنظيم توازناته في مجال السلع الزراعية.

2 . **السياسات الزراعية في الاقتصادات ذات التخطيط الموجه:** تهتم السياسات في الدول ذات النهج الاشتراكي بتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل ، وتقليل التباين بين الريف والحضر فنجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها مسالة تحتاج إلى تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ تلك السياسة من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة ، التي تتلائم وطبيعة المرحلة التي وصل إليها هيكلها الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن السياسات الزراعية من هذا النوع يغلب عليها أحيانا الجانب الإيديولوجي على حساب الضرورات الاقتصادية. إذ يترتب عليه أن النتائج الاقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين كانت أدنى من تلك تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية، وحتى دون ما تحقق في بعض البلدان النامية.

II . السياسة السعرية الزراعية:

للأسعار والسياسات السعرية أهمية كبيرة نضرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع الدخول، وتأثيرها أيضا على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء.فان السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج اتجاه تغيرات الأسعار.[1]

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **السياسات الزراعية**، العدد 21 سبتمبر2003، ص 9.

هناك مجموعتان في المجتمع تتضارب مصالحهما وأهدافهما من حيث الاهتمام بالأسعار الزراعية تمثل المجموعة الأولى المزارعين والمنتجين ومن يمثلهم في المجالس والهيئات التشريعية ووزارة الزراعة، وغيرها من الهيئات المدافعة عن حقوق المنتجين، ويهم هذه المجموعة أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية، أما المجموعة الثانية فتضم المستهلكين والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون أن تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية، حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم أو على العائد في النشاط الاقتصادي.

وتتضمن السياسة السعرية الزراعية ما يلي:[1]

. سياسة التوريد الإجباري: اغلب الدراسات تشير إلى أن الدولة تقوم باختيار منتجات زراعية إستراتيجية كالحبوب نضرا إلى ما تشكله من أهمية ضمن سلسلة السلع الغذائية الرئيسية، فتحتكر هذه السلع بأسعار محددة سلفا، وفقا لآلية تفاعل العرض والطلب في السوق بتحديد السعر السوقي للسلعة الذي يكون مساويا لكلفته الحدية، وقد تقوم الدولة بشراء جزء من الإنتاج وعرضه في السوق بأسعار قد تغطي التكاليف التي تتحملها لقاء الشراء أو أن تبيعه بأسعار اقل من التكلفة ، وتتحمل مقدار الفرق بين السعرين. وفي حالات أخرى تلزم الدولة المنتجين على توريد كمية معينة من الإنتاج، وبسعر اقل من سعر السوق، ولكي تحقق الدولة سياستها لا بد من أن يصاحب السعر المحدد من قبلها تسويق كمية محددة من الإنتاج حتى لا يقوم المزارع بتحويل جزء من إنتاجه إلى السوق، إذ السعر فيه يكون أعلى من السعر المعطى من قبل الدولة.

ومما سبق يظهر جليا بأن تسعير سلعة معينة بسعر اقل من نظيره السوقي يعني ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الأخرى. وبما أن المستهلك في توزيع لدخله يتأثر في تحديده للمقادير المطلوبة من مختلف السلع بأسعارها النسبية والمطلقة فان انحراف الأسعار عن أوضاعها التوازنية قد يؤدي إلى انخفاض توجيه واستخدام الموارد بالإضافة إلى انه يخلق الحافز لإنشاء أسواق خفية، يجري فيها تداول جزء من المعروض السلعي.

[1] ر قية خلف حمد الجبوري، مرجع سابق، ص(4443).

. سياسة احتكار المدخلات: يمكن للدولة أن تتحكم بجزء من الفائض الزراعي من خلال احتكار سوق المدخلات الزراعية وبأسعار أعلى من السوق التنافسي ، على أن لا تترك الدولة المنتجين يعملون على نقل عبء الاحتكار الحكومي إلى المستهلكين برفع أسعار المنتجات الزراعية ، وبذلك تلزم المنتجين بتوريد حصة ثابتة، فإذا احتكرت الدولة المدخلات الزراعية وباعتها بأعلى من سعر السوق، فان التكلفة الحدية للمنتج سترتفع بمقدار الزيادة الاحتكارية في أسعار المدخلات ، وهو أمر قليل الحدوث.

. سياسة التحكم وتنظيم العرض السلعي: تتدخل الدولة لتنظيم الأسعار وخاصة أسعار السلع الزراعية والتي تكون عرضة للتذبذبات ، فإذا كان الهدف من تنظيم المعروض السلعي رفع سعر المنتج تعظيما لدخول منتجيها ، فان تنظيم هذا المعروض يكون بوضع حد ادني للمواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة، أما إذا كان الهدف خفض سعر السلعة حتى يتمكن صغار المستهلكين من الحصول عليها فان تنظيم المعروض السلعي في هذه الحالة يكون بتعظيم مقدار المواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة. أما إذا كانت الدولة تستهدف كمية من النتاج من السلع، فإنها تفرض مستوى للسعر اقل من المستوى التوازني، وهي بذلك تعمل على توجيه بعض عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع معينة إلى إنتاج سلع أخرى كالتحول إلى إنتاج المحاصيل التجارية المعدة للتصدير.

مما سبق تجدر الإشارة إلى أن السياسة السعرية قد لا تكون ايجابية في حد ذاتها، فتحتاج إلى ما يكملها من اجل تحقيق الأهداف المرجوة ، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسالتين :الأولى أن لا تعمل على إحداث خلل واسع بالقواعد الأساسية للسوق التنافسية، والثانية أن يكون النفع المتوقع منها اكبر من أعبائها.[1]

III . السياسة التجارية الزراعية:

تدل السياسة الزراعية بصفة عامة على جميع الإجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود وهي عادة ضرائب على الصادرات أو على الواردات أو دعم لها أو تشريعات تتعلق بحركة رؤوس الأموال في الداخل والخارج[2].

[1] مرجع سابق ص 45.

[2] كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية السورية،2003، ص 49.

يمكن للسياسات التجارية أن تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي باستخدام أدوات عدة تتضمن: التعريفات الجمركية، الإعانات، القروض، الإنفاق الحكومي، الضرائب ، و غيرها.

. التعريفة الجمركية: تعد التعريفة الجمركية ضريبة تفرض على سلعة مستوردة، وتأثيرها يتمثل في تامين الحماية الاقتصادية للإنتاج المحلي لأنها تجعل المنتجات المستوردة أكثر غلاء في الأسواق المحلية ويمكن توضيح تأثيرات فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة بافتراض أنها فرضت على قيمة من واردات القمح، كما في الشكل الموالي

الشكل رقم (1، 2) الآثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على قيمة الواردات

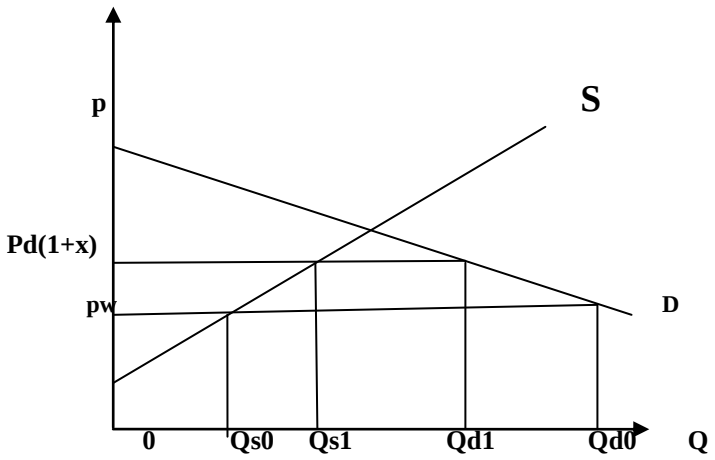

المصدر: رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية، ص56.

نبدأ من وضع التوازن بدون حماية تجارية ، في هذه الحالة السعر المحلي يساوي السعر العالمي(pw) وهو سعر الاستيراد ، ونفترض وجود منافسة في غياب إجراءات السياسات ثم نقوم بإدخال (x) كتعريفة جمركية تحسب كنسبة مئوية من قيمة واردات القمح ونتيجة لذلك سيتولد من هذه الفروض سلسلة من ردود الفعل من قبل المنتجين والمستهلكين، حتى يتم التوصل إلى توازن جديد في السوق المحلي، حيث يرتفع السعر المحلي منPw إلى Pd(1+x) ويزداد الإنتاج المحلي من Qs0 إلى Qs1 وينخفض الاستهلاك المحلي من Qd0 إلى Qd1 وتنخفض الكمية المستوردة من(Qs0-Qd0) إلى(Qd1-Qs1) ، وتحصل الدولة على إيراد يتمثل في المساحة المضللة في الشكل، ويستفيد المنتجون من السعر المرتفع الذي يشجعهم على زيادة الإنتاج، ويتناقص الاعتماد على الواردات ويفقد المستهلكون بعض إيرادات التعريفة بسبب ارتفاع الأسعار التي تدفعهم إلي تخفيض الاستهلاك .

وعليه فان التعريفة الجمركية ترفع سعر الواردات إلى المستهلكين ، وترفع إيرادات الدولة وتؤدي إلى زيادة سعر المنتجين المحليين للسلع المتنافسة مع السلع المستوردة مما يوفر حافزا لزيادة الإنتاج ليحل محل الاستيراد. وهذا يعني زيادة دخل المنتجين وتحسين وضع الموازنة العامة للدولة على حساب المستهلكين.

وقد يكون لهذه السياسة عيوبها، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية ومنها العربية ، نضرا لكونها معظمها بلدان مستوردة صافية للغذاء، ففرض زيادة التعريفة الجمركية لا يعني فقط ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجين الزراعيين لإيجاد حافز للإنتاج بل يعني أيضا ارتفاع الأسعار التي يواجهها المستهلكون المحليون وهذا الخيار قد لا يكون مجديا عمليا بالنسبة إلى العديد من البلدان التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل.[1]

. إعانات التصدير: وهي أداة أخرى من أدوات السياسات التجارية تسعى من خلالها الدولة على التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلعة محليا ودوليا من خلال تقليل تكلفتها الحدية بالنسبة للمنتج المحلي بقصد التشجيع على زيادة إنتاجها وقد يتخذ ذلك شكل الإعفاءات الضريبية أو منحها مبالغ مباشرة لكي تصبح أسعارها أكثر تنافسية سواء في السوق المحلية أو الدولية.[2]

ويختلف اثر الإعانة عن اثر التعريفة الجمركية في انه ينصب على العرض، حيث أن الإعانة تؤدي إلى انتقال منحنى العرض من مستواه وبالتالي ينخفض السعر الذي تبيع به المنتج الزراعي كما هو في الشكل الموالي.

[1] رقية خلف حمد الجبوري ، مرجع سابق، ص37.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، العراق،2010،ص 153.

الشكل رقم(1، 3):اثر الإعانة على الإنتاج الزراعي

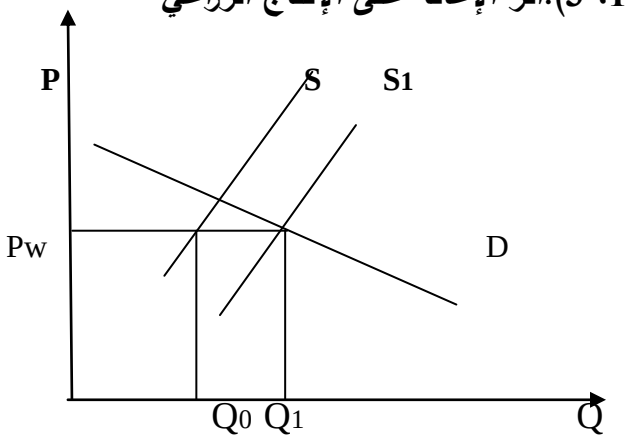

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقية**، العراق،2010 ، ص 152.

من هذا الشكل نلاحظ أن الإعانة المقدمة لهذا المنتج سمحت له بزيادة أتاجية من Q0 إلى Q1 عند السعر العالمي المعطى. الأمر الذي سيسمح لهذا المنتج أن يغطي جزء اكبر من الطلب المحلي على هذه السلعة على حساب نفس الكمية المستوردة بافتراض التجانس بين السلعتين المحلية والمستوردة.

IV . السياسة التسويقية الزراعية:

تشكل السياسات التسويقية جزاءا من السياسة الزراعية على مستوى النشاط الزراعي، فضلا عن كونها جزء من السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي. و يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية مجموعة البرامج المتنافسة التي ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذا البرنامج[1]. فالتسويق له دور في تخصيص الموارد وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية. و يتمثل التسويق الزراعي في ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.[2] وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني، ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا ايجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد[3]. و يعتبر تنظيم السوق الزراعية احد الركائز الأساسية للسياسة التسويقية فعن طريق تنظيم

[1] إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2000، ص149 .

[2] بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي . مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية** ، مجلة الباحث العدد 2009/09، ص184.

[3] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص 89.

السوق يتم السيطرة على تدفق السلع إلى الأسواق وبالتالي التحكم في العرض ومن ثم السعر، وعلى العموم يمكن التمييز بين النظم التالية لتسويق السلع الزراعية[1]:

- نظام التسويق الحرة: في هذا النظام يقوم القطاع الخاص عادة بدور رئيسي في عمليات التسويق ويتضاءل دور الدولة والتعاونيات بشكل كبير ، حيث يتمثل دور القطاع الخاص في الوساطة بين المزارعين وتجار الجملة و بين تجار الجملة وتجار التجزئة وبين تجار الجملة والمصدرين والقيام بمعظم الوظائف التسويقية . و تعتبر أسعار السلع من خلال هذا النظام مرتفعة بالنسبة للمستهلكين ومنخفضة بالنسبة للمنتجين، والهامش الأكبر من الأرباح يعود إلى الوسطاء.
- نظام العقود: يقوم هذا النظام على إبرام عقد كتابي بين المنتج الزراعي والمشتري سواء كان فردا أو شركة أو مؤسسة كمية محددة من محصول معين مستقبلا بمواصفات محددو وفي وقت ومكان معلومين عادة ما تكون عام واحد، وتتعاقد الدولة عن طريق مختلف مؤسساتها مع المنتجين الزراعيين على توريد المحاصيل التصنيعية بهدف تامين إنتاج تلك المنتجات بالكميات والنوعيات المطلوبة لهذه الصناعات ، ويعتبر نظام العقود مرن كون الأسعار تحدد بعد الاتفاق والمناقشة بين الطرفين وليس من طرف الدولة وحدها، ويعتبر هذا النظام التسويقي من انجح نظم التسويق الزراعي في حالة عدم وجود احتكار بيع أو شراء.
- نظام التسويق التعاوني : في هذا النظام يتم تسويق السلع الزراعية من خلال الجمعيات الزراعية التعاونية التسويقية بعيدا عن التنافس بين المنتجين مما يزيد من قوة المساومة للمنتج ويؤدي إلى حصول المنتجين على سعر مجز في نفس الوقت يحصل المستهلك على السلع الزراعية بالسعر المناسب.

يفضل معظم الاقتصاديين تدخل الدولة بتنظيم السوق من خلال السياسات السعرية ولاسيما أن اغلب المنتجات الزراعية لا تخضع للأنماط الاحتكارية بسبب تعدد المنتجين على النحو الذي لا يسمح بالتحكم في العرض، إضافة إلى أن معظم المنتجات الزراعية سريعة التلف لا يملك المنتج القدرة على المساومة كثيرا في أسعارها من خلال حجبها عن العرض، كما أن حجم الإنتاج لا يخضع لقرار آني

[1] إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، مرجع سابق ،ص ص ،151 . 152.

إنما يتخذ من بداية الموسم ولا يمكن تغييره إلا من خلال الامتناع عن العرض بالنسبة للسلع القابلة للتخزين وهذا يسبب أحيانا أنماطا شبه احتكارية للسلع الزراعية.

المبحث الثالث: نظرة عامة على السياسات الزراعية لبعض البلدان المتقدمة والنامية

في هذا الجزء سوف نسلط الضوء على السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي والسياسات الزراعية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على قطاع الزراعة في كندا والسياسات الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إضافة إلى السياسة الزراعية في الدول العربية.

I. السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبيPAC:

تحتل الزراعة في الاتحاد الأوروبي حوالي نصف أراضي الإقليم وتشكل الزراعة اقل من2% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي5% من العمالة في الدول ال27، مع وجود اختلافات هامة بين الدول الأعضاء[1] ، فالاتحاد الأوروبي يعتبر من المنتجين الأساسين لسل الزراعية،حيث كان في عام2011 ثاني مصدر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة قدرها158مليار دولار واكبر مستورد لهذه المنتجات ب186 مليار دولار[2].

وتعود السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي إلى الخمسينيات من القرن الماضي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة، وقد كانت هذه السياسة في بدايتها تهدف إلى ما يلي:[3]

- ضمان مستوى معيشي عادل للمزارعين؛
- استقرار الأسواق الزراعية؛
- ضمان أسعار معقولة للمستهلكين؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010 ،ص 99.

[2] WTO International tarde statistics2012,P69 .

[3] Fiche enseignant – Cycle 3 - L'Agriculture et l'Union européenne ,p9.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأهداف لتزال سارية المفعول إلى حد الآن ، إضافة إلى الاهتمام بالبيئة والحيوان والتنمية الريفية وغيرها.

لقد شكلت السياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي دائما جزاءا هاما من الميزانية العامة للاتحاد وصلت الى80 % من الميزانية العامة في الثمانينات ،بينما كانت النسبة 50% في2003[1] ، وتناقصت قيمة الإنفاق على الزراعة في السنوات الأخيرة ضمن إطار عملية الإصلاح المستمرة لهذه السياسات لكنها لا تزال مكلفة وتقدر قيمتها في المتوسط السنوي 52 مليار دولار.

و قد اختلفت نماذج الدعم في السياسة الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي مند عام 1962 ويمكن أن نميز بين نموذجين لهذا الدعم، النموذج الأول(من عام 1962 حتى عام 1992) وكان مرتبط بكمية الإنتاج ، حيث أن الدعم المقدم من خلال السياسات السعرية والتدخل بالأسواق دعم مرتبط ونسبي إلى الكمية المنتجة (المزارع الأكثر إنتاجا هو المزارع الأكثر تلقيا لدفعات الدعم) والنموذج الثاني (من 1992 ولتاريخ له) و يعتبر عام 1992 العام الذي تم فيه إصلاح ماك شاري*، نقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوروبية حيث بدأ النموذج يتحول باتجاه نموذج غير مرتبط بالإنتاج الزراعي معتمدا على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية بعد رزنامة عام2000 وإصلاحات عامي 2003 و2004 أصبح معدل الدفعات غير المرتبطة أعلى ليصل إلى نسبة 75% تقريبا منفصل عن الإنتاج[2].

الأدوات التي تتم من خلالها إطلاق السياسات الزراعية العامة: يتم إطلاق السياسات الزراعية العامة عن طريق دعم الأسعار من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:[3]

- السعر المضمون الأدنى: وهو سعر مثبت سنويا بحيث يكون أعلى من السعر العالمي، بمعناه انه توجد تعريفات تفرض على استيراد سلع زراعية محددة تدخل الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة

[1] محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي**،المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،منظمة الأغذية والزراعة،2006، ص 2

* في عام 1992 وتحت إشراف المفوض الزراعي ما ك شاري تبنى الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإصلاحات والتي جاءت كمحاولة لتخفيض الأسعار الزراعية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الداخلية والعالمية كما هيأت هذه الإصلاحات للعمل من اجل اتفاقية جولة الاوروغواي حول الزراعة

[2]. محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق ص3.

[3] نفس المرجع،ص3.

أسعار المنتجات المستوردة مقارنة بأسعار المنتجات المحلية لضمان أن المزارعين الأوربيين سوف يبيعون سلعهم بربح.

- نظام سعري تدخلي: أطلق هذا النظام مجموعة من المستويات يمكن من خلالها أن ينخفض سعر سلعة ما، عند ذلك يقوم الاتحاد الأوربي بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها.
- الدعم المباشر للمنتجين: تم بالأساس تقديم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتجات محددة لزيادة إنتاجهم من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة مثل الحبوب، اللحوم، الحليب وللخضر والفواكه.

كما يتم إطلاق السياسة الزراعية العامة من خلال سياسات زيادة الاستثمار لهيكلة الزراعة التي شكلت 5 % من الميزانية الزراعية ، تقدم هذه المساعدات للاستثمار في إعادة الهيكلة الزراعية.بالإضافة إلى جمعيات السوق العامة التي تم إنشائها بشكل تدريجي لتنجز أهداف السياسات الزراعية العامة وهي موجودة الآن لمعظم منتجات الزراعية الأوربية .

ويستند هيكل السياسات الزراعية العامة اليوم إلى دعامتين أساسيتين ، الدعامة الأولى تعنى باقتصاديات الإنتاج الزراعي ، الأسواق ودعم الدخل ، ويتم تمويلها بالكامل من ميزانية صندوق الضمان الزراعي الأوروبي ، أما الدعامة الثانية فتركز على تحسين الأداء الهيكلي والبيئي للزراعة ، وتعزيز التنمية المحلية والريفية وبتمويل من الصندوق الأوروبي للتنمية الزراعية الريفية، حيث تم زيادة ميزانية الزراعة والتنمية الريفية من 73.1 مليار دولار في عام 2009 إلى 75.2 مليار دولار في عام 2010 .[1]

لقد خضعت السياسات الزراعية العامة لعدد من الإصلاحات الرئيسية والثانوية منذ بدايتها، ومن بينها الاتفاق السياسي الذي توصل إليه وزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي بشان التحقق من صحة السياسة الزراعية العامة The CAP Health Check الذي اختتم إعماله في عام 2009 و هو استعراض السياسة الزراعية العامة ولتقييم ما إذا كانت تلك السياسات قد نجحت أو أن هناك حاجة للمزيد من الإصلاحات . وقد تم اعتمادها رسميا ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2009 وكنتيجة لذلك تم إلغاء

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010،ص102.

التدخل في سعر لحم الخنزير والمساعدات المقدمة للتخزين الخاص فيما يتعلق بالأجبان والتي تم إزالتها في الموسم 2009 . 2010 وخفضت مستويات التدخل إلى الصفر اعتبارا من بداية السنة التسويقية 2009 . 2010 للقمح القاسي والأرز والسنة التي تليها للشعير والذرة . ووضعت حدود تدخل لشراء بعض المنتجات الزراعية.

في عام 2010 تم إلغاء التدخل بالنسبة للسكر وحل محله التدخل في التخزين الخاص كما هو مخطط في إصلاح السكر عام 2006 كما تم إعادة فتح مناقصة للحصول على مساعدات خاصة للتخزين في جوان 2009 لزيت الزيتون وفي فيفري 2011 للحوم الخنزير . وكنتيجة للتخفيضات الأخيرة في أسعار التدخل ، انخفضت الأسعار المدفوعة لكل من منتجي الأرز والسكر والحليب بشكل ملحوظ وكانت متماشية مع الأسعار الحدودية في عام2010.

واستمر تنفيذ برامج التنمية الريفية للعام 2007 .2013 مع إدخال عدد من التدابير الجديدة ، مثل مدفوعات الرفق بالحيوان ومدفوعات التوافق مع المعايير ومدفوعات لاعتماد نظام الجودة لتشمل تمويل إضافي يقدر 5,2 مليار دولار خلال الفترة 2009 .2013 ، و من خطة الإنعاش من الاتحاد الأوروبي 1,3مليار دولار الذي ركز على إنشاء وتطوير واسع النطاق في المناطق الريفية، تمت الموافقة على جميع البرامج من قبل لجنة التنمية الريفية في جانفي 2010، وقررت مفوضية الاتحاد الأوروبي في

سبتمبر 2010 زيادة التمويل المشترك لبرامج وطنية من 8 مليون دولار للفترة2008 . 2010 إلى 42 مليون دولار سنويا للفترة 2011 . 2013 تدعم قطاع تربية النحل في مجال مكافحة الأمراض وتجديد المخزون من خلايا النحل وتطبيق الأبحاث، والمساعدة الفنية، و في جانفي 2010 ، وافق عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي على القواعد الجديدة لوضع العلامات الغذائية (اللاصقات) ، حيث تتضمن الإجراءات المقترحة إلزامية وضع العلامات الأصلية (المنشأ) لكل من السلع التالية و هي : الدجاج ولحم الخنزير والضأن بالإضافة إلى إلزامية وضع كميات الدهون والكربوهيدرات والبروتين والسكريات والملح الموجودة في المنتج كنسبة مئوية من الكمية الموصى بها ، وفي جوان 2010 تم إعلان الشعار (logo) الجديد في الاتحاد الأوربي ثم قدمت إيطاليا علامات المنشأ (الإلزامية لجميع المنتجات) استجابة لانخفاض أسعار منتجات الألبان في بداية العام 2009،

تم اتخاذ عدد من التدابير على المستويات الوطنية والاتحاد الأوروبي لمساعدة قطاع الألبان، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المعونة من صناديق التنمية الريفية المذكورة أعلاه وكانت أهم هذه الإجراءات[1]:

- افتتاح مخازن خاصة كمساعدة من قبل المفوضية لحفظ الزبدة، كما تم تمديد فترة التدخل في الأسعار ؛
- إعادة تفعيل دعم الصادرات من جانفي ولغاية نوفمبر 2009؛
- السماح للدول الأعضاء في الاتحاد بدفع70 % من المدفوعات المباشرة للمزارعين ستة أسابيع مقدما؛
- تمت الموافقة على حزمة مساعدات إضافية لمنتجي الألبان بمقدار 397 مليون دولار ، حيث تم توزيع الأموال للدول الأعضاء حسب أنماط إنتاج الحليب الحالية . وقد عزز برنامج الحليب المدرسي من خلال توسيع نطاق المنتجات والفئة العمرية للأطفال الذين شملتهم الخطة.

ويمكن القول أن السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي تغطي كافة أوجه النشاط الزراعي إنتاجا وتصديرا واستيرادا ، مما أدى إلى غلق الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات الزراعية للدول الأخرى ، وتحول بلدان الاتحاد الأوروبي إلي منافسين أقوياء في الأسواق العالمية في سلع قد لا تتمتع هذه البلدان بميزة نسبية في إنتاجها.

II. السياسة الزراعية الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من اللاعبين الأساسين للسلع الزراعية، حيث بلغت في عام2011 صادراتها الزراعية 168مليار دولار[2]، وهي أول قوة زراعية في العالم ، هذا ما جعلها تدفع إلى المزيد من تحرير المبادلات التجارية الدولية لاسيما الزراعية منها، فنجد أن العلاقة وثيقة بين السياسات الزراعية للولايات المتحدة واستراتيجياتها التجارية الخارجية بهدف تعزيز الحضور الأمريكي في الأسواق الدولية، و

[1] نفس المرجع ،ص103.

[2] WTO International tarde statistics2012,P69 .

تتلخص المحاور الكبرى للسياسة الزراعية الأمريكية فيما يلي:[1] دعم الإنتاج المحلي، دعم التجارة الخارجية للسلع الزراعية، المساعدات الغذائية، المنافسة (مواجهة الواردات)

. دعم الإنتاج المحلي: تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم الإنتاج المحلي لكثير من السلع الزراعية خاصة الذرى و الصويا وهذا لحيازة اكبر حصص في السوق العالمية ، فالبرنامج الزراعي لسنة 1996 خصص مساعدات مباشرة تمنح للمزارعين الأمريكيين المنتجون للأكبر المحاصيل في الذرى والقمح ، والصويا وغيرها ، فارتفع متوسط الدعم المباشر الممنوح للمزارعين من 12000اورو سنة 1996 إلى 42000 أورو سنة 2000 وقد تجاوزت المساعدات الممنوحة نصف قيمة الإيرادات الكلية للمزارعين.

. دعم التجارة الخارجية للسلع الزراعية: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مبكر برامج دعم قوية لمساندة تجارة السلع الزراعية على نطاق عالمي، من خلال المصادقة على قانون public 480 Law، حيث يسمح هذا القانون لبعض الدول النامية مثل الهند وباكستان ، ومصر بشراء السلع الزراعية الأمريكية دون أن تكون ملزمة بالسداد بالدولار الأمريكي وإنما تدفع بواسطة عملاتها المحلية ، غير انه بمرور الوقت تبين عيب هذا القانون الذي أصبح يخدم البلدان المشترية للسلع الزراعية ويحدث نقص في مستوى العرض في السوق المحلي مما يشكل اختلالا في ميزان المدفوعات الأمريكي وهذا ما أشار إليه المستشار الاقتصادي للرئيس Nixon البروفيسور H.Houthakker بداية السبعينيات.

كما تعززت السياسة الزراعية الأمريكية في الثمانينيات باعتماد برنامج للدعم جديد رصد له مبلغ قيمته 2 مليار دولار عرف ببرنامج علاوة تحفيز سلع التصدير **(BICEP)** الذي أعيد تسميته ببرنامج تثمين الصادرات**(EEP)** وهو برنامج يسعى إلى تشجيع المبيعات في السواق الخارجية بأسعار اقل من المنافسين، ويسمح بدفع منح للمزارعين الأمريكيين لتسديد الفروق بين الأسعار السائدة في السوق المحلي والأسعار العالمية[2].

أما خلال التسعينيات اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية برامج جديدة عبر صيغة ترقية الأسواق الخارجية حيث يسمح للإدارة الأمريكية تمويل أعمال ترقية المنتج الأمريكي في الخارج.وتتمثل هذه

[1] عز الدين بن تركي ، مرجع سابق ص 128.

[2] Marion François , **Les politiques agricoles américaines et européennes à l'épreuve des années 2000 Analyse comparée à travers les négociations à L'OMC** , Mémoire de séminaire Revisiter l'articulation enter globalisation , commerce et développement, Université lumière Lyon2 , 3 septembre 2012, p 16 .

التمويلات في مصاريف تغطية أعباء الترويج ودراسات السوق، حيث خصص البرنامج الزراعي لسنة 1996 حوالي 6.6 مليار دولار كأموال دعم.وأما خلال الالفينات فقد تعززت السياسة الزراعية الأمريكية بقانون المزارع* لعام 2002 الذي نص على تعديل برامج زراعية متنوعة ضمن عشرة عناوين هي: دعم أسعار السلع ودخل المزارعين، البيئة وحماية الطبيعة، المعونات الغذائية والتجارة الخارجية، التغذية ، الائتمان، التنمية الريفية، البحث العلمي والمسائل المتعلقة به، الغابات ، و الطاقة. وهذا و بالإضافة إلى قانون المزارع لعام 2008• الذي عرف بقانون الغذاء وحماية البيئة والطاقة، والذي استبدل بالقانون السابق الذي انتهى العمل به في عام 2007، واهم المواضيع التي تناولها هذا القانون الجديد هي: الإدارة والتمويل الحكومي للبرامج التي تغطي الدخل والدعم السعري للسلع، القروض الزراعية وإدارة المخاطر، حماية الأراضي القابلة للزراعة، المساعدات الغذائية والتنمية الزراعية والجهود الكبيرة لتعزيز دخول السلع الزراعية الأمريكية للأسواق العالمية، المجتمع الريفي ومبادرات التنمية الاقتصادية، استدامة الغابات، وتشجيع الإنتاج واستخدام الطاقات المتجددة بالريف والزراعة. و كان بند البرامج السلعية من أهم البنود حيث تضمن برامج عديدة تتعلق بسلع مختلفة وبشكل أساسي في قطاع المحاصيل الزراعية، حيث يتم تقديم دعم للدخل مع دفعات مباشرة جديدة لمحاصيل مختارة محدودة مثل: القمح، الحبوب الرعوية، القطن، الأرز، و بذور زيتية. برنامج قروض المساعدات التسويقية، وتعديل معدلات قروض السكر وإضافة برامج للاستخدام الفائض من السكر في إنتاج الطاقة الحيوية، مراجعة أسعار دعم منتجات الألبان لتتماشى مع الأسعار الإدارية للمنتجات المصنعة فضلا عن الحليب السائل.

. **المساعدات الغذائية:** تعتبر المساعدات الغذائية من أهم المنافذ التي تلجا إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتصريف الفوائض الزراعية لتفادي مصاريف التخزين المرتفعة هذا من جهة ومن جهة أخرى تستعمل تلك المساعدات للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول، فقد مثل قانون public Law 480 سنة 1954 الانطلاقة الأولى لاكتساح أسواق الدول النامية والأقل نموا من خلال منح مساعدات غذائية من الحبوب خاصة (القمح، الأرز، والذرى)، فقد مثلت المساعدات الغذائية خلال الفترة (1955. 1973

* قانون المزارع الأمريكي يصدر بشكل دوري منذ عدة سنوات تم تعريفه المرة الأولى سنة 1949

• للتفصيل أكثر انظر الموقع www.ers.usda.org

) 27% من الصادرات الكلية للسلع الزراعية الأمريكية لتنخفض تلك المساعدات سنة 1995 إلى اقل من 15% .هذا ويندرج قسم من المساعدات الغذائية ضمن برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة[1].

. المنافسة (مواجه الواردات):

لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنوات الثمانينات من أكثر الدول حمائية بالنسبة للواردات الزراعية، فقد تضمنت النصوص التأسيسية للسياسة الزراعية الأمريكية في قانون 1933 منح الرئيس الأمريكي الصلاحية في وضع قيود على الواردات من المنتجات الزراعية التي قد تمس التطبيق السليم لبرامج الدعم المحلية .كما ينص القانون الجمركي الأمريكي منذ 1930 TARIRFF ACT على محاربة ما يعتبره منافسة غير نزيهة وخاصة منها ممارسات الإغراق ، بعد استشارة لجنة التجارة الخارجية (ITC) وإدارة التجارة الدولية (ITA) وقد تتخذ إجراءات مضادة ضد البلدان المعنية بالتجاوزات. و بالإضافة إلى ذلك ينص القانون التجاري الأمريكي لعام 1974 TARDE Act ولاسيما الفقرة 301 منه على من الرئيس صلاحيات فرض تقييدات على الواردات المهددة للمنتج المحلي.[2]

II . السياسة الزراعية في كندا:

تعتبر كندا ثاني اكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا فهي تحتل جزءا كبيرا من شمال أمريكا الشمالية، وتتقاسم الحدود البرية مع الولايات المتحدة في الجنوب وولاية ألاسكا في الشمال الغربي، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقا إلى المحيط الهادئ في الغرب، وإلى الشمال يقع المحيط المتجمد الشمالي[3]. و تعد كندا من أغنى دول العالم حيث يرتفع بها معدل دخل الفرد. كذلك فهي من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة الثماني ومجموعة كرينز. علاوة على ذلك فهي على قائمة أفضل عشر دول تجارية.

[1] عز الدين بن تركي ، مرجع سابق ص 131.

[2] نفس المرجع، ص 132.

[3] http://ar.wikipedia.org/wiki12/02/2013

وتعتبر كندا من أهم الدول المصدرة للسلع الزراعية ، حيث بلغت في عام2011 قيمة صادراتها الزراعية 60 مليار دولار[1].و هي سادس قوة زراعية في العالم، وتصدر كندا أكثر من نصف منتجاتها الزراعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويبين الشكل التالي أهم السلع الزراعية التصديرية في كندا.

الشكل رقم (1، 4) أهم السلع الزراعية التصديرية في كندا لعام 2011

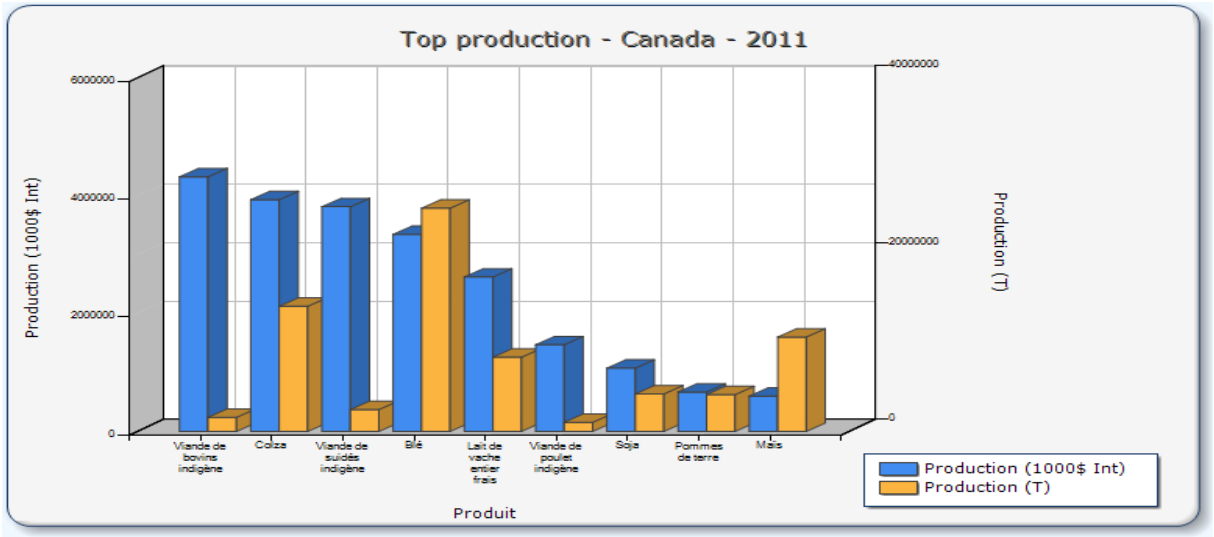

المصدر:.http://faostat.fao.org/DesktopDefault

تنتج المزارع النموذجية الواقعة في السهول الغربية ضعف إنتاج المعدل الوطني للأسواق التصديرية ،وكما يظهر في الشكل أهم السلع هي: لحوم البقر والعجول، بذور اللفت، لحم الخنزير، القمح، حليب الأبقار، لحم الدجاج، الصويا، البطاطا، الذرى. و يقع معظم إنتاج الحليب في كندا الشرقية، والذي ينتج نسبيا في مزارع صغيرة الحجم ولديها تنوع كبير في الفواكه والخضراوات.

1 . لمحة عامة عن السياسة الزراعية في كندا:

تعود السياسة الزراعية في كندا إلى الأربعينيات من القرن الماضي أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، حيث عملت الحكومة الكندية على إحداث ثورة زراعة خلال الفترة (1945 . 1970) بانتهاجها إستراتيجية تحويل المزارع الأسرية إلى مؤسسات من خلال اعتماد برنامج L'ARDA (Aménagement rural et développement agricole) هذا البرنامج الذي يمول المشاريع الزراعية لتخفيض حدة الفقر في

[1] WTO International tarde statistics2012,P69 .

الريف وتحسين المنتجات الزراعية حتى تكون أكثر تنافسية ، حيث بلغت المساعدات في الفترة (1960 . 1968) 263 مليون دولار[1]. كما عمدت الحكومة الكندية على زيادة نفقاتها على الصناعة الغذائية للمحافظة على استقرار الأسعار في عام 1958 من خلال دعم المنتجات الزراعية كالحليب ، كما تم وضع برنامج تأميني شامل لتخطية المخاطر الزراعية ، حيث تتقاسم الحكومة التكاليف مع المزارعين.

. **السياسة الزراعية في السبعينات:** قامت السياسة الزراعية الكندية في تلك الفترة على المبادئ التالية[2]:

- ضمان حد أدنى من الدخل يكون عادل؛
- استقرار أسعار السلع الزراعية في الأسواق؛
- عصرنة القطاع الزراعي من خلال التطور التقني، والاعتماد على التسويق.

لقد أدى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السبعينات إلى تدخل الحكومة الكندية لدعم مزارعيها لتجنيبهم الوقوع في خسائر، وفي 1975 وضعت الحكومة الكندية قانون لاستقرار أسعار السلع الزراعية (ASA)

وذلك بدعم الإجباري للأسعار يشمل تسعة محاصيل زراعية وفي سنة 1976 ثم إضافة قانون خاص باستقرار أسعار الحبوب في الناحية الغربية لكندا (WGSA) هذا القانون يشمل المزارعين الذين ينتجون الحبوب ، حيث يساعدهم على تصدير منتجاتهم [3].وبهذا يكون هذين القانونين يغطيان كل المنتجات الزراعية التي تعاني من صعوبات.

. **السياسة الزراعية في أواخر الثمانينات:**

لقد انخفض الدعم الزراعي في كندا بشكل ملحوظ منذ عام 1986 و أصبحت الحكومة الكندية تبحث عن تنظيم أكثر لمنتجاتها الزراعية و جعلها أكثر تنافسية لزيادة صادراتها في الأسواق الدولية،

[1] Denis Perreault, **Une politique ou des politiques agricoles au Canada** ?, Cahiers de recherche sociologique , vol. 5, n° 1, 1987,P109 .
[2] Ibid ,P110 .
[3] GRACE SKOGSTA ,**Sommaire des buts de la politique gouvernemental canadienne de l'industrie agroalimentaire, ses objectifs et ses instruments**, Février 2011 , P6 .

واستقرت في السنوات الأخيرة سياسة الدعم وفق نظام الدفعات على أساس دخل المزارع الموجه لإدارة المخاطر.[1]

. السياسة الزراعية منذ 2003:

لقد تم توزيع أدوات السياسة الرئيسية من خلال اتفاقيات مشتركة بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات والأقاليم واعتبرت الخمس سنوات من إطار السياسات الزراعية بهدف توجيه النمو في جولية 2008 والتنفيذ الكامل لاتفاق مدته خمس سنوات بدأت في عام 2009 والذي سوف ينتهي في عام 2013 في أعقاب إبرام اتفاقيات ثنائية بين الفيدرالية والمقاطعات والأقاليم . حيث تقدم سياسات الدعم الرئيسية في كندا من خلال عملية إدارة المخاطر (BRM) وتغطي هذه الاتفاقية البرامج الأربعة التالية و هي[2]: الاستثمار في مجال الزراعة وهي التي تدعم وفرات المزرعة ، والاستدامة الزراعية التي توفر بعض الدعم لانخفاض الدخل ، التأمين الزراعي الذي يوفر التأمين ضد المخاطر الطبيعية وأخيرا برنامج التعويض الزراعي لإحياء الزراعة المخصصة لمساعدات للكوارث ويعتبر إطار برنامج التعويض الزراعي لإحياء الزراعة عملية جديدة لتقييم حالات الكوارث وتقديم مزيد من المساعدة للمزارعين المتأثرين عند الحاجة لاسترداد ما فقدوه، ففي سنة 2010 عقب الفيضانات التي عرفتها غرب كندا قدم برنامج التعويض الزراعي لإحياء الزراعة مساعدات للمتضررين بلغت حد أقصى 75 دولار للهكتار للمنتجين لاتخاذ تدابير الحماية وإعادة إصلاح الأراضي. اتخذت كندا في مجال السياسات التجارية مجموعة من السياسات ففي مجال تشجيع التجارة تم دعم برنامج التسويق الزراعي بتقديم تمويل للزراعة الوطنية والصناعات الغذائية وجمعيات الأغذية البحرية للمساعدة في دعم الأنشطة التي تعزز قدرة القطاع الكندي على المنافسة في السوق الدولية مع تعزيز ورفع مستوى سمعة المنتجات الكندية تحت شعار كندا الرائدة عالميا في تصدير المنتجات الزراعية الآمنة وعالية الجودة . و في سنة 2009 تم تشكيل سكرتارية للوصول للأسواق والتي شكت بهدف تنسيق المبادرات الحكومية مع تلك الصناعة بالمحافظات والأقاليم من أجل السعي بقوة نحو أسواق جديدة وقائمة لتجارة السلع الزراعية والغذائية المصنعة الكندية . و تشمل السكرتارية

[1] Ibid ,P7 .

[2] التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،2010 ،ص 113.

موظفين من عدة جهات كندية مثل موظفين من كندا للزراعة والصناعات الغذائية والوكالة الكندية للتفتيش على الأغذية وتعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية. [1]

III. السياسات الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) *منتدى فريد من نوعه يضم اغلب الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، حيث تعمل الحكومات معا للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن العولمة بالإضافة إلى أنها في طليعة المنظمات الرامية إلى مساعدة الحكومات على الاستجابة للتطورات الجديدة و الاهتمامات المتعلقة بالتطور الاقتصادي والسياسات الزراعية ، مثل حوكمة الشركات واقتصاد المعلومات .

هذا وتستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نظاما شاملا لقياس وتصنيف الدعم المقدم للزراعة ، مثل تقديرات دعم المنتج والمستهلك والمؤشرات ذات الصلة ، كما تساهم في تقديم الفهم العميق للطبيعة المعقدة والمتزايدة للسياسات الاقتصادية ، والتي يمكن أن تشكل الأساس لمتابعة وتقييم السياسات الزراعية في دول المنظمة[2].

. حسابات الدعم الزراعي حسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية. يقاس الدعم الزراعي من خلال الجمع بين عنصريين هما أولا الفرق بين الأسعار المحلية والعالمية للسلع مضروبا بالكمية المنتجة والعنصر الآخر هو

[1] نفس المرجع، ص 114.

* دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي:ألمانيا،استراليا ،النمسا ، بلجيكا،كندا، الشيلي، كوريا، الدانمرك، اسبانيا،استونيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فيلندا ، فرنسا، اليونان، المجر، ايرلندا، أيسلندا، إسرائيل، ايطاليا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، النرويج،جمهورية التشيك، نيوزيلندا،هولندا ، بولونيا ، البرتغال، المملكة البريطانية المتحدة، سلوفينيا، السويد ،سويسرا، تركيا وسلوفاكيا.

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010 ،ص94.

مدفوعات الميزانية التي يمكن أن تمنح للمزارعين والمبنية على مجموعة من العوامل مثل نوع الإنتاج والمساحة المزروعة ... الخ.

فقد قدر الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 2009 ، بحوالي 253 مليار دولار حسب قياس تقديرات دعم المنتج وهو يعادل 22% من إجمالي فاتورة المزارعين أي بارتفاع طفيف عن 2008 والتي كانت 21 % وهو نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 2007.[1]

. تطورات الدعم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

إن الدعم الزراعي المقاس من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان أعلى في العام 2009 لان انخفاض الأسعار العالمية أدت إلى زيادة دعم أسعار السوق الفعلية في الدول التي تحافظ السياسات فيها على استقرار الأسعار المحلية. كما أدت الأسعار المحلية المنخفضة لبعض السلع إلى تطبيق برامج المدفوعات الدائرية العكسية ، حيث يتم تقديم هذه الدفعات عندما ينخفض الدخل الإجمالي للمزارعين لمحاصيل مختلفة عن مستوى معين مستهدف وصممت هذه الدفعات على ما كان ينتجه المزارعين في الفترة المرجعية بغض النظر عما يزرعون في سنة طلبهم للقرض.

إن الدعم المقدم للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجع بشكل طفيف ولكن بانتظام منذ أن تم قياسه لأول مرة في عام 1986 كما يظهر في الشكل رقم (1، 5) ، بالمقابل فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في سنة 2007 واستمرارها حتى السنة التي تلتها من جهة ،والاتجاه نحو تحرير المنتجات الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى كان وراء الانخفاضات الأخيرة في دعم المنتجين الزراعيين.

[1] نفس المرجع ،ص96.

الشكل(1، 5) تقديرات مؤشرات الدعم لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2010

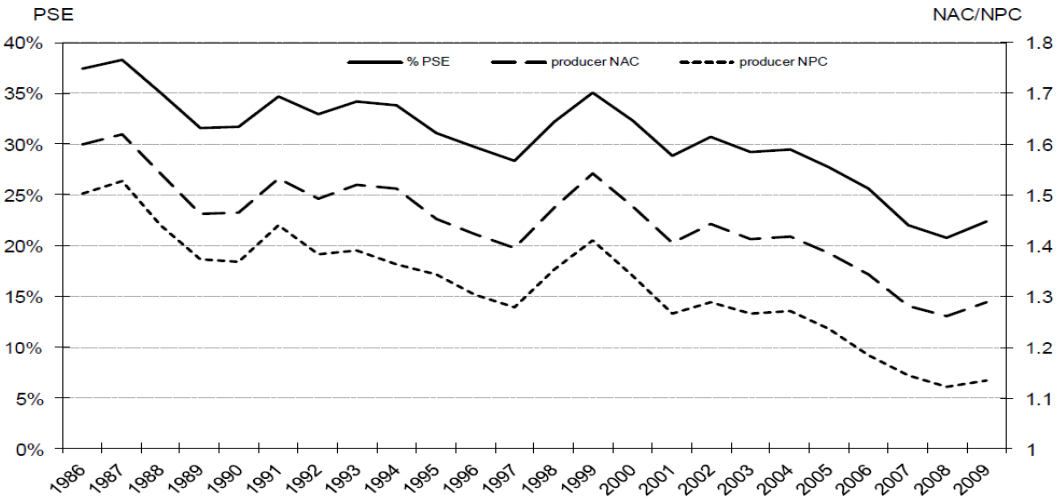

تقديرات دعم المنتجين(PSE)%

معامل الحماية الاسمي للمنتج NPC

معامل المساعدة الاسمي للمنتجNAC

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010 ،ص97.

وبالعودة إلى الشكل رقم (1، 5) يظهر انه هناك أثنين من المعايير يتكاملان مع نسبة تقديرات دعم المنتجين PSE وهما معامل المساعدة الاسميNAC وهو النسبة بين إجمالي فاتورة المزرعة بما في ذلك الدعم ، إلى إيصالات المزرعة بسعر الحدود والذي وصلت قيمته إلى 1.29 في العام2009 ، ومعامل الحماية الاسمي للمنتج NPC الذي يعبر عن النسبة بين سعر المنتج (بما في ذلك الدفعات لكل وحدة من الناتج) وسعر الحدود لسلعة معينة ، ويبين إلى أي مدى تكون الأسعار مرتفعة نتيجة لسياسات الدعم الزراعي. و الذي بلغ 1.13 ، و إن قيمة هذان المعاملان تظهران أن المزارعين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تلقوا أسعار في المتوسط أعلى بمقدار 13 % عن مستوى الأسعار العالمية وبالمقارنة بقيمة معامل الحماية الاسمية بالمتوسط للفترة 1986 . 1988 والذي بلغ 1.49 ومعامل المساعد الاسمي الذي وصل إلى 1.59 نجد أن هناك اختلاف من هذه المتوسطات بين الدول والسلع.

. أولويات الدعم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تختلف أهداف السياسات الزراعية ، وأهميتها النسبية في جميع دول المنظمة ، فعلى سبيل المثال يعتبر المحافظة على الاكتفاء الذاتي المحلي في إنتاج الأرز الأولوية الرئيسية في كل من اليابان وكوريا ، في حين أن المخاوف بشأن تعزيز ثقافة الجمال الطبيعي ، والتنمية الريفية والرفق بالحيوان ، تعتبر من الأهداف بالنسبة لسويسرا والنرويج، بينما السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي تستجيب لاهتمامات الدول الأعضاء ال 27 ، ويعكس ذلك مجموعة واسعة من الأهداف تبدأ من دعم الدخل الزراعي ، والحفاظ على البيئة ، وحماية رفاهية الحيوان ، والحفاظ على الأماكن التراثية ، فضلا عن زيادة القدرة التنافسية . فالولايات المتحدة تقدم أشكالا مختلفة من الدعم للمنتجين والتي تهدف بالدرجة الأولى نحو توفير شبكة أمان ، ومن جهة أخرى فإن المنتجين الزراعيين في نيوزيلندا واستراليا في ظل ظروف التصدير الموجه يعتمدون بشكل رئيسي على مؤشرات السوق العالمية لتحديد ماذا ومتى ينتجون حيث أن الدعم المقدم للمنتجين يشكل فقط أقل من 1% و 3% من عائدات المنتجين في البلدين على التوالي كما يظهر في الشكل رقم (1، 6)

الشكل رقم (1، 6) تقديرات دعم المنتجين حسب الدول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترتين (1986-88و2007 . 2009)، النسبة من إجمالي فاتورة الزراعة

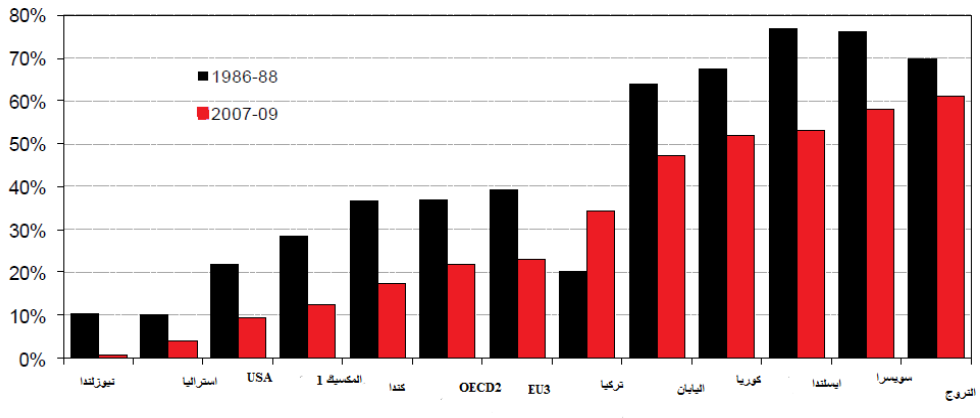

يتم تصنيف البلدان وفقا لمستويات 2007 . 2009

1. بالنسبة للمكسيك ، يتم استبدال 1986 . 1988 بفترة 1991 .1993

2. النمسا وفنلندا والسويد في الميدان ضمنت مع إجمالي OECD لجميع السنوات والاتحاد الأوروبي من العام . 1995 وشملت جمهورية التشيك والمجر وبولندا وجمهورية سلوفاكيا ضمنت مع إجمالي OECD الكلي لجميع السنوات والاتحاد الأوروبي من سنة 2004. مجموع OECD لا يشمل الدول غير الأعضاء في المنظمة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

3 . مجموعة الدول ال 12 في الاتحاد الأوربي للفترة 1986 . 1988ومجموعة ال 27 للفترة 2007 . 2009.

المصدر : المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010 ،ص 99.

يظهر من الشكل رقم (1، 6) أن تقديرات دعم المنتجين تختلف بشكل كبير بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يبلغ الدعم حده الأدنى في استراليا ونيوزيلندة وتتواجد النسب الأكبر من الدعم الحكومي لدول المنظمة في كل من النرويج ، سويسرا ،أيسلندا، كوريا ، و اليابان. وعلى العموم يتبين من الشكل السابق أن نسبة دعم المنتجين الزراعيين انخفضت إلى حد ما في كل دول (OECD) باستثناء تركيا.

IV. السياسات الزراعية في بعض الدول العربية:

لقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة ، وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الإيديولوجية المهيمنة في كل فترة، حيث يمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي. إذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد. وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الملكيات الكبيرة. أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويهدف إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بوجه عام. وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار. وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينيات حتى الثمانينيات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية. ونتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم إتباع سياسات موجهة نحو السوق. وتم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينيات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الأقطار العربية. وعلى الرغم كل هذه الجهود فإن الأقطار العربية لم تتمكن من تقليص الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه .

. السياسات الزراعية الاشتراكية: ارتكزت الإصلاحات الزراعية العربية خاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على أسس أبرزها[1]:

ارتكزت الإصلاحات الزراعية العربية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على أسس أبرزها :

- تحديد سقف الملكية الزراعي؛

[1] خليل حسين، **السياسات الزراعية العربية**، من كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني بيروت 2006، ص 4.

- وضع يد الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك؛
- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا؛
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤدي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية الحديثة.

وما تجدر الإشارة إليه انه سيتم التطرق إلى نماذج الإصلاح الزراعي لبعض الدول العربية المنظمة لمنظمة التجارة العالمية.

. النموذج المصري للإصلاح الزراعي: قامت ثورة جوان 1952 في مصر في ظروف كان الإقطاعيون يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة ويعيش ثلثا سكان الريف المصري بلا أراضي ولا عمل. في ظل هذه الظروف تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية ووزع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية، كما بين أسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض أراضيهم الزراعية ،كما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وأنشأ التعاونيات الزراعية وحددت حقوق العامل الزراعي. فتم تحديد الحد الأقصى للملكية ،والباقي يصادر مقابل تعويض. ونص القانون على أن توزيع الأراضي المستولى عليها يكون لصالح أفراد تتوفر فيهم مجموعة من الشروط:

- أن يكون مواطنا مصريا بالغا سن الرشد؛
- أن تكون حرفته الزراعة؛
- أن لا تتجاوز ما يملكه من أراضي زراعية خمسة فدانات.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الإصلاح الزراعي المصري في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين، فقد أدى إلى تفتيت الملكية وإلى إنشاء ملكيات صغيرة كانت السبب الأساسي لإعاقة التنمية الزراعية. ومن آثار الإصلاح الزراعي تزايد تدخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي فتحكمت في كل مراحله :إنتاجا وتسويقا وتوزيعا وتصنيعا واستهلاكا وتصديرا. ومن أمثلة هذا التحكم سياسة سعر المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.

2. الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الليبرالي:

اتسمت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاما ليبراليا بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي. وتتميز هذه الإصلاحات الزراعية اللبرالية

عن الإصلاحات الزراعية الاشتراكية بأنها لا تمارس نزع الملكية. وقد طبقت هذه الإصلاحات في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس ولبنان .

. الإصلاحات الزراعية في المملكة العربية السعودية:

صدر في المملكة العربية السعودية نظام توزيع الأراضي سنة 1971 .وتميز بالعمل على تمليك الأرض لا على نزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيت الملكيات الكبرى. ونص القانون المنظم للأراضي بأن لا تقل المساحة الموزعة عن خمسة هكتارات ولا تتجاوز عشرة هكتارات في حالة التوزيع على الأفراد وأربع مائة هكتارات في حالة التوزيع على الشركات. وقد وضعت خطة شاملة للتنمية الزراعية تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي وتم القيام بمشاريع للري وأخرى للتدريب الآلي الزراعي واستخدام التقانة إضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية مختصة في القروض الزراعية كالبنك الزراعي العربي السعودي، ورغم الجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بالقطاع الزراعي فإن تنمية هذا القطاع ظلت تعاني من معوقات عدة مثل: [1]

- الفارق الكبير بين ضخامة مشاريع الري والصرف من الناحية التكنولوجية ومستوى وعي المزارعين؛
- عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الزراعي واتجاهه إلى العمل في صناعة النفط؛
- أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تدني الإنتاج والإنتاجية لقسم كبير من المحاصيل الزراعية كالحبوب، القمح، الأرز.

. الإصلاحات الزراعية في الأردن:

يلعب القطاع الخاص في الأردن دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي وذلك انسجاما مع النظام الاقتصادي الأردني الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية. إلا أن الدولة تدخلت في بعض الأحيان في النشاط الاقتصادي وفي حالة الأزمات. فلقد عملت على رسم السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي فساعدت المزارعين على زيادة إنتاجهم فقدمت الدعم المالي والفني ونفذت مشاريع للري ووطنت البدو ودربتهم على الأعمال والأساليب الزراعية الحديثة. وأعطت هذه الجهود نتائج ملموسة في بعض المحاصيل، فيما لم يحرز بعضها الأخر تقدما على صعيد المردود أو على صعيد المساحات المزروعة. فإذا ما نظرنا إلى المردود الفعلي للحبوب مثلا فإننا نلاحظ تقلبات شديدة بين عام 1951 و1985 فكان يرتفع تارة ارتفاعا كبيرا وتارة ينخفض إلى أدنى المستويات وهذا ما يعكس عدم قدرة الدولة على تنمية هذا القطاع عن طريق سياساتها وتدخلاتها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 6.

. الإصلاحات الزراعية في تونس:

عمل الإصلاح الزراعي في تونس على تحقيق هدفين جوهريين: استخدام الوسائل الزراعية الحديثة وإصلاح بنية الملكية الزراعية. وقد مر الإصلاح الزراعي في تونس بثلاث مراحل:الأولى إصلاحات 1956–1957 والتي قضت بالتقسيم الجزئي للأراضي الجماعية وتوزيعها إلى حيازات صغيرة؛الثانية إصلاحات 1964-1962والتي هدفت إلى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إيجارية تتراوح مساحتها ما بين 500 و1000 هكتار بهدف دفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة؛الثالثة إصلاحات ضمن الخطة الرباعية 1965–1968 ورأت ضرورة تسيير الدولة لمجموع القطاع الزراعي بما في ذلك الملكيات الكبيرة التي هي في حوزة القطاع الخاص. قانون 1969 الذي قضى بإعادة أراضي كبار الملاكين إلى أصحابها. وعلى العموم فإن نتائج السياسات الزراعية التي تم اتخاذها مخيبة للآمال لأسباب عديدة منها:عدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الأجهزة التقنية؛ و فائض في اليد العاملة وحدوث بطالة مقنعة؛ وانخفاض إنتاجية الملكيات الزراعية.

. الإصلاحات الزراعية في المغرب:

تميز الإصلاح الزراعي في المغرب بتركيزه على استخدام التقنيات وتحديث الزراعة أكثر من اهتمامه بالبني الزراعية. وقد عرف المغرب إصلاحات زراعية عديدة منها: إصلاحات 1957 وهدف هذا الإصلاح إلى تجميع القطع الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية واسعة من أجل استخدام المعدات الحديثة كالجرارات .إصلاحات 1960 التي تمت إدارتها من طرف المكتب القومي للري الذي عمل على إصلاح 120 ألف هكتار. إصلاح 1964 الذي هدف إلى إصلاح الأراضي المسترجعة من الأوروبيين والمغاربة المتعاملين معهم. الخطة الثلاثية 1965–1967: مكنت هذه الخطة من توزيع 18000 هكتار من الأراضي المروية و150000 هكتار من الأراضي غير الزراعية.

ويعتبر الدارسون للقطاع الزراعي في المغرب أن المعدل لمعظم المحاصيل الزراعية ارتفع في الستينيات مقارنة بالخمسينيات وقد تراجع قسم كبير من المحاصيل في السبعينيات مقارنة بالستينيات مع محافظته في الغالب على مستوى أعلى من الذي كان في الخمسينيات. فعلى سبيل المثال ارتفع مردود مجموع الحبوب 2.65 % في الخمسينيات وارتفع إلى 18.59 % في الستينيات وتراجع إلى 7.33% في السبعينيات ثم ارتفع إلى17,02% في النصف الأول من الثمانينيات.

المبحث الرابع: الاتجاهات البارزة في الزراعة العالمية من حيث الإنتاج والطلب والتجارة والأمن الغذائي

نستعرض في هذا الجزء الاتجاهات الرئيسية في مجال الزراعة، من حيث الإنتاج والطلب، والتجارة، والأمن الغذائي في السنوات الأخيرة لإعطاء فكرة عن الزراعة العالمية.

I. الاتجاهات العالمية في الإنتاج والطلب:

يشهد الإنتاج الزراعي العالمي زيادة مطردة تتجاوز النمو السكاني العالمي بهامش متزايد منذ الستينات. ومع ذلك، فقد تباطأ نمو الإنتاج الزراعي العالمي (بالنسبة لجميع المنتجات): إذ انخفض متوسط النمو من 2.7 في المائة في الفترة (1961 . 1970) إلى 2.3 في المائة خلال الفترة (1981 . 1990) كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (1، 1) متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي (%)

		1961 .1970	1971. 1980	1981. 1990	1991 . 2000	2001 . 2010
الزراعة ككل	**إجمالي الإنتاج**	2,7	2,4	2,3	2,5	2,6
	نصيب الفرد	0,7	0,6	0,6	1	1,4
المحاصيل	**إجمالي الإنتاج**	2,7	2,4	2,3	2,5	2,6
	نصيب الفرد	0,9	0,4	0,3	1,1	1,5
الماشية	**إجمالي الإنتاج**	2,9	2,5	2,4	2,2	2,2
	نصيب الفرد	0,9	0,6	0,7	0,7	1,0

ملاحظة: المتوسط السنوي للتغير في مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي والإنتاج الصافي هو إجمالي إنتاج المحاصيل والماشية بدون حساب الأعلاف والبذور التي قدرت بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة 2004 . 2006

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2012، ص 101.

.

كما يظهر من الجدول تسارع نموا الإنتاج الزراعي العالمي في السنوات الأخيرة، حيث قدر خلال الفترة (2001 . 2010) متوسط النمو ب 2.6 بالمائة. و يعكس نمو الإنتاج في المحاصيل إلى حد كبير وبدقة النمو بالنسبة للزراعة ككل، في حين لم يتزايد النمو الكلي للماشية خلال السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلى أن أسعار المنتجات الحيوانية لم ترتفع بنفس قدر الارتفاع الذي شهدته أسعار المحاصيل، بيد أن الحوافز السعرية في أسعار المحاصيل أعلى من أسعار المنتجات الحيوانية.

وحسب نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي ، فقد انخفض انخفاضا طفيفا خلال العقود اللاحقة من القرن الماضي قبل أن يتسارع بصورة ملموسة منذ عام 2000، أما الانخفاض وما تبعه من انتعاش في نصيب الفرد من الإنتاج فكان بارزا بالنسبة للمحاصيل عنه بالنسبة لجميع أنواع الزراعة.

II . الاتجاهات في تجارة المنتجات الزراعية :

توسعت التجارة العالمية بالسلع الزراعية بسرعة اكبر من ازدياد إجمالي الناتج الزراعي العالمي خلال العقد الأخير حيث وصلت الى1657مليار دولار عام 2012[1] وان بمعدلات اقل من معدلات نمو إجمالي تجارة البضائع والخدمات ويعكس النمو البطيء للإنتاج الزراعي وللتجارة الزراعية، قياسا بالقطاعات الأخرى انخفاض الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية.

تتصل الاتجاهات الرئيسية في تجارة السلع الزراعية خلال العقد الأخير بأهميتها المستمرة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، ونموها غير المنتظم خلال تلك الفترة، وتغير التوجهات والتركيب السلعي في التجارة، وإصلاح السياسات في أعقاب اتفاقية الزراعة التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مما تترتب عليه تغيرات في الأسواق العالمية.

1 . التجارة الزراعة حسب المناطق:

كما يظهر الشكل رقم(1، 7) فإن أوربا تعتبر أكثر المناطق المصدرة أهمية في العالم من حيث حجم حصتها من الصادرات الزراعية ، حيث بلغت حصتها39,7% في عام 2012 وانخفضت هذه النسبة بمقدار0,7% مقارنة مع عام2011. وتأتي آسيا في المنطقة التصديرية الزراعية الثانية بعد أوروبا، حيث تساهم بنسبة23,2% من إجمالي الصادرات الزراعية العالمية ، أما أمريكا الشمالية فتأتي في المرتبة الثالثة حيث ارتفعت حصتها من 15,1% عام 2011 إلى 15,5% عام 2012، بينما تساهم أمريكا الوسطى والجنوبية بنسبة 12,4%. أما منطقة إفريقيا واتحاد الدول المستقلة، والشرق الأوسط، فقد بقوا اقل المناطق التصديرية أهمية حيث كانت حصصهم على التوالي 3,5% و4 % و1,8 % من الصادرات الزراعية العالمية.

[1] WTO International tarde statistics2013,P60 .

الشكل رقم(1، 7) الحصص الإقليمية من صادرات المنتجات الزراعية العالمية،%

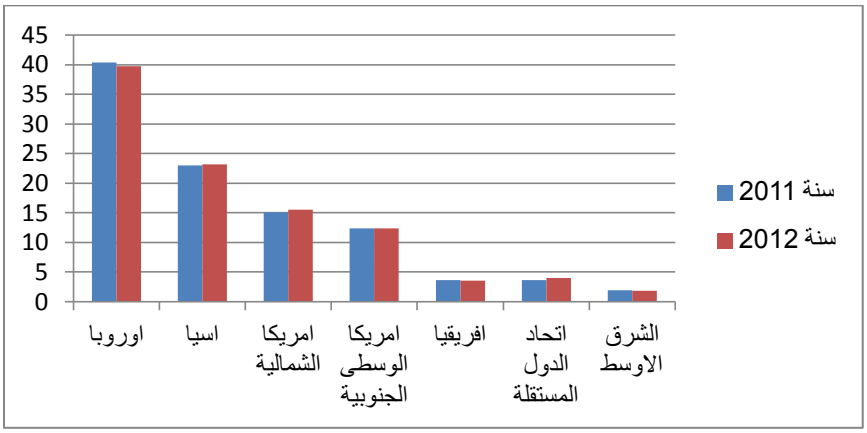

المصدر: نظم بالاعتماد على WTO International tarde statistics2012 &2013

وعلى الرغم من أن أوروبا تلعب دورا هاما في التجارة الزراعية في العالم،إلا أن الوزن النسبي للتجارة الزراعية من إجمالي التجارة منخفضا، حيث نسبة صادراتها الزراعية إلى إجمالي صادراتها العامة تقدر ب 10,3% كما هو موضح في الجدول رقم(1، 2)، وفي هذا المجال فإن أمريكا الوسطى والجنوبية سجلت أعلى نسبة بين المناطق ب27,4%، وعلى الأرجح فإن الاتفاقيات التجارية العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية فتحت الفرص التجارية أمام المنتجات الزراعية لأمريكا الوسطى والجنوبية، وتتراوح نسبة الزراعة في صادرات المناطق الأخرى بين2,2% و10,9% وتقع إفريقيا في المرتبة الرابعة ، أما الحصة المتواضعة للشرق الأوسط فيمكن أن يرجع إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على صادراته النفطية المرتفعة وخاصة بملاحظة ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم(1، 2) حصة المنتجات الزراعية من إجمالي السلع لكل منطقة، 2012، (%)

المناطق	الصادرات	الواردات
العالم	9,2	9,2
أمريكا الشمالية	10,9	6,6
أمريكا الوسطى والجنوبية	27.4	8,6
أوروبا	10,3	10,1
اتحاد الدول المستقلة	8,2	12,2
إفريقيا	9,1	16,2
الشرق الأوسط	2,2	12,6
آسيا	6,8	8,7

المصدر : نظم بالاعتماد على WTO International tarde statistics2013,p61

وفيما يتعلق بحصة الواردات الزراعية من الواردات الإجمالية و بالعودة إلى الجدول رقم (1، 2) يتبين أن إفريقيا لها اكبر حصة وصلة إلى 16,2% يليها الشرق الأوسط بحصة 12,6 %، وكانت حصة أمريكا الشمالية الأدنى حيث شكلت المنتجات الزراعية ما نسبته 6,6 % فقط من إجمالي وارداتها.

2. أهم الدول التجارية الزراعية:

لا يزال الاتحاد الأوربي يتصدر قائمة كبار المصدرين الزراعيين العالميين في حال لم نستثني تجارته الزراعية الداخلية ، حيث تفيد المعلومات الواردة في الجدول رقم(1،3) بأن قيمة صادراته الزراعية بلغت 613 مليار دولار عام2012 ،أو يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حال استثناء تلك التجارة بقيمة صادرات زراعية163 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي السوق الأول للصادرات الزراعية الأوروبية، أما الصين و كندا والهند فقد تمكنت من زيادة حصتها العالمية من الصادرات الزراعية في عام2012 حيث بلغت قيمة صادراتها على التوالي 66 مليار دولار ، 63 مليار دولار و42 مليار دولار،هذا وتراجعت الحصص العالمية لكل من اندونيسيا والأرجنتين ويبين الجدول (1، 3) التالي قيمة الصادرات و التغير في الحصة العالمية لأهم الدول المصدرة للسلع الزراعية في العالم.

الجدول رقم (1، 3): أهم الدول المصدرة للسلع الزراعية 2011 و 2012 (مليار دولار و%)

المصدرين	قيمة الصادرات		الحصة العالمية %	
	2011	2012	2011	2012
الاتحاد الأوروبي (27)	626	613	37,7	37
الاتحاد الأوروبي تجارة خارجية	158	163	9,5	9,8
الولايات المتحدة	168	172	10,1	10,4
البرازيل	86	86	5,2	5,2
الصين	65	66	3,9	4
كندا	60	63	3,6	3,8
اندونيسيا	48	45	2,9	2,7
الأرجنتين	45	43	2,7	2,6
الهند	34	42	2,1	2,6

المصدر: نظم بالاعتماد على WTO International tarde statistics2012 &2013

فيما يتعلق الاستيراد فكما يظهر في الجدول رقم (4،1) فعلى الرغم من انخفاض واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية يبقى هو المستورد الزراعي الأول عالميا سواء استثنيت تجارته الداخلية أم لا، فبلغت قيمة وارداته الزراعية مشتملة على الواردات الداخلية623 مليار دولار وبلغت بدون وارداته الداخلية173 مليار دولار، حيث يعتبر دقيق الصويا والبن أهم واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية الخارجية وتعتبر البرازيل أهم الدول الزراعية الموردة للأسواق الأوروبية، كما أن الاتحاد الأوروبي هو اكبر مستورد زراعي من الدول النامية، وقد تزايدت الحصة الزراعية للواردات العالمية لبعض كبار المستوردين مثل الصين والولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تزايد الواردات الزراعية لكل من المملكة السعودية والهند والمكسيك ، هذا و تراجعت الحصة الزراعية للواردات العالمية للبعض الأخر مثل كوريا الجنوبية واليابان الولايات الأمريكية وروسيا وكندا، كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (1، 4): أهم الدول المستوردة للسلع الزراعية 2011 و 2012 (مليار دولار و%)

المستوردين	قيمة الواردات		الحصة العالمية %	
	2011	2012	2011	2012
الاتحاد الأوروبي (27)	654	623	37,5	35,7
الاتحاد الأوروبي تجارة خارجية	186	173	10,7	9,9
الصين	145	157	8,3	9
الولايات المتحدة	137	142	7,9	8,1
اليابان	96	94	5,5	5,4
روسيا	41	42	2,3	2.4
كندا	36	38	2,1	2,2
كوريا الجنوبية	35	33	2	1,9
المملكة السعودية	22	29	1,3	1,7
المكسيك	29	27	1,7	1,6
الهند	23	26	1,3	1,5

المصدر: نظم بالاعتماد على WTO International tarde statistics2012 &2013 .

3 . التجارة الزراعية في البلدان الأقل نموا:

يعتبر القطاع الزراعي عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نموا فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يتراوح ما بين 30% و 60 % في ثلثي هذه البلدان، وتشتغل به نسبة كبيرة من القوى العاملة تصل إلى 40 %، بل و أحيانا قد تصل إلى 90 %، ويمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي بنسبة 25% بل وقد تصل إلى 95% في ثلاثة أرباع البلدان الأقل نموا[1].

إن البلدان الأقل نموا تمثل حالة خاصة من حيث الاتجاهات طويلة الأجل في التجارة الزراعية العالمية فقد انخفضت الصادرات الزراعية العالمية لهذه المجموعة من البلدان انخفاضا هائلا كحصة من صادراتها بوجه عام. بينما أصبحت الواردات الزراعية تمثل باستمرار نحو25 % من واردتها الكلية ومنذ

[1] www.fao.org/docrep/003/Y0491A,25/09/2012

أواخر الثمانينات زاد عجز تجارتها الزراعية[1]. وفي الوقت نفسه تبدي البلدان الأقل نمو درجة اندماج متدنية لقطاعها الزراعي في أسواق العالم وبشكل لافت للنظر، والشكل رقم(1، 8) يبين قيمة الصادرات الزراعية المتواضعة للدول الأقل نموا في بعض المنطق في العالم.

الشكل رقم(1، 8) قيمة الصادرات الزراعية للدول الأقل نموا إلى بعض المناطق في العالم، مليون دولار

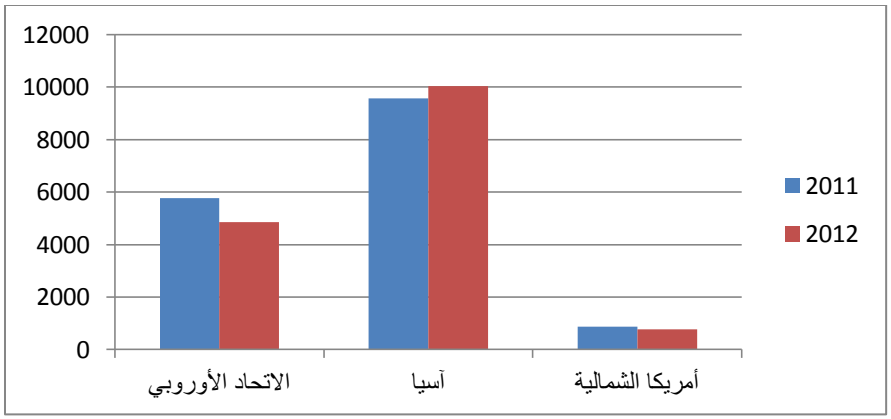

المصدر: نظم بالاعتماد على معطيات WTO International tarde statistics2012 &2013

ويظهر من الشكل رقم (1، 8) أن أكبر المستوردين الزراعيين للدول الأقل نموا هي آسيا بقيمة قدرها 10041 مليون دولار عام 2012 ثم الاتحاد الأوروبي والذي انخفضت قيمة صادرات الدول الأقل نموا إليه من5761 مليون دولار سنة 2011 إلى 4845 مليون دولار سنة 2012،ويرجع ذلك في الأساس إلى المعوقات التي تزال تضعها دول الاتحاد الأوروبي أمام صادرات الدول الأقل نموا والتي أصبح يطلق عليها الحماية من نوع جديد والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية. أما قيمة صادرات الدول الأقل نموا نحو أمريكا الشمالية فهي 773 مليون دولار أمريكي.[2]

يتبين مما سبق أن مشاركة البلدان الأقل نموا في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية ضئيلة ، وتتألف صادراتها من عدد قليل من السلع الأولية التي لا تعد القيمة المضافة فيها كبيرة .وعموما تشمل الصادرات الزراعية الرئيسية التي تصدرها البلدان الأقل نموا على البن، والقطن، والأسماك، والأغذية البحرية، والأخشاب الاستوائية، والموز، ومعظمها في صورة غير مُجهزة .وعلاوة على ذلك، تتركز هذه الصادرات في عدد قليل من الأسواق فقط، أكبرها الاتحاد الأوروبي تليه الولايات المتحدة وكندا واليابان.

[1]World development report 2008, **Agriculture for Development**, P 3.
[2] WTO International tarde statistics 2013,p41 .

III. الاتجاهات في الأمن الغذائي على المستوى العالمي والإقليمي :

و قبل الحديث عن الاتجاهات في الأمن الغذائي على المستوى العالمي والإقليمي، قد يكون من المناسب الإشارة إلى مفهوم الأمن الغذائي ومرتكزا ته.

. مفهوم الأمن الغذائي: يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي على انه "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة و سليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله".

و يتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها. ومن ثم فان اللا أمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء.

كما أن تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي قد ميز بين اللا أمن الغذائي المزمن، واللا أمن الغذائي العابر حيث يعرف اللا أمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كاف بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كاف، أما اللا أمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية، وكلاهما يركزان على وضع الأسرة والأفراد بد لا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة[1].

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، فيمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى انه غير واقعي، كما انه يفوت الفرصة على الدولة إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[2].أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، كما يعرف

[1] رانية ثابت ألدروبي، **واقع الأمن الغذائي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . مجلد 24 العدد الأول . 2008، ص 288.

[2] المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، مرجع سابق، ص 4.

كذلك بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.[1]

وبناء عليه فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني إنتاج كل الحاجات الغذائية محليا، وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات عبر المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية بحيث تتمكن من تصدير هذه المنتجات وتحقيق دخل من العملات الأجنبية يمكنها من استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها.

ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجه البلدان نحو التخصص في إنتاج سلع دون أخرى بحسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة وكمية وقيمة المواد المصدرة، وكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل، ووفقا لهذا المفهوم تتمايز البلدان بدرجات متفاوتة من الفائض أو العجز في ميزانها التجاري الغذائي [2].

. الاتجاهات في الأمن الغذائي على المستوى العالمي :

لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية تحقيق تقدم كبير على المستوى العالمي في استهلاك الأغذية ومستويات التغذية. فقد ارتفع الإنتاج منذ بداية الثورة الخضراء وتقلص نسبة المهددين بعدم الأمن الغذائي ونقص التغذية ، إلا انه مازال هنالك نحو 870 مليون فرد يمثلون 12.5 بالمائة من سكان العالم يعانون نقص التغذية في الفترة(2010 . 2012) والأغلبية العظمى يعشون في البلدان النامية ، حيث يقدر الآن معدل انتشار نقص التغذية في الدول النامية وحدها ب 14.9 بالمائة من السكان كما يظهر في الجدول رقم (1، 5).

[1] نفس المرجع ،ص 4.

[2] رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق ص 288.

الجدول رقم(1، 5) نقص التغذية في المناطق النامية 1990 . 1992 إلى 2010 . 2012

عدد (ملايين) ومدى انتشار(%) نقص التغذية

	1992 . 1990	2001 . 1999	2006 . 2004	2009 . 2007	2012*2010.
العالم	1000	919	898	867	868
	%18.16	%15.0	%13.8	%12.9	%12.5
المناطق المتقدمة	20	18	13	15	16
	%1.9	%1.6	%1.2	%1.3	%1.4
المناطق النامية	980	901	885	852	852
	%23.2	%18.3	%16.8	%15.5	%14.9
إفريقيا	175	205	210	220	239
	%27.3	%25.3	%23.1	%22.6	%22.9
شمال إفريقيا	5	5	5	4	4
	%3.8	%3.3	%3.1	%2.7	%2.7
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	170	200	205	216	234
	%32.8	%30.0	27,2	%26.5	%26.8
آسيا	739	634	620	581	563
	%23.7	%17.7	%16.3	%14.8	%13.9
غرب آسيا	8	13	16	18	21
	%6.6	%8.0	%8.8	%9.4	%10.1
جنوب آسيا	327	309	323	311	304
	%26.8	%21.2	%20.4	%18.8	%17.6
القوقاز و آسيا الوسطى	9	11	7	7	6
	%12,8	%15.8	%9.9	%9.2	%7.4
شرق آسيا	261	197	186	169	167
	%20.8	%14.4	%13 .2	%11.8	%11.5
جنوب شرق آسيا	134	104	88	76	65
	%29.6	%20.0	%15.8	%13.2	%10.9
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	65	60	54	50	49
	%14.6	%11.6	%9.7	%8.7	%8.3
أمريكا اللاتينية	57	53	46	43	42
	%13.6	%11.0	%9.0	%8.1	%7.7

الكاريبي	**9**	**7**	**7**	**7**	**7**
	%28.5	**%21.4**	**%20.9**	**%18.6**	**%17.8**
اوسيانيا	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
	%13.6	**%15.5**	**%13.7**	**%11.9**	**%12.1**

* إسقاطات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، نقص الأغذية في العالم 2012، ص 09.

فمن خلال تفحص بيانات الجدول كذلك يتبين أن عدد الأفراد الذين يعانون نقص التغذية في العالم قد انخفض انخفاضا كبيرا من فترة الأساس (1990 . 1992) من مليار شخص إلى 867 مليون شخص حتى 2007 ، وبعدها تباطىء الانخفاض ثم استقر منذ ذلك الحين ويبرز ذلك جليا في العالم النامي الذي استقر فيه عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في حدود 852 مليون شخص بمعدل انتشار من 15,5 إلى 14,9 بالمائة من عدد السكان.

. **الاتجاهات في الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي:**

وعلى الصعيد الإقليمي وبالعودة إلى بيانات الجدول رقم (1، 5) وما يظهره الشكل رقم (1، 9) يتبين أن معدل خفض نسبة وعدد الذين يعانون من نقص التغذية أعلى في أسيا و أمريكا اللاتينية والكاريبي وهو يعني بان هذه المناطق تسير تقريبا على المسار الصحيح من حيث تحقيق هدفها المتعلق بالقضاء على الجوع.

الشكل رقم (1، 09) النسب المئوية للذين يعانون من نقص التغذية بحسب الأقاليم 1990 . 1992 و 2010 . 2012

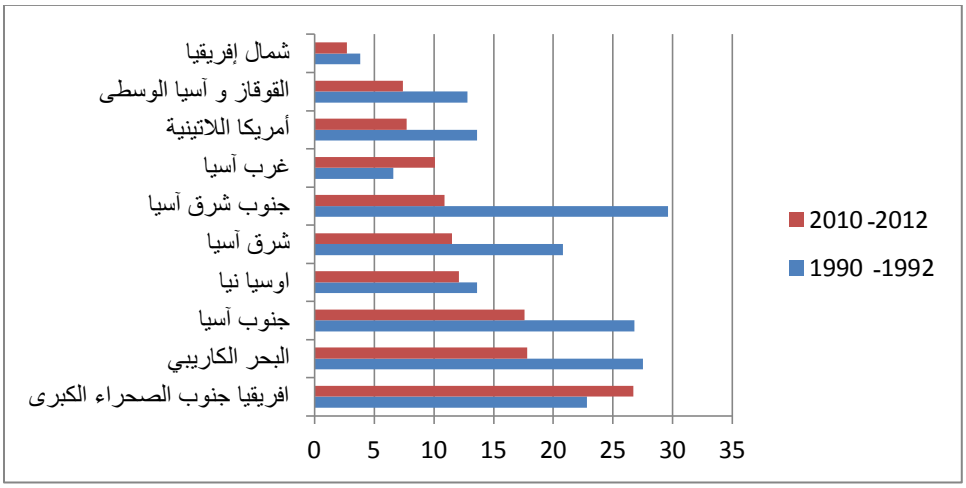

المصدر: نظم بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1، 5).

فقد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا أسرع معدل انخفاض في انتشار نقص التغذية من 29.6 إلى 10.9 بالمائة يلها كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ب 20.8 إلى 11.5 بالمائة و13.6 إلى 7.7 بالمائة على التوالي. في حين شهدت كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا زيادة في معدل انتشار نقص التغذية من 22.8 الى26.7 بالمائة و6.6 إلى 10.1 بالمائة على التوالي وترجع هذه الزيادة نتيجة الارتفاع السريع والحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية والأزمة العالمية للغذاء في فترة (2007 . 2008).

خلاصة الفصل الأول:

لقد وصفت التجارة الزراعية العالمية بأنها غير قابلة للتفسير ومثيرة للحيرة كما أنها القطاع الأكثر تشوها في الاقتصاد العالمي ولكنها من جهة أخرى، فهي قطاع مهم للبلدان الزراعية وتتزايد هذه الأهمية كلما تجاوز الإنتاج الطلب المحلي، والواقع فقد توسعت التجارة العالمية الزراعية بنسبة اكبر من نمو الناتج الإجمالي الزراعي العالمي خلال السنوات الأخيرة و إن كان بمعدلات أقل من تلك التي نمت بها التجارة الإجمالية العالمية أو تجارة الخدمات أو الناتج الإجمالي العالمي.و تسيطر البلدان الصناعية بصورة عامة على التجارة في السلع الزراعية ، فلا يزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي يتصدران قائمة كبار المصدرين الزراعيين العالميين من خلال تبنيهما سياسات زراعية تعتمد بالدرجة الأولى على مختلف أساليب الدعم، إضافة إلى بروز بعض الدول الناشئة كالبرازيل والصين والهند واندونيسيا والتي لها مكانة في التجارة الزراعية العالمية، أما البلدان الأقل نموا فهي الحلقة الضعيفة في التجارة الزراعية العالمية .

الفصل الثانـي:

منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية بين أعضائـها

الفصل الثاني: منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية بين أعضائها

تمهيد:

لقد ظهر عقب الحرب العالمية الثانية اتجاه لإنشاء منظمة للتجارة العالمية تتولى الإشراف على تنفيذ نظام عالمي للتجارة العالمية متعدد الأطراف يستكمل له الإطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي جنبا إلى جنب مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أن الانقسامات الحادة بين الأطراف المشاركة آنذاك قد حالت دون تحقيق ذلك وبدأت المفاوضات التجارية مرة أخرى بهدف تحرير هذه التجارة وأسفرت في عام 1948 عن توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي يطلق عليها اختصارا "الجات" GATT.

وتعد منظمة التجارة العالمية هي الوريث الشرعي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهي واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا، وتعتبر المفاوضات التجارية وسيلة المنظمة في تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجاري عالمي مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة، وهذه المفاوضات تشكل الإطار المناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير علاقات تجارية لها قوة الالتزام من جانب الدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية.

ويعرض هذا الفصل بالتحليل منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية بين أعضائها وذلك من خلال المباحث التالية:

. المبحث الأول: التحولات التي عجلت من قيام منظمة التجارة العالمية

. المبحث الثاني: السمات العامة لآلية المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والمجالات التي شملتها

. المبحث الثالث: قراءة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية الوزارية 1996 . 2011

المبحث الأول:التحولات التي عجلت من قيام منظمة التجارة العالمية

لقد شهدت الفترة المصاحبة لإنشاء منظمة التجارة العالمية عدد كبير من التحولات الاقتصادية والتجارية ، كما شهدت هذه الفترة العديد من وسائل الحماية التجارية التي أعاقت التبادل التجاري الدولي ، بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت تلك الفترة تطورات متعددة مست جميع نوحي الحياة، سواء في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا أو الصناعة ، كما لا ننسى انهيار المعسكر الشيوعي وما كان له من تأثير في التشريع لميلاد النظام التجاري الدولي الجديد.

I . الأوضاع السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية:

إذا أمعنا النظر في الأوضاع الاقتصادية السابقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية نجد بأن البلدان النامية عانت من مشاكل اقتصادية بالجملة منها مشكل التمويل وندرة رأس المال، مشكلة هجرة الكفاءات، والمديونية ، كما نجد مظاهر متعددة للتعاون الدولي ، أبرزها التكتلات الاقتصادية.

1 . الأوضاع الاقتصادية للدول النامية :

لقد عانت الدول النامية من تزايد مشاكلها الاقتصادية المتلاحقة نتيجة تهميش دورها في الحياة التجارية الدولية وتنامي مصالحها الاقتصادية وتكبيلها بعدة قيود جعلتها غير قادرة على مواكبة التطور الذي شهده العالم المتقدم . ومن هذه المشاكل نجد:[1]

. مشكلة اختلال الموازين التجارية للدول النامية: والذي يعود للزيادة الكبيرة في القيم المستوردة على القيم المصدرة بحيث تختص الدول النامية في المواد الأولية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة بأسعار السلع الصناعية التي كانت أسعارها في صعود دائم ، مما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، أضف إلى ذلك أن التطور الصناعي والتكنولوجي للبلدان المتقدمة أدى إلى استكشاف واستخدام بدائل صناعية جديدة قللت من الاعتماد على صادرات الدول النامية من المواد الأولية فضلا عن السيطرة المطلقة من قبل الشركات متعددة الجنسيات على مراحل الإنتاج والتسويق والنقل والتامين للمواد الأولية.

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، **الاتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العامية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية، مصر 2009 ، ص 126.

. مشكلة هجرة الكفاءات العالمية : مما زاد في عمق جراح الدول النامية وأدى إلى نقل التكنولوجيا بشكل عكسي ، بمعنى بدلا من استيراد الخبرات الأجنبية إلى داخل الدول النامية يحدث العكس، فبعد أن تنفق الدول النامية المبالغ الباهظة لتعليم أبنائها وتأهيلهم ، تأتي الدول المتقدمة وتقوم بمنحهم إغراءات والمرتبات والأجور المرتفعة وجميع لوازم البحث والتطوير للاستفادة من خبراتهم. ولكن مما لاشك فيه انه هناك أسباب أخرى تؤدي إلى هجرة العلماء والمبدعين والكفاءات العلمية النادرة منها ظروف العمل ، التهميش، هيكل الأجور الغير مشجع في الدول النامية وظروف البحث والتطوير.

. مشكلة التمويل وندرة رأس المال: فالعجز المزمن في ميزان المدفوعات للدول النامية أدى إلى ظهور الحاجة الماسة للمساعدات الخارجية لتغطية نفقاتها المختلفة (على سلعة الغذاء) ، والقروض الأجنبية بمختلف أنواعها سواء في شكل قروض أو استثمارات أجنبية ، أو معونات . غير أن تلك المساعدات الخارجية فقد أظهرت الوقائع مدى المساوئ التي سببتها وذلك من خلال التدخلات السياسية في شؤون الدول النامية ، وتكبيلها بقيود أعاقت خطط التنمية.

. اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب : سواء من ناحية الغنى والفقر فقد كان هناك فارق كبير بين المستوى المعيشي والدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة تجاوز بعض الأحيان ثلاثين ضعف[1].

. مشكلة المديونية : والتي أثقلت كاهل الدول النامية وأدت إلى إخفاق مسيرة التنمية فيها وأخذت مدخراتها أقساطا لتسوية فوائد تلك الديون . ووصل الأمر في بعض الدول إلى العجز الكامل عن تغطية فوائد قروضها اعتمادا على طاقتها الاقتصادية الذاتية ، وهذا يعتبر خلل كبير وخطير في عدالة وكفاءة النظام التجاري الدولي أدى بالدول النامية للمطالبة بإصلاحه للخروج من المأزق الذي وضعت فيه.

[1] نفس المرجع ص 129.

2 . ظهور عدد من المشاكل الاقتصادية على الساحة الدولية:

لقد عرفت الفترة السابقة على إنشاء منظمة التجارة العامية إضافة إلى ما سبق عدة مشاكل زادة من تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية نذكر منها:

. استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية والتي ظهرت منذ منتصف السبعينات دون إمكانية الخروج منها ، مما دفع الدول التي لها نصيب كبير في التجارة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فتح الأسواق الخارجية كحل للخروج من الكساد وذلك بعرض جولة جديد للمفاوضات متعددة الأطراف (جولة الأوروغواي)؛[1]

. أزمة الطاقة التي ظهرت في الثمانينات والتي أدت إلى سيادة نوع من التوتر وضعف الأداء والقلق على مستقبل التجارة الدولية من جانب كل من الدول المتقدمة والدول النامية و استوجبت إعادة النظر في النظام التجاري الدولي؛[2]

. ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي، ومظاهر ذلك تلك الفوضى عديدة منها: التجاوز عن قواعد الجات أو التحايل عليها بالاتفاقيات الثنائية[3] ، بالإضافة إلى ظهور أساليب مستحدثة للحماية التجارية فيما يطلق عليها الحمائية الجديدة ، وذلك من خلال اللجوء إلى إقامة القيود الغير جمركية والتي أصبحت محظورة طبقا لقواعد الجات ،حيث لوحظ منذ عام 1981 اتخذت عدد من الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة بعض إجراءات الحماية التجارية مع التركيز على قطاعي الزراعة والتجارة . مما أدى إلى حدوث تشوهات في التجارة الدولية وانخفاض كبير في معدلات الأداء الاقتصادي لغالبية دول العالم[4]؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2003، ص 53.

[2] نفس المرجع ص 52.

[3] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1999، ص 56.

[4] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، **الاتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العامية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، مرجع سابق ، ص 134.

. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و استحواذها على معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الذي زادت فيه حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات لتمويل مشروعات التنمية بعد تفاقم أزمة ديونها الخارجية و وصول الأمر بتلك الشركات إلى التدخل السافر في شؤون البلدان النامية[1]؛

. انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1990 مما فسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره؛

. محدودية الاتفاقيات التجارية التي تتم في إطار الجات من حيث المجالات التجارية والصلاحيات الإدارية ، الأمر الذي يتطلب توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة في الخدمات ، الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية .[2]

3 . صور التعاون التجاري الدولي في ظل النظام السابق على إنشاء منظمة التجارة: لصور التعاون التجاري الدولي نجد ثلاث صور: التعاون الثنائي ، التعاون الإقليمي والتعاون الدولي

3 .1التعاون التجاري الثنائي : فقد كانت المعاهدات الثنائية من أهم وسائل التعاون التجاري الدولي ، حيث كانت تتضمن الصور التقليدية لتلك المعاهدات ثلاثة شروط تسري على كل المبادلات التجارية وهي:

- شرط التكافىء؛
- شرط المعاملة بالمثل؛
- شرط الدولة الأولى بالرعاية.

وتضم المعاهدات الثنائية عدة صور هي:[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 53.

[2] عيسى حمد الفارسي، **الآثار الاقتصادية للانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية** ،بحوث وأوراق المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية 2007، ص 108.

[3] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص 135.

- المعاهدات التجارية طويلة الأمد: وتتضمن عادة الحد الأدنى من المعاملة التي يتعهد بها الطرفان؛
- المعاهدات التجارية قصيرة الأجل: وفيها يتم وضع أسس عادلة للتجارة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات مثل معاهدات الصداقة والتجارة والملاحة ...الخ ؛
- المعاهدات التجارية طويلة المدة: يتم فيها الاتفاق بين الدولتين المتعاهدتين على تأمين كل منهما احتياجات الأخرى في استيراد وتصدير السلع التي تحتاج إليها كل دولة خلال فترة طويلة. حيث تختلف هذه الصورة عن المعاهدات طويلة الأمد في كونها مرنة وقابلة للتغيير حسب ظروف السوق مع القدرة على التجاوب مع الأسعار القائمة في السوق العالمية؛
- التعهدات التجارية الغير ملزمة (اتفاقيات الشرف) وهذه التعهدات لا تدخل في دائرة الالتزامات الرسمية الملزمة، فهي مجرد تعهدات الأطراف المنتفعة تفصح بها عن احترامها لبعض القواعد التي تم التوصل إليها.

3 . 2 التعاون الإقليمي: شهد العالم في مجال التعاون الإقليمي عدة نماذج تختلف فيما بينها في درجة التحرير أو مستوى التبادل التجاري أو درجة الاندماج الاقتصادي نذكرها كالتالي:

- الاتفاقيات المنشئة لمناطق التجارة الحرة: وتتشكل هذه المناطق عندما يتفق عدد من الدول على إلغاء التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي.[1] و أول منطقة للتجارة الحرة كانت منطقة التجارة الأوربية الحرة (EFTA) التي تكونت في عام 1960 بواسطة مجموعة من الدول الأوربية التي لم تكن مستعدة للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة ، وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أوربا قامت بإنشاء هذه المنطقة، وهناك اتفاقيات أخرى وقعت في إطار مناطق التجارة الحرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.[2]

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي** ، سلسلة جسر التنمية العدد 81 ، مارس 2009 ، ص8 .

[2] NAFTA تضم حاليا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ،حيث ابرم اتفاق إنشاء هذا التكتل في البداية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1987 ، ثم انضمام المكسيك في 1992 ، ودخل حيز التنفيذ في عام 1994.

- الاتفاقيات المنشاة للاتحادات الجمركية : وتتشكل عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة اتجاه الغير[1]. ومن أمثلة ذلك نجد اتحاد البينيليكس (Benilux) المكون سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا،هولندا و لوكسمبورغ.
- السوق المشتركة: وهي تعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها، ثم وصلت إلى إقامة اتحاد جمركي، حيث تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص، ورؤوس الأموال في حرية تامة.

II . الجهود الدولية للإنشاء منظمة التجارة الدولية :

لقد كانت الجهود الجماعية الدولية لكل من الأمم المتحدة، والدول المتقدمة والدول النامية الدور البارز في التمهيد لقيام منظمة التجارة العالمية وسيتم التعرض لتلك الجهود على النحو التالي:

1. دور الأمم المتحدة: يظهر دور الأمم المتحدة بشكل واضح من خلال الدعوة المتكررة و التوصيات الصادرة منها لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، ومن ذلك نجد الأتي: [2]

- دعوة الأمم المتحدة في عام 1962 لعقد مؤتمر دولي لمناقشة القضايا الاقتصادية ومسائل التنمية والتي نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ديباجته إلى انه يجب أن تستخدم الإدارة الدولية في الرفع من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب؛
- تم إصدار عدة قرارات هامة تتعلق بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة المنعقدة في ماي 1974 ومن أهم هذه القرارات القرار رقم 3201 والخاص بإقامة نظام عالمي جديد و من ضمن المبادئ التي تضمنها هذا الإعلان أن النظام الاقتصادي الحالي في تعارض مستمر مع التطورات السياسية والاقتصادية الدولية بسب الأزمات التي مرت على الاقتصاد العالمي منذ 1970 وخاصة على الدول النامية مع التأكيد

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مرجع سابق ص9.

[2] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص (169 . 171).

على المساواة في السيادة بين جميع الدول وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وفي وضع نظامها الاقتصادي الذي ترى انه يتناسب مع مصالحها؛

- ومن الجهود التي بدلت كذلك من قبل الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، عقد التنمية الأول (1961 . 1970) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ، والدورة الخاصة السابعة لجمعية الأمم المتحدة عام 1975 .

2 . جهود الدول النامية : من ضمن الجهود الدولية التي قامت بها الدول النامية نجد ما يلي :[1]

. تشكيل الدول النامية لما يسمى بمجموعة السبعة والسبعون لتنظيم صفوفها للدفاع عن مصالحها وذلك في مؤتمر بلغراد عام 1961، حيث عقد أول مؤتمر للمجموعة لمناقشة القضايا الاقتصادية في القاهرة في سنة 1961، كما تضمن أيضا القرار الصادر عن القمة الرابعة للمجموعة في الجزائر عام 1975 المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ومنح الدول النامية المساواة الكاملة للمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية وصياغة القرارات الدولية؛

. سعي الدول النامية داخل نظام الجات في سبيل تغيير قواعده وكان من أهم الانجازات التي حققتها في إطار الجات 1947 إضافة الجزء الرابع إليه من جولة طوكيو المتعلقة بالمعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية ، كما استخدمت الدول النامية تعاونها داخل الجات كوسيلة للتفاوض في سبيل إيجاد نظام تجاري بديل ؛

. دعوة الدول النامية لتأسيس مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد) من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية الذي انعقد في جنيف عام 1964 وتم إنشاء مؤتمر الانكتاد كتعبير على نحو السعي لإيجاد نظام بديل أكثر عدالة لتحرير التجارة الدولية ، بحيث أصبح المؤتمر بعد ذلك فرعا تابعا للأمم المتحدة، غير أن قراراته اعتبرت مجرد توصيات غير ملزمة نتيجة معارضة الدول المتقدمة لها.

3 . دور الدول الرأسمالية: ويتضح دور هذه الدول من خلال النقاط التالية:[2]

[1] نفس المرجع ص 173.

[2] نفس المرجع ص 177.

. الطلب الذي قدمته الولايات المتحدة لأمانة الجات1947 لعقد مؤتمر وزاري واستجابة لهذا الطالب انعقد المؤتمر الوزاري لجات 1947 من 4 إلى 21 نوفمبر سنة 1982 بحضور وزراء 88 دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية ، حيث كان من بين الموضوعات الأمريكية المطروحة على المؤتمر مسألة الزراعة و الخدمات وحقوق الملكية الفكرية؛

. تعرض البيان الصادر عن اجتماع وزراء المجموعة الأوروبية في مارس 1985 لموضوع الجولة الجديدة والقبول بإدراج موضوع الخدمات في جدول أعمالها مع الاستعداد لبحث موضوع الزراعة؛

. تأكيد البيان الصادر عن رؤساء الدول الصناعية الكبرى في بون والمنعقد من 2 إلى 4 ماي1985 على ضرورة عقد الجولة المقترحة للمفاوضات .

4. الاقتراح الكندي بإنشاء منظمة التجارة العالمية :

اقترحت الحكومة الكندية بشكل علني إنشاء منظمة التجارة العالمية في الصحف في أفريل عام 1990، ثم بدأت بعد ذلك مناقشة هذا الاقتراح بين الوفود المشاركة في جولة الاوروغواي . فقد وضعت للجنة التي يترأسها مدير عام GATT في ذلك الوقت دنكل ميثاق لمنظمة جديدة باسم " **منظمة التجارة متعددة الأطراف** " طرحت على المتفاوضين غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت فكرة إنشاء منظمة جديدة في بادئ الأمر واشترطت الاسم الوارد في المقترح الكندي وهي "**منظمة التجارة العالمية**" وهكذا تم تغيير الاسم من منظمة التجارة متعددة الأطراف إلى منظمة التجارة العالمية وتم الإعلان عنها في توقيع اتفاقيات جولة الاوروغواي في مراكش بالمغرب عام 1994 لتبدأ عملها في أول جانفي 1995. [1]

وهكذا كان إنشاء منظمة التجارة العالمية لإدارة الاقتصاد العالمي متعدد الأطراف تعبيرا عن إيمان الدول الأعضاء بضرورة أن يكون هناك مرجعية دولية لها أحكامها والتي يلتزم بها الأعضاء من اجل معالجة أية خلافات ونزاعات قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول الأمور التجارية ، ومن اجل تحرير التجارة بشكل منظم .

[1] نفس المرجع ص 182.

III . التعريف بمنظمة التجارة العالمية:

1. مفهوم منظمة التجارة العالمية واهم الاختلافات بينها وبين اتفاقيات الجات:

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي ، وزيادة التبادل التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي ، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم ، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي".[1]

وقد وجدت منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتبارا من أول جانفي 1995. ومن الضروري الإشارة إلى جوانب العلاقة والاختلاف بين هذه المنظمة والجات في النقاط التالية:[2]

. من جانب الشمول : منظمة التجارة العالمية قد نشأة لتحل محل الجات لتتولى إدارة النظام الاقتصادي العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت عليه الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية والصناعية وتجارة الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار . بل قد تشمل الجوانب البيئية المؤثرة على المبادلات التجارية كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي

تسعى إلى تضمينها في اختصاصات المنظمة الراهنة وموضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج•.

. من الجانب القانوني: تعتبر اتفاقية الجات كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محددة ومؤقتة ، بينما منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها فهي دائمة ، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني[3]. كما أن المنظمة تضم" **الأعضاء**" بينما الجات تضم "**الأطراف المتعاقدة**" ، وهو ما يؤكد من الناحية الرسمية أن الجات كانت معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق، ص 176.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث العدد 03/2004، ص 69.

• تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المجال لازال قيد البحث وقد يستغرق سنوات طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأنه ، نظرا لما يواجه تحديات التكلفة البيئية تحديدا كميا من مشكلات

[3] Paul krugman et Maurice Obstefeld , **économie internationale** , Pearson Ediction 7e édition 2006, p234 .

. من جانب المنهج : كانت الجات عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على مجموعة من الاتفاقيات على أساس انتقائي، بينما منظمة التجارة العالمية فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد. لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل منظمة التجارة العالمية هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة ، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض أخرى من طرف البلد العضو، بل تقبل الاتفاقيات كحزمة واحدة.

. من جانب تسوية المنازعات: إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الجات تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك راجع لغياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام ، إضافة إلى أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، وهذا ما أدى إلى حدوث فوضى في العلاقات التجارية الدولية في ذلك الوقت، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها. بينما جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية يتميز بآلية أكثر فاعلية في فض المنازعات ومراجعة السياسات التجارية الدولية على نحو أفضل بكثير مما كانت تفعله الجات ، وله صلاحيات أقوى وأكبر في هذين المجالين. فيسهر على حماية حقوق الأعضاء ، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات .

2 . وظائف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها:

2. 1 وظائف منظمة التجارة العالمية: تتحدث المادة الثالثة الفقرة الثانية من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية عن وظائف هذه المنظمة وهي [1]:

. تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: وهي الوظيفة الأولى للمنظمة لتسهيل تطبيق وإدارة وسريان الاتفاقيات المتعددة الإطراف؛

. منتدى للمفاوضات التجارية: وهي وظيفة ثانية لمنظمة التجارة العالمية هو توفير منتدى دائم للمفاوضات بين الأعضاء للبحث في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف؛

[1] مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ، **تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية**، نيويورك وجنيف 2003، ص (108).

. تسوية النزعات : وذلك من خلال إشراف المنظمة على فض النزعات الدولية التي قد تنشأ حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛

. مراقبة السياسات التجارية: وظيفة رابعة للمنظمة وهي إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية• للدول الأعضاء؛

. التعاون مع المنظمات الأخرى : وظيفة خامسة لمنظمة التجارة العالمية هي التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية كالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية العالمية .

2 **. 2 أهداف منظمة التجارة العالمية للتجارة:** يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة العالمية وذلك بإزالة كافة القيود والحواجز التي من شأنها أن تعيق تدفق حركة التجارة عبر الدول. أما الأهداف الأخرى التي تصبو إليها فتتمثل فيما يلي:[1]

. خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛

. رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة واستمرار نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي لدول الأعضاء ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة سواء كان ذلك للسلع أو الخدمات ، وسوف يؤدي ذلك إلى استخدام امثل وأفضل لموارد العالم كل ذلك يجب أن يتم في إطار المحافظة على البيئة ؛

. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية؛

. محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولة بشكل أفضل؛

• تجرى مراجعة السياسات التجارية بواسطة هيئة مراجعة السياسات التجارية اعتمادا على تقريرين هما تقرير مقدم من العضو الخاضع للمراجعة الذي يصف فيه العضو السياسات والممارسات التجارية التي ينتهجها ،وتقرير من سكريتا ريا منظمة التجارة العالمية ،حيث تخضع سياسة وممارسات التجارة لكافة الأعضاء لمراجعة دورية فبالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا يخضعون للمراجعة كل عامين، أما أكثر 16دولة تجارية تالية لهم تخضع للمراجعة كل أربعة سنوات ،وغيرهم من الأعضاء يشمل ذلك معظم أعضاء البلدان النامية يتم مراجعتهم كل ستة سنوات، باستثناء يمكن تحديد فترة أطول للدول الأقل نموا، وتنشر مراجعة السياسات والتي تعتبر من المصادر القيمة للحصول البيانات عن السياسات والممارسات التجارية لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق، ص ص (182. 183).

. إقامة نظام تجاري دولي دائم ومتكامل.

2 . 3عناصر القوة في عمل المنظمة العالمية للتجارة: ويمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1 . **النظام الذي تقوم عليه :** يتميز النظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية بالتماثل والتنوع، فالتماثل يبدو واضحا من خلال سريان شرطي الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة والوطنية على جمع الدول الأعضاء ، أما التنوع فيتمثل في الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف لمواجهة ظروف محددة وفقا لضمانات محددة . وهذا التنوع ما بين النظام العام والاستثناء غير متعارضين لأنه يتم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العلمية وبالتالي فإن هذا المنهج الذي يشكل عنصر قوة للمنظمة ينزع عنها الوقوع في محظورين : التعلق بنظام يسعى إلى تحقيق المساواة في المعاملة بين الدول الأعضاء دون مراعاة لأوضاعهما وظروفهما الاقتصادية الفعلية ، أو قيام نظم متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول.

لذلك فقد أحسن واضعو الاتفاقيات عندما جعلوا التماثل في المعاملة هو القاعدة وإقرار الإعفاءات في حالات محددة لضمان وحدة النظام القانوني للعلاقات التجارية الدولية .

2 . **الظروف التي تعمل فيها:** إن الظروف التي تمارس فيها منظمة التجارة العالمية عملها تعتبر ملائمة لنجاحها في تحقيق أهدافها.فلم يعد هناك صراع بين الشرق والغرب بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي شمولي وأخرى إلى نظام رأسمالي، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحولت معظم الدول الاشتراكية إلى نظام السوق وانحصر بالتالي دور الدولة في السيطرة على العلاقات التجارية الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم والنامي قد خفت حدتها ولم تعد بنسبة الشدة التي كانت في السبعينيات، فقد خمدت المواجهة وحل محلها الاتجاه نحو الحوار والدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، فهذه الأخيرة بانضوائها تحت راية اقتصاد السوق وبتعثر الكثير من تجاربها التنموية باتت تقبل بما وصل إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقها، ولم تجد أساسا إلا الرضوخ إلى ما ارتضت الدول المتقدمة ، وأيا ما كان تعدد هذه التطورات فإنه مما لاشك فيه أن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية نشاطها يعتبر مناسبا لانجاز أهدافها.

[1] عبد المالك عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ص (114 . 115).

3 .**المجال الذي تتعامل فيه:** يعد المجال الذي تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أداء مهامها ، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية سيمكنها دون شك من إدارتها للنظام التجاري الدولي ، فالمنظمة من خلال الاتفاقيات التي تشرف عليها ، والأجهزة المتعددة التي تباشر عملها بواسطتها ستجعل منها المرجعية الدولية لما قد يثور من نزاعات تتعلق بالتجارة الدولية ويعزز من هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات الدول و الأفراد من الناحية التجارية لذا فإن وجود إطار دولي للمعاملات التجارية الدولية لا بد أن يجعل الدول تحاول أن يتطابق سلوكها مع هذا الإطار .

وهكذا نجد حرص الدول على عدم الخروج على النظام التجاري الدولي الجديد تحاشيا للوقوع في صدام مع منظمة التجارة العالمية والتي تعبر عن الإدارة الدولية.

4. **الوسائل التي تستخدمها :** بينت اتفاقيات مراكش وملاحقها ووضحت السياسات ووضعت التدابير اللازمة لأداء النظام التجاري الدولي لأهدافه ، كما وضعت مجموعة من الأجهزة التي تمتلك الاختصاص للنهوض بالمهام المنوطة بها ، في هيكل تنظيمي متعدد الجوانب ومتشعب الاختصاصات، يضمن تحقيق الأهداف بفاعلية ، فقيام كل جهاز بمهامه واختصاصاته، فإنه في ظل التعامل التجاري المستمر والتقويم الدوري المتعاقب سيسهل من استخلاص النتائج وتشخيص الخلل على حقيقته مما يعني زيادة فرص القدرة على معالجة ما يظهر من خلل أولا بأول ، وذلك عن طريق تقديم الحلول المناسبة مما يعني استمرار تطور النظام، وعدم جموده وخاصة في ظل مبدأ إمكانية إعادة التفاوض والذي يعتبر من المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وجزاءا هاما من وظائفها.

3 . الهيكل التنظيمي للمنظمة :

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام والأهداف التي قامت من اجلها المنظمة ويتكون هذا الهيكل وفقا لما هو مبين في الشكل المرافق مما يلي:

الشكل رقم (1،2) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

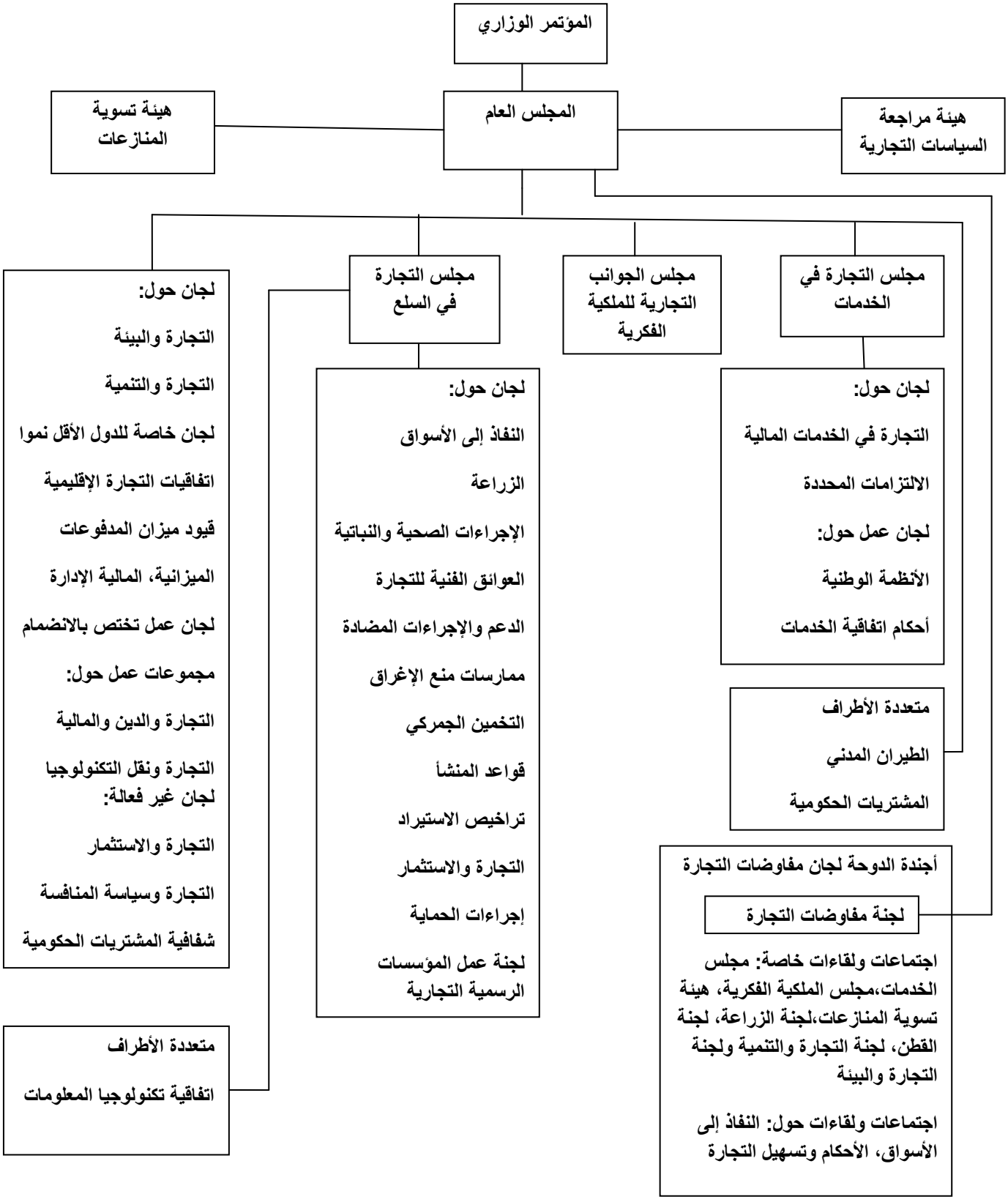

المصدر: world Trade organisation Annuel Report 2011, P 5.

1 . المؤتمر الوزاري:

هو أعلى هيئات المنظمة ويظم ممثلي جميع الدول الأعضاء على مستوى الوزاري ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ، وتتخذ القرارات حول المسائل الأساسية ذات الصلة باتفاقيات حول الاروغواي، فالمؤتمر الوزاري يضطلع بتنفيذ المهام الرئيسية للمنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تخصها نذكر منها:[1]

. منح العضوية في المؤتمر الوزاري يتخذ القرار بانضمام الدول والأقاليم الجمركية لمنظمة التجارة العالمية حيث يتم ذلك بأغلبية الأعضاء؛

. سريان الاتفاقات ، حيث تعرض الاقتراحات الخاصة بالتعديلات والإعفاءات من الالتزامات وغيرها من المجالس المختلفة على المؤتمر للبث فيها وإقرارها؛

. له الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها، كما له الحق كذلك في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

2. المجلس العام للمنظمة:

ويتألف من ممثلين من كل الدول الأعضاء ليقوم بأداء عدة مهام في المنظمة منها تولي مهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين انعقاد المؤتمرات ويرفع تقاريره للمؤتمر الوزاري، كما يتولى الإشراف على هيئة تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وهيئة السياسات التجارية.[2]

3 . الأمانة العامة:

ويرأسها المدير العام، ويحدد المؤتمر الوزاري سلطته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة ويحدد لهم صلاحياتهم وشروط عملهم وفقا لما سطره المؤتمر الوزاري.

ويخضع المدير العام والموظفين معه فقط لأحكام المنظمة العالمية للتجارة إذ لهم طابع دولي محض ولا يجوز لهم أن يخضعوا لأي تأثير من أجل القيام بمهامهم كموظفين دوليين.[3]

---

[1] عادل احمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية دراسة مهام الاقتصاد الدولي المعاصر في ضوء الاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية والآثار الناجمة عن تناسب مظاهر العولمة في نطاقه**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2010، ص 313.

[2] تمام الغول، **الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية** ، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص 18.

[3] محفوظ لعشب، **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 40.

وما تجدر الإشارة إليه انه هناك العديد من المدراء الذين تداولوا على رئاسة المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995 كما هو مبين في الجدول رقم (2، 1)

الجدول رقم (2، 1) المدراء الذين تداولوا على رئاسة منظمة التجارة العالمية منذ 1995

الاسم	البلد	الفترة
Peter sutherland	ايرلندا	1995
Renato Ruggicro	ايطاليا	1995.1999
Mike Moore	نيوزلندا	1999. 2002
Su pachai Panitchpakoli	تايلندا	2002. 2005
Pascal Lamy	فرنسا	2005 . اوت2013
Roberto cavalho de Azevédo	البرازيل	سبتمبر 2013

المصدر: نظم بالاعتماد على http://www.wto.org

4 . هيئة تسوية المنازعات:

وتقوم هذه الهيئة بالنضر في عدة مسائل نذكر منها التالي: [1]

. التصدي لكافة المنازعات التجارية الدولية وتستند الهيئة في عملها إلى الطابع الارتضائي ، حيث لا يمكن أن تتدخل في أي نزاعات إلا برضي الأطراف المعنية ؛

. تقوم بدور محوري في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالنزاعات؛

. تعمل على توفير الحلول الايجابية لأي خلاف يرضي جميع الأطراف؛

. تعمل على التدرج في حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على مدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

5 . هيئة مراجعة السياسات التجارية:

وتختص بعمل تقويم عام وشامل بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى للتعرف على الآثار الايجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجاري

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق ، ص 315.

الدولي، حيث تعتمد هيئة مراجعة السياسات التجارية في عملها على مبدأ الشفافية.[1]

6. المجالس الأخرى:

يوجد مجلس التجارة السلعية، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس التريبس وتقوم هذه المجالس بتأدية مها حسب توجيهات المجلس العام وتجتمع حسب ما تستدعي الحاجة إلى ذلك ، وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة أمام ممثلي كل الدول الأعضاء ويحق لهم تشكيل هيئات مساندة لعملهم مثل اللجان وفرق العمل.[2]

7. اللجان الفرعية للمنظمة:

هي لجان تتشكل بمشورة المؤتمر الوزاري تختص ببحث الأمور الموكلة إليها فمثلا لجنة التجارة والتنمية تستعرض دوريا الأحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف، ولجنة الزراعة تبحث الأمور الخاصة بهذا الجانب ، ولجنة مفاوضات التجارة تقوم بتقديم تقاريرها حول سير المفاوضات وهكذا.[3]

المبحث الثاني: السمات العامة لآلية المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والمجالات التي شملتها

سبق القول بأن تنظيم المفاوضات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية يعد أحد الوظائف الأساسية لمنظمة التجارة التي نصت عليها المادة الثالثة في الفقرة الثانية من اتفاقية إنشائها حيث تنص على أن "توفر المنظمة محفلا للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية..."

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نوضح السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة بالتعرف على مفهوم المفاوضات التجارية وأنواعها وخصائصها وأطرافها في إطار المنظمة العالمية للتجارة. كما سيتم التطرق إلى المجالات التي شملتها مفاوضات التجارة العالمية.

[1] نفس المرجع، ص 317.
[2] تمام الغول، مرجع سابق ، ص18.
[3] مرجع سابق، ص18.

I . السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة:

1. مفهوم المفاوضات التجارية:

لقد تعددت التعريفات التي ذكرت حول مفهوم المفاوضات نعرض فيما يلي لأهمها[1]: تعريف ليدفيس هوفر 1982 حيث عرفها بأنها"عملية المباحثات التي تتم بين طرفين أو أكثر ينضر كل منهما للأخر على انه متحكم بمصادر إشباعات الأخر، ويهدفان من هذه المباحثات إلى بلوغ حد الاتفاق على تغيير هذه الأوضاع"

أما التعريف الذي قدمه كل من بارلو وايزو1983 اللذان عرفا فيه المفاوضات على أنها"أسلوب الاتصال العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الإقناعي ليبلغا حد الاتفاق على تحقيق مكاسب مشتركة"[2].

ويعرفها كيندي بون سون1987بانها"عملية ديناميكية بالغة الدقة والحساسية تتم بين طرفين يتعاونان على أيجاد حلول مرضية لما بينهما من مشكلات خلافية أو صراع أو تناقض من اجل تحقيق الاحتياجات والاهتمامات أو المصالح المشتركة".

بمعنى دلك أن المفاوضات هي الصورة المعبرة عن مسار الأمور مابين طرفين على الأقل لهم قيم ومعتقدات وحاجات ووجهات نظر مختلفة.إلا أنهم يسعون جاهدين للوصول إلى اتفاق حول مواضيع وأمور ذات مصالح واهتمامات مشتركة.إذا المفاوضات هي وسيلة تستعمل لغرض الوصول إلى اتفاق.وان الاتفاق قد يرضي الطرفين ، رغم كون أن احدهم يكون رابح وبطبيعة الحال يكون الثاني خاسر أو أن تكون الكلفة متعادلة.

2. منهج التفاوض:المنهج الشائع للتفاوض negotiation aproche هو المعروف بالمنهج L. I.M أي منهج التحرك الحذر على متصل التفاوض من الوضع (M) إلى الوضع المأمول (L) لبلوغ وضع القبول (I) ويمكن توضيح أوضاع التفاوض في الشكل رقم (2،2)

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت،**أساليب التفاوض التجاري الدولي**،العدد53 ماي2006، ص2.

[2] احمد فهمي جلال، **مهارات التفاوض**، مركز الدراسات العليا والبحوث في علوم الهندسة،القاهرة 2008،ص3.

الشكل رقم (2،2): أوضاع التفاوض

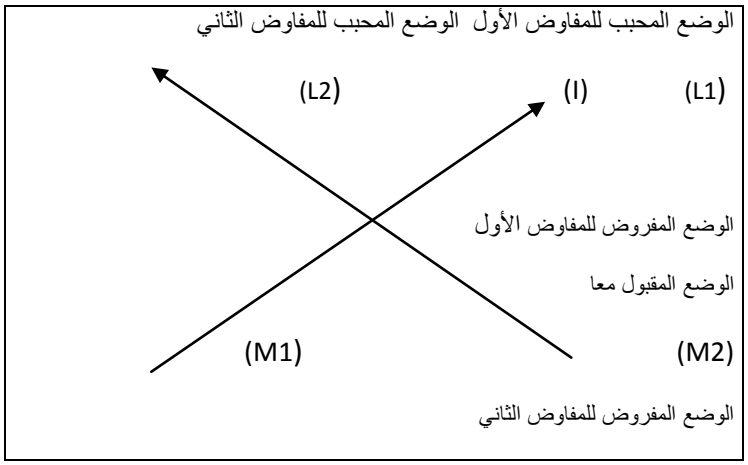

المصدر:احمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، مركز الدراسات العليا والبحوث في علوم الهندسة،القاهرة 2008، ص6.

و من ذلك نجد انه في التفاوض يستحيل دائما على أي طرف أن يحقق الوضع المثالي(الوضع المأمول)، ومارد ذلك إلا لتحكم كل طرف في مصادر إشباع الطرف الأخر، وإذا تحقق الوضع المثالي ، فإن ذلك يكون على حساب الطرف الثاني للتفاوض، وذلك لا يكون إلا في حالة إملاء طرف شروطه على الطرف الأخر، ومن هنا يتعين دوما على الطرفين أن يبلغا الاتفاق على وضع يرضيهما معا[1].

3 . **أنواع المفاوضات التجارية:** وفق معايير طبيعة العلاقة التي تحكم أو تربط الأطراف المتفاوضة وكيفية اصطفاف مصالح هذه الأطراف وسياق المفاوضات وأهدافها يمكن أن نميز نوعين من المفاوضات:[2]

. المفاوضات التوزيعية: المقصود هنا بالتوزيع هو توزيع المصالح، حيث نلاحظ في مثل هذه المفاوضات أن مصالح الأطراف المتفاوضة متضاربة وكل طرف يرغب في الحصول أو كسب مصالحه على حساب الطرف الثاني، لذلك تسمى هذه المفاوضات أيضا بمفاوضات الصراع .وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المفاوضات تفترض وجود سباق أو رهان مابين الأطراف المتفاوضة، وأنهم يشعرون بأنهم يسعون لتحقيق أهداف متعاكسة أو متضادة.

[1] نفس المرجع ، ص 6.

[2] صالح . ص . خالص، **الإعلام التجاري والمفاوضات التجارية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001،ص ص(133.135).

والمفاوضات التوزيعية تحكمها مجموعة من العناصر نذكر منها ما يلي:[1]

- الانطلاق أو البدء: إن البدء في هذه المفاوضات يكون نتيجة لاختلال التوازن في العلاقات القائمة، أو لخرق اتفاق معين أو عدم الإبقاء بشروط محددة مسبقا. هذا إذا كانت هناك علاقة مسبقة أو قائمة ما بين الأطراف المعنية؛
- السباق أو الرهان: فعند انطلاق المفاوضات وبغض النضر عن الغاية التي تسعى إلى تحقيقها نجد في مضمونها نوع من السباق ما بين الإطراف المتفاوضة وان أي انحراف أو عدم التحكم في مجريات الأمور ينعكس لصالح الطرف الثاني، لذلك كل طرف تجده يحاول أن يتحكم في قواعد اللعبة في محاولة السيطرة على الموقف ، فبالرغم من أن الطرفين احدهم بحاجة إلى الأخر لتحقيق أهدافه. غير أنهم لا يعملون باتجاه واحد وبشكل تكميلي، وإنما يعملون باتجاه مضاد وبشكل تنافسي وعلى هذا الأساس يحدد كل طرف سلوكه والإستراتيجية المستعملة؛
- الأهداف: لما كان كل طرف من الأطراف المتفاوضة يحاول أن يحقق كسبا لصالحه في طريق تحقيق الأهداف التي حددها مسبقا. يكمن القول بأن أهداف الأطراف المتفاوضة هي أهداف متعارضة وكل واحدة تحمل في طياتها خطر وتهديد للأخرى؛
- الجو أو المناخ: تتصف الظروف التي تجري فيها المفاوضات التوزيعية بالحذر الشديد وعدم الثقة حيث كل طرف يعلم بأن الطرف الأخر يحاول جاهدا من أجل كسب الجولة وأن أي خلل أو خطأ يمكن أن يستغل ويستعمل ضده وان الجميع يحاولون عبر التكتيكات المستعملة الوصول إلى السيطرة على الموقف وفرض الشروط التي يرغبون فيها ؛
- علاقة القوة: تكون مبادرات الأطراف المتفاوضة موجهة للبحث عن أفضل العلاقات أو الروابط، فعندما يستطيع هذا الطرف أو ذاك أن يحصل على ما يريده من الطرف الثاني بالكامل يفرض شروطه عليه وأن هذا الأخير يقبل بها لأن ليس لديه خيار آخر، وهنا نقول بأن الأول في موقع قوة بالنسبة للثاني. لهذا نجد أن كل طرف في المفاوضات يتمنى أن تربطه بالطرف الثاني علاقة قوة.

[1] نفس المرجع ، ص 134.

. مفاوضات التعاون أو المفاوضات التكاملية: في هذا النوع من المفاوضات الأطراف المتفاوضة لها أهداف ومصالح واحدة. فهم يعملون سوية لتحقيق الأهداف المشتركة التي تم تسطيرها مسبقا، وأن عملية تسهيل وتنفيذ وإزالة المعوقات تقع على عاتق كافة الأطراف المتفاوضة، وأن أي تأخر أو أي تباطىء في التنفيذ يؤثر على مصالحهم ويضرهم على حد سواء. لذلك نجد أن هذه المفاوضات تتسم بما يلي:

- فيما يتعلق بظروف المفاوضات فإنها تسودها الثقة المتبادلة وأن كل طرف يبدل جهده من أجل نجاح هذه المفاوضات، والعمل على تحقيق الهدف أو المشروع المشترك؛
- إن موضوع الرهان أو السباق ينصب على تحقيق الهدف المشترك على أحسن وجه لذلك فإن احتمال ظهور الخلافات وصراع المصالح يكون ضعيفا؛
- إن مصطلح علاقة القوة ليس له وجود لأن المصالح مشتركة ومتكاملة ولا يوجد صراع ما بين الأطراف المتفاوضة؛
- إن الهدف الرئيسي هو نجاح المفاوضات والوصول إلى تحقيق الاتفاق المبرم، فإذا حدث أثناء التنفيذ خلافا ما بين الأهداف الفرعية فإن هذا الخلاف يكون في الغالب لخدمة المصلحة المشتركة بمعنى أن هذه التناقضات مابين الأهداف الفرعية تؤدي بالنتيجة إلى إزالة العراقيل التي تواجه الانجاز وصولا إلى أحسن النتائج؛
- التعاون والتكامل هو الأساس الذي تبنى عليه كافة المراحل اللاحقة سواء أثناء المفاوضات أو بمراحل الانجاز.

4 . أطراف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية: يحدث أحيانا خلط بين المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، ولابد التفرقة هنا بين نوعين من المفاوضات:[1] **الحالة الأولى** هي حالة التفاوض بشأن الانضمام إلى عضوية المنظمة في هذه الحالة أطراف التفاوض هي الكيانات الراغبة في الانضمام من

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص 550.

ناحية، و المنظمة من ناحية أخرى وهذه الحالة تحكمها قواعد وإجراءات الانضمام. حيث تبدأ عملية الانضمام من رغبة الدولة في الانضمام والتي يجب أن تتبعها المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى : طلب رسمي للعضوية الدائمة بالمنظمة ثم السير في إجراءات المفاوضات بموجب المادة (12) من اتفاقية مراكش.

المرحلة الثانية: يتم عرض طلب الانضمام على المجلس العام للمنظمة وفي حالة الموافقة يتم تشكيل لجنة عمل تتولى عملية التفاوض مع البلد الراغب في الانضمام ويتم اختيار رئيسا لها.

المرحلة الثالثة: تقوم الدولة الراغبة بالانضمام بتقديم مذكرة حول نظام التجارة لديها وذلك وفق النموذج المعد من قبل المنظمة ومن تم تقوم المنظمة بتعميمها على الدول الأعضاء.

المرحلة الرابعة: يتم دعوة الأعضاء الراغبين في تقديم الأسئلة التي يرغبون فيها وبعد الرد على الأسئلة تتولى الجولات في مابين الدولة الراغبة في الانضمام والدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ، وتعتمد جولات المفاوضات على المفاوضات الثنائية ويسمى ما يتم تقديمه بالعروض وهي المرحلة قبل الأخيرة، حيث تكون العروض ممثلة في جداول التزامات مع العلم أن الأمانة العامة للمنظمة تقدم مساعدة فنية لطالبها ويجوز تقديمها من قبل الأعضاء. كذلك على الدولة الراغبة في الانضمام أن تستفيد من التدريب المتاح في المنظمة والاستفادة من وضعية بصفة مراقب في مرحلة إعداد مفاوضات الانضمام قبل عقد اجتماعات فريق العمل لتمكين الدولة الراغبة بالانضمام وأعضاء فريق العمل من إعداد أنفسهم ، وعادة يتم منح ربعة إلى خمسة أسابيع كفترة زمنية للاستعداد بين توزيع الوثائق رسميا واجتماعات فريق العمل، ويتم تحديد مواعيد الاجتماعات بعد الاتفاق على جدول الأعمال في استشارات غير رسمية وتوزيع الوثائق على أن يتم تحديد عرض كل اجتماع والوثيقة التي سيتم بحثها.

وعند انتهاء المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية يتم إعداد جدول الامتيازات والالتزامات بالجات 94 وبرنامج الالتزامات المحددة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بين جميع الأعضاء وإلحاقها بمشروع

[1] نقل الدوسري، **المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية وبعض التطبيقات الأخرى**، المعهد العربي للتخطيط،2005 ، ص (13. 15).

بروتوكول الانضمام كجزء منه. ثم يتم رفع تقرير من لجنة العمل إلى المجلس العام يلخص المناقشات التي دارت مع مسودة و برتوكول الانضمام المتضمن شروط الانضمام التي تم الموافق عليها من الدولة الراغبة في الانضمام وأعضاء لجنة العمل. وبعد اعتماد المجلس العام والمؤتمر لتقرير لجنة العمل والموافقة على مسودة القرار بأغلبية ثلثي التصويت الايجابي لأعضاء المنظمة يصبح برتوكول الانضمام ساري المفعول بعد ثلاثين يوم من موافقة مقدم الطلب إما بالتوقيع أو بإيداع وثائق التصديق وإذا كانت الموافقة البرلمانية مطلوبة وهي المرحلة الأخيرة.

و **الحالة الثانية** هي حالة التفاوض بين أعضاء المنظمة وهنا تختلف عن مفاوضات الانضمام، حيث الدولة عضوا في منظمة التجارة العلمية، فأطراف التفاوض في هذه الحالة هم الدول الأعضاء في المنظمة وحدهم دون غيرهم[1]. فالمفاوضات بين أعضاء المنظمة يكون بهدف تعديل اتفاق تجاري متعدد الأطراف واستكمال أحكامه أو الوصول إلى اتفاق تجاري جديد، أي بصورة عامة التفاوض بشأن العلاقات التجارية متعددة الإطراف للدول الأعضاء.فأسلوب المفاوضات هنا يعتمد على الطلبات (Requests) والعروض (Offers) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطلبات والعروض أولية للتمهيد لمفاوضات ثنائية بين الأطراف المشاركة، حيث تعتمد الطلبات على أربعة أسس هي:[2]

- طلب إضافة قطاع أو قطاع فرعي جديد إلى جدول الالتزامات؛
- طلب إلغاء أو تخفيض قيود واردة في جدول الالتزامات؛
- طلب تقديم التزامات إضافية؛
- طلب إزالة استثناء من قائمة الاستثناءات للدولة الأولى بالرعاية .

مع ملاحظة أن تقديم الطلبات تأخذ شكلا ثنائيا، وعند نهاية المفاوضات وتحديد الالتزامات في شكلها النهائي وإقرارها يتم تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية بحيث يستفيد منها كافة الدول الأخرى.أما فيما يخص العروض فيكون تقديمها في شكل تحديد قطاع أو قطاع فرعي وقد تكون استجابة لطلبات مقدمة أو لتحقيق أهداف اقتصادية، وتقيم العروض الأولية في جداول التزامات محددة يتم توزيعها على كافة الأعضاء. انه إجراء جماعي مقارنة بالطلبات التي تكون بشكل تنائي

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص 550.

[2] نفل الدوسري، مرجع سابق، ص ص (18. 21).

وتعود الأطراف المختلفة بالاطلاع علة جداول الالتزامات وتستمر المفاوضات الثنائية إلى ما بعد تقديم العروض وحسب المنفعة التي يمكن أن تتحقق تستمر المفاوضات إلى حين التوصل إلى جداول التزامات محددة في تلك الجدولة.

5. خصائص المفاوضات في منظمة التجارة العالمية: من ابرز خصائص المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة نذكر ما يلي:[1]

. إدارة المفاوضات ليس لها آلية محددة أو أحكام خاصة بها باستثناء بعض النصوص المتفرقة هنا وهناك من ذلك المادة 2/3 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والمادة 20 من اتفاق الزراعة والتي تقضي بإعادة التفاوض حول قضايا الزراعة قبل نهاية فترة التنفيذ أي عام 1999. بمعنى أن المفاوضات ليس لها اتفاق يحمل اسمها أو تنظيم أحكامها على غرار مثلا وظيفة تسوية المنازعات التي ينظم أحكامها الملحق (2) "تفاهم تسوية المنازعات" وظيفة مراقبة السياسات التجارية التي ينظم أحكامها الملحق (3) "آلية مراقبة السياسات التجارية "؛

. شمول عملية المفاوضات واتساع نطاقها، فاحتمال فتح جميع المواضيع التي تم الاتفاق عليها في جولة الاروغواي والتفاوض بشأنها من جديد أمر وارد إضافة إلى امتداد عملية التفاوض ليشمل مواضيع جديدة لم يتم الاتفاق بشأنها خلال جولة الاروغواي؛

. عملية التفاوض تتم في إطار منظمة التجارة العالمية وتحت إشراف أجهزتها وتنظيم كبير من جانبها، حتى وان كانت بعض المفاوضات وخاصة الثنائية منها تتم خارج نطاق أجهزة المنظمة ، غير أن الأطراف المتفاوضة تقوم بإخطار الأجهزة المعنية في المنظمة بأي تقدم في عملية التفاوض كما أن المفاوضات الثنائية لابد أن تنتقل إلى إطار متعدد الأطراف من أجل أخذ موافقة بقية الأعضاء في المنظمة وهذا كله يتم في إطار أجهزة منظمة التجارة العالمية؛

. تعدد درجات التفاوض بمعنى يبدأ فتح المفاوضات حول موضوع جديد بقرار من المؤتمر الوزاري أو المجلس العام، ويتم مناقشته والتفاوض حوله من قبل الأجهزة الفرعية المشرفة على الاتفاق أو

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص ص (520 . 522).

اللجان التي أنشأت لهذا الغرض تحت إشراف لجنة المفاوضات، بهدف التمهيد لمفاوضات المجلس العام الذي يكمل المفاوضات الصعبة ثم يتم إعداد مشروع البيان الوزاري للمؤتمر الوزاري الذي قد يظهر الفشل أو النجاح؛

. تكرار المواضيع التي يتم التفاوض حولها في جدول أعمال كل مؤتمر وزاري تقريبا. وهذا يدل على صعوبة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المواضيع المطروحة مما يعني استمرار المفاوضات حولها؛

. عملية المفاوضات تحدد وفق فترة زمنية محددة بداية وانتهاء، مع ذلك فهناك تجاوز في المواعيد التي يتم تحديدها.

II. المجالات التي شملتها مفاوضات التجارة العالمية

لم يقتصر التعامل في منظمة التجارة العالمية على التعامل مع التجارة في السلع، كما كان الحال في الجات بل توسع ليشمل إلى جانب التجارة في السلع ،التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، وإجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالتجارة. وفي ما يلي بيان موجز لهذه المجالات:

1. التجارة في السلع: نقطة البداية في المفاوضات التي بدأت منذ عام 1947 وحتى عام 1994 هي تسهيل انسياب التجارة في السلع وإزالة كافة القيود والحواجز التي من شأنها أن تعيق تدفقها ، ومنذ 1995 أصبحت تحت مسؤولية منظمة التجارة العالمية التي تعمل على زيادة التجارة في السلع والمتمثلة في التجارة السلع الزراعية ،التجارة في المنسوجات والملابس والتجارة في السلع الصناعية.

. التجارة في السلع الزراعية: كانت المنتجات الزراعية ولا زالت موضوع خلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد الأوروبي و مجموعة الكرينز• ، وما تجدر الإشارة إليه أن تحرير الجوانب

• مجموعة الكرينز: هو اتحاد يضم19 بلدا مصدرا زراعيا وهي استراليا، إفريقيا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل،كولومبيا ،كوستاريكا، بوليفيا،كندا، شيلي، اندونيسيا، ماليزيا ،غواتمالا، نيوزيلندا، باكستان، باراغواي، بيرو،الفيليبين، تيلندا،الاوروغواي

المختلفة للتجارة في المنتجات والمحاصيل الزراعية لم يسبق تناوله على هذا النطاق قبل مفاوضات جولة الاوروغواي•.

. التجارة في المنسوجات والملابس: لم يكن قطاع المنسوجات والملابس حتى جولة أورغواي يخضع لأحكام الجات، وفي عام 1962 خضعت تجارة المنسوجات والملابس لاتفاقية خاصة عرفت باسم اتفاقية الألياف المتعددة حيث كان ما يقرب 50 % من تجارة الغزل والمنسوجات والملابس تخضع لتلك الاتفاقية .[1]وهذا ما كان يمثل انتهاكا مستمرا لمبدأ عدم التميز الذي تنادي به الجات ، مما جعل الدول النامية تصر على إدراج المنسوجات والملابس في اتفاقيات الجات ، ولذلك نص الاتفاق على وضع إطار لإنهاء التدريجي للاتفاقيات الألياف المتعددة على مدى عشرة سنوات بدأ من 1995 ليتم دمج تجارة المنسوجات والملابس في الجات ، حيث يتم هذا الدمج في أربعة مراحل: تبدأ المرحلة الأولى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1995، بدمج المنتجات المختارة والمتفق عليها بنسبة لا تقل عن 16% من إجمالي قيمة الواردات من المنسوجات والملابس من مستواها سنة1990. وتتمثل المرحلة الثانية في دمج منتجات تشكل ما لا يقل17 % من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث من عام 1995 حتى عام 1998. أما المرحلة الثالثة فتزداد النسبة التي يتم دمجها من واردات المنسوجات والملابس إلى 18%، على أن يتم هذا الدمج خلال السنوات الأربعة من عام 1998 إلى عام 2002. وبذلك تبقى نسبة 49 % من الواردات تدمج في المرحلة الرابعة خلال الفترة من 2002 إلى 2005.[2]

. التجارة في السلع الصناعية: تعد تجارة السلع الصناعية، السلع الوحيدة التي يمتد تاريخ التفاوض حولها منذ إنشاء الجات وقد شكلت محور أساسيا في جولات التفاوض الثمانية التي تمت في إطار الجات. حيث تم التوصل بشأنها إلى اتفاق في جولة الاوروغواي*. ثم أعيد طرح هذه الموضوعات من جديد في ظل منظمة التجارة العالمية في مؤتمر سياتل سنة 1999 الذي فشل في تحقيق أي نتائج. ثم أعيد طرح هذه الموضوعات في كل من مؤتمر الدوحة ومؤتمر كانكون.

•سيتم التطرق إلى موضوع التجارة في السلع الزراعية بالتفصيل في الفصل الثالث.

[1] سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه** ، دار الخلدونية، الجزائر 2008، ص27.

[2] إبراهيم العيساوي، **الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة، 2001، ص 67. 68.

* لمزيد من التفصيل حول اتفاق التجارة في السلع الصناعية انظر احمد جامع اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات) دار النهضة العربية، القاهرة ،2001.

2 . تجارة الخدمات: تعد التجارة في الخدمات من أهم الموضوعات الجديدة التي تطرقت لها جولة الاوروغواي، فقد دارت المناقشات حول تحرير التجارة الخارجية في قطاع الخدمات الذي يغطي جميع الأنشطة الخدمية فيما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصارف المركزية، والتأمينات الاجتماعية، و معاشات التقاعد والتي لا تقدم على أساس تجاري ، ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون. ولقد صنف قطاع الخدمات لدى منظمة التجارة العالمية إلى اثني عشر قطاعا رئيسيا هي خدمات الاتصالات ومن ضمنها الاتصالات الهاتفية والسمعية والبصرية والبريد،خدمات الإنشاءات وما يتعلق بها من خدمات هندسية، خدمات الأعمال ومن ضمنها الخدمات المهنية والعقارية وخدمات التأجير، خدمات التوزيع ومن ضمنها خدمات البيع بالوكالة وتجارة الجملة والتجزئة وعقود الامتياز، الخدمات التربوية وتشمل التعليم بكافة مراحله وتعليم الكبار، الخدمات البيئية ومنها خدمات الصرف الصحي وتصريف النفايات والنظافة الصحية ،الخدمات المالية ومن ضمنها التأمين والبنوك،الصحة والخدمات الاجتماعية ذات العلاقة، خدمات السياحة والسفر وما يتعلق بها، الخدمات الثقافية والترفيهية والرياضية، خدمات النقل ومن ضمنها النقل البحري والبري والجوي، خدمات أخرى غير واردة في أي قطاع مثل الخدمات المتصلة بالتجارة الإلكترونية ومثل إدارة الموارد الطبيعية كالطاقة ، والخدمات المقدمة من أجهزة حكومية مثل إدارة الجوازات ، شؤون الطيران المدني ، كذلك القواعد واللوائح الخاصة بالهجرة من بلد إلى آخر ،إضافة لهذه الخدمات الرئيسية هنالك 155 قطاعا فرعيا.[1]

3. حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة: على الرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مئة سنة، وعلى الرغم من تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية (WIPO) في عام 1967، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أصرت على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات جولة الاوروغواي وعلى الوصول إلى اتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية ، حيث تشمل حقوق الملكية الفكرية طبقا للاتفاق على حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، العلامات التجارية ، براءات الاختراع، المؤشرات الجغرافية (الإشارة إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج) ، والتصميمات الصناعية، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والأسرار الصناعية.[2]

[1] إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة السعودية منها**، تم الاطلاع عليها من الموقع www.pdffactàry.com

[2] إبراهيم العيساوي، مرجع سابقٌ ص85.

4 . إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالتجارة: يعد اتفاق إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالتجارة (TRIMs) من الموضوعات التي أدخلت في المفاوضات للأول مرة في جولة الاوروغواي ، كما انه أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ يتكون هذا الاتفاق من تسعة مواد وملحق للاتفاق [1]، فقد ألزم هذا الاتفاق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحظر تطبيق عدد من إجراءات الاستثمار التي تعتبر مخالفة لمبدأي المعاملة الوطنية و الإلغاء العام للقيود الكمية. وذلك بهدف تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول ، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي.

المبحث الثالث:قراءة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية الوزارية 1996 . 2011

سبق القول أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية هو أعلى هيئات المنظمة ويضم ممثلي جميع الدول الأعضاء على المستوى الوزاري ويجتمع مرة كل سنتين للنظر في المستجدات التجارية العالمية من جهة ،و متابعة سير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الاوروغواي من جهة أخرى وإعادة التفاوض حول بعض الأمور المهمة التي اتفق على تأجيل النظر فيها، حيث كان أخر مؤتمر وزاري في جنيف2011 وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى المؤتمرات الوزارية قبل الدوحة، ومؤتمر الدوحة، والمؤتمرات الوزارية التي جاءت بعد الدوحة مكتفين بالإشارة إلى تواريخ عقدها وأهدافها ،واهم موضوعاتها ونتائجها.

I . المؤتمرات الوزارية قبل الدوحة:

من اجل بحث قضايا المنظمة العالمية للتجارة تنعقد مؤتمرات وزارية دورية على الأقل كل عامين حتى يتسنى اتخاذ قرارات ضرورية لتحقيق مزيد من تحرير التجارة الدولية وضمان قيام المنظمة العالمية للتجارة بدورها على أكمل وجه.

ولقد انعقدت ثلاثة مؤتمرات وزارية قبل مؤتمر الدوحة، الأول في ديسمبر1996 بسنغافورة، و الثاني بجنيف في ماي 1998، وأما الثالث فكان بسياتل في ديسمبر1999، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الجزء.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة **التجارة العالية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لآثار المحتملة لاتفاقيات التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**،ورقة مقدمة في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص 1800.

1. مؤتمر سنغافورة1996

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة(9. 13) من شهر ديسمبر عام 1996 وحضره ممثلو 120 دولة من دول الأعضاء، ويعتبر أول مؤتمر وزاري ينعقد منذ إنشاء منظمة التجارة العلمية وبداية عملها في 1995.

. أهداف مؤتمر سنغافورة: تمثلت أهداف مؤتمر سنغافورة في إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة واختبار آليات عملها بعد ممارستها لوظائفها، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الإطراف المتفق عليها في جولة الاروغواي[1].

هذا بالإضافة إلى مواصلة التفاوض حول الموضوعات التي لم يتم الانتهاء من التفاوض بشأنها خلال جولة أوروغواي وأهمها موضوع التجارة والخدمات والملف الزراعي.

. الموضوعات التي طرحت في مؤتمر سنغافورة: لقد طرحت في هذا المؤتمر ستة موضوعات و هي[2]: موضوع ربط التجارة بمعايير البيئة والعلاقة بين التجارة و معيار العمل، والعلاقة بين التجارة والاستثمار، والعلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة و إجراءات تسهيل التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية.

و يلاحظ أن المفاوضات بشأن هذه الموضوعات لا زالت مستمرة حتى الآن ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها.

و تضمن الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر مجموعة من النتائج نذكر منها:[3]

. ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات؛

. في إطار الاتجاهات المتزايدة عالميا نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري فقد أكد المؤتمر على ضرورة اتساق هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي الإقليمي؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة** ، مرجع سابق ص344.

[2] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أسباب الانضمام . النتائج المرتقبة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003، ص90.

[3] عبد الوهاب رمدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2006. 2007، ص 169 .

. رفض استخدام معيار العمل كأداة حمائية وتفويض منظمة العمل الدولية لبحث هذا الموضوع؛

. استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛

. إعطاء الرعاية الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقيات للدول النامية مع مراعاة الوضع الخاص بالدول الأقل نموا ومساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي، وقد اتفقت الدول الأعضاء على ما يلي:

- وضع خطة عمل تتضمن إجراءات ايجابية لفتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول وتحسين طاقتها؛
- تحسين شروط الاستثمار للمساهمة في زيادة صادرات الدول الأقل نموا والتنويع في هيكل صادراتها؛
- تنظيم لقاء للمنظمة مع مؤتمر الأنكتاد، ومركز التجارة الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والدول الأقل نموا لمساعدتها على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية.

وبذلك فإن الموضوعات والقضايا التي طرحت في مؤتمر سنغافورة نجدها في معظمها تتضمن المصالح الاقتصادية للدول المتقدمة ولا تعطي قدرا من الاهتمام للمشكلات المستفحلة والمتراكمة التي تعاني منها البلدان النامية والأقل نموا، وكان هذا المؤتمر قد تحول إلى مواجهة بين الدول المتقدمة ومصالحها، وبين الدول النامية والأقل نموا ومحاولتها الدفاع عن مصالحها وقد جاء إعلان سنغافورة كمحاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وكندا، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات التي تقف كعائق أمام تصريف منتجاتها وزيادة نفاذ صادراتها إلى الدول المتقدمة، بل وتحمل نوعا من الحمائية الجديدة موجهة إلى صادرات الدول النامية ومصالحها.

2 . مؤتمر جنيف 1998

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة(18. 20) ماي 1998 في حنيف بسويسرا بمقر المنظمة العالمية للتجارة وشارك فيه نحو 135 دولة، وكان من أهم أهداف هذا المؤتمر محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة والبحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة بشأنها، كما هدف المؤتمر إلى بحث مدى التناسق بين المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف.

. الموضوعات التي طرحت في مؤتمر جنيف:

هناك العديد من القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر ولم تطرح من قبل في مؤتمر سنغافورة

فالدول النامية وحدها طرحت أربعة قضايا وهي:[1]العلاقة بين التجارة والتمويل، التجارة والمديونية ، نقل التكنولوجيا واتفاقيات التجارة الإقليمية، وهذا ويؤكد على تزايد دور الدول النامية، إضافة إلى هذه الموضوعات التي طرحت هناك قضية التجارة الالكترونية والشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية، وكذلك قضايا اتفاقيات التجارة الإقليمية وخفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.

وكانت من أهم النتائج الصادرة عن هذا المؤتمر ما يلي:[2]

. التأكيد على ضرورة الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة؛

. تأكيد أهمية العمل المستمر من اجل تحسين وتعميق الشافية في عمليات المنظمة واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

. الاهتمام بمعالجة الأوضاع التي تؤدي إلى تهميش البلدان الأقل نموا وذات الاقتصاديات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية؛

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص567.

[2] عبد الوهاب رمدي، مرجع سابق ص110.

. رحب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة، والمتعلقة بمراجعة تطبيق الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية مع التأكيد على ضرورة تفعيل هذه الأحكام؛

. تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج عمل للإعداد الاجتماع الوزاري القادم في سياتل، ويشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات الحالية لجولة أوروغواي، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جدول الالتزامات بالإضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة.

3 . مؤتمر سياتل 1999

عقد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية من 30 نوفمبر الى3 ديسمبر عام 1999 على أمل تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:[1]

. إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص في الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات؛

. البحث في التعامل مع مشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أروغواي 1994 التي تواجه الدول النامية والمتعلقة بقضايا الولوج إلى الأسواق شاملة المستويات للتعريفة الجمركية في الدول المتقدمة أو الآثار التنفيذية للحصص ودعم الصادرات ، وبرنامج الدعم المحلي ذات التأثير السلبي على المصدرين أصحاب الميزة النسبية في الدول النامية؛

. التوصل إلى اتفاق حول إعلان يصدر عن المؤتمر يتضمن بدء إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات؛

. مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترة السابقة للمؤتمر وتقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية، والعلاقات الدولية التجارية مع الاتفاق على برنامج عمل للمنظمة للفترة القادمة.

[1] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، ص (175.174).

. موضوعات مؤتمر سياتل:

اكتظ جدول أعمال مؤتمر سياتل بالعديد من الموضوعات نذكر من بينها[1]:

- المسائل الخاصة بمشاكل تنفيذ جولة أروغواي؛
- قضايا تحرير التجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية ، والقضايا المتعلقة بالهندسة الوراثية؛
- القضايا المتعلقة بالتجارة ومعيار العمالة، وكذلك التجارة واعتبارات البيئة؛
- القضايا المتعلقة بالشفافية والمشتريات الحكومية؛
- حاجة الدول النامية إلى فترات إضافية لتفعيل اتفاق حقوق الملكية الفكرية ، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

وقد ظهر الخلاف واضحا في مناقشات مؤتمر سياتل، فلم يحصل أن انفجر صراع المصالح والشعور العميق لدى البلدان النامية بالتهميش كما حصل في هذا المؤتمر فقد عبرت البلدان النامية عن رأيها بوضوح وقوة وهو أن الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية عبر الحدود واتفاقية النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية واتفاقية حماية الحقوق الملكية الفكرية وغيرها، هي اتفاقيات منحازة بشكل كلي وواضح لمصالح الدول المتقدمة، وأنها تلحق اكبر الأضرار من ناحية أخرى بمصالح وتطلعات البلدان النامية والأقل نموا على وجه التحديد ، أما الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فلم يتعدى الموضوع القديم الجديد والمستمر حتى اللحظة المتمثل في دعم المنتجات الزراعية، إضافة إلى موضوعات تكنولوجيا الهندسة الوراثية والتجارة والبيئة.

وبوجه عام فقد اعتبر بعض المراقبين للاجتماع سياتل أن فشل المؤتمر الوزاري في إصدار إعلان رسمي لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية بمثابة نجاح بالنسبة للدول النامية ، وذلك باعتباره يمنح لها فرصة تاريخية للإعادة النظر في مشاركتها في مسيرة المفاوضات، الأمر الذي سيساعدها على وضع استراتيجيات تفاوضية تتفق مع خطط التنمية ومسيرة الإصلاح الاقتصادي فيها.

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص572.

II . مؤتمر الدوحة 2001:

انعقد مؤتمر الدوحة بقطر من 9 إلى 14 نوفمبر2001 ، وجاء هذا المؤتمر في ظروف سياسية واقتصادية حساسة بعد نحو شهرين من هجمات 11 سبتمبر 2001 وبعد فشل المحادثات التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المقرر أن تنتهي جولة الدوحة في غضون سنتين بالاتفاق على تحرير التجارة العالمية لكن المحدثات تعثرت رغم عقد مؤتمرات في المكسيك وهونغ كونغ وسويسرا ومن هنا كان من الضروري تخصيص هذا الجزء للإلقاء الضوء على مؤتمر الدوحة والظروف العالمية التي واكبت انعقاده ، وأهدافه وإعطاء خلفية عن مفاوضات الدوحة وما انتهى إليه هذا المؤتمر.

1. الظروف العالمية التي واكبت مؤتمر الدوحة:

لعل الأهمية بما كان إلقاء نظرة سريعة على الظروف العالمية التي واكبت مؤتمر الدوحة ومن أهمها[1]:

- فالأوضاع كانت صعبة للغاية حيث أظهرت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلت نشوء منظمة التجارة العالمية الانتقال من فشل إلى فشل آخر، وتفاقمت خلال فترة وجيزة لا تتعدى خمسة سنوات أزمات شاملة ومشكلات عميقة ولم يلمس خلال الفترة التي أعقبت نهاية جولة الاروغواي القدر الكافي من العمل بنتائجها في التطبيق، أما بالنسبة للدول الفقيرة الأعضاء في المنظمة ، فتصاعدت معاناتها من المعدلات المرتفعة للبطالة، واتساع رقعة الفقر وانتشار المجاعة؛
- انخفاض في نمو التجارة العالمية الذي تراجع عام 2001 الى2% مقابل 12 % في عام2000 وهذا الانخفاض الذي يعد الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية؛
- انعقاد مؤتمر الدوحة في ظروف حرجة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي عقب خلفيات أحداث 11سبتمبر الأمر الذي جعل أمريكا احرص ما تكون على نجاح المؤتمر وهذا ما أكده نائب الممثل التجاري الأمريكي جون هانتسمان الذي صرح قبل القمة بأيام أن الاجتماع لا يمكن عقده

[1] عبد الواحد العفوري، **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة**، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، مسقط 2009 ص 79.

في وقت أفضل من ذلك، لأن نجاحه سيعطي دفعة قوية للاقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد ،ومن هنا تزداد أهمية مؤتمر الدوحة بعد تفجيرات 11 سبتمبر والتي ألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي.

2 . مؤتمر الدوحة والمؤتمرات السابقة

يختلف المؤتمر الوزاري المنعقد بالدوحة عن المؤتمرات السابقة (سنغافورة 1996 وجنيف 1998 وسياتل 1999) من عدة جوانب تتعلق بالتنظيم والإعداد وجدول الأعمال والهدف والنتيجة. [1]

- **من حيث التنظيم:** تمت إدارة الجلسات بحنكة واحترام لمواقف جميع الدول الأعضاء.فقد كانت المؤتمرات السابقة مسرحا لعرض وجهات نظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما أصوات البلدان النامية فكانت خافتة ومهملة، رغم أنها تشكل أكثر من ثلاثة أرباع عدد أعضاء المنظمة. وقد أعطى رئيس المؤتمر فرصة لجميع الوفود لبيان مواقفها والدفاع عن مصالحها و صرح بأن مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الأول للمنظمة الذي سمح لجميع الأعضاء بإبداء وجهات نظرهم.
- **من حيث الإعداد:** كان التحضير غير الملائم من الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر سياتل، ولمعالجة هذه المشكلة نظمت عشرات الاجتماعات على مستوى الوزراء والخبراء لتقريب وجهات النظر تمهيدا لمؤتمر الدوحة. وظهرت تجمعات في الدول النامية تنتقد جوانب عديدة من النظام التجاري العالمي وتقدم مقترحات لمعالجتها، فقد اجتمع الوزراء العرب عام 2001 بالقاهرة وبيروت، وأعلنوا عن موافقتهم على خوض جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، شريطة أن يوافق مؤتمر الدوحة على آلية لتنفيذ الالتزامات الناجمة عن جولة أورغواي، كما أكدوا على ضرورة مشاركة الدول النامية والعربية في صنع القرار داخل منظمة التجارة العالمية، وتطالب الأقطار العربية بإدراج النفط في المفاوضات التجارية وفتح أسواق الدول الصناعية أمام الصادرات العربية، خاصة المنتجات الزراعية والبتر وكيمياويات.

[1] صباح نعوش، **مؤتمرالتجارة العالمية في الدوحة ..الأهداف والنتائج**،على الموقع www.aljazeera.net/home/print/20/03/2013

فقد استطاعت أفريقيا التي تضم 40 دولة عضوا في منظمة التجارة العالمية توحيد مواقفها للدفاع عن مصالحها. وبفعل استعداداتها قدمت في الدوحة مقترحات محددة تعكس وجهة نظرها من النظام التجاري العالمي ورؤيتها في مسائل التنمية والفقر وفتح الأسواق الخارجية أمام منتجاتها السلعية وخدماتها إضافة إلى زيادة التعاون التكنولوجي والسماح للدول بالحصول على الدواء بأسعار رخيصة لمعالجة مرض الإيدز وأمراض سوء التغذية.[1] كما نظم البنك الإسلامي للتنمية ثلاثة اجتماعات لتنسيق البلدان الإسلامية وقدم مقترحات لا تختلف كثيرا مواقف عن مطالب الدول العربية والأفريقية. وتعزز مركز البلدان النامية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. فالصين ليست فقط قوة بشرية بل تحتل أيضا مكانة تجارية مرموقة. بفعل هذه العوامل لم يكن مؤتمر الدوحة حكرا على الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولم يعد بالإمكان تنظيم التجارة العالمية من قبل الدول الصناعية لصالح نفس هذه الدول. وجاء مؤتمر الدوحة بداية لموازين أكثر تعقيدا لكنها أكثر عدالة. لأول مرة تم التركيز على التنمية التي شكلت القاسم المشترك للكلمات التي ألقيت في الجلسة الافتتاحية من قبل أمير قطر ورئيس المؤتمر وزير المالية والاقتصاد والتجارة القطري والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

- **من حيث جدول الأعمال:** نوقشت في المؤتمرات الوزارية السابقة مختلف الموضوعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والتي اتخذت قرارات بشأنها، وهي عادة: تجارة السلع الزراعية و الصناعية ، تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. كما حاولت التصدي للعقبات التي تحول دون تحرير التجارة العالمية كالقيود الكمية وسياسات مكافحة الإغراق ، ولكن مؤتمر الدوحة لم يقتصر على هذه الموضوعات والعقبات بل تناول ملفات أخرى لم تعالجها المؤتمرات السابقة بصورة كافية، نذكر منها تلك التي تهم البلدان النامية وهي الصحة العامة والديون الخارجية والنفط.

فقد ناقش المؤتمر مشكلة حماية الصحة العامة خاصة حصول الدول النامية على الأدوية رخيصة الثمن (البديلة). وفي المؤتمرات السابقة تعثر هذا الملف بسبب تشبث الولايات المتحدة وكندا وسويسرا تحت ضغط شركات الأدوية الكبرى باتفاق حقوق الملكية الفكرية، وبحجة أن السماح للبلدان النامية بإنتاج أدوية بديلة لن يعالج مشاكلها الصحية وسيقود إلى هبوط الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث العلمية.

[1] صباح نعوش، **مؤتمرالتجارة العالمية في الدوحة ..الأهداف والنتائج**،على الموقع www.aljazeera.net/home/print/20/03/2013

في الدوحة لم يعد الوفد الأميركي قادرا على التمسك برفضه القاطع نظرا للموقف الموحد للبلدان النامية الذي تسانده منظمة الصحة العالمية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة لإنتاج المضادات الحيوية لمعالجة مرض الجمرة الخبيثة المسجلة باسم شركة بايير الألمانية.

وتطرق المؤتمر إلى العلاقة بين التجارة وديون البلدان النامية وقرر تشكيل مجموعة عمل تحت رعاية المجلس العام للمنظمة لدراسة هذه العلاقة وتقديم تقرير عنها إلى المؤتمر الوزاري الخامس. لم تعد اتفاقات إعادة الجدولة في إطار نادي باريس كافية لمواجهة أزمة المدفوعات رغم إجراءات إلغاء بعض الديون. بات من اللازم تحسين مقدرة البلدان المدينة على سداد أصل وفوائد ديونها عن طريق زيادة صادراتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق فتح الأسواق أمام منتجاتها.

وظهرت بوادر جديدة لإدخال النفط في المفاوضات التجارية، وهذا مكسب مهم للبلدان النفطية حيث ستتمكن من الدفاع عن مصالحها بالمطالبة بتقليص الضرائب المرتفعة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الدول الصناعية الكبرى.

و على عكس ما حدث في المؤتمرات السابقة لم تثر بحدة مشكلة الحقوق الاجتماعية للعمل، وأصبح مقبولا لدى جميع الأعضاء أن منظمة التجارة العالمية ليست المؤسسة الوحيدة المختصة بهذه المشكلة، بل إنها أيضا وبصورة خاصة من صلاحيات منظمة العمل الدولية. وهذا مكسب آخر لصادرات البلدان النامية التي تتمتع بمقدرة تنافسية عالية بسبب هبوط مستوى الأجور فيها مقارنة بالدول الصناعية. الأمر الذي ينعكس على كلفة الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات المصدرة .

- **من حيث الهدف:** يرمي مؤتمر الدوحة إلى الإعلان عن جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وهو بذلك يختلف عن مؤتمر سنغافورة ومؤتمر جنيف ويلتقي مع مؤتمر سياتل. ولكن لم يرد في مسودة إعلان الدوحة ما يشير إلى مثل هذا الهدف. كان المسئولون بالمنظمة يصرحون بأن احتمال عدم موافقة الدول الأعضاء على إطلاق هذه الجولة لا يعني فشل مؤتمر الدوحة بل سيتوقف نجاحه على حل مشاكل تنفيذ اتفاقات أورغواي. وكانت المنظمة متأكدة من موافقة أعضائها على ضرورة إيجاد حل لهذه المشاكل، لكنها لم تكن واثقة من موافقة الدول النامية على خوض جولة جديدة، إذ تشير اجتماعات وزراء هذه البلدان إلى رفض هذه الجولة بسبب عدم توفر الظروف الملائمة. فلا يعقل خوض جولة جديدة ولم تنسجم بعد غالبية البلدان النامية مع مقتضيات الجولة القديمة.والدول الصناعية لم تنفذ ما تعهدت به، فترى البلدان النامية خاصة الهند وباكستان أن على الدول الصناعية الكبرى أن تزيد من فتح أسواقها أمام تجارة المنسوجات حسب جدول زمني يجب تحديده قبل

الموافقة على جولة جديدة، في حين ترى الدول الصناعية أنه لا يمكن تثبيت هذا الجدول إلا من خلال جولة المفاوضات. انطلاقا من هذا التناقض في المواقف يصبح تصريح تلك المسودة بأن هدف مؤتمر الدوحة هو إطلاق جولة جديدة مجازفة خطيرة تؤدي إلى الحكم عليه بالفشل في حالة الرفض.إضافة إلى ذلك أن احتمال عدم التوصل إلى اتفاق لا يعني فشل مؤتمر الدوحة فحسب، بل يعني أيضا عدم تمسك الدول الأعضاء بنظام المفاوضات متعددة الأطراف. عندئذ تصبح منظمة التجارة العالمية عديمة الجدوى، لأنها قامت أساسا على هذا النظام. لذلك ومن باب التريث لم تعتبر الجولة الجديدة هدفا لمؤتمر الدوحة على أن يتم التطرق لهذا الموضوع خلال فترة انعقاده، بهذه الطريقة سينجح المؤتمر أطلق أم لم يطلق هذه الجولة، لكن جميع الدول الأعضاء في المنظمة تعلم جيدا أن الهدف الأساسي لمؤتمر الدوحة هو معالجة فشل مؤتمر سياتل، ولا يتم ذلك إلا بالموافقة على جولة جديدة.

- **من حيث النتيجة**، رغم تشابه هدف المؤتمرين الثالث والرابع فإن النتيجة مختلفة تماما، فقد أجمع المؤتمرون بالدوحة على إطلاق جولة جديدة للمفاوضات التجارية. وهنالك أسباب عديدة أدت إلى هذه النتيجة أهمها تباطؤ النمو والمبادلات في العالم.

فتقديرات صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت بأنه سوف لن يتجاوز معدل النمو في الاقتصاد العالمي للعام 2001 والعام الذي يليه 4,2% وهو معدل ضعيف يشير إلى استمرار حالة الركود، سوف تتضرر جميع الدول بما فيها البلدان النامية بسبب هبوط صادراتها وانخفاض الاستثمارات الأجنبية فيها وتراجع إيرادات السياحة. أما التجارة العالمية فسوف تسجل ارتفاعا

لا يتعدى 2% عام 2001 مقابل 13% في العام السابق.

و قد بات من اللازم إطلاق جولة جديدة هدفها تحرير أوسع للمبادلات العالمية لإعطاء نفس جديد للنمو. فمنذ أحداث 11 سبتمبر جميع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والاستهلاك والأسواق المالية متردية بدرجة كبيرة. ولم تتلق اقتصاديات الدول الصناعية سوى خبرين إيجابيين، أولهما هبوط سعر برميل النفط من 25 إلى 18 دولارا وثانيهما نجاح مؤتمر

الدوحة في إطلاق جولة جديدة للمفاوضات التجارية.

3 . أهداف مؤتمر الدوحة:

لعل الظروف المصاحبة للانعقاد مؤتمر الدوحة تكشف على أن هذا المؤتمر كان يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- التمهيد لفتح الطريق أمام جولة جديدة من المفاوضات يتم التوصل فيها إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية وإزالة العراقيل أمام تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية مع معالجة بعض المشكلات العلقة؛
- تحسين الدور الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية عن طريق تحسين آلياتها من اجل تعزيز دورها في تحقيق الأهداف وقيامها بوظائفها؛
- توفير الظروف المناسبة للإنجاح مؤتمر الدوحة وتجنب الفشل الذي صاحب مؤتمر سياتل، فقد سبق انعقاد المؤتمر الدراسة الدقيقة للأسباب فشل مؤتمر سياتل ،كما تم الإعداد المسبق لتسوية القضايا العالقة والخلافية بين الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى تم التنسيق بين الدول النامية على مستوى التكتلات الإقليمية بشان القضايا المطروحة على المؤتمر.

3 . إعلان الدوحة:

يعد مؤتمر الدوحة واحدا من المؤتمرات المهمة في تاريخ المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، حيث شكل نقطة تحول في أسلوب سير المفاوضات من خلال المشاركة الفاعلة والتي بدت أكثر تنظيما وتعبيرا عن اهتمامات الدول النامية، ونظرا لطرح موضوعات عدة على المؤتمر الوزاري والتي ستأخذ المفاوضات حولها وقتا طويلا تقرر اعتبار مؤتمر الدوحة الوزاري بداية لانطلاق جولة مفاوضات جديدة وهي جولة الدوحة ، أو كما سميت أيضا جولة التنمية التي يمكن توزيع محتوياتها على النحو التالي[2]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من اوروغواي لسياتل وحتى الدوحة** ، مرجع سابق ص428.

[2] محمد رضوان، **من الدوحة إلى كانكون**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، أوراق موجزة للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،الأمم المتحدة 2003 وثيقة رقم E/ESCWA/GRID/2003/22،ص 5.

1. **موضوعات يتم التفاوض عليها فورا بعد الانتهاء من أعمال المؤتمر** وهي: قضايا الزراعة، والتجارة في الخدمات، والنفاد للأسواق للسلع غير الزراعية، والتجارة والبيئة ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وقواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بكل من: الدعم والإجراءات التعويضية، ودعم الأسماك ومكافحة الإغراق واتفاقيات التجارة الإقليمية. وقد حدد أول جانفي 2005 موعد إنهاء التفاوض على هذه الموضوعات التي تأتي في حزمة واحدة ، بمعنى لا يتفق على شيء قبل الاتفاق عليها كليا، باستثناء نظام المنازعات حيث نص برنامج العمل على الانتهاء من التفاوض عليه في ماي2003، كذلك تحدد نهاية ديسمبر2002 للانتهاء بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية حول التراخيص الإجبارية للأدوية وقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

2. **موضوعات يمكن التفاوض عليها في المستقبل:** وهي موضوعات سنغافورة(التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة ، والشفافية في المشتريات الحكومية ، وتسهيل التجارة) وذلك من خلال إجماع صريح بين الدول الأعضاء على طرق التفاوض حولها.

3. **موضوعات تم إثارتها في مؤتمر الدوحة وتحتاج إلى دراسة:** وهي التجارة والديون والتمويل، وقواعد معاملة الدول الأقل نموا، والاقتصاديات الصغيرة والتجارة ونقل التكنولوجيا، على أن يتم تناولها من خلال مجموعات عمل.

4. **موضوعات أخرى** مثل التجارة الالكترونية، والتعاون الفني وبناء القدرات.

لقد برزت في مؤتمر الدوحة تناقضات حادة بين مجموعتي البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتقرر السعي إلى حلها في المؤتمرات الوزارية اللاحقة وافترضت أجندة الدوحة ضرورة انجاز خطة العمل المقررة في مجال إزالة العوائق التي تحول دون تحرير التجارة الدولية في المؤتمر التالي المقرر عقده في كانكون بالمكسيك في سبتمبر 2003.

III. المؤتمرات الوزارية بعد الدوحة:

لقد انعقدت أربعة مؤتمرات وزارية بعد مؤتمر الدوحة، لاستكمال مسيرة برنامج عمل الدوحة ،الأول في كانكون بين 10 و14 سبتمبر 2003 ، و الثاني بهونغ كونغ في ديسمبر 2005 ، والثالث بجنيف عام 2008 ، والرابع كذلك بجنيف بين 15و17 ديسمبر 2011 وهذا ما سيتم تناوله في هذا الجزء.

1. مؤتمر كانكون2003

لقد جاء انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة 10. 14سبتمبر 2003 الذي يعتبر امتداد لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات، وذلك بغرض الوقوف على مدى التقدم في تنفيذ موضوعات برنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر الدوحة ، إضافة إلى استمرار المفاوضات بشأن الموضوعات التي طرحت في المؤتمر الوزاري الرابع.

. موضوعات كانكون:

هناك العديد من الموضوعات التي تضمنها جدول أعمال مؤتمر كانكون وتم مناقشتها ، ومن أهمها:[1] الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، القضايا الزراعية، والنفاد إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وموضوع تحرير التجارة في الخدمات، توسيع مجال المفاوضات في قضايا سنغافورة، القضايا المتعلقة بقواعد المنظمة، وموضوع التفاوض حول تسوية المنازعات، المعاملة الخاصة والتفضيلية، والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا.

. مصير مؤتمر كانكون:

إن عدم التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الغالبية العظمى من القضايا المطروحة للتفاوض التي اشتمل عليها برنامج الدوحة للتنمية، فقد انتهى مؤتمر كانكون إلى الفشل بعد **أن** عجز وزراء التجارة في التوصل إلى اتفاق بشأن مسودة الإعلان الوزاري للمؤتمر ، واكتفوا بدلا عنه بإصدار بيان وزاري مقتضب عبروا فيه عن رغبتهم إلى جانب كبار المسئولين في المنظمة في

[1] عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص 579 .

الاستمرار في أعمالهم بغرض حل القضايا العالقة، ويأتي هذا الإخفاق بعد مرور أربعة سنوات عن الإخفاق الكبير في سياتل.

ولقد كان من ابرز مضاعفات هذا الفشل أن أصيبت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بحالة من الشلل التام ، حيث ظلت متوقفة للأكثر من سبعة أشهر، ولم تبدأ بالتحرك من جديد إلا بعد المبادرة التي قام بها مدير المنظمة وتمثلت في التدخل من اجل انقاد جولة الدوحة، حيث دعا في اجتماع المجلس العام للمنظمة في جويلية 2004 والمنعقد بجنيف وبحضور 30 وزيرا للتجارة من الدول الأعضاء، إلى العودة إلى التشاور حول عدد من الموضوعات التي رأى انه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها قبل الموعد المفترض لانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة ، وفعلا فقد تم التوصل إلى إعادة المفاوضات إلى مسارها من خلال إصدار وفاق جويلية وهو قرار بوثيقة حملت عنوان برنامج عمل الدوحة.[1]

2 . مؤتمر هونغ كونغ 2005:

جاء انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ خلال الفترة من13 إلى 18 ديسمبر 2005 بعد حلول موعد الانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة بحوالي عام.

. موضوعات مؤتمر هونغ كونغ:

ظهرت عدة موضوعات في الإعلان الوزاري لمؤتمر هونغ كونغ نذكر أهمها [2]: موضوع الزراعة والقطن، والنفاذ إلى الأسواق بشأن المنتجات غير الزراعية، والمفاوضات بشأن القواعد(الإغراق والدعم والإجراءات التعويضية) ، والمفاوضات بشان الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، والمفاوضات بشأن البيئة ، والمفاوضات بشأن تسهيل التجارة، والمفاوضات بشأن تسوية المنازعات ، والتجارة ونقل التكنولوجيا، والتجارة الالكترونية، ووضع البلدان الأقل نموا والانضمام إلى المنظمة.

[1] عبد الواحد العفوري، **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة**، مرجع سابق ،ص 395.

[2] Samule Diéval ,Stéven le faou, **OMC :résultas, acteurs et prespectives des négociations à Hong Kang** , AFDI, janvier 2006 ,P06.

نتائج مؤتمر هونغ كونغ:

لم يحقق هذا المؤتمر أيضا النجاح المرجو ، وظلت الخلافات قائمة بين أعضاء المنظمة حول العديد من موضوعات التجارة الدولية، ومن ابرز الموضوعات التي بقية عالقة من دون حل السياسة الزراعية والمقاربات الجيدة بشأن نظام التعريفة في التجارة الدولية، وعمليا لم يبث المؤتمر الوزاري السادس في القرارات الرئيسة ،إذ قدم قيمة مضافة لا تتجاوز 5% (كما صرح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية – باسكال لامي) وبقي حجم العمل الذي يتعين إنجازه في السنة القادمة كبيرا إذا ما أريد الوفاء بموعد اختتام مفاوضات الدوحة في ديسمبر 2006. واتخذ المؤتمر بعد مناقشات حامية القرارات الهامة التالية:[1]

- ينبغي إلغاء دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 2013؛
- ينبغي إلغاء دعم القطن في عام 2006؛
- يتوجب على البلدان المتقدمة السماح بحرية دخول 97% من السلع من 32 بلدا من البلدان الأقل تطورا إلى أسواقها.

و عمليا، يعتبر مؤتمر هونغ كونغ استكمالا لمفاوضات الدوحة حيث تم تأكيد الالتزام بمقررات وبيان الدوحة الوزاري وكذلك القرار الذي تم تبنيه من قبل المجلس العام في 2004/8/1 (حزمة جويلية 2004) والالتزام الكامل بتطبيقهما، وكذلك التأكيد على الأهمية المركزية للبعد التنموي لكامل مقررات الدوحة وعلى ضرورة تحويلها إلى واقع لجهة النفاذ إلى الأسواق وبناء القواعد ولجهة قضايا تنموية خاصة أخرى.

3 . مؤتمر جنيف2009

عقد المؤتمر الوزاري السابع من 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 2009 في جنيف بسويسرا مقر المنظمة العالمية للتجارة تحت شعار "**منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية**" ، و شارك في هذا المؤتمر 153 دولة. حيث تميز المؤتمر بكونه غير تفاوضي، و اتخذ شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تقتضيه القوانين الداخلية للمنظمة العالمية

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ، ، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010 ، ص 382.

للتجارة. وتخلل الاجتماع جلسات أدلت خلالها بعثات الدول الأعضاء بآرائها حول موضوعات متعددة منها ما يتعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وأخرى تناولت موضوعات مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات.و يرى العديد أن منظمة التجارة العالمية لم تدعو لمؤتمر وزاري تفاوضي ما بين 2005 (منذ انعقاد مؤتمر هونغ كونغ) و2009 بسبب التخوف من حدوث فشل مجدد لمسار المفاوضات. [1]

لقد شهدت أيام المؤتمر الثلاث اجتماعات عدة عقدتها الولايات المتحدة على مستوى ثنائي مع العديد من أعضاء المنظمة، حيث أصرت على موقفها بأنها غير مستعدة لإنهاء جولة الدوحة بدون عروض جديدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، خاصة من قبل الدول الناشئة مثل الصين، والأرجنتين، والبرازيل، الهند، وإفريقيا الجنوبية. في حين أكدت أغلبية الدول على أهمية الانتهاء من جولة الدوحة خلال سنة 2010، إلا أن بعض الدول أضافت التشديد على الموضوعات التنموية كجزء لا يتجزأ من النجاح في الانتهاء **من** جولة الدوحة، وبالتالي أهمية تقييم القيمة المضافة لجولة الدوحة في مجال التقدم في الأهداف التنموية. حيث صدرت هذه الدعوات خاصة عن مصر، ممثلة المجموعة الإفريقية، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا والأرجنتين. كما قامت بعض الدول المتقدمة بالتأكيد على أهمية دعم دور المنظمة العالمية للتجارة والانتهاء من جولة الدوحة لضمان النفاذ إلى الأسواق للسلع الصديقة للبيئة في ظل أزمة تغير المناخ، ولضمان عدم ارتفاع الحمائية.* كما كان لجنوب إفريقيا دور بارز في الإشارة إلى أهمية النظر إلى مدى استفادة الدول النامية من جولة الدوحة. فقد أكد روب دايفيس، الوزير الممثل لجنوب إفريقيا على أهمية الاتفاق على مفهوم للتنمية في إطار مفاوضات المنظمة، لأنه يرى فرق شاسع بين ما تشير إليه الدول النامية عند كلامها عن "**التنمية**" في إطار المنظمة، والمتعلق بالقدرة على تعزيز القدرة الإنتاجية والتصنيعية وتوليد فرص العمل المستدامة والحفاظ على مساحة صنع السياسة المحلية، والمفهوم الذي تطرحه الدول المتقدمة. كما شارك ديفيس في نقاش حول **المفاوضات المتعلقة بالسلع غير الزراعية**، حيث أشار إلى أنها من أكثر الموضوعات خطورة على الدول النامية، حيث انه المجال الذي ستدفع فيه الدول النامية قسطها في إطار المعادلة التفاوضية، خاصة أن القطاع الصناعي

[1] http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/official_doc_e.htm -

* تشير الدراسات أن الدول التي اتخذت إجراءات حمائية في ظل الأزمة الاقتصادية كانت الدول المتقدمة الأعضاء في مجموعة العشرين ولم تكن الدول النامية.

هو القطاع الحيوي الذي يمكن أن يصل بالدول النامية لتحقيق قيمة مضافة متصاعدة في العملية الإنتاجية، وقد أكد على أهمية الحفاظ على مساحة لتطوير السياسات المحلية ونمو القطاع الصناعي. في هذا الإطار، دعت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى مراجعة المقاربة الشاملة للمفاوضات حول قضايا السلع غير الزراعية. و أما في مجال السلع الزراعية، شكل موضوع آليات الحماية الخاصة بالسلع الزراعية موضوعا أساسيا حاولت أن تركز عليه منظمات المجتمع المدني، غير أن الدول المفاوضة لم تعطي هذه القضية الاهتمام الكافي. في هذا الإطار، أشارت مجموعة G33 على الدفع في مجال تطوير آلية حماية خاصة يمكن استخدامها عمليا من قبل الدول النامية. أما في مجال الخدمات فقد أكدت منظمات المجتمع المدني على أن مفاوضات اتفاقية التجارة في الخدمات، خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية، يتنافى مع الدروس المستقاة من الأزمة، بما في ذلك أهمية إعادة تفعيل الأنظمة الوطنية (national regulations) المتعلقة بقطاع الخدمات المالية. و قد أشارت جنوب إفريقيا، وهي تترأس المجموعة الخاصة بالخدمات المالية، إلى استعدادها إعادة النظر بهذه المفاوضات وإعداد دراسات أعمق في هذا المجال. إلا أن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، استمر في الإصرار على أن مفاوضات اتفاقية الخدمات ليس لها أية اثر سلبي على إمكانية الحفاظ على آليات وتشريعات تساعد على تنظيم قطاع الخدمات المالية بفعالية وبما يخدم الأهداف التنموية.و لكن العديد من الخبراء والمنظمات عارضته في رأيه هذا[1].

وقد تناولت النقاشات علاقة منظمة التجارة العالمية بأجندة العمالة الدولية وبعلاقتها المؤسساتية بمنظمة العمل الدولية، إضافة إلى موضوعات أخرى مثل اثر تنامي عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية خارج إطار المنظمة على أجندة منظمة التجارة العالمية في المستقبل، دور آلية فض النزاعات، آلية **الانضمام إلى المنظمة** وأهمية دعم الدول المنظمة خاصة الدول الأقل نموا.إضافة إلى الموضوع المتعلق بشفافية آليات المنظمة، فعاليتها، وتمثيلها لجميع الدول الأعضاء .

لقد اختتمت منظمة التجارة العالمية اجتماعها الوزاري السابع في جنيف بدون التوصل إلى تحريك مفاوضات جولة الدوحة أو حتى التأكد من إمكانية اختتامها في عام 2010 كما كان محددا. وقلق الدول النامية من انتظار إنهاء هذه الجولة يدفع 22 منها إلى إبرام اتفاق تبادل جنوب – جنوب.

[1] http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/official_doc_e.htm

ومع أن مفاوضات جولة الدوحة لم تكن مطروحة بشكل رسمي على جدول أعمال المؤتمر الوزاري السابع إلا أنها كانت المحور الذي استأثر بجل المشاورات التي عرفها الاجتماع الوزاري العادي الذي خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.وباعتراف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي، لم يتمكن المؤتمر الوزاري من تجاوز الخلافات القائمة بين المتفاوضين بخصوص وتيرة التقدم الذي على الدول الأعضاء تحقيقه للتوصل إلى إنهاء لجولة مفاوضات الدوحة في العام 2010 كما هو محدد بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التجارية التي بدأت في العام 2001 في قطر. حيث صرح بأن "الخلافات لازالت قائمة بين الدول الأعضاء ،و من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد جدول زمني لمفاوضات العام 2010".

4 . مؤتمر جنيف 2011 :

انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية كذلك في جنيف خلال الفترة من15 إلى 17 ديسمبر 2011، وجاء هذا المؤتمر في ظروف يواجه فيها الاقتصاد العالمي أزمات متعددة، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي تراجعا كبيرا من 4% في عام 2010 الى2,8% في عام 2011[1]. وعرف هذا المؤتمر انضمام روسيا وساموا والجبل الأسود.

. أهم موضوعات مؤتمر جنيف2011:

لقد صدر عن المؤتمر تقرير من قبل رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (باسكال لامي) يتضمن جزأين الأول يتضمن ورقة رسمية تحت عنوان "اتجاهات سياسية" أعدها باسكال لامي وقدمها للمؤتمر على أنها تشكل نقاط تلاقي مابين أعضاء المنظمة تتضمن هذه الورقة على أربعة عناوين أساسية متمثلة في أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف والمنظمة العالمية للتجارة، التجارة والتنمية، وبرنامج عمل الدوحة للتنمية ،كما يتضمن الجزء الثاني ملخص لأهم القضايا التي تمت مناقشتها خلال أيام المؤتمر والتي يمكن ذكرها على النحو التالي : [2]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، سبتمبر 2012(TD/B/59)، ص 3.

[2] Confférence minhstérielle Huitième session Genève, 15 - 17 décembre2011 **(** WT/MIN(11)/11 **)**, P5 .

- الحفاظ على الأسواق مفتوحة ومحاربة الحمائية: فقد شدد الوزراء على أهمية الحفاظ على الأسواق مفتوحة وضرورة التصدي للحمائية وخاصة في ظل هذا المناخ الاقتصادي العالمي الصعب. كما طالبوا بالتريث في تنفيذ التدابير التي قد تكون متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية ولكن تحمل في طياتها تأثيرا حمائيا كبيرا.
- التحديات الراهنة: فقد أشارة بعض الوفود المشاركة إلى أن استمرار مصداقية منظمة التجارة العلمية مرهون بمعالجة التحديات العالمية الحالية والمتمثلة في مسألة تغير المناخ ، الطاقة ، الأمن الغذائي، التجارة وأسعار الصرف، المنافسة والاستثمار.فقد ذكر عدد من الأطراف المشاركة أن الوقت حان لدراسة هذه القضايا على مستوى الهيئات الدائمة العضوية في منظمة التجارة العالمية.
- الانضمام: فقد كان هناك توافق واسع في وجهات النظر حول أهمية الانضمام لجعل النظام التجاري متعدد الأطراف عالميا فعلا. فرحب الوزراء باعتماد قرار يرفع من ترشيد انضمام البلدان الأقل نموا وطالبو بتسريع تطبيقه.كما نبه بعض الوزراء بخصوص المشاكل التي الموضوعية والمسائل الإجرائية في عملية انضمام البلدان النامية الأخرى وطالبو بترشيدها هي الأخرى، بما في ذلك عدم إلزام البلدان الراغبة في الانضمام على التقيد بالتزامات تفوق مستوى تنميتها.
- الاتفاقيات التجارية الإقليمية: فقد نبهت جل الأطراف المشاركة قضية تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية وأشاروا إلى ضرورة الحرص على أن لا تكون بديلا للمنظمة وإنما مكملة لها، وفي هذا الصدد أكد العديد من الوزراء على ضرورة قيام المنظمة بدراسة فحص تطبيقات نضام تلك الاتفاقيات ودراسة خصائصها وإعداد تقرير عنها وعرضه في المؤتمر الوزاري القادم.
- دور لجنة التجارة والتنمية: فقد شدد العديد من الوزراء على أهمية البعد التنموي لأشغال منظمة التجارة العالمية وعلى ضرورة تعزيز وتفعيل لجنة التجارة والتنمية باعتبارها مركز للاتصال لمعالجة قضايا التنمية.
- الأمن الغذائي: فقد دعا العديد من الوزراء أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بإزالة القيود المفروضة على تصدير المنتجات الغذائية والضرائب الاستثنائية المفروضة على الأغذية

التي يتم اقتنائها لأغراض إنسانية لا تهدف إلى الربح من قبل برنامج الأغذية العالمي وان لا يتم فرضها مستقبلا.

- الدعم المقدم للتجارة والإطار المتكامل المعزز: تم التركيز بشكل كبير على أهمية الدعم المقدم للتجارة من حيث تعزيز القدرات التجارية وتسهيل انضمام البلدان المستفيدة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف، كما تم التأكيد على الدور الخاص للإطار المتكامل المعزز لفائدة البلدان الأقل نموا . فقد طلب بعض الوزراء بأن يلبي تمويل الدعم المقدم للتجارة حاجيات البلدان النامية، ولا سيما الحاجيات للاقتصاديات الصغيرة، ودعوا إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة بهذا الغرض. وتم تسليط الضوء كذلك على أهمية البعد الإقليمي لدعم وتمويل التجارة.
- مفاوضات جولة الدوحة: فقد عبر العديد من الوزراء عن أسفهم الشديد للمأزق الذي تمر به جولة الدوحة حاليا ومع ذلك، فإنهم أكدوا على التزاماتهم بتنفيذ تفويض الدوحة. أما فيما يخص الأشغال المستقبلية فإن هناك عددا من الوزراء من يوافقون على توجهات مختلفة بشأن المفاوضات وآخرون يعبرون عن تحفظات جدية حول التوجه متعدد الأطراف.

. نتائج المؤتمر الوزاري الثامن:

إن عدم التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء في المنظمة حول الغالبية العظمى من القضايا المطروحة للتفاوض التي اشتمل عليها برنامج الدوحة للتنمية، جعل الوفود المتفاوضة تسلم بأنه من غير الممكن أن تختتم جميع عناصر جولة الدوحة في آن واحد في المستقبل القريب ، وانه من اللازم استيفاء بحث نهج تفاوضية مختلفة في إطار يحترم مبدأي الشفافية والشمول.واعتمد المؤتمر الوزاري الثامن سوى القليل من القرارات والمتمثلة فيما يلي:

- برنامج العمل للتجارة الالكترونية [1]: من خلال الاستمرار بتنشيط البرنامج استنادا إلى تفويضه الحالي والمبادئ التوجيهية القائمة والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بما في ذلك قضايا التنمية المتعلقة ببرنامج العمل والمناقشات حول المعاملة التجارية وتسليم البرمجيات إلكترونيا والانضمام إلى المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، كعدم التمييز والقدرة على التنبؤ

[1] Décision du 17 décembre 2011,programme de travail sur le commerce électronique (WT/L/844).

والشفافية، وذلك من أجل تعزيز الاتصال بشبكة الإنترنت وتسهيل نفاذ جميع قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع مواقع الإنترنت العامة من أجل تطوير التجارة الإلكترونية، مع إعطاء أهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان الأعضاء الأقل نموا على وجه الخصوص .كما سيتضمن برنامج العمل أيضا بحث إمكانية الاستفادة من التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك صغار المنتجين و الموردين. و تكليف المجلس العام بالاهتمام وتنشيط البعد التنموي لبرنامج العمل، ولاسيما من خلال لجنة التجارة والتنمية لبحث ورصد قضايا التنمية كالمساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات وتسهيل إمكانية النفاذ إلى التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك صغار المنتجين والموردين في البلدان النامية والبلدان الأعضاء الأقل نموا على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان أية هيئة مختصة في إطار برنامج العمل بحث الآليات المناسبة لدراسة العلاقة بين التجارة الالكترونية والتنمية بكيفية هادفة وشاملة، كذلك محافظة الأعضاء على الممارسة التجارية الحالية التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية على الإيداع الالكتروني إلى غاية المؤتمر الوزاري المقبل التي تقرر انعقاده سنة 2013.

- المعاملة التفضيلية للخدمات ولمقدمي الخدمات للدول الأقل نموا[1] : فقد قرر الوزراء ما يلي: على الرغم من أحكام المادة II:1 من الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات يجوز للبلدان الأعضاء منح معاملة تفضيلية للخدمات ولمقدمي الخدمات في البلدان الأقل نموا من حيث التدابير المشار إليها في المادة السادسة عشرة وغيرها من التدابير الملحقة بهذا الإعفاء مقارنة مع الخدمات المشابهة ومقدمي الخدمات المماثلين بالنسبة للأعضاء الآخرين تمنح هذه المعاملة فورا ودون قيد أو شرط لجميع الخدمات ومقدمي الخدمات من جميع الدول الأعضاء الأقل نموا .أما بخصوص أي معاملة تفضيلية تتعلق بتنفيذ تدابير أخرى غير تلك المشار إليها في المادة السادسة عشرة فستتم الموافقة عليها من قبل مجلس تجارة الخدمات وفقا لإجراءاته ثم سيتم إلحاقها بهذا الإعفاء.
- **آلية بحث السياسات التجارية:** يقر الوزراء بالأشغال المنتظمة التي تقوم بها هيئة مراجعة السياسات التجارية والتي لها صلة بمتابعة التدابير التجارية في إطار تخصصها وأشاروا إلى

[1] Décision du 17 décembre 2011, Trraitemet préférentiel pour les services et fournisseures de service des pas les moins avancés (WT / L/847).

الانجازات التي تم تحقيقها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ويطالبون باستمرارها وتعزيزها.كما يدعو الوزراء المدير العام بمواصلة تقديم تقارير دورية حول متابعة السياسات التجارية ويطلبون من هيئة مراجعة السياسات التجارية دراسة تقارير المتابعة في اجتماعها السنوي الذي يكرس لتسليط الضوء على التطورات الحاصلة في المناخ التجاري الدولي . كما أخذوا علما بتقارير منظمة التجارة العالمية حول المتابعة الخاصة لتدابير مجموعة العشرين G20 ويتعهدون باحترام كامل الالتزامات فيما يتعلق بالشفافية والمواصفات التي تضبط إعداد تقارير المتابعة ومواصلة دعم السكرتارية في سياق التعاون البناء .ويطلب الوزراء من هيئة مراجعة السياسات التجارية مواصلة مفاوضاتها بشأن تعزيز عملية متابعة التدابير التجارية والمتصلة بالتجارة اعتمادا على مساهمات الأعضاء. [1]

هذا ووضع كذلك برنامج عمل خاص بالاقتصاديات الصغيرة ، بالإضافة إلى استحسان تعين فترة نقل حقوق الملكية الفكرية للبلدان الأقل نموا وفق المادة66 الفقرة الأولى من اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية، والعمل كذلك على تحسين عمليات انضمام الدول الأقل نموا (بطرق منها تدعيم وتفعيل المبادئ التوجيهية المقترحة في عام 2002 التي اعتمدتها الهيئة المختصة داخل منظمة التجارة العالمية).[2]

[1] Décision du 17 décembre 2011 , mécanisme d'examen des politique commerciailes électronique (WT/L/848).

[2]Décision du 17 décembre 2011,(WT/L844) et (WT/L845) et (WT/L846).

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين من الفصل الثاني لهذه الدراسة، أن المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار القانوني الوحيد الذي ينظم التجارة الدولية، ورغم أنها تمثل استمرارا للجات لكونها تحتفظ بنفس المبادئ، إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر قطيعة مع الجات لأنها على خلافها تعد منظمة حقيقية للتجارة العالمية حيث أن المجالات التي تسيرها لا تنحصر فقط في تجارة السلع ولكنها امتدت لتشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، بالإضافة إلى تطويرها لجهاز تسوية المنازعات.

ويبدو جليا من خلال هذا الفصل أن المفاوضات التجارية بين دول الأعضاء في المنظمة وانطلاقا من المؤتمرات الوزارية الثمانية المنعقدة، انه يحدث من حين لأخر جمود في المفاوضات حول العديد من المسائل التجارية والوصول إلى طريق مسدود والانتقال في بعض الأحيان من فشل إلى فشل أخر نتيجة تضارب المصالح.ومن بين تلك المسائل نجد المسألة الزراعية وهو ما يتضمنه الفصل اللاحق من هذه الدراسة.

الفصل الثالث:

قضايا الزراعية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثالث: قضايا الزراعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

يعتبر الملف الزراعي إحدى أكثر الملفات الشائكة في مفاوضات التجارة العالمية، فلم تتعارض مصالح الدول المتقدمة مع مصالح الدول النامية، ولم تتعارض مصالح الدول المتقدمة فيما بينها، ولا مصالح الدول النامية بعضها مع البعض في أي قطاع اقتصادي مثل ما تعارضت في قطاع الزراعة، فقد كان للملف الزراعي تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فلم تشملها ضوابط الجات على التجارة إلا عند انعقاد جولة أوروغواي والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الزراعة بعد مفاوضات شاقة بين الدول الأعضاء، غير أن هذا الاتفاق لوحده كان غير كافي نظرا لارتباط تجارة المنتجات الزراعية في تحريرها باتفاقيات تجارية أخرى تؤثر على ذلك.كما تضمن أيضا اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة التزاما بمعاودة المبادرة إلى إجراء مفاوضات من اجل تحقيق مزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم المشوه للتجارة. ونتيجة لذلك، ابقي على الملف الزراعي كمحور أساسي من مكونات مفاوضات جولة الدوحة للتنمية.

وللإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالملف الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة ،تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية.

المبحث الثاني: الزراعة في مفاوضات التجارة العالمية منذ جولة الدوحة للتنمية.

المبحث الثالث: المواقف التفاوضية في منظمة التجارة العالمية حول الملف الزراعي منذ جولة الدوحة.

المبحث الرابع: تعثر مفاوضات التجارة العالمية المصادر و الأسباب.

المبحث الأول: إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية

لقد جاء إدراج قطاع الزراعة ضمن جولة أوروغواي ليس من باب الصدفة بل رغبة من الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية في إدراجه ضمن المفاوضات، والتي ظلت تستبعده من نطاق المفاوضات السابقة لاتفاقيات الجات. ومن ثم فإن موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية كان بمثابة واحد من أهم المدخلات الجديدة في مفاوضات التجارة العالمية .

I . منطلقات ومبررات إدخال الملف الزراعي ضمن مفاوضات التجارة العالمية:

خضعت التجارة الدولية في المنتجات الزراعية قبل جولة أوروغواي لعدد كبير من القيود التي فرضتها الدول المتقدمة وأيضا الدول النامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية . حيث تختلف درجات الحماية التي تقدمها الدول لحماية إنتاجها الزراعي من المنافسة الخارجية من الحضر المطلق للواردات إلى التقيد الكمي للواردات مع فرض تعريفات جمركية. يليها التقيد الكمي للواردات بدون تعريفة جمركية ، يليها فرض تعريفات جمركية مرتفعة، ثم فرض تعريفات جمركية معتدلة وأخيرا الوصول إلى حرية التجارة [1] . ومن أمثلة القيود التي تتبعها دول المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا فرض إجراءات حمائية لمنتجاتها من خلال فرض تعريفة جمركية متغيرة على وارداتها الغذائية ، ترتفع بانخفاض الأسعار العالمية وتنخفض بارتفاعها وذلك حماية للإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية وعدم إضرار مصالح المزارعين ، كما تتدخل الدول بضمان حد أدنى لأسعار بعض السلع فإذا انخفضت أسعارها عن هذا الحد دخلت الدولة كمشترية للإنتاج وذلك لضمان استقرار دخول المنتجين الزراعيين ، وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب أيضا ولكن بدرجة اقل من دول المجموعة الأوروبية ، كما لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب آخر من أساليب الحماية لمنتجاتها خاصة مع الدول التي يميل فيها الميزان التجاري لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك باستخدام التقييد الاختياري للصادرات وذلك باتفاقها مسبقا مع هذه الدولة على امتناعها اختياريا عن تصدير حد معين من إنتاجها يزيد عما هو متفق عليه، فإذا تجاوزت تلك الدولة الحد الأقصى المتفق عليه تعرضت لفرض عقوبات تجارية عليها. كما تتبع أيضا أسلوب التوسع الاختياري للواردات وذلك بأن تتوسع الدولة التي يميل الميزان

[1] www.wto.org/french/tratop

التجاري لصالحها اختياريا في استيراد سلع معينة من الولايات المتحدة بهدف تخفيض الفائض الذي تتمتع به هذه الدولة في علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة ، ويسمى هذان الأسلوبان بالحمائية الرمادية[1] . حيث أنها لا تتعرض مع قواعد تحرير التجارة التي تنادي بها اتفاقيات الجات وذلك لكونها اتفاقا اختياريا موافقا عليه من كلا الطرفين . وانتشرت تلك الإجراءات الرمادية في كل الدول الصناعية الكبرى ، وانتشرت حالات الخروج الصرح أو الضمني على أحكام اتفاقية الجات مما أدى إلى حدوث فوضى في النظام الزراعي العالمي*، كما تعددت المنازعات بين الدول الأعضاء وخاصة بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية.

فقد ظلت الولايات المتحدة تعرقل أية محاولة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية منذ اتفاقية الجات 1947 ، علاوة على استخدام قوتها السياسية والاقتصادية في التخلي على أية التزامات اتجاه تحرير تجارة المنتجات الزراعية إلى أن حدث تحول مفاجئ في موقف الولايات المتحدة الأمريكية في جولة كيندي (1964. 1967)، حيث أصرت على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات.وما تجدر الإشارة إليه هو أن سبب هذا التحول في موقف الولايات المتحدة يرجع إلى اتفاقية المجموعة الأوروبية وما تضمنته من إتباع السياسة الزراعية المشتركة (CAP) ، والتي تعد اخطر ما توصلت إليه دول المجموعة الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة، والتي لم تزد صادراتها الزراعية عن 10% من إنتاجها الزراعي بعد تطبيق السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوروبية[2]، لذلك لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل قانون التوسع التجاري عام 1962 والذي قضى بضرورة أن تحرص الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها التجارية في نطاق الجات على إعطاء نفس القدر من الاهتمام لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية.

[1] GAAT Secretariat, **An Analysis of Proposed Uruguay Agreement, with Particular Emphasis of Aspects of Interest to Developing countries Now** 1993,P38.

* كان البروفيسور دي غيل جونسون من جامعة شيكاغو هو الذي صاغ في احد كتابه المنشورة عام 1973، مصطلح فوضى النظام الزراعي العالمي لوصف التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية التي كان مصدرها الأساسي الاستثناءات التي أعطتها الجات للزراعة وخاصة الحرية في تقييد التجارة وتقديم الدعم للمنتجين الزراعيين.

[2] عمر حماد أبو دوح محمد، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية الإسكندرية،2003، ص 27.

وفي الوقت الذي كانت تنظر فيه الولايات المتحدة لجولة كيندي كوسيلة للحفاظ على أسواق صادراتها الزراعية ومواجهة القيود التجارية التي تفرضها دول المجموعة الأوروبية، أعلنت دول المجموعة الأوروبية عن رفضها التنازل أو حتى الحد من سياستها الزراعية الحمائية واعتبرتها موضوع خارج المفوضات، ونتج عن ذلك أن المكاسب المتوصل إليها بشأن الزراعة كانت محدودة[1].

وخلال الفترة بين انقضاء جولة كيندي والبدء في جولة طوكيو أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حرصا على تحرير تجارة السلع الزراعية نتيجة لاستمرار عجز ميزان مدفوعاتها، إضافة إلى تنامي القوة السياسية والاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية حيث زادت نسبة الصادرات الأوروبية خلال الفترة (1973 . 1983) بنسبة 42 % [2]. فتبنت الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد جولة طوكيو(1973. 1979)، وإصدار قانون التجارة الأمريكي لعام 1974 والذي ينص في جزء منه على أن تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود على تجارة المنتجات الزراعية يعد شرطا لإتباع نفس الإجراءات فيما يتعلق بتجارة السلع الصناعية. وتحقيقا لهذا الاتجاه أصرت الولايات المتحدة الأمريكية في جولة طوكيو على معاملة المنتجات الزراعية بنفس معاملة المنتجات الأخرى بما فيها القيود غير التعريفية، إلا أن دول المجموعة الأوروبية أصرت هي الأخرى على مفاوضات منفصلة في الزراعة لأنها كانت غير راغبة في المساومة أو إجراء تعديلات على سياستها الزراعية ، وهذا ما أدى إلى وقف المفاوضات في الزراعة في طوكيو من 1973 حتى جويلية 1977، حيث ثم استئناف المفاوضات بعد وصول الرئيس الأمريكي Jimmi Carter إلى السلطة وقبول طلب المجموعة الأوروبية بمفاوضات زراعية منفصلة[3].

وخلال عقد الثمانينات وقبل انطلاق جولة الاوروغواي واجهت الصادرات الزراعية لبعض البلدان الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أزمة حادة تمثلت في تراجع حجم الصادرات الزراعية وذلك كما يبنه الجدول رقم(3، 1)

[1] مقدم عبيرات، طواهر محمد تهامي، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني جوان 2002، ص 146.

[2] Marion François , **Les politiques agricoles américaines et européennes à l'épreuve des années 2000 Analyse comparée à travers les négociations à L'OMC** , Op cite, p 11.

[3] مقدم عبيرات ،نفس المرجع ،ص 147.

جدول رقم (3، 1) تطور الصادرات من السلع الزراعية والغذائية والحبوب لبعض البلدان الصناعية 1980. 1986(%)

البيانات والسنوات		1980	1986
السلع الزراعية والغذائية	الولايات المتحدة الأمريكية	6,22	1,16
	المجموعة الأوروبية	4,15	1,16
	مجموعة كرينز	5,29	6,19
	كندا+ استراليا+ زلندا الجديدة	3,10	2,10
الحبوب	الولايات المتحدة الأمريكية	6,50	2,30
	المجموعة الأوروبية	3,15	8,23
	مجموعة كرينز	9,25	6,34
	كندا+ استراليا+ زلندا الجديدة	5,18	3,22

المصدر: عز الدين بن تركي،، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/ ، ص 168.

فكما يظهر من الجدول رقم (3، 1) تراجع الموقع التجاري الأمريكي للحبوب لحساب التفوق المتنامي لدول المجموعة الأوروبية ، و تراجع نسبة السلع الزراعية والغذائية لكل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على حد سواء . وجاءت هذه الوضعية نتيجة تضافر عدة عوامل كان أهمها التراجع في مستوى الطلب العالمي على السلع الزراعية عامة والصادرات الزراعية الأمريكية على وجه التحديد نتيجة اشتداد أزمة المديونية التي عرفتها البلدان النامية ،حيث تراجعت قدرة السداد لكثير من الدول النامية ،وهذا ما عزز نزعت الكساد في تجارة المنتجات الزراعية عالميا و تفاقمت أزمة المحزونات الزراعية داخل الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية[1]. إلى جانب السياسة الموجهة لدعم الأسعار والسياسة النقدية التوسعية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تآكل الريع النفطي بفعل تراجع الأسعار العالمية.وإضافة إلى المجموعة الأوروبية التي أصبحت تواجه تصاعد مصاريف الدعم الزراعي والتي بلغت مستويات قياسية ما يعادل25 مليار دولار سنويا.[2]

ولقد شحنت هذه التطورات الطرف الأمريكي إلى الدعوة إلى بدأ جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف ،وقد أبدت دول المجموعة ترحيبا بعقد جولة جديدة في نطاق الجات مشترطتا عدم المساس

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سابق ، ص 166.

[2] نفس المرجع،ص 169.

بالسياسة الزراعية المشتركة مقابل أن توافق من حيث المبدأ على إدراج الخدمات في جدول أعمال المفوضات. وبالفعل انعكاسا لتنامي القوى الاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية أعلن بدأ جولة الاوروغواي دون أن تتضمن موضوع تجارة السلع الزراعية.

إلا انه أثناء انعقاد جولة الأوروجواي أعادة الولايات المتحدة انتقادها للسياسة الزراعية المشتركة واعتراضها على إغلاق اليابان لأسواقها أمام الأرز ، مستعينة في ذلك بمجموعة كرينز وبعض الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرحت الخيار الصفري – zero zero option المتمثل في إلغاء كافة الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي سواء للمدخلات أو المخرجات، وإلغاء كافة القيود الكمية على الواردات الزراعية خلال عشر سنوات[1]. لكن دول المجموعة الأوروبية رفضت هذا المقترح بل وحاولت أن تجر المفاوضات نحو مبدأ تحرير سلعة مقابل سلعة ، و كحل وسط بين الطرفين أعلنت الدول المصدرة للحبوب إمكانية تحرير تجارة السلع الزراعية على ثلاث مراحل تبدأ بتجميد . تثبيت . القيود القائمة على تجارة المنتجات الزراعية، ثم يلي ذلك خفض هذه القيود خلال عامي (1989. 1990) بمعدل عشرة بالمائة ، ثم بعد ذلك يتم تطبيق المزيد من مبادئ الجات على تجارة السلع الزراعية ، وفي ديسمبر 1988 ، بمونتريال اشتدت الخلافات بين الأطراف المتفاوضة وفشلت في وضع مسودة حول محاور تحرير تجارة المنتجات الزراعية. وفي أفريل 1989، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تنازلها عن الخيار الصفري ورأت البدء بتجميد القيود السائدة آنذاك على تجارة السلع الزراعية ، مع ضرورة بدء بعض التخفيضات قصيرة الأجل فيما يتعلق بالدعم المحلي للمنتجين والحماية والإعانات والتصدير. و في جانفي من سنة 1991، جاءت المبادرة الأوروبية التي حملت قبول إصلاح السياسة الزراعية المشتركة بعد 30 سنة من تأسيسها ، والتي تبلورت فيما بعد إلي خطة ماك شاري[2]. وفي ديسمبر من سنة 1991، تقدم المنسق العام للجات بوثيقة أطلق عليها اقتراح دينكل ، والتي تضمنت تصور لكيفية إنهاء كافة المفاوضات التي تمت في جولة الاوروغواي بما فيها التخفيضات التي سوف يتم إجرائها على قيود حرية تجارة المنتجات الزراعية. وفي ديسمبر من سنة

[1] بوثلجة عائشة، **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثارها على تجارة السلع في الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2006. 2007، ص26.

[2] Michel Petit, **Les enjeux des négociations agricoles internationales et les fondements du libre-échange**, Institut National Agronomique Paris Grignon CIHEAM-IAM Montpellier (France) ,Options Méditerranéennes, Sér. A / n°52, 2003, p47 .

1992، عقد اجتماع بليرهاوس للوصول إلى بعض التوفيقات فيما يتعلق باقتراح دينكل المعبر عن التوجهات الأمريكية وخطة ماك شاري التي تقدمت بها المجموعة الأوروبية . إلا أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يعرف باتفاق بليرهاوس تم رفضه من طرف فرنسا بسبب تخوف السلطات الفرنسية والأوساط المهنية في قطاع الزراعة اتجاه الانعكاسات المحتملة للاتفاق على مستقبل الزراعة الفرنسية*. وفي دسمبر 1993، عقد اتفاق بروكسل والذي لا يختلف كثيرا عن اتفاق بليرهاوس والذي مثل جملة من التنازلات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مواضيع الرسوم والحقوق الجمركية، والقيود على الواردات ودعم الصادرات.[1] فقد كان هذا الاتفاق تمهيدا للتوصل إلى الاتفاقية الزراعية المبرمة في أفريل من سنة 1994، والتي تعد جزاء من التتويج الشامل لمفاوضات جولة الاوروغواي.

II . اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية

بحسب ديباجة اتفاقية الزراعة فإن هدفها طويل الأمد هو إصلاح نظام تجارة المنتجات الزراعية بتحويله إلى نظام منصف ومستند إلى قوى السوق عبر المفاوضات حول الالتزامات المتعلقة بالدعم والحماية لأجل التوصل إلى تنازلات تدريجية كبيرة في إجراءات الدعم والحماية خلال فترة متفق عليها تسفر عن إلغاء القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

ويمثل اتفاق الزراعة خطوة طيبة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لمبادئ اتفاق منظمة التجارة العلمية ، حيث يتضمن اتفاق الزراعة مجموعة من القواعد والأحكام تختلف عن تلك المطبقة على التجارة في السلع غير الزراعية ، فالاتفاقية تتكون من 21 مادة تقع في 13 بابا، بالإضافة إلى خمسة ملاحق وإضافة ملحقة بالملحق الخامس. ويمكن عرض العناصر الرئيسية للاتفاق الزراعة على النحو التالي:

* تعتبر فرنسا الدولة الأولى في المجموعة الأوروبية التي تتشدد في حماية قطاع الزراعة، إذ أنها لا تنظر إلى هذا القطاع على انه مجرد نشاط اقتصادي كغيره من الأنشطة ولكنه نشاط ذو أبعاد اجتماعية وسياسية هامة، وترجع هذه النظرة إلى المكانة الهامة للزراعة في الفكر الاقتصادي الفرنسي إلى مدرسة الطبيعيين في القرن الثامن عشر التي نادت بان الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد على عكس الصناعة والتجارة التي تعتبر في نظرهم من الأنشطة العقيمة.

[1] عز الدين بن تركي، مرجع سابق ، ص 175.

1. تحسين النفاذ إلى الأسواق:

النفاذ إلى الأسواق مصطلح مرادف لتحرير التجارة ويعني تسهيل نفاذ السلع في مجملها إلى الأسواق ، وهنالك نقاط رئيسية في الالتزامات للوصول إلى الأسواق وهي:

أولا . إلغاء القيود غير التعريفية من خلال ما يسمى التعرفة :

1 . مفهوم التعرفة: تعني التعرفة أن يستبدل القيود غير التعريفية على الواردات من منتجات معينة، قيودا تعريفية توفر حماية تجارية معادلة أو مكافئة للحماية التي كانت تقدمها القيود غير التعريفية للمنتجات المحلية المشابهة.[1]

وقد التزمت الدول الأعضاء بتحويل كافة القيود غير الجمركية المطبقة على المنتجات الزراعية و المتمثلة في (القيود الكمية على الواردات، الرسوم المتغيرة على الواردات، أسعار الاستيراد الدنيا،تراخيص الاستيراد التمييزية، القيود الاختيارية على الصادرات ، التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، و التدابير الحدودية المماثلة خلاف الرسوم الجمركية) إلى رسوم جمركية مكافئة من حيث ما تنطوي عليه من حماية، مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود غير جمركية بعد إتمام عملية التحويل .[2]

2 . التعرفة و الحصص التعريفية: : نظرا لأن التعريفات القائمة بعد تعرفة التدابير غير التعريفية عالية جدا في الكثير من الحالات، لن تكون هنالك فرص حقيقية للنفاذ إلى الأسواق، ولمحولة الحد من تأثير العملية، تم وضع نصوص معينة بوثائق النماذج بشأن فرص النفاذ إلى الأسواق وذلك على النحو الأتي:[3]

. فرص النفاذ الحالية: ينبغي تقديم فرص نفاذ حالية ، وهذا يعني أن تكون فرص النفاذ المقدمة بمستوى استيراد يعادل المتوسط السنوي للاستيراد خلال سنوات الأساس 1986. 1988. والطريقة المثلى لانجاز ذلك ستكون من خلال تخفيض التعريفات على الواردات إلى تلك الحدود.

---

[1] عادل السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)**، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية فيفري 2009، ص228.

[2] إبراهيم العيساوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مرجع سابق،ص 61.

[3] بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية**، دار المريخ للنشر المملكة السعودية ،2006،ص 270.

. الحدود الدنيا للنفاذ: وهي توفير حدود دنيا للنفاذ عام 1995 عند مستوى لا يقل عن 3% من معدل الاستهلاك السنوي خلال الفترة 1986. 1988 وتتم زيادة هذه النسبة إلى 5% مع نهاية عام 2000 بالنسبة للبلدان المتقدمة، ومع نهاية 2004 بالنسبة للبلدان النامية.

. حدود دنيا معينة من فرص النفاذ: وهي تقديم حدود دنيا معينة من فرص النفاذ من قبل البلدان التي لجأت إلى التدابير غير التعريفية بدلا من التعرفة . هذا البديل لجأت إليه قلة من البلدان، وكان ذلك بشأن سلعة أو سلعتين نجد كل من اليابان و الفلبين وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وإسرائيل بالنسبة للحم الضأن و بعض منتجات الألبان.

3 . الاستثناءات على عملية التعرفة : يوجد استثناءان هامان على عملية التعرفة وهما:

الاستثناء الأول: آلية الوقاية الخاصة وذلك في إطار تحفيز الدول للتحول من القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية تم السماح للدول التي قامت بعملية التعرفة باستخدام ترتيبات خاصة للوقاية وتم النص عليها في المادة الخامسة من الاتفاقية، حيث بمقتضى هذه المادة يمكن للعضو في منظمة التجارة العالمية أن يقوم بفرض رسوم وقائية في حالتين[1]:

الأولى: الزيادة المفاجئة من الواردات الزراعية من بعض المنتجات الزراعية (تم تحديدها في جداول الالتزامات لكل دولة).

الثانية: انخفاض مستوى الأسعار من منتج معين بشكل يهدد السوق المحلية. ولتقدير هذا الانخفاض يتم الاسترشاد بالسعر المرجعي للمنتج المعني خلال الفترة التي استند إليها الاتفاق (1986. 1988).

وقد ألزمت هذه المادة الأعضاء بأن يتم تنفيذ أحكام الوقاية الخاصة بطريقة تتسم بالشفافية، وذلك بتقديم إخطار مكتوب إلى لجنة الزراعة قبل اتخاذ الإجراء بفترة كافية لإعطاء فرصة للأعضاء ذو المصلحة للتشاور بشأن الشروط الخاصة بتطبيق هذا الإجراء . وهذا وقد تم النص على استثناء الدول التي لم تكن تطبق قيودا غير تعريفية من الاستفادة من هذا الإجراء، كما تم حرمان الدول المنضمة حديثا إلى منظمة التجارة العالمية من الاستفادة من هذا الإجراء حيث تم النص عليها صراحة في بروتوكولات الانضمام .

والاستثناء الثاني: المعاملة الخاصة في إطار الملحق الخامس من اتفاقية الزراعة فحسب ما ورد فيه تستثنى الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية ، بمعنى انه يمكن

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**،E/ESCWA/GRID/2005/3 ، ص6.

الاحتفاظ بالقيود غير التعريفية بعد دخول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في بداية سنة 1995، كما يلي:[1]

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين اقل من 3 % من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986. 1988؛
- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه؛
- المنتجات التي اعتبرت مستحقة للمعاملة الخاصة بناء على اعتبارات غير تجارية، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي؛
- إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 3% من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس، على أن تزيد بمقدار0,8 % سنويا من استهلاكها في السنوات التالية حتى تصل الحصة الى 8 % من متوسط الاستهلاك السنوي خلال 6 سنوات؛
- إذا كان المنتج يخضع لقيود على الإنتاج، بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية لا على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنعة؛
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر رئيسية في الغذاء التقليدي للبلدان النامية، فمن الممكن استمرار تقييد مثل هذه الواردات لمدة معينة، مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10 سنوات).

ثانيا. تخفيض معدلات التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية: ويقصد بذلك تخفيض التعريفة الجمركية على جميع السلع التي كانت مفروضا عليها رسوم جمركية من قبل، وكذلك السلع التي كانت عليها قيود غير جمركية وتم تحويلها إلى رسوم جمركية.وذلك وفقا لنسب متفق عليها في إطار زمني محدد. كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] إبراهيم العيساوي، **الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مرجع سابق،ص62.

الجدول رقم (3، 2) النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريفة

البيان		الدول المتقدمة:6 سنوات من عام 1995. 2000	الدول النامية: 10 سنوات من عام 1995. 2004
التعريفات	نسبة الخفض المتوسطة لكل المنتجات الزراعية	**% 36**	**% 24**
	الحد الأدنى للتخفيض لكل منتج	**%15**	**%10**

المصدر . OMC E-Learning-Copyright,L'agriculture à L'OMC ,juin 2010,P103

يتبين من الجدول أن النسب المئوية لتخفيض مستويات التعريفة التي اقرها اتفاق الزراعة تختلف بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية ، فالدول المتقدمة ملزمة بخفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط إجمالي 36% خلال فترة زمنية لا تتجاوز ست سنوات، والدول النامية بنسبة تخفيض 24 % على مدى عشر سنوات، بحد أدنى 15% للدول المتقدمة و10 % للدول النامية للتخفيض لكل منتج . هذا وفيما يخص البلدان الأقل نموا فهي غير ملزمة بإجراء تخفيضات على معدلات التعريفات الجمركية للمنتجات الزراعية.

ثالثا. ربط جميع التعريفات الجمركية:

لقد التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بربط جميع تعريفاتها الجمركية الزراعية أي ربط 100 % من هذه التعريفات، ويعني الالتزام بالربط عدم زيادة هذه التعريفات عن المعدلات التي تم ربطها عليها. فتحديد حد أقصى للتعريفة التي يمكن تطبيقها على المنتجات الزراعية المستوردة يؤدي إلى تحقيق الشفافية في تجارة المنتجات الزراعية، خاصة في ظل عدم وجود قيود أو حواجز غير تعريفية على تجارة هذه المنتجات. [1]

وما تجدر الإشارة إليه انه قبل جولة الاوروغواي كانت نسبة 58 % فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في البلدان المتقدمة، و 17% فقط من بنود التعريفات الزراعية مربوطة في البلدان النامية .

أما بالنسبة لتنفيذ عملية ربط التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتجات الزراعية المفروض عليها تعريفة جمركية غير مربوطة فقد سمح اتفاق الزراعة للبلدان النامية بربط تعريفاتها الزراعية عند المستويات التي تراها مناسبة وبما يحقق الحماية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من

[1] عادل السن،**مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)**،مرجع سابق، ص233.

البلدان الأخرى ، حتى ولو كانت مستويات الربط أعلى من المستويات التي كانت مطبقة قبل جولة الاوروغواي وهذا ما يطلق عليه المرونة في تحديد سقوف الربط قبل جولة الاوروغواي.

2 . الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

إن السعي لخفض الإنتاج المحلي للمنتجات يعد من ابرز واهم ما جاءت به اتفاقية المنتجات الزراعية وتمكن أهمية هذا الخفض في أمرين:[1]

أولهما : خلق رابطة وثيقة بين السياسات الزراعية الداخلية في الدول وبين التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وبالتالي الحد من سياسات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية.

وثانيهما: خلق تجارة دولية في المنتجات الزراعية قائمة على اعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية.

فقد تضمن اتفاق الزراعة الذي أسفرت عنه جولة الاوروغواي، أحكاما واضحة بشأن الدعم الذي يمنح للمنتجين الزراعيين، حيث وافقت الدول الأعضاء بموجب هذه الأحكام على تقديم تعهدات قانونية محددة بشأن تخفيض الدعم المحلي ، كما حددت تلك الأحكام برامج الدعم المحلي المسموح بها وضوابط تنفيذها بما يؤدي إلى إصلاح التجارة الدولية الزراعية.

أولا. الاستثناءات التي لا تسري عليها نسبة التخفيض: تم استثناء تدابير دعم محلية من التعهد بالتخفيض والمتمثلة في الأتي:

1. الدعم المسموح غير المشوه للتجارة :

1.1الصندوق الأخضر (Green Box): استثنت اتفاقية الزراعة في الملحق (2) برامج الدعم الموجه في إطار هذا الصندوق من التزامات التخفيض، بشرط أن تستوفي شرطا أساسيا وهو ألا يكون لها أية أثار مشوهة للتجارة أو أن تكون هذه الآثار ضئيلة جدا، وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي يشملها الصندوق الأخضر فيما يلي :[2]

- دعم الاستثمارات الذي يكون متاح عموما للزراعة في الدول النامية؛
- برامج الخدمات الحكومية العامة لتقديم الخدمات والمنافع لقطاع الزراعة أو المجتمعات الريفية وتشمل البحوث، ومكافحة الآفات والأمراض، المخزون الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الزراعي، خدمات التدريب، خدمات الإرشاد الزراعي، خدمات الفحص للمنتجات، خدمات التسويق، وخدمات البنية الأساسية؛

[1] عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، **الجوانب التنظيمية لتجارة السلع الزراعية في مصر في ظل تحرير التجارة الدولية**، دار النهضة العربية القاهرة، 2012،ص 54.

[2] M .Masiiwa , **Etudes sur le commerce et le développement**. Fascicule n°14, Publication Trades centre et Friedrich Ebert Stiftung, janvier 2002, P19.

- المدفوعات المباشرة للمنتجين بما في ذلك دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار، وبرامج مستوى الدخل وشبكات الأمان الاجتماعي، وخطط التامين في حالة الكوارث الطبيعية أو التقاعد؛
- المعونات الزراعية المحلية التي تقدم بأسعار السوق أو أسعار مدعومة مباشرة لقطاعات سكانية معينة بحاجة إليها؛
- برامج حماية البيئة وبرامج المساعدات الإقليمية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الاستثناء تستفيد منه جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، سواء أكانت متقدمة أو متخلفة.

2.1 الإعفاءات الخاصة بالدول النامية كمعاملة خاصة وتفضيلية: يعفى من التزامات التخفيض بموجب المادة 6 .2 من اتفاقية الزراعة تدابير المساعدات الحكومية لتشجيع التنمية الزراعية والريفية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في الدول النامية مثل: الدعم المالي للاستثمارات، والدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاح للمنتجين محدودي الدخل ، والإعانات المقدمة للمنتجين لتشجيع تنويع الإنتاج الزراعي الهادف إلى إبعادهم عن إنتاج المحاصيل غير المشروعة المنتجة للمخدرات. وهذا الدعم غير محدد بسقف.

2 . الدعم المشوه للتجارة المستثنى من التزامات التخفيض : ويتضمن هذا الدعم:

2 .1 الصندوق الأزرق(Blue Box) : ويشمل الدعم بصورة مدفوعات مباشرة للمنتجين ضمن برامج الحد من الإنتاج بهدف تحديد الإنتاج سواء كان نباتيا أو حيوانيا.وهو يؤثر سلبا على تدفقات التجارة ، غير انه يعتبر مقبولا وغير خاضع للتخفيض تحت ثلاثة شروط : إذا ارتبطت المدفوعات بمساحة مزروعة ثابتة ؛ أو دفعت على أساس 85 % أو اقل من مستوى الإنتاج الأساسي؛ أو كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.[1]

هذا الدعم غير محدد بسقف ، وقد استثنى من التخفيضات بناءا على اتفاق بليرهاوس الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ،وقد اعتبروه مشوها بطريقة اقل للتجارة لأنه يأتي في إطار تعويضات تحديد الإنتاج ولا يرتبط بمستوى معين من الإنتاج.

وما يؤخذ على هذا الدعم انه جاء لفائدة الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ولا تستفيد منه الدول النامية مما جعلها تطالب بإلغائه في لقاءات تفاوضية لاحقة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم 2010، ص 13.

2 . 2 الدعم الحد الأدنى أو الضئيل(Deminimus support):

هو الدعم الذي يشمل بحسب المادة6/4: الدعم الموجه لمنتج زراعي معين حيث لا تزيد قيمته عن 5% من قيمة كامل إنتاج المنتج بالنسبة للبلدان المتقدم، وعلى 10% للبلدان النامية و الدعم غير المرتبط بمنتج معين بحيث لا تتجاوز قيمته 5% من قيمة كامل إنتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمة وعلى10% للبلدان النامية.

ثانيا . الدعم المشوه للتجارة الذي يسري عليه التخفيض

. الصندوق الأصفر (Amber Box): يشمل جميع تدابير الدعم المحلي التي تؤدي إلي تشويه الإنتاج والتجارة و المتمثلة في الدعم السعري، والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج ويتم التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي، فقد قامت الدول الأعضاء خلال جولة الاوروغواي بالاستناد إلى هذا المقياس للدعم الكلي وحساب التزاماتها على أساسه، ويشتمل هذا المقياس على نوعين من الدعم:[1]

- الدعم الكلي المقدم للمنتجين الزراعيين بصفة عامة؛
- الدعم الكلي المقدم إلى منتجات محددة.

والتزمت الدول بتخفيض القيمة الإجمالية لمقياس الدعم الكلي، دون الالتزام بتخفيضات في الدعم المقدم إلى منتجات محددة. وتم تحديد نسبة التخفيض لتكون 20% للدول المتقدمة و13% للدول النامية . أما بالنسبة للدول التي أخطرت بأن مقياس الدعم الكلي الخاص بها يساوي الصفر ، أصبح غير مسموح لها تقديم أي من أشكال الدعم المقدم في الصندوق الأصفر.

ثالثا . نسب تخفيض الدعم المحلي:

لقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية والمسببة لتشويه التجارة الزراعية كما يظهر الجدول رقم (3، 3)

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**،مرجع سابق، ص7.

الجدول رقم (3، 3) النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم

البيان		الدول المتقدمة:6 سنوات من عام 1995. 2000	الدول النامية: 10 سنوات من عام 1995. 2004
الدعم المحلي	إجمالي تخفيض الدعم الكلي لكل قطاع	**20%**	**13 %**
دعم التصدير	قيمة الدعم	**36%**	**24%**
	حجم الدعم	**21%**	**14%**

المصدر:. OMC E-Learning-Copyright, L'agriculture à L'OMC ,opcit,P103

فكما يتبين من الجدول رقم (3، 3) فيمكن التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فالدول المتقدمة ملزمة بتخفيض الدعم المحلي بنسبة 20% من مستوى ذلك الدعم خلال فترة زمنية لا تتجاوز ست سنوات، تبدأ من أول جانفي 1995، بأقساط متساوية قيمة كل منها 3.3% تقريبا، والدول النامية بنسبة تخفيض 13 % على مدى عشر سنوات، تبدأ من أول جانفي 1995 ، وبأقساط سنوية متساوية قيمة كل منها 1.3% تقريبا . هذا وفيما يخص البلدان الأقل نموا فهي غير ملزمة بإجراء تخفيضات على الدعم المحلي للمنتجات الزراعية.

3 . دعم الصادرات الزراعية(المنافسة في التصدير):

يعتبر الحد من دعم الصادرات الزراعية احد المحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها اتفاقية الزراعة، لإصلاح السياسة التجارية الزراعية. ولقد وردت الأحكام المتعلقة بهذا الدعم في المواد من 8 إلى 11 بالإضافة إلى الفقرتين 1 و2 من المادة 3 من هذه الاتفاقية.

أولا . الدعم التصديري:حددت اتفاقية الزراعة الأسباب التي تسمح بتقديم دعم الصادرات، ونصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للتصدير، وقد التزمت الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية على تخفيض الكميات المستفيدة من دعم التصدير والمبالغ المالية المخصصة للدعم، وتم إدراج هذه التعهدات في جداول الالتزامات الخاصة بالدول الأعضاء، وتم تحديد هذه الالتزامات على

أساس متوسط سنوي لكمية وقيمة الدعم التصديري خلال فترة الأساس(1986. 1988) . و النسب المئوية المحددة لخفض مستوى دعم التصدير للدول المتقدمة والنامية مبينة في الجدول رقم(3،3) السابق. أما فيما يخص دعم التصدير الذي هو محل لتعهد التخفيض يكون كما يلي: [1]

. المدفوعات المباشرة الطارئة للتصدير ؛

. المدفوعات لمنتج زراعي طارئ لدخوله في منتج تم تصديره؛

. بيع الحكومة لمخزون التصدير بأسعار أدنى من الأسعار المحلية المقارنة؛

. المدفوعات للتصدير استنادا إلى بعض الإجراءات الحكومية؛

. مدفوعات لخفض تكلفة التسويق، شاملة التطوير والتحديث، التجمع والنقل الدولي والشحن؛ وهذا ليس مطبقا على الدول النامية.

. الاعتمادات الحكومية للنقل المحلي والشحن فيما يتعلق بشحن الصادرات بشروط أكثر تفصيلا، مقارنة بالمزايا المقدمة للشحن المحلي؛ وهذا ليس مطبقا على الدول النامية.

ثانيا. ائتمانات التصدير: في إطار منع التحايل على الالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للصادرات نصت الاتفاقية في المادة (10) على تعهد الأعضاء بالعمل لوضع ضوابط دولية متفق عليها لتنظيم عملية ائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التأمين.[2]

ثالثا . المعونات الغذائية*: وهي جزء من الضوابط المتعلقة بتنافس الصادرات التي تم إقرارها في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وتتضمن هذه الاتفاقية ضوابط تتعلق بالمعونة الغذائية في إطار المادة 10-4 والتي تنص على بعض الاشتراطات المحددة حول الكيفية التي ينبغي بموجبها تقديم المعونة الغذائية بما ينسجم وأحكام منظمة التجارة العالمية كالأتي:

---

[1] بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية**،مرجع سابق،ص 289.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**، مرجع سابق، ص9.

* أن المعونة الغذائية لم تحدد بصورة واضحة كمصطلح في مختلف الصكوك الدولية القانونية أو السياسية، إلا أنه جرى العرف على استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى التعاملات الدولية التي تسفر عن تقديم معونات على شكل سلع غذائية لبلد ما يكون في حاجة للحصول على مثل هذه المعونة. ويرقى منشأ هذه المعونات إلى الخمسينات نتيجة لبرامج تصريف الفوائض في بعض البلدان المتقدمة، بل إن هذه المعونة استخدمت أيضا كأداة في مجال السياسات لمعالجة بعض جوانب انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية المعرضة للطوارئ. ومن جهة أخرى، وخلال السنوات، فقد تغيرت بصورة أساسية طبيعة المعونة الغذائية المقدمة وهيكلها نتيجة للتبادلات التي طرأت على بيئة السياسات العالمية واحتياجات المعونة الغذائية وفق تصورات مختلف الجهات المعنية .

. عدم تقديم المعونات الغذائية الدولية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصادرات التجارية للمنتجات الزراعية إلى البلدان المتلقية؛

. أن يتم تنفيذ عمليات المعونات الغذائية الدولية، بما في ذلك المعونات الغذائية الثنائية المحولة إلى قيمة نقدية وفقا لمبادئ التخلص من الفائض والالتزامات الاستشارية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة،(بما في ذلك حين يكون ملائما) ، نظام متطلبات التسويق العادي؛

. أن يتم تقديم هذه المعونات قدر الإمكان على هيئة منح كاملة أو بشروط لا تقل تيسيرا عن تلك المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقية المعونات الغذائية لعام 1986.

III . الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة:

بالإضافة إلى الاتفاق الخاص بالمنتجات الزراعية توجد اتفاقات ذات صلة وثيقة بالقطاع الزراعي ولها انعكاسات مهمة على تجارة السلع الزراعية سيتم التركيز في هذا الجزء على الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق القيود الفنية أمام التجارة،واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، واتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية التدابر الوقائية.

أولا . اتفاق تطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية:

يحتوي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية على أربعة عشر مادة وثلاثة ملاحق تعد جزءا لا يتجزأ من الاتفاق ، حيث يجيز هذا الاتفاق للدولة العضو في منظمة التجارة العلمية أن تتخذ أي ترتيبات أو إجراءات لازمة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والتي تشمل كافة القوانين و المراسيم واللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، بما في ذلك طرق الإنتاج والاختبار والفحص وكذا المتطلبات المرتبطة بأدوات نقل الحيوانات والنباتات أو متطلبات المواد الضرورية لبقائها على قيد الحياة خلال فترة النقل ، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة مباشرة بسلامة المواد الغذائية.فالدول الأعضاء التي تطبق التدابير الصحية والصحة النباتية ملزمة بإتباع الضوابط التالية[1]:

[1] بهاجيراث لال داس، مرجع سابق ص 171 . 174.

. ينبغي أن يقتصر تطبيق هذه التدابير فقط في الحدود الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان، حياة وصحة الحيوان، أو حياة وصحة النبات؛

. ينبغي أن تكون التدابير مبنية على مبادئ علمية ، كما لا ينبغي العمل بها دون دليل علمي كافي؛

. ألا تستخدم هذه التدابير بطريقة تمييزية بين الأعضاء وحين يفرض العضو رسوما مقابل هذه التدابير على المنتجات المستوردة فإنها يجب أن تكون مساوية للرسوم التي تدفع على منتجات مشابهة، مع الوضع في الحسبان الجدوى المالية والفنية لهذه الإجراءات حتى لا تضيف قيدا إضافيا على التجارة؛

. تلتزم الدول الأعضاء بالإبلاغ والنشر الفوري عن أي تدابير أو تنظيمات جديدة لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات حتى يستطيع أن يكون الأعضاء المعنيون قادرين على التكيف مع الإجراء، كما ينبغي تقديم الإعلان إلى أمانة منظمة التجارة العالمية، متضمنا وصفا مختصرا للمقترح ، وكذا الهدف منه ومبرراته ، وذلك حتى يمكن للأمانة إبلاغ الأعضاء الآخرين بشأنه؛

. التزام الدول الأعضاء عند تقدير المخاطر الوضع في الحسبان الأدلة العلمية المتاحة ، وعمليات الفحص ذات الصلة ، طرق الاختبار والتعيين ، ومدى انتشار الأمراض والآفات، والأوضاع الايكولوجية و البيئية المناسبة. إضافة إلى الأضرار التي قد تنجم عن دخول أو ميلاد أو انتشار الآفات أو الأمراض، وتكلفة المكافحة اللازمة لذالك ؛

. يمكن للدولة العضو أن تطبق إجراءات الحماية بصورة مؤقتة اعتمادا على المعلومات المتاحة لها مبدئيا وقبل توفر الدليل العلمي الكافي. ولكن في حالة كهذه على العضو أن يحاول الحصول على معلومات إضافية، وعليه أن يراجع الوضع خلال فترة زمنية معقولة؛

. إذا ما لحق عضو أذى نتيجة تطبيق إجراء وقائي من قبل عضو أخر، فيمكنه طلب تبرير وتفسير من العضو متخذ الإجراء والذي يجب عليه تقديم تفسير؛

. على كل دولة عضو إنشاء نقطة استعلام والتي تكون مسئولة عن تقديم إجابات عن التساؤلات المتعلقة بالتدابير ،ومختلف الإجراءات بشأن الرقابة والفحص وتقدير الخطر ، وكذالك مشاركة الدولة العضو في المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

ثانيا. اتفاق القيود الفنية على التجارة:

يعمل هذا الاتفاق على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول في فض المواصفات والمقاييس اللازمة لحماية الإنتاج المحلي أمام الواردات الأجنبية وبحيث لا يمثل فرض هذه المواصفات عائقا أمام التجارة الدولية،كما يهدف اتفاق القيود الفنية على التجارة إلى حماية صحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان، وحماية البيئة بمكوناتها المختلفة من التلوث، إضافة إلى منع ممارسات الغش التجاري، ويتأتى تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع شروط خاصة بالمواصفات الفنية للسلع المستوردة ، مع التزام الدول التي تضع هذه الشروط بما يلي[1]:

. الالتزام بتطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية المشابهة؛

. لا ينبغي أن تخلق القواعد عوائق وعقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية؛

. الالتزام بالاعتماد على المقاييس والقواعد الفنية الدولية حال وجودها، لتحقيق الأهداف المشروعة من تطبيق هذه المقاييس؛

. الإسهام في حدود الموارد المتاحة في تفعيل عملي هيئات التوحيد القياسي الدولية ذات الصلة بإعداد مقاييس دولية إلى المنتجات، مع الالتزام بقواعد السلوك الجيد في إعداد المقاييس واعتمادها وتطبيقها؛

. لا ينبغي أن يكون هناك ازدواج في العمل الذي تم من قبل أجهزة المعايير الدولية والأجهزة الأخرى في الدول الأعضاء؛

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 229.

. ضرورة إخطار الأعضاء الآخرين من خلال أمانة بالقواعد الفنية المزمع تطبيقها مع بيان مبرراتها والهدف منها، وبيانات تفصيلية عنها.

ثالثا . اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

تعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية من أهم الاتفاقيات التي لها علاقة بتجارة السلع الزراعية، حيث تغطي الزراعة في المجالات التالية:[1]

1. براءة الاختراع: وتشمل براءات اختراع تحسينات السلاسل النباتية الجديدة وطرق الإنتاج، والأساليب غير البيولوجية و البيولوجية الدقيقة، بغرض إنتاج النبات والحيوان ، الاختراعات في مجال الكائنات الحية الصغيرة مثل: البكتيريا والفيروسات والفطريات والحيوانات وحيدة الخالية؛

2. العلامات التجارية: حددت المادة 15 من اتفاقية العلامات التجارية على أنها أي علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التي تنتجها منشأة ما عن تلك التي تنتجها المنشآت الأخرى، وتكون هذه العلامة مؤهلة للتسجيل كعلامة تجارية اعتبارا للتمييز المكتسب من خلال الاستخدام، وكثيرا ما يعتمد في ذلك شهادة الجودة والسمعة الحسنة للمنتج أو الخدمة؛

3 . المؤشرات الجغرافية: تحدد المؤشرات الجغرافية المكان الذي نشأت فيه السلعة حيث تنسب النوعية، أو السمعة أو السمات الأخرى لها، ومن المعتاد أن تستمد المنتجات الزراعية صفتها من مكان إنتاجها ، الذي يتأثر بعوامل جغرافية محلية محددة كالمناخ والتربة، وترجع أهمية المؤشرات الجغرافية في حماية هذا المنتج من استغلال سمعته وصفاته ونوعيته المميز من الغش الخداع في التجارة التي تضر به وتجعله يخسر قدرا من حصته التجارية وسمعته؛

4 . المعلومات السرية (المعلومات غير المفصح عنها): وتتمثل في كل المعلومات السرية التي يستحوذ عليها شخص أو شركة، تعطي له ميزة تنافسية، وتشمل المعلومات السرية أساليب البيع وأساليب التوزيع وخصائص المستهلكين وإستراتيجية الإعلان والإشهار وقوائم الموردين والزبائن وطرائق الإنتاج،

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 20122011، ص 210.

وتحمى هذه المعلومات دون تسجيل ودون أية إجراءات شكلية، وحتى تعد المعلومات السرية محمية يجب أن تستوفي بعض الشروط نذكر منها:[1]

. يجب أن تكون المعلومة سرية بمعنى غير معروفة؛

. يجب أن تكون المعلومات ذات قيمة تجارية؛

يجب أن يكون الشخص الذي يتولى رقابتها قد اتخذ إجراءات معقولة للحفاظ على سريتها.

رابعا . اتفاقية مكافحة الإغراق:

عرف الإغراق في المادة السادسة من اتفاقية الجات 1994 المتعلقة بإجراءات مكافحة الإغراق بأنه قيام دولة بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدولة المصدرة، أوفي سوق دولة أخرى، أو بسعر يقل عن السعر المقابل لساعة مماثلة تباع في دولة التصدير ، أو بسعر يقل عن سعر تكلفة الإنتاج سواء تم الاستيراد من المنتج مباشرة أو من خلال طرف وسيط[2].

1. أنواع الإغراق:ويمكن التمييز بين الأنواع التالية[3]:

. الإغراق العارض: ويحدث عند رغبة دولة ما في التخلص من فائض سلعة ما بأسواقها إلى الأسواق الخارجية ويكون ذلك بهدف عدم الإضرار بمصالح منتجيها المحليين، ولفترة عارضة ثم يعاد رفع السعر بعد انقضاء تلك الفترة أو الكمية فقط.

. الإغراق قصير الأجل: يحدث عند رغبة المصدر في فتح سوق خارجي أو القضاء على منافسة أجنبية طارئة أو جديدة له بالأسواق، فيقوم بالخفض المؤقت لأسعار بيع سلعته بالأسواق الخارجية ، وهي سياسة لا يقبلها المصدر لفترة طويلة ولكنها محدودة لأجل معين بهدف تحقيق أرباح مستقبلية أو لتفادي خسائر أفدح فيما بعد.

[1] بهاجيراث لال داس، مرجع سابق ص424.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق ، ص 207.

[3] محمد رمضان إسماعيل اللقة، **المعوقات التجارية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الزراعية جامعة الزقازيق،2008،ص 92.

. **الإغراق الدائم أو طويل الأجل:** ينشأ عادة في بيئة اقتصادية تتسم بالاحتكار، بحيث يتعمد المصدر بيع منتجاته بأسعار منخفضة حتى يصل بإنتاجه إلى حجم التشغيل الكامل وتحقيق وفرات تساعد على السيطرة على الأسواق الخارجية ويستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا للتخلص من المنافسين نهائيا.

2 . الإغراق في القطاع الزراعي[1]: يعتبر الإغراق الدائم في حالة المنتجات الزراعية بمثابة حالة قليلة الحدوث وذلك لكون المنتجات الزراعية في الغالب سريعة التلف من جهة ومن جهة أخرى طبيعة الإنتاج الزراعي نفسه وأسواقه من حيث أنها تتسم بتقلبات الإنتاج والمنافسة ولى تتسم بالاحتكار ، فالاحتكار والإغراق قرينان مكملان لبعضهما عادة. وحدوث الإغراق في حالة المنتجات الزراعية إنما يكون من النوع العارض عادة، كنتيجة لارتباط الإنتاج الزراعي بالموسمية، أو رغبة الدول المصدرة التخلص من الفائض المتاح لديها بالبيع في الأسواق الخارجية خشية من تلفه أو الإضرار بالمزارعين المحليين نتيجة البيع بأسعار منخفضة في الأسواق المحلية. ويظهر الإغراق في المنتجات الزراعية القابلة للتخزين لفترات طويلة نسبيا مثل الذرة والأرز والقمح والشعير والبن والسكر والشاي وغيرها، أو في حالة المنتجات الغذائية المحفوظة والمصنعة مثل الأسماك المعلبة والزيوت والسمن النباتي وغيرها، أو في حالة المنتجات المجمدة أو المجففة مثل اللحوم والدواجن والمشمش. وقد يظهر في بعض السلع الصناعية المرتبطة بالإنتاج الزراعي مثل الإغراق بالآلات والمعدات الزراعية المعرضة للتقادم أو المنتجات البلاستيكية المستخدمة في التعبئة والتغليف وغيرها مما يكون له أثار مفيدة للزراعة وضارة بالصناعات الوطنية التي تقوم بإنتاج مثل هذه الأنواع. وهنا تبدو أهمية ودور هيئة المواصفات والمقاييس في وضع الضوابط للجودة والنوعية عند دخول السلع المستوردة وفق المواصفات القياسية العالمية.

3 . إجراءات مكافحة الإغراق: لتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق يجب أولا إثبات عملية الإغراق ومن ثم اتخاذ تدابير مكافحته.

. تحديد الضرر: ويقصد بكلمة الضرر في هذا الاتفاق الضرر المادي الذي يصيب صناعة محلية، أو التهديد بحدوث الضرر المادي لها. و يستند تحديد الضرر إلى تحقيق موضوعي يتم إجراءه، لكل من حجم الواردات المغرقة وأثارها على الأسعار في السوق المحلية للمنتجات المماثلة، والآثار اللاحقة لهذه

[1] نفس المرجع ،ص 93.

الواردات على المنتجين المحلين لهذه المنتجات.كما يجب أن يشتمل بحث أثر الواردات المغرقة على الصناعة المحلية كافة العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بحالة الصناعة المعنية ويتضمن ذلك[1]:

- الانخفاض الفعلي والمحتمل من الأرباح؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في حجم الإنتاج؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في النصيب السوقي؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في الإنتاجية؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في عائد الاستثمار؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في الاستغلال الأمثل للطاقات؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في الأسعار المحلية؛
- الانخفاض الفعلي والمحتمل في التدفقات النقدية؛
- الزيادة الفعلية والمحتملة في المخزون؛
- الأثر على العمالة والأجور والنمو.

هذا وينبغي التوضيح بوجود علاقة سببية بين الضرر والواردات المغرقة من خلال بحث كافة الدلائل اللازمة . وعلى سلطات التحقيق كذلك بحث أي عوامل أخرى قد تكون سببا في إحداث الضرر بخلاف الواردات المغرقة مثل: انخفاض الإنتاجية، والتطورات التكنولوجية، وانكماش الطلب والاستهلاك...الخ.

. تطبيق الإجراءات المؤقتة:

إذا ثبت لدى سلطات التحقيق وجود إغراق، وأمكن تحديده فإنها تقوم باتخاذ إجراءات مؤقتة لمنع حدوث الضرر أثناء استكمال التحقيق ، ولا يجوز تطبيق الإجراءات المؤقتة إلا بعد 60 يوما من إعلان بدأ التحقيق ، وقد تأخذ الإجراءات المؤقتة شكل رسم مؤقت، أو ضمان مؤقت بوديعة نقدية أو سند بما يعادل الرسوم المؤقتة، ويجب ألا تتجاوز فترة فرض الرسوم المؤقتة 4 أشهر من تاريخ فرضها، ويمكن

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**،مرجع سابق، ص 240239.

مدها إلى 6 أشهر بناءا على طلب المصدرين الذين يمثلون نسبة مئوية كبيرة من التجارة المعنية ، ويمكن مدها إلى 9 أشهر بقرار من السلطة المعنية بالتحقيق.[1]

. فرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق:

بعد الانتهاء من التحقيق في شكوى الإغراق وثبوت الضرر أو التهديد بإلحاق الضرر والعلاقة السببية، تعطي السلطات المعنية بالتحقيق الحق للبلد المستورد بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق لا تتجاوز هامش الإغراق* على أن لا يستمر فرض هذه الرسوم لفترة تزيد عن 5 سنوات ، إلا إذا تأكدت السلطات أن إنهاء الرسم سوف يؤدي إلى أضرار مباشرة باقتصاد الدولة المستوردة.[2]

خامسا . واتفاقية التدابر الوقائية[3]:

تعتبر اتفاقية التدابير الوقائية من الاتفاقيات التي لها علاقة بتجارة السلع الزراعية، حيث تتيح هذه الاتفاقية للعضو المتضرر ضررا جسيما، فعليا أو محتملا من تدفق متضخم للواردات من منتج ما ، أن يقوم بتعديل أو تعليق التزاماته كليا أو جزئيا في ما يتعلق بالتعريفات على هذا المنتج بغض النظر عن مصدره، بمعنى أن هذا الإجراء يجب أن يطبق بصورة غير تمييزية ، ولا يوجه إلى بلد أو بلدان بعينها تصدر هذا المنتج .فقد تضمن الاتفاق وضع تعريفات محددة للضرر الخطير وللتهديد بوقوع مثل هذا الضرر ، كما اشترط إجراء تحقيق في الموضوع وفقا لنص المادة 10 من اتفاقية الجات1994 قبل اتخاذ أي إجراء وقائي.ووضعت ضوابط تفصيلية كثيرة لتطبيق التدابر الوقائية ، مع إنشاء لجنة خاصة لهذا الموضوع في منظمة التجارة العالمية. و ينص الاتفاق على وجوب أن تكون التدابير الوقائية في الحدود الضرورية لمنع وقوع الضرر ، أو لعلاجه إن كان قد وقع .وعند استخدام قيود كمية يشترط ألا تنطوي هذه القيود على تخفيض الكمية المستوردة من المنتج عن مستواها في فترة آخر ثلاث سنوات متوفر عنها الإحصاءات، وفي أي من الحالات يجب التخلص من تدابير وقائية قائمة خلال خمس سنوات من

[1] نفس المرجع السابق، ص 243.

* حجم الواردات المغرقة من دولة يعد هامشيا إذا ما كان اقل من 3 % من الواردات من منتج مماثل في الدولة المستوردة ، ومع هذا إذا ما كان مناك عدد من الشركات عدد الدول محلا للتحقيق وإذا ما كانت الواردات منها اقل من الحد الأدنى فإنه لا تزال هناك إمكانية لاتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق إذا ما كانت الواردات منها كمجموعة بلغت أكثر من 7 % من الواردات من المنتجات المشابهة في الدولة المستوردة، بهاجيراث لال داس،مرجع سابق ص225.

[2] غردي محمد ، مرجع سابق ، ص 208.

[3] إبراهيم العيساوي، **الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، مرجع سابق ،ص71.

قيام منظمة التجارة العالمية، أو ثماني سنوات من بدء تطبيق التدابير كحد أقصى. وبمقتضى هذا الاتفاق كذالك يمتنع على البلدان الأعضاء اللجوء إلى للإجراءات الرمادية لتقييد التجارة ، كما يتعين عليها التخلص من إي إجراءات من هذا النوع خلال أربع سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: الزراعة في مفاوضات التجارة العالمية منذ جولة الدوحة للتنمية:

I. الزراعة في إطار برنامج الدوحة:

لقد بدأت المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في بداية سنة 2000، طبقا للمادة 20 من اتفاقية الزراعة مستهدفة استكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة الأوروغواي ، ولكن المفاوضات لم تخرج بنتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتمثلة في الدعم المحلي للمنتجين، و دعم الصادرات الزراعية، والنفاذ إلى الأسواق[1]. وجاء مؤتمر الدوحة عام 2001 ليعطي دفعة جديدة لمفاوضات الزراعة، حيث تضمن إعلان الدوحة في مجال الزراعة أربعة قضايا لتكون موضع تفاوض وهي:

1. **النفاذ إلى الأسواق:** لقد شملت المفاوضات في إطار النفاذ إلى الأسواق نقاطا أساسية هي:

. **التعريفة الجمركية:** لم يتم التوصل إلى التوافق بشأن خفض التعريفات وتركزت المناقشات حول التعريفات المرتفعة خارج الحصص ونظام الحصص ذاته، من حيث حجمه وأسلوب إدارته والتعريفات المفروضة ضمنه، وتعددت المقترحات بهذا الشأن من أبرزها:[2]

. ما تعرف **بالصيغة السويسرية:** وتتضمن إجراء خفض جذري للتعريفات ولاسيما المرتفعة منها وان تكون التعريفات المستخدمة في الدول المتقدمة متسقة، بحيث لا يتعدى الحد الأقصى للتعريفة 25 % وتؤيد تلك لصيغة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كرينز.

. ما تعرف باسم **صيغة أوروجواي:** وتتضمن إجراء خفض اقل نسبيا وموحد على اغلب التعريفات وهي نفس الصيغة التي استخدمت في جولة أوروجواي والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي. كما طالبت الدول

[1] Mustapha Sadni Jallab**, L'Afrique et les négociations commerciales internationales : conséquences sure le secteur agricole,** Op cite, p219 .

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، **كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** E/ESCWA/GRID/2003/29 ، ص 05.

النامية بإعفائها من إجراء تخفيضات على بعض المنتجات الزراعية لحماية الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

. **مسودة هاربنسون:** التي جاءت لتقدم اقتراحا يجمع بين الصيغتين، فبالنسبة للدول المتقدمة يقترح تخفيض قدره 60 % على التعريفات المربوطة وذلك لمعدلات تعريفية التي تزيد عن 90% وتخفيض قدره 50 % على معدلات التعريفة التي يصل مداها 90.15 % ، ويقترح أيضا تخفيضا قدره 40 % على معدل التعريفة المربوطة الذي يصل إلى أقل من15 % ، أما بالنسبة للدول النامية فتقترح مسودة هاربنسون تخفيضا متوسطا على التعريفات المربوطة بنحو 40 % للمعدلات التي تصل إلى أكثر من 120 % و35 % على التعريفة التي يصل مداها إلى 60 . 120 % و30 % على التعريفة التي يصل مداها الى20 . 60 % وتخفيضا قدره 25 % للتعريفات التي يصل معدلها اقل من 20 % .[1]

. **الحصص التعريفية:**

طالبت بعض البلدان من بينها كندا والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص ذلك من خلال التحرير القطاعي الذي يعرف في بعض القطاعات بصفقات"الصفر مقابل الصفر" ، غير أن اليابان عارضت ذلكّ.كما تطرق المتفاوضون إلى نظام إدارة الحصص التعريفية، وأكد العديد منهم على صعوبة التوصل إلى قرار حاسم بشأن الطريقة المثلى لإدارة هذه الحصص، حيث برزت مقترحات بالاستعاضة عن الحصص التعريفية بتعريفات أدنى ، أو زيادة حجم هذه الحصص التعريفية؛ ومقترحات تصنيف طرق مقيدة وغير شفافة؛ ومقترحات أخرى تطالب بضرورة توضيح أي وسائل لإدارة الحصص هو قانوني وأيها غير قانوني، بهدف إرساء أسس قانونية حقيقية.[2]

. التدابير الوقائية: يحتفظ تسعة وثلاثون بلد في استخدام نحو 6153 تدبيرا وقائيا خاصا على السلع الزراعية كما يتضح من الجدول رقم (3، 4)

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**، مرجع سابق،29.

[2] الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص09.

الجدول رقم (3، 4) يوضح البلدان التي تحتفظ بالحق في استخدام التدابير الوقائية الخاصة لعدد من المنتجات في ظل اتفاق الزراعة

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
استراليا	10	بربادوس	37	بوتسوانا	161
بلغاريا	21	كندا	150	تايوان	74
كولومبيا	56	كوستاريكا	87	بولندا	144
الولايات المتحدة الأمريكية	189	سويسرا. ليختنشتاين	961	الاتحاد الأوروبي	539
غواتيمالا	107	هنغاريا	117	أيسلندا	462
اندونيسيا	13	إسرائيل	41	اليابان	121
كوريا الجنوبية	111	ماليزيا	72	المكسيك	293
المغرب	374	نيوزيلندا	4	نيكا راغو	21
النرويج	581	بنما	6	الفيليبين	188
التشيك	236	جنوب إفريقيا	166	سلوفاكيا	144
رومانيا	175	سويسرا	166	تايلاند	52
ناميبيا	166	تونس	32	السلفادور	84
إكوادور	7	أوروجواي	2	فنزويلا	76

المصدر: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص 10.

وقد تراوحت الآراء في المفاوضات بين الاستمرار في اتخاذ هذه التدابير بصيغتها الحالية، وإلغائها ، وضرورة إعادة النظر فيها لتجنب تطبيقها على منتجات البلدان النامية، وقدمت مجموعة البلدان الإحدى عشر• مقترحا تطلب فيه أن يسمح لها حصريا باستخدام التدابير الوقائية الخاصة، كما اقترحت كل من كوريا الجنوبية واليابان تدابير وقائية خاصة من نوع جديد يطبق على المنتجات الموسمية القابلة للتلف، إلا أن هذا المقترح واجه بالاعتراض من طرف بعض الدول.[1]

2 . تخفيض الدعم المحلي:

دارت المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع حول عدت نقاط حيث قدمت مقترحات تقضي بفرض قيود على جميع أنواع الدعم المحلي الوارد في الصناديق الثلاثة الأخضر والأزرق والأصفر.حيث ترى بعض الدول إلزامية عدم تعديل إطار الدعم الوارد في الصندوق الأخضر. في حين تأكد بعض الدول مثل

• تقدم 11 بلدا ناميا بمقترح مشترك هي: أوغندا،باكستان، الجمهورية الدومينيكية، زمبابوي،سريلانكا،السلفادور،كوبا، كينيا، نيكاراغوا،هايتي، وهندوراس.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص10.

كوريا الجنوبية على توسيع الدعم الممنوح في إطار الصندوق الأخضر لكي يشمل أنواعا أخرى من الدعم، كما طالبت دول أخرى بإلغاء أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأزرق وتقديم تعهدات بالحد من اللجوء إليه ، وقد أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده للتفاوض بشأن تخفيضات إضافية في أنواع الدعم الوارد في الصندوق الأصفر طالما يتم الحفاظ على أنواع الدعم الواردة في إطار الصندوق الأخضر والصندوق الأزرق[1].

هذا وأشارت مسودة هاربنسون في مارس 2003 على إبقاء الدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر مع تقوية ضوابط هذا الدعم، وخفض الدعم المقدم في الصندوق الأزرق بنسبة 50 % خلال فترة خمسة سنوات وخفض الدعم المقدم في الصندوق الأصفر على دفعات متساوية بنسبة 60 % على مدى خمس سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 40 % خلال عشرة سنوات في الدول النامية.واستمر الوضع على ذلك حتى جاء مؤتمر كانكون سبتمبر 2003 والذي فشل في اتخاذ قرارات بشأن المفاوضات[2].

3 . تخفيض دعم الصادرات

يعد دعم الصادرات من أكثر الموضوعات التفاوضية تعقيدا التي واجهت مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول المنتجات الزراعية ، فقد التزمت البلدان الأعضاء التي لديها دعم للصادرات الزراعية بتخفيض هذا الدعم مع تحديد كل دولة المنتجات التي يشملها دعم الصادرات.وهي مبينة في الجدول رقم (3، 5) ،

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، **كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** ، مرجع سابق، ص 5.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**، مرجع سابق، 26.

الجدول رقم (3، 5) البلدان التي تدعم صادراتها وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضي اتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
استراليا	05	البرازيل	16	بلغاريا	44
كندا	11	كولومبيا	18	قبرص	09
التشيك	16	الاتحاد الأوروبي	20	سلوفاكيا	17
أيسلندا	02	اندونيسيا	01	إسرائيل	06
المكسيك	05	نيوزيلندا	01	النرويج	11
بنما	01	بولندا	17	رومانيا	13
هنغاريا	16	جنوب إفريقيا	62	سويسرا	05
الولايات المتحدة الأمريكية	13	أوروغواي	03	تركيا	44

المصدر: الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص 13.

وما يلاحظ من الجدول عدم وجود أي بلد عربي ضمن قائمة البلدان التي تستطيع دعم زراعتها بمقتضى اتفاق الزراعة ، إضافة إلى عدم وجود الهند.

واختلفت الآراء في المفاوضات حول مقدار التخفيضات اللازمة لدعم الصادرات . فاقترحت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكرينز إلغاء كافة أشكال الدعم للصادرات على فترات زمنية، في حين أبدت دول أخرى من بينها الاتحاد الأوروبي رغبتها في التفاوض بشأن إدخال المزيد من التخفيضات التدريجية دون الوصول إلى حد الإلغاء الكامل للدعم. كما اقترحت بعض البلدان من بينها الهند ، منح المزيد من المرونة للبلدان النامية ، وذلك بالسماح لها بزيادة دعم الصادرات لبعض المنتجات وتخفيضه لمنتجات أخرى.وفي الإطار ذاته اقترحت بلدان جنوب شرق آسيا إلغاء دعم الصادرات في البلدان المتقدمة والسماح به في البلدان النامية لأسباب محددة منها التسويق.[1] كما طالبت العديد من البلدان النامية بضرورة منحها معاملة خاصة وتفضيلية حتى تتمكن من مواجهة ارتفاع فاتورة وارداتها الغذائية نتيجة زيادة الأسعار العالمية والتي يمكن أن تنتج من المفاوضات في مجال خفض دعم الصادرات. وقد اقترحت مسودة هاربنسون . الجزء الخاص بدعم الصادرات . خفض دعم

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، مرجع سابق،ص10.

الصادرات بنسبة 50 % على مدى خمسة سنوات للدول المتقدمة على أن تزال نهائيا خلال تسعة سنوات، بينما يتم التخفيض بنسبة 50 % على مدى عشر سنوات للدول النامية مع إزالته نهائيا خلال اثني عشر سنة.[1]

4 . المخاوف غير التجارية:

أكد أغلبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على أن الزراعة لا ترتبط بالتجارة فقط، بل لها وظيفة أخرى ترتبط بأهداف غير تجارية. فعلى الرغم من اتفاق معظم المتفاوضين على أهمية المخاوف غير التجارية ووجوب طرحها والوصول لحل لها، إلا أنهم اختلفوا حول الإطار الواجب إتباعه في هذا الشأن ونطاق الموضوعات محل التفاوض. فأكد بعض الأعضاء ضرورة تحقيق كافة الأهداف المختلفة للزراعة داخل إطار القواعد المنصوص عليها بشأن الدعم غير المشوه للتجارة ، بينما أكد البعض الأخر أن المخاوف التجارية مرتبطة بالإنتاج، وأن الدعم المبني على الإنتاج أو المرتبط به هو الذي يضمن تحقيق تلك الأهداف.وشددت كل من كوريا الجنوبية والنرويج واليابان على ضرورة إدراج التنوع الزراعي ضمن المخاوف غير التجارية.

II . مفاوضات الزراعة في كانكون2003:

لقد كرس مؤتمر كانكون لاستعراض ما تم تحقيقه في المفاوضات ضمن إطار أجندة الدوحة للتنمية، لمواصلة المساعي لتحقيق إجماع حول القضايا المختلف عليها و المؤجلة، ومن ثم إحداث نقل نوعية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. وكان ملف الزراعة من بين نقاط الخلاف الرئيسية التي انطلقت منه روح التمرد والمعارضة في مؤتمر كانكون، مما أدت بالمؤتمر الوزاري الخامس إلى فشل ذريع. إذ طرحت البلدان النامية كالعادة الصعوبات المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات الزراعة المنبثقة عن جولة الاوروغواي، وطالبت بإلغاء دعم الصادرات الذي تقدمه كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للمزارعين، وإلغاء القيود الكمية على الواردات الزراعية حتى يسمح لها بضمان نصيب في أسواق الدول المتقدمة ، ولكن البلدان المتقدمة تخوفت من أن تؤدي الموافقة على ذلك إلى انهيار في

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، **كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** ، مرجع سابق، ص 5.

منتجاتها الزراعية أمام منتجات البلدان النامية عند إلغاء الدعم على كافة المنتجات الزراعية كليا[1]. وقد اقترحت البلدان المتقدمة إلغاء الدعم لصادرات بعض السلع الزراعية لفترة لم يتم تحديدها،ورأت البلدان النامية أن هذا الاقتراح يتجاهل وجهات نضر الكثير من الدول النامية، بل رأت فيه الدول الأوروبية انه يتجاوز في عدة مجالات الخطوط الحمراء لأوربيون،سواء على صعيد المساعدات الداخلية ،إذ انه يخالف إصلاح السياسة الزراعية المشتركة ،أو على صعيد المساعدات للصادرات، ومن ثم فإن دول الاتحاد الأوروبي يرفضون كلمة **إلغاء** الدعم ويتمسكون بتعبير أكثر غموضا يقضي بتخفيض الدعم عن طريق إزالته تدريجيا . كما طالبت أربعة دول من الأعضاء الأقل نموا (بوركينافاسو، مالي، تشاد، والبنين) بإصدار قرار من المؤتمر لوقف و إزالة دعم القطن بحلول عام 2005، ودفع تعويضات للدول الأقل نموا المتضررة من الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي[2]. فقد قدر الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في عام 2001 ما قيمته 9,3 مليار دولار لمزارعي القطن الأمريكيين فقط، لينتجوا قطنا تصل قيمته في السوق العالمي إلى 3 مليارات دولار[3].وهو ما كان له بالغ الأثر على زراعة القطن في دول العالم الفقيرة التي تعتمد بصفة أساسية على صادرات القطن. لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك على أساس أن المشكلة التي تعاني منها زراعة القطن مرتبطة بالدعم الصناعي للألياف الصناعية، وبنظام التعريفات المطبق وتعهدت بالتعاون عند مناقشة الجوانب المتعلقة بالموضوع، كما اقترحت على تلك الدول أن تبحث عن التنوع اتجاه منتجات أخرى[4]. في حين انه هناك تعاطف من قبل جانب أغلبية أعضاء منظمة التجارة العالمية مع طلب الأربعة دول الإفريقية ،غير أن الصعوبة تتعلق بما يمكن عمله بخصوص المشكلة . فتمييز القطن كسلعة فريدة يثير المشكلات للعديد من الأسباب **أولا** القطن لا يدخل في جدول أعمال الدوحة للتنمية، وتوقع حل مبكر لهذه القضية ليس بالأمر الواقعي . **ثانيا**، هناك قضية معالجة هذه المشكلة على أساس قطاعي ولمجموعة معينة من البلدان. فثمة سلع أخرى (كالسكر على سبيل المثال) تواجه أيضا مشكلات مشابهة من جراء إعانات الدعم في البلدان المتقدمة. كما أن البلدان الأفريقية الأربعة المذكورة ليست

[1] مغاوري شلبي علي، **النظام التجاري الدولي من هافانا إلى الدوحة** (رؤية من العالم الثالث)،دار النهضة العربية، القاهرة،2006، ص79.

[2] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,AFDI, janvier 2006 , P13 .

[3] مغاوري شلبي علي ، انفس المرجع،ص 80.

[4] Francis Ernest Kern, Eric Hazard, **OMC: la guerre du Cotton**, Altern économique, L'économie politique ,2006 ,P81 .

الوحيدة التي تتعرض للضرر في حالة إعانات دعم القطن، بل تتعرض لذلك بلدان نامية أخرى أيضا وينبغي أن تستفيد من أي نتيجة يتم التوصل إليها. ثالثا، إن اقتران قضية التعويض بالاقتراح المقدم من الدول الأفريقية الأربعة يثير مشكلات، منها مشكلة حجم التعويض، ومن يستحقه وكيفية توزيع أموال التعويض داخل بلد ما وأي مؤسسة تدير هذه الأموال. وهذا ما أدى إلى حدوث شلل تام في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف وظلت متوقفة لعدت شهور.

III . مفاوضات الزراعة ما بعد كانكون (صفقة جويلية 2004)

بعد فشل مؤتمر كانكون الوزاري في التوصل إلى اتفاق نتيجة المواقف غير المرنة للمتفاوضين ، والتعقيدات العديدة والاختلافات المتنوعة التي اشتمل عليها جدول أعمال جولة الدوحة .جاءت جهود مكثفة في بداية عام 2004 لإنقاذ جولة الدوحة للتنمية من قبل مجموعة من الأطراف المتفاوضة، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة إلى إعادة إحياء المفاوضات من جديد بعد الجمود الذي عرفته.وانضمت إليها كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة كرينز ومجموعة G20• ومجموعة G10*ذات قطاع زراعي أقل تنافسية، إضافة إلى مجموعة G33 وهي دول نامية لديها قطاع زراعي غير تنافسي ، ومجموعة G90 وهي دول الأقل نموا ذات الاقتصاد الضعيف ، وأخيرا مجموعة الدول المنظمة حديثا للمنظمة RAMs كل هذه المجموعات الدولية كثفت مشاورتها وعقدت اجتماعات وزارية مصغرة. وفي أفريل 2004 ظهرت مجموعة جديدة سميت باسم **الأطراف الخمسة المهتمة** والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، والبرازيل ، والهند ممثلة لدول العشرين، واستراليا ممثلة لمجموعة كرينز.حيث عقدت هذه المجموعة الجديدة سلسلة اجتماعات، حتى أنها استخدمت الدورة 11 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في ساو باولو في البرازيل في جوان 2004 لغرض التوصل إلى إطار جديد للمفاوضات . ونظرا للتفاوت الحاد في المواقف سارت المفاوضات بصورة بطيئة حتى 16 جويلية 2004 ، إذ أسفرت المفاوضات عن توافق الآراء من اجل إنهاء موضوعات برنامج عمل الدوحة في وقتها المحدد بداية عام 2005 ، حيث تضمن الاتفاق بنودا عريضة وضعت للتفاوض

• **مجموعة العشرين**:تضم كل من الارجنتين،بوليفيا،البرازيل،شيلي،الصين،كولومبيا،كوستاريكا،كوبا،مصر إكوادور، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باراغواي بيرو،الفيليبين، جنوب إفريقيا، تايلنديا.

* هذه المجموعة تضم إسرائيل،أيسلندا،بلغاريا، تايوان، كوريا الجنوبية، سويسرا،ليكشتين،موريشيوس، النرويج، واليابان.

لتحقيق هذا الهدف أطلق عليها ما يسمى بصفقة جويلية July Package2004 كإطار جديد ومحدد لتلك المفاوضات يكفل التوصل إلى حلول واتفاقات حول القضايا المختلف عليها والمؤجلة بعد فشل مفاوضات كانكون . وبشأن الزراعة فإن صفقة جولية لم تتجاهل الجهود التي بذلت سابقا في المفاوضات المتعلقة بالزراعة منذ سنة 2000، والمقترحات التي قدمت خلالها، فقد تضمنت الصفقة نقاطا رئيسية من أهمها بالنسبة للقطاع الزراعي نذكر ما يلي:

1. النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية:

فقد اقترحت مسودة النص إطار واحدا يأخذ بعين الاعتبار هياكل التعريفات الجمركية للبلدان النامية والمتقدمة، كما اقترحت أن يتم التخفيض الجمركي وفق معادلة طبقية تقود إلى توسع جوهري للتجارة الزراعية اعتمادا على المبادئ التالية[1]:

- أن تتم التخفيضات على المعدلات الجمركية المربوطة في جداول البلدان الأعضاء، ومن ثم ستؤدي المفاوضات في نهاية المطاف إلى تحقيق تخفيضات شاملة وكبيرة في التعريفات؛
- يطلب من الدول الأعضاء باستثناء الدول الأقل نموا تقديم التنازلات مع بقاء المعاملة الخاصة للدول النامية كجزء أساسي لهذه العملية؛
- تنفيذ التخفيضات الجمركية بشكل تدريجي مع إجراء تخفيضات اكبر للتعريفات المرتفعة وإعطاء المرونة لبعض المنتجات الحساسة على أن تكون التحسينات في النفاذ إلى الأسواق جوهرية في جميع المنتجات الزراعية.

هذا وأبقت مسودة النص على الفئات التعريفية وعتبات تعريف تلك الفئات ونوع التخفيض الجمركي في كل فئة خاضعا للتفاوض.أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ذات الحساسية المرتفعة للبلدان الأعضاء ، فيؤكد النص على حق البلدان النامية في معرفة ما ستقدمه البلدان المتقدمة من تنازلات في هذا المجال حتى تتمكن من تقديم تنازلاتها بشأن سلعها الحساسة، كما تضمن النص كذلك إطارا مقترحا للتعامل مع

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية **لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز/يوليو 2004**، ص11.

هذه السلع للبلدان النامية يتم التفاوض بشأنه في مرحلة لاحقة تحت عنوان المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية يشتمل على النقاط التالية[1]:

- يتم تحقيق التوازن في الالتزامات على أساس طلب التزامات أقل في التخفيض الجمركي من البلدان النامية في كل فئة تعريفية جمركية؛
- يتم التفاوض لاحقا بالنسبة للمنتجات الحساسة للبلدان النامية واختيارها مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق ظروف آليات حماية خاصة؛
- عدم توسيع الحصص المطبقة على المنتجات الحساسة للبلدان النامية التي يتم الاتفاق على تحديدها خلال المفاوضات؛
- نص واضح يسمح للبلدان النامية تطبيق آليات حماية خاصة تحت ظروف يتم الاتفاق عليها لاحقا.

2 . الدعم المحلي:

انطلاق من إعلان الدوحة الذي نادى بتخفيضات جوهرية في الدعم المشوه للتجارة، أكد النص المقترح في صفقة جويلية أنه ستحصل البلدان النامية على معاملة خاصة و تفضيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى للدعم من خلال المفاوضات. وتم الاتفاق على إجراء تخفيضات اكبر والتزامات أكثر في إطار الصندوق الأصفر. أما الصندوق الأزرق فجاء الإطار بمرونة تسمح بتعريف دعم الصندوق الأزرق من خلال تنقيح المادة 6 الفقرة 5 من اتفاقية الزراعة، بحيث تكون الخيارات على النحو التالي[2]:

. المدفوعات المباشرة: في إطار الحد من الإنتاج بشرط أن تكون هذه المدفوعات على أساس ثابت (مساحة أو محاصيل) وغير متغيرة، أو أن تكون المدفوعات للإنتاج الحيواني على عدد ثابت من رؤوس الحيوانات؛

[1] نفس المرجع، ص 12.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**، مرجع سابق، ص32.

. مدفوعات مباشرة لا تكون لمستويات الإنتاج، أو لا تستلزم إنتاجا بشروط أن هذه المدفوعات تكون موضوعة على أساس ثابتة لا تتغير بتغير المحاصيل أو أن هذه المدفوعات موضوعة على 85% أو اقل من مستوى الإنتاج الأساسي، أو إذا كانت هذه المدفوعات على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات . ولن يتجاوز الدعم في الصندوق الأزرق 5 % من متوسط القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي لأي عضو في المنظمة وذلك خلال فترة زمنية محددة والتي سوف يتم تحديدها من خلال المفاوضات، كما يتم تخفيض الدعم المشوه للتجارة باستخدام صيغة طبقية يتم تحديد متغيراتها ومعاملاتها من خلال التفاوض. حيث حدد الإطار الجديد نسبة الدعم المشوه للتجارة بألا يتجاوز 80% من مجموع الحجم الكلي المثبت للدعم في السنة الأولى من فترة التنفيذ، أما المعايير والمبادئ الأساسية للصندوق الأخضر(الدعم المسموح والغير مشوه للتجارة) ستخضع للمراجعة لضمان ألا يكون لها أي تأثير مشوه للتجارة ، أو أن تكون آثارها على الإنتاج ضئيلة على الأقل.

3 . المنافسة في مجال التصدير :

انطلاقا من دعوة إعلان الدوحة إلى تخفيض جميع إعانات التصدير بهدف إلغائها تدريجيا . وكنتيجة للمفاوضات في صفقة جويلية يتفق الأعضاء على وضع أساليب تفاوض مفصلة تضمن إلغاء كافة أشكال إعانات التصدير والضوابط التنظيمية على جميع التدابير التصديرية المتساوية التأثير بحلول تاريخ نهائي معقول، حيث سيلغى بحلول التاريخ النهائي الذي سيتفق عليه ما يلي[1]:

- إعانات التصدير وفق الجدول الزمني المتفق عليه؛
- ائتمانات التصدير أو ضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التامين التي تتجاوز فترات التسديد فيها 180 يوما؛
- الشروط المتعلقة بائتمانات التصدير أو ضمانات ائتمانات التصدير أو برامج التامين التي تبلغ مدة التسديد فيها 180 يوما أو اقل من ذلك، والتي لا تتماشى مع الضوابط التي سيتفق عليها

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية **لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز/يوليو 2004**، مرجع سابق ،ص9.

في المفاوضات مثل مدفوعات الفائدة ،والحد الأدنى لسعر الفائدة والحد الأدنى لأقساط التأمين، وغيرها؛

- الممارسات المشوهة للتجارة والخاصة بالمؤسسات التجارية الحكومية التي تعمل في تصدير المنتجات الزراعية، بما في ذلك إعانات التصدير المقدمة إليها أو من قبلها، والتمويل الحكومي وضمان الخسائر مع إخضاع مسألة استخدام سلطات الاحتكار لمزيد من التفاوض مستقبلا؛
- المعونات الغذائية التي تقدم على نحو لا يتماشى مع الضوابط الفعالة التي ستحددها المفاوضات والتي ستأخذ بعين الاعتبار دور المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمعونات الغذائية.

هذا وسينفذ ذلك حسب جداول يتم الاتفاق عليها على أن تتم التزامات التخفيض بشكل تدريجي على أقساط متساوية ، فبالنسبة للبلدان النامية الأعضاء فسيتم منحها فترات تنفيذ أطول لإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات، حيث تستمر البلدان النامية في الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية وذلك لفترة معقولة سيتم التفاوض بشأنها بعد استكمال عملية الإلغاء التدريجي لجميع أشكال الإعانات الخاصة بالتصدير وتنفيذ جميع الضوابط المحددة أعلاه. وستولى عناية خاصة للمؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية و التي تتمتع بامتيازات خاصة للحفاظ على استقرار أسعار المستهلك المحلية وضمان الأمن الغذائي، أما في الظروف الاستثنائية التي لا يمكن تغطية متطلباته كافية بالمعونات الغذائية أو ائتمانات التصدير التجارية أو مرافق التمويل الدولي، يجوز للأعضاء الاتفاق على ترتيبات تمويل مؤقت خاصة بالتصدير إلى البلدان النامية.

ما تجدر الإشارة إليه في صفقة جويلية 2004 ،في الجزء المتعلق بالزراعة وخاصة النفاذ إلى الأسواق والتخفيض الجمركي أن أمورا كثيرة معلقة ستخضع للمفاوضات ومنها المعادلة الطبقية التي سيجري بموجبها التخفيض الجمركي وكذلك تحديد المنتجات الحساسة وآليات الحماية الخاصة واستثناء البلدان الأقل نموا من القيام بتحرير جمركي في المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تضمين نص حول البلدان حديثة الانضمام للمنظمة والأخذ بعين الاعتبار اهتماماتها ونقاط التخوف لديها.

4 . قضايا القطن:

بعد ظهور مبادرة القطن أثناء مؤتمر كانكون التي اقترحت من قبل البلدان الأربعة الإفريقية (البنين ، بوركينافاسو، تشاد،ومالي)، حيث كانت هذه الدول مضطرة لإثارة هذه القضية لان القطن يمثل الصادرات الأساسية لديها، وأن الأسعار العالمية تنخفض كنتيجة للدعم المقدم من طرف البلدان المتقدمة المنتجة للقطن.فأورد الإطار الجديد للمفاوضات في حزمة جويلية 2004 ، أن تلك المبادرة التي تم إثارتها ستكون ضمن المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية. وأن الأعضاء في المنظمة عليهم أن يبحثوا مع المؤسسات المالية الدولية قضايا التنمية، والتشاور مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل: منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة. وذلك من اجل توفير موارد مالية إضافية توجه إلى الدول التي يمثل القطن فيها أهمية حيوية لها لتنويع اقتصادياتها[1].

إن ما ورد في حزمة جويلية بالنسبة للقطن له دلالة واضحة لكل الدول النامية والأقل نموا، مفادها أن الدول التي تشكو من التأثير السلبي للدعم الزراعي في الدول المتقدمة عليها أن تبحث عن موارد مالية لمساعدتها على تنويع اقتصادها . وهنا السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن اعتبار أن الدعم هو أمر مقدس يحرم المبالغة في التحدث عنه في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف؟

فالأمر هنا لا يتعلق بالحديث عن القطن فقط ، بل بالزراعة بأكملها تتأثر والفرص ضئيلة أمام البلدان النامية والأقل نموا كي تتنافس في الأسواق العلمية ، فما بالك الحديث عن التعريفات الجمركية المرتفعة التي تمثل صور من معوقات النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة. ولعل هذا ما يفسر تباطأ في سير المفاوضات بشأن الزراعة في إطار جلسات خاصة للجنة المفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية.

IV. مفاوضات الزراعة في هونغ كونغ ديسمبر2005: لقد أخذت المفاوضات الزراعية في هذا المؤتمر طابعا خاصا نظرا لأنها تتعارض مع مصالح الدول المتقدمة وفي نفس الوقت لها أهمية كبيرة لغالبية البلدان النامية وتضمنت المفاوضات النقاط التالية:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**، مرجع سابق،35.

أولا. النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية: لاحظ البيان الوزاري التقدم المحرز في فيما يتعلق بالمعادلات القيمية ad valorem equivalents ، فتم الاتفاق على تبني أربعة مستويات لهيكلية تخفيضات التعريفة، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3، 6) جدول الفئات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري

الفئات	الحدود	النسبة المئوية للتخفيض
الفئة1	%30/20 . %0	65 . 20
الفئة2	%60/40 .%30/20	75 . 30
الفئة3	%90/60 .%60/40	85 . 35
الفئة4	%90/60<	90 . 42

المصدر: Ministerial Conference Sixth session, Hong Kong, 13- 18 December2005, WT/MIN(05)/DECP Page A-9.

إلا انه لم يتم الاتفاق على العتبات بما فيها العتبات الخاصة بالدول النامية ،حيث سيكون للبلدان النامية المرونة اللازمة لاختيار العدد المناسب من خطوط التعريفة كمنتجات خاصة في ضوء مؤشرات تعتمد على معايير الأمن الغذائي والتنمية الريفية، كما سيكون لهذه الدول الحق في اللجوء إلى آليات الوقاية الخاصة بالاعتماد على كميات الواردات ومستويات الأسعار اللازمة للتطبيق التلقائي.كما لاحظت البلدان الأعضاء ضرورة الاتفاق عل كيفية معاملة المنتجات الحساسة[1].

ثانيا . الدعم المحلي:

ركزت المفاوضات المتعلقة بالدعم المحلي على هياكل (هياكل تخفيض التعريفات الجمركية) ومعايير الدعم المحلي (معايير اختيار المنتجات الخاصة والحساسة) بدلا من التركيز على مستوى طموح الدول بتخفيض أشكال الدعم، كما ركزت على إجمالي تخفيض الدعم المشوه للتجارة (الصندوق البرتقالي والصندوق الأزرق والحد الأدنى) وقد تمحورت النقاشات حول إمكانية إجراء هذا التخفيض ضمن ثلاث فئات كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004، 2005**، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، ص13.

الجدول رقم (3، 7) الفرضية المقترحة لتخفيض الدعم في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري

الفئات	الحدود (مليار دولار)	نسبة التخفيضات(%)
1	10 . 0	%70 . %31
2	60 . 10	%75 . %53
3	60 <	%80 . % 70

المصدر:.Ministerial Conference Sixth session, op cit, Page A-9

فعلى أساس هذه الفرضية المقترحة تدرج بلدان الاتحاد الأوروبي في الفئة الأولى وتدرج كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الفئة الثانية، وتدرج جميع البلدان المتقدمة الأخرى في الفئة الثالثة، أما بالنسبة الدول النامية فهناك من دعا إلى إدراجها في الفئة الثالثة[1].

. الصندوق البرتقالي:

لقد أكد أعضاء منظمة التجارة العالمية على أهمية تخفيض استعمال الدعم في إطار هذا الصندوق والعمل على وإحراز تخفيضات فعلية وليس مجرد تعهدات، وقد تركزت المفاوضات حول كيفية إجراء المزيد من التخفيضات على أشكال الدعم المندرج تحت هذا الصندوق ، حيث قدمت مجموعة من الدول نهج متدرج بثلاث مستويات ودول أخرى نهج بأربع مستويات ، لكن لم يخرج المتفاوضون باتفاق حول مقترح معين وبقت هذه القضية مطروحة لمزيد من النقاش[2].

. الصندوق الأزرق:

هناك توافق هام وملموس بشأن فرض مزيد من القيود على برامج مدفوعات الصندوق الأزرق. وينبغي الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك. فقد كان هناك اقتراح يقضي بتخفيض الحد الأقصى المسموح به ضمن هذا الصندوق من 5 % إلى 2,5 % ، واقتراح أخر يحبذ فرض معايير إضافية لضبط ما يعرف

[1] Ministerial Conference Sixth session, op cit, Page A-2 .
[2] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,Opcit ,P11 .

بالصندوق الأزرق الجديد[1]. ويفضل البعض الأخر مزيج من الاثنين معا، بما في ذلك التزامات إضافية على الصندوق الأزرق القديمة .

. الصندوق الأخضر:

لم يسفر التزام الدول الأعضاء، باستعراض وتوضيح الدعم ضمن الصندوق الأخضر، عن أي توافق يذكر حول نتائج عملية. فمن جهة هناك رفض مطلق لأي إجراء يعتبر خروجا عن الضوابط القائمة، ومن جهة ثانية هناك انطباع قوي بأن من الممكن القيام بعمل ما لاستعراض الصندوق الأخضر. إضافة إلى وجود انفتاح ملموس إزاء إيجاد حلول مناسبة لضمان اتخاذ إطار العمل توجيها ملائما للبيئة ، بمعنى أن يكون مناسبا أكثر لواقع الزراعة في الدول النامية مع احترام الشرط الأساسي في التقيد بالحد الأدنى من تشويه التجارة[2].

. الحد الأدنى :

هناك التزامات بتخفيض الحد الأدنى الذي يتعلق بمنتجات معينة وتلك التي لا تتعلق بمنتجات معينة بنسبة 50 و 80 % للدول المتقدمة.أما بالنسبة للدول النامية فلا يزال هنالك خلافات ينبغي تذليلها ،فبالإضافة إلى الإعفاءات المنصوص عليها ، هنالك رأي يقول بعدم فرض حد أدنى للتخفيضات على الدول النامية، ورأي أخر يقول بعدم فرض أي تخفيضات على البلدان التي ليس لديها مقياس كلي للدعم ، أما فيما يتعلق البلدان التي لديها مقياس كلي للدعم فينبغي أن يكون أي تخفيض يفرض عليها اقل من ثلثي التخفيض المطلوب من الدول المتقدمة[3].

ثالثا. منافسة الصادرات:

لقد ركز المتفاوضون على وضع التزام لمراحل إلغاء مساعدات التصدير والتاريخ المحدد لذلك.وكان هناك تقارب على عدد من النقاط أهمها تلك المتعلقة ب[4]:

[1] نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004، 2005**، مرجع سابق، ص 10.

[2] نفس المرجع السابق، ص11.

[3] Ministerial Conference Sixth session, op cit, Page A-2 .

[4] نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004، 2005**، مرجع سابق، ص 10.

. أشكال دعم الصادرات: التأكد من الإنهاء المتوازي لكافة أشكال دعم الصادرات وإنهاء الضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الآثار المعادلة، وذلك بحلول نهاية العام 2013. وسينفذ هذا الإنهاء بطريقة متدرجة ومتوازية، تحدد في أساليب التنفيذ، بحيث ينجز جزء هام منه في النصف الأول من فترة التنفيذ ، مع العلم بأن البلدان النامية ستستمر في الاستفادة من المادة 9 الفقرة 4 من اتفاقية الزراعة• لمدة خمس سنوات إضافية بعد الإنهاء التام 2013.

. ائتمان الصادرات وضمان ائتمان الصادرات وبرامج التأمين : ظهر تقارب في بعض عناصر الأحكام المتعلقة بائتمان الصادرات وضمان ائتمان الصادرات، وبرامج التأمين مع فترات استرداد لا تتجاوز 180 يوم . يجب أن تكون هذه البرامج بتمويل ذاتي يعكس تناسق السوق، كما يجب أن تكون الفترات قصيرة بحيث لا تؤدي إلى إعاقة الأحكام المتخصصة بالعمليات التجارية؛

. المؤسسات التجارية الحكومية : لضمان إنهاء الممارسات المشوهة للتجارة التي تقوم المؤسسات التجارية الحكومية (مثل الموجودة في استراليا، كندا ، زيلندا الجديدة ، وبعض الدول النامية) سيمدد الاستخدام المستقبلي للأحكام المتعلقة بالمؤسسات التجارية الحكومية لمواجهة قوى الاحتكار، بحيث تحول دون تطبيق أو تأثير مثل القوى الاحتكارية المؤيدة إلى إعاقة الأحكام المباشرة للمؤسسات التجارية الحكومية المتخصصة في مجالات: إعانات التصدير والتمويل الحكومي وتأمين ضد الخسائر.

. المعونات الغذائية: هناك توافق في الآراء بين المتفاوضين بأن منظمة التجارة العالمية لن تقف في وجه الأحكام المتعلقة بالمساعدات الغذائية مراعاة لمصالح الدول المتلقية لتلك المعونات،كما أن هناك إجماع على وضع إطار أمان للمعونات الغذائية ضمانا لعدم حدوث أي إعاقة غير مقصودة في التعامل مع حالات الطوارئ .وزيادة على ذلك تم التأكيد على ضمان القضاء على عمليات الإزاحة التجارية ولهذه الغاية تم الاتفاق على ضوابط بشأن المعونات الغذائية العينية وبشأن تقيمها بالنقد وإعادة تصديرها حتى لا تشكل غطاء لمواصلة دعم الصادرات، ومع ذلك لم يتوصل المتفاوضون إلى تفاهم مشترك حول

• خلال فترة التنفيذ (لتخفيض الدعم) لا تلتزم البلدان النامية الأعضاء بالتعهد بالتزامات فيما يتعلق بأنواع الدعم المالي للصادرات المدرجة في البند 1 من الفقرة 4 للمادة 9 في اتفاقية الزراعة (التي تتضمن أنواع الدعم المالي للصادرات التي تخضع للالتزامات بالتخفيض بمقتضى أحكام اتفاقية الزراعة، شريطة عدم تطبيق هذه الأنواع بما يشكل تحايلا على التقيد بالالتزامات بتخفيض الدعم) و التحديد الفقرتين الفرعيتين د تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية؛ هـ : رسوم النقل والشحن الداخلين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات ، بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.

حدود التمييز بين المعونات الغذائية المقدمة في حالة الطوارئ والمعونات الغذائية المقدمة في أوضاع أخرى ، ونقطة الخلاف الرئيسية هي ما إذا كان من المستحسن أن يتحول المتفاوضين إلى تقديم المعونات الغذائية النقدية فقط وبدون شروط ماعدا في حالات طوارئ حقيقية استثنائية[1].

رابعا . ملف القطن:

لقد أكد إعلان مؤتمر هونغ كونغ الوزاري على قرار المجلس العام لحزمة جويلية 2004، الصادر بتاريخ 1 أوت 2004، لمعالجة ملف القطن بشكل طموح وسريع وتفصيلي ضمن مفاوضات الزراعة فيما يتعلق بالسياسات المشوهة للتجارة التي تأثر على القطاع في ثلاث محاور هي[2]:

. النفاذ إلى الأسواق: ستقدم البلدان المتقدمة نفاذا إلى السوق بدون حصص و بدون رسوم جمركية لصادرات القطن من الدول الإفريقية الأقل نموا والدول المصدرة الصافية للقطن اعتبارا من فترة التنفيذ (غير متفق عليها)؛

. الدعم المحلي: التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تحقيق التخفيض الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة الذي يحظى به إنتاج القطن يفوق أي تخفيض بموجب أية صيغة أخرى ، والاتفاق على تنفيذ ذلك في غضون فترة زمنية اقصر من الفترات المعمول بها؛

. منافسة الصادرات: إلغاء كل معونات الصادرات للقطن في الدول المتقدمة خلال سنة 2006[3].

كما تم تشجيع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على تكثيف الجهود الاستشارية مع المنتجين الفرديين والمؤسسات الإقليمية لبحث إمكانية إنشاء آلية لمعالجة انخفاض الدخل في قطاع القطن حتى إنهاء هذا الدعم.

[1] Ministerial Conference Sixth session, op cit, Page A-4 .

[2] نهاد دمشقية، تمام صبيح، مرجع سابق، ص 16.

[3] Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,Opcit ,P13 .

V. مفاوضات الزراعة بعد مؤتمر هونغ كونغ 2005 :

تواصلت المفاوضات حول الملف الزراعي بعد مؤتمر هونغ كونغ بدءا باجتماعات جنيف 2006 التي شارك فيها 60 وزيرا تجارة من الدول الأعضاء، بهدف إنهاء المفاوضات وحسم الخلافات الدائرة حول المسائل العالقة بعد انتهاء مهلتي نهاية أوت وسبتمبر دون التوصل إلى اتفاق واضح حول الخلافات الأساسية في الزراعة ، لكنهم تفرقوا دون التوصل إلى اتفاق بسبب عدم وجود قرارات سياسية من قبل مجموعة التفاوض الرئيسية، حيث يعد المحور الرئيسي للاختلافات في المفاوضات ما يسمى **بالمثلث الحديدي**، والذي يتمثل في ثلاث أضلاع رئيسية وهي النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير زراعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3، 1) الموقف المتجمد للمفاوضات

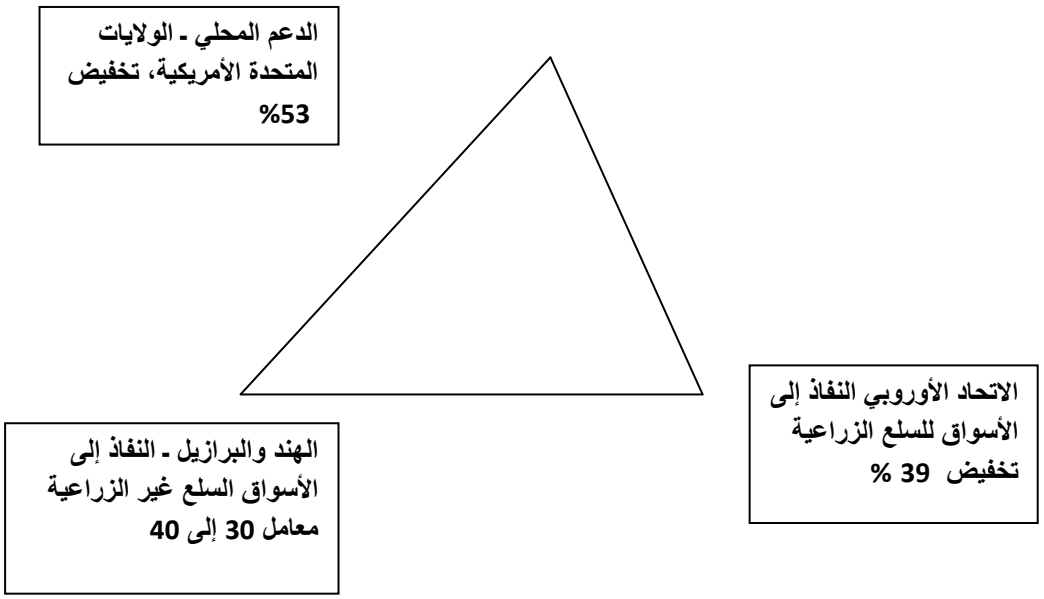

المصدر:وليد نبيل النزهي، الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية، مرجع سابق ص 149.

فمنذ المقترحات التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة G20 في أكتوبر 2005، وهناك ضغط على الاتحاد الأوروبي لتحسين المقترح الخاص به بالنسبة لتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 39 % في المتوسط، بينما طالبته مجموعة G20 بقيادة الهند والبرازيل بتخفيض بنسبة54 % والولايات المتحدة طالبته بتخفيض بنسبة 66% ، وعلى الجانب الأخر يشترط الاتحاد الأوروبي تحقيق مزيد من التخفيضات على التعريفات مرتبط بقيام الولايات

المتحدة الأمريكية بتحسين مقترحها في الدعم المحلي وقيام البلدان النامية وعلى رأسها الهند والبرازيل بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات المفروضة السلع الصناعية [1]. وتشترط الولايات المتحدة قيام الاتحاد الأوربي والدول الأخرى بما فيها الدول النامية بتخفيض التعريفات على السلع الزراعية بنسبة كبيرة، بينما تشترط الدول النامية لإجراء مزيد من التخفيضات في التعريفات على السلع غير الزراعية مرتبط بقيام الدول المتقدمة بتخفيضات فعلية وجوهرية على الدعم المحلي[2].مما أدى إلى تأزم المفاوضات و وصولها إلى طريق مسدود ، فأضطر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (باسكال لامي) إلى تعليق المفاوضات إلى اجل غير مسمى ، حيث جرى إقرار هذا القرار نهاية شهر جويلية 2006، بسبب إصرار البلدان المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بعدم تقديم تخفيضات في الدعم المحلي أكثر من 53 % وفي حين أصر الاتحاد الأوربي على عدم منح تخفيضات في إطار النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية أكثر من 39 % ، ومن ناحية أخرى تمسكت كل من الهند والبرازيل في إطار النفاذ إلى أسواق السلع غير الزراعية بتطبيق المعادلة السويسرية بمعامل تتراوح قيمته بين ثلاثين وأربعين[3].

تم في الاجتماع الثاني ببوتسدام في عام 2007 على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي، وشاركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،والاتحاد الأوروبي،والهند والبرازيل، والصين في محاولة إلى إعادة إحياء المفاوضات التجارية في الملف الزراعي من جديد بعد التعثر الذي عرفته في مجال الدعم الزراعي والنفاذ إلى الأسواق، فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض دعم الصادرات من 18 مليار دولار إلىَ 15 مليار دولار في حالة إحراز تقدم في بقية المواضيع تحت التفاوض، غير انه بعد فترة وجيزة لم يستطع المفاوضون التوصل إلى صيغة مرضية للجميع فيما يخص آليات الحماية الخاصة ومتى يمكن للبلدان النامية أن تستخدمها ، فكانت بعض الدول النامية ترغب بمستوى معين من الحماية يضمن عدم تضرر مزارعيها، فيما أرادت الولايات المتحدة رفع هذا المستوى لإتاحة المجال لحرية تجارة اكبر، وهو ما رأت فيه كل من الهند والصين وبعض الدول النامية الأخرى انه سيلحق ضررا كبيرا بقطاعاتها الزراعية قبل أن تتمكن من استخدامه ، كذلك فأن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة

[1] وليد نبيل النزهي، **الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية**، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية 2007، ص 148.

[2] Aymeric Pontvianne**, l'agriculture à L'OMC :libéralisation, développement et souveraineté**, l'agriculture nouveaux défis- édition 2007, p140 .

[3] وليد نبيل النزهي، **الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية**، مرجع سابق، ص 149.

قد بدأت بمراجعة مواقفها اتجاه التحرير الكلي للمنتجات الزراعية بسبب أزمة الغذاء العالمية التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء بداية من سنة 2007، مما دفع بتلك الدول إلى تقييد صادراتها الزراعية، وهو ما أدى إلى عدم توصل المفاوضون إلى اتفاق في ذلك الاجتماع[1].

VI. مفاوضات الزراعة في عام 2008:

تواصلت المفاوضات حول الملف الزراعي خلال المؤتمر الوزاري المصغر الذي انعقد في جويلية 2008 بجنيف في محاولة لإخراج جولة الدوحة من تأزم دام سبعة سنوات ، حيث ظهرت في هذه المفاوضات خلافات بين دول الشمال ودول الجنوب خصوصا فيما يتعلق بحرص دول الجنوب على تسوية مشكلة الدعم الزراعي المحلي ودعم الصادرات، بينما تصر دول الشمال على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات، أما البرازيل التي كانت ترأس مجموعة العشرين في المفاوضات فقد انتقدت إستراتيجية الدول المتقدمة في المفاوضات خصوصا فيما يتعلق باعتبارها أن الملف الزراعي قد تم تسويته في حين أن الكثير من الأمور مازلت عالقة تحتاج إلى تسوية، كما أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقادها أن أهم التنازلات يجب أن تتم في مجال المنتجات الصناعية وليس في الملف الزراعي من خلال خفض الرسوم على المنتجات الصناعية المصدرة للدول النامية ،مقابل تخفيض البلدان المتقدمة للدعم المقدم لمزارعيها وصادراتها الزراعية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد تمكنت الوفود المفاوضة من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر تمثلت أهم بنوده فيما يلي:

1. النفاذ إلى الأسواق:

فيما يتعلق معادلة تخفيض التعريفات الجمركية كان هناك اتفاق قبل المؤتمر الوزاري المصغر على نسب التخفيض، باستثناء الشريحة العليا ، حيث كانت نسبة التخفيض المطروحة للبلدان المتقدمة في الشريحة العليا (66 . 73%) ، وتم في المؤتمر على أن تكون 70% ، كما يوجد اتفاق على إلزام

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**،مرجع سابق 32.

البلدان المتقدمة بتخفيض التعريفات الجمركية بما لا يقل عن 54% في المتوسط، بينما لا تزيد نسبة التخفيض التي تلتزم بها البلدان النامية عن 36% في المتوسط[1]. أما فيما يخص المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان النامية يجب إجراء ثلثي نسب التخفيض المطلوبة من الدول المتقدمة ؛والدول حديثة الانضمام تستفيد من إعفاء التعريفات التي تقل عن 10% من التخفيض ؛ويقل التخفيض المطلوب منها في معادلة تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 8% عن البلدان النامية الأخرى؛ و يتم إعفاء الدول التي انضمت مؤخرا من أية تخفيضات جمركية ؛ ويتم منحها فترة تنفيذ أطول عامين عن الدول النامية الأخرى، أما الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة فتوجد لديها بديلان الأول: تخفيض التعريفات بنسبة 24 % في المتوسط دون الالتزام بحد أدنى للتخفيض في كل بند جمركي والبديل الثاني: نسبة تخفيض أقل من 10% من البلدان النامية الأخرى، مع استخدام السلع ذات الطبيعة الخاصة. أما فيما يتعلق المنتجات الحساسة فقد كان العدد المطروح للدول المتقدمة ما بين 4 . 6 % واتفقت الوفود المفاوضة على أن يكون 4 % ، مع إمكانية أن يصل العدد إلى 6% في بعض الحالات وبالنسبة للبلدان النامية يصل العدد إلى مرة وثلث العدد المتاح للبلدان المتقدمة، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تزيد حجم الحصص التعريفية عن تلك المنتجات الحساسة بنسبة 4% ، بالنسبة للبلدان النامية كان هناك شبه إجماع على السماح لها بإجراء نسب تخفيض اقل على ثلث وثلثي عدد المنتجات الحساسة المتاح لها، على أن تزداد نسبة التخفيض المطلوبة ،وتقل عدد سنوات فترة التنفيذ كلما ازداد عدد المنتجات التي سيطبق عليها نسب تخفيض اقل؛ ويتم تطبيق نسب التخفيض التي تطبقها معادلة التخفيض العامة بالنسبة لبقية المنتجات الحساسة على فترة تنفيذ أطول، مع إمكانية السماح للبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء بإجراء نسب تخفيض اقل على كامل عدد المنتجات الحساسة، أما بنسبة لقضية تأكل الهوامش التفضيلية والسلع الاستوائية فقد تم عقد مشاورات مكثفة بين مجموعتي البلدان المؤيدة لتحرير المنتجات الاستوائية والمؤيدة لمعالجة الهوامش التفضيلية وكذا الدول المانحة للافضليات التجارية، وذلك للتوصل إلى تسوية بشأن التداخل في قوائم السلع المقترحة من المجموعتين ، وتم التوصل إلى اتفاق بينهما على قوائم السلع وكيفية معاملتها، غير انه لم يتم الإعلان عن نتائجه النهائية[2].

[1] وليد نبيل النزهي، **تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة**، وكيل الوزارة . وزارة التجارة والصناعة جمهورية مصر العربية، بدون سنة، ص 11،

[2] نفس المرجع السابق، ص 16.13.

2 . الدعم المحلي: اتفقت الوفود المفاوضة على تخفيض الدعم الإجمالي المشوه للتجارة حسب المعادلة المركبة التالية[1]:

. فإذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اكبر من 60 مليار دولار أمريكي فإن التخفيض يجب أن يكون 80 %؛

. فإذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اكبر من 10مليار دولار أمريكي واقل من أو يساوي 60 مليار دولار، فإن التخفيض يجب أن يكون 70 %؛

. فإذا كان مقياس الدعم الكلي المشوه للتجارة اقل من أو يساوي 10 مليار دولار، فإن التخفيض يجب أن يكون 55 %؛

هذا ويجب أن يتم التخفيض بالنسبة للبلدان المتقدمة على ستة مراحل خلال خمسة سنوات، فالدول الواقعة في المستوى الأول(الاتحاد الأوروبي) والثاني(الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) يجب تخفيض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بمقدار الثلث في أول تطبيق، وتخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية متساوية، أما الدول الواقعة في المستوى الثالث ،فيجب أن تخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بنسبة 25% في أول تطبيق وتخفض نسبة الدعم المتبقية على خمس مراحل سنوية متساوية، أما فيما يتعلق البلدان النامية، فيجب التخفيض على تسع مراحل خلال 8 سنوات بحيث يخفض إجمالي الدعم المشوه للتجارة بما نسبته 20 % في التخفيض الأول ثم يتم إجراء التخفيض المتبقي على ثمانية دفعات سنوية متساوية، وأعفيت الدول النامية التي ليست لها مقياس للدعم الكلي وكذلك الدول المستوردة الصافية للغذاء من إجراء أي تخفيض على مستويات الدعم المشوه للتجارة.

. المعادل النهائي لمقياس الدعم الكلي: اتفقت الوفود المفاوضة على انه يجب تخفيض المعدل النهائي لمقياس الدعم الكلي حسب المعادلة المركبة التالية:

فإذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل اكبر من 40 مليار دولار فيجب تخفيضه بنسبة 70%، وإذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي النهائي المسجل اكبر من 15 مليار دولار واقل من أو

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**،مرجع سابق33.

يساوي 40 مليار دولار أو ما يعادلها فيجب تخفيضه بنسبة 60 % ، أما إذا كان مقدار مقياس الدعم الكلي المسجل اقل من أو يساوي 15مليار دولار فيجب تخفيضه بنسبة 45 % [1].

. المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية: اتفق الأعضاء في المنظمة على أن يكون التخفيض في مقياس الدعم الكلي لهذه الدول هو ثلثي التخفيض الذي تطبقه البلدان المتقدمة، ويتم إعفاء من التخفيض الدول النامية التي لا تزيد قيمة دعم الصندوق البرتقالي الخاص بها عن 100 مليون دولار، وكذا الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، كما يتم إعفاء من أي تخفيضات الدول حديثة الانضمام التي انضمت مؤخرا (السعودية والفيتنام، وأوكرانيا)، وكذا الدول ذات الدخل المنخفض (جمهورية القرقيز وجورجيا ، وأرمينيا وألبانيا، و ومولد وفا)، وإلزام بقية الدول حديثة الانضمام بثلثي التخفيضات المطلوبة من البلدان النامية الأخرى[2].

3 . تنافسية التصدير:

أكد نص النماذج التفاوضية على ما تم التفاوض عليه من قبل وهو إلغاء كافة إشكال الدعم التصديري الوارد في جدول التزامات الدول المتقدمة بحلول عام 2013، أما الدول النامية فيجب أن تلغي نهائيا دعم الصادرات الوارد في جدول التزاماتها بحلول عام 2016 ، مع السماح لها بالاستمرار فقط بتقديم دعم نقل وتسويق الصادرات (المادة 9 .4 من اتفاق الزراعة) حتى سنة 2021 ، وفيما يتعلق قضية المعونات الغذائية فقد تم التوصل إلى صيغة توفيقية لأهم الموضوعات الخلافية والمتمثلة في بيع المعونات الغذائية في السوق المحلية، حيث سيتم السماح بذلك لمقابلة الاحتياجات الغذائية المباشرة للبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء، على أن يتم توجيه حصيلة بيع المعونات لتمويل مدخلات الإنتاج الزراعي ونقل المعونات، أما فيما يخص قضية المعايير الخاصة بحضر وتقييد الصادرات فقد تم الاتفاق على إعفاء البلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا من أية معايير جديدة يتم التوصل إليها في المفاوضات[3].

[1] نفس المرجع السبق، ص 34.

[2] وليد نبيل النزهي، **تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة**، مرجع سابق، ص 6.

[3] نفس المرجع ، ص 21. 23.

4 . القطن: لم يتم التطرق إلى ملف القطن في المؤتمر الوزاري المصغر.

VII. مفاوضات الزراعة في عام 2009:

لقد حققت الوفود المفاوضة حول الملف الزراعي خلال سنة 2009 تقدما مستمرا حول المهام التقنية التي ستمكنهم من ردم الهواة ومن وضع التزامات جولة الدوحة في جداول قانونية ملزمة. واتجه العمل بعد ذلك في مسارين، الأول ناقش فيه المفاوضون المنظمة وعرض البيانات الضرورية لاحتساب هذه الالتزامات، وفي المسار الثاني أجرى رئيس فريق التفاوض ديفيد والكر• مباحثات مع المجموعات الصغيرة في منظمة التجارة العالمية حول بعض القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها بعد والتي تم شرحها في مسودة النماذج الزراعية والوثائق المتصلة بها، حيث ركزت الأطراف خلال المحادثات التقنية على مسألة تطوير جداول الكترونية لتقديم البيانات التي سوف تجعل من عملية احتساب الالتزامات المستقبلية لجولة الدوحة أكثر شفافية ، كما قام الأعضاء كذلك بتقديم البيانات الوطنية لها الضرورية لاحتساب الالتزامات الأساسية، ومن بينها البيانات حول القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي والاستهلاك المحلي، ثم تمت بعد ذلك دراسة هذه البيانات التي تم تقديمها خلال اجتماعات تدقيق البيانات. و فيما يتعلق المشاورات التي أجراها رئيس فريق المفاوضات فقد غطت القضايا التي بقيت دون حل في نصوص النماذج التي وضعت في ديسمبر 2008 ، والتي يطلق عليها اسم آلية الضمانات الخاصة(SSM) والتي تعتبر واحدة من الموضوعات المستمرة خلال المفاوضات الزراعية، حيث ستسمح للدول النامية برفع مؤقت للرسوم والتعريفات ، وذلك بهدف التعامل مع التدفق في الواردات ومع الهبوط في الأسعار، وتم إجراء محادثات بناءة حول كيفية صياغة الآلية اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بمخاوف الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. كما أجرى المفاوضون محادثات مثمرة حول المحاصيل الاستوائية حيث تم اقتراح تسريع قيام الدول المتقدمة بخفض الرسوم على المحاصيل الاستوائية، وخفض القيمة التفضيلية بعض المنتجات بأن يتم تحقيق وصول بعض منتجات الدول النامية بدون رسوم[1].

• من نيوزيلندا عين في افريل 2009، رئيسا جديدا للجنة المفاوضات التجارية

[1] المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، **منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية**، AALCO/49/DAR ES SALAAM/2010/S 13 ، ص 13.

هذا وقامت لجنة الزراعة في كل من اجتماعاتها الأربعة التي عقدت خلال عام 2009، بمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أساس إشعاراتها والقضايا التي

تمت إثارتها خصيصا بموجب المادة 6 الفقرة 18 من الاتفاق حول الزراعة، ومن بين القضايا التي تمت إثارتها ما يلي[1]:

. الحد الأدنى لحصص تعريفية معينة (تحديد الكميات الأدنى من الواردات المسموح بها في أدنى حد من الرسوم). وفي حال عدم استخدام جزء من الحصص التعريفية فإن هذا الأمر قد يرجع إلى ظروف العرض والطلب أو إلى المشاكل المحتملة في إدارة الحصص التعريفية؛

. اللجوء إلى أحكام الضمانات الخاصة (السماح بزيادة مؤقتة للتعريفات للتعامل مع الزيادات الحادة في الواردات أو انخفاض الأسعار) على بعض المنتجات؛

. تفاصيل معايير الدعم المحلي التي تم الإعلان عنها من قبل مختلف الأعضاء؛

. تفاصيل برامج معينة بموجب قانون الولايات المتحدة للأغذية والحفاظ على الطاقة لعام 2008؛

. إعانات التصدير وإجراءات الاستيراد على منتجات الألبان من قبل كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛

. توضيحات حول عمليات تقديم المعونات الغذائية من قبل مختلف أعضاء منظمة التجارة العالمية؛

. التزامات الاتحاد الأوروبي المنقحة بسبب التوسع الجديد في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص ملف القطن فقد أكدت المشاورات أن جميع الأعضاء ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على النص بصيغته الحالية، ولم يتم تقديم أية مساهمات فنية أو موضوعية جديدة في المشاورات. ومع ذلك فقد أكدت جميع الدول الأعضاء المعنية بأنها لا تزال ملتزمة بإيجاد حل يعالج قضية القطن بصورة طموحة وسريعة ومحددة ، بما يتفق مع الالتزامات التي قطعت في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري الذي عقد خلال شهر ديسمبر من عام 2005.

[1] نفس المرجع، ص 14.

إن الملاحظ في مسار المفاوضات الزراعية انه بالرغم من وجود اتفاق عام حول نسب تخفيض التعريفة الجمركية ومستويات الدعم المحلي إلا إن الخلاف لا تزال مستمرة في عدة موضوعات نذكر منها الأتي[1]:

- آلية الوقاية الخاصة للدول النامية؛
- نسب السلع الحساسة؛
- السماح للولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الحد المسموح بتقديمه لكل منتج في إطار الصندوق الأزرق مابين110 . 120 % من متوسط القيمة المتاحة للمنتج في إطار Farm bill ؛
- تخفيض اثر تقلبات أسعار سوق الغذاء العالمي على البلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا؛
- القطن وإلغاء الدعم التصديري المقدم له، وتخفيض الدعم المحلي عليه بمستويات أعلى من باقي المنتجات، منح نفاذ بدون تعريفات أو حصص جمركية لصادرات القطن من البلدان الأقل نموا.

VIII . تطور مفوضات الزراعة ما بعد عام2009:

تعتبر وثيقة مشروع الأساليب التي أنجزت في ديسمبر 2008، وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/W/4/Rev.4 ، آخر مجموعة صدرت من هذه الأساليب، فقد اعد رئيس المفاوضات الزراعية في 21 أفريل 2011، تقريرا (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/26) تتضمن آخر التحديثات المتعلقة بالمفاوضات، حيث ابرز التقرير التقدم المحرز في مسارين رئيسين من العمل، الأول: وضع مشروع الأساليب ،والثاني الأعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والإحصاءات فيما يتعلق مشروع الأساليب فقدم الرئيس ملخصا عن نتائج المشاورات التي أجراها حيث يعرض الجدول التالي وصفا مقتضبا لهذه النتائج.

[1] اشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة**،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية منشورات المنظمة العربية للتنمية ، جويلية 2012، ص 8.

الجدول رقم (3، 8) الحالة بالنسبة لتسع قضايا جدلية في مشروع الأساليب

المسائل	الوضع
الصندوق الأزرق . قيود خاصة بمنتجات محددة	لا حاجة لأي عمل تقني إضافي
القطن	ليس جميع الأعضاء في وضع يتيح لهم الموافقة على النص كما ورد في المشروع ولم يتم تلقي أية مساهمات إضافية، فنية كانت أو موضوعية.
تحديد المنتجات الحساسة	لا يزال بعض الأعضاء يطالبون بمرونة لتحديد خطوط تعريفية حساسة إضافية، ولم يتضح ما إذا كان أعضاء آخرون سيطلبون دفع أي مبلغ لهذا التحديد.
السقف التعريفي	لا تزال الآراء تشهد انقساما حادا حول إتباع استثناء يتيح المحافظة على تعريفات تتجاوز 100 % من القيمة المنصوص عليها بالنسبة لمنتجات خارجة عن تصنيف المنتج الحساس وأي مبلغ سيدفع لهذا الغرض.
وضع حصص تعريفية	لا تزال الآراء منقسمة حول ما إذا كان ينبغي إدخال هذه المرونة وثمة حاجة إلى المزيد من المشاورات والتوضيحات القائمة على الوقائع في هذا الصدد.
تبسيط التعريفات	يواصل الأعضاء مناقشتهم للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل هذه التبسيطات المقترحة عمليا بما في ذلك البدائل المحتملة.
المنتجات الخاصة	أبدى عدد من البلدان النامية الأعضاء عن تحفظهم على عدد الخطوط التعريفية المتعلقة بالمنتجات الخاصة، مشيرين في الوقت عينه إلى أن هذا الواقع قد يتأثر بما سيقرر في مجالات أخرى واردة في النص ولا يزال هذا الوضع قائما.
آلية الضمانات الخاصة	لا تزال هناك مسائل عالقة بشأن عدة عناصر من الآلية الخاصة للوقاية، وخاصة التحقق من الأسعار والأحجام، وموسمية المنتجات والآلية الخاصة للوقاية ومواطن المرونة لصالح الاقتصاديات الصغيرة الحجم. وقد قدم الأعضاء عدة وثائق تحليلية حديثة تتناول هذه المسائل، والمناقشات متواصلة لكن لم يتجلى حتى الآن أي توجه نحو التوصل إلى توافق.
المنتجات الاستوائية وتنويع المنتجات والافضليات الطويلة الأمد وتآكل الافضليات	أحرز بعض التقدم بعد بلاغين منفصلين في سبتمبر 2009 قدمهما كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبعض الأعضاء الآخرين، يتناول إحداهما خفض التعريفات على الموز من قبل الاتحاد الأوروبي ، بينما يتناول الثاني المعاملة الخاصة بالمنتجات الاستوائية وتآكل الافضليات وأظهرت المشاورات أن بعض الأعضاء الذين لم يشاركوا في هذين البلاغين أعربوا عن قلقهم إزاء تداعيات هذه المسائل.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، **التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية**، مرجع سابق ص 2 . 3.

أما فيما يخص الأعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والإحصاءات ، فقد رفع الرئيس كذلك تقريرا يتعلق بالتقدم المحرز في مجال العمل الموازي على النماذج والأنشطة المرتبطة بالبيانات والنماذج ضرورية

لصياغة إحصاءات ومعلومات مختلفة تتعلق بالأساليب ، كما للتعبير عن التزامات محددة من ودعم الجداول في الاتفاق النهائي .وعلى سبيل المثال فالنماذج مطلوبة لتقديم الالتزامات المختلفة بالإعانات الداخلية، وجداول خفض التعريفات وتوسيع الحصص التعريفية. و قد أحرز تقدم ملحوظ في صياغة النماذج وساهم هذا العمل بالإضافة إلى ذلك في توضيح بعض القضايا في مشروع الأساليب لدى استعراض الإحصاءات الفعلية[1].

فطريقة فهم الالتزامات الناجمة عن الأساليب والتحقق منها عملية تتطلب الكثير من البيانات ما يجعل العمل الموازي على الأنشطة المتعلقة بالبيانات ذا أهمية مماثلة. وتم التركيز أولا على المجالات التي تتطلب فيها أحكام مشروع الأساليب توفر البيانات والقدرة على تحقق الأعضاء منها قبل تطبيق الأساليب. وتتضمن هذه البيانات على سبيل المثال الإحصاءات بشأن قيمة الإنتاج الضرورية لتحديد التزامات الإعانات الداخلية، وبيانات الاستهلاك، الضرورية لتحديد أحجام الحصص التعريفية. و كان تقديم هذه الإحصاءات من قبل الأعضاء مفيدا لأجل إجراء عملية تحقق معمقة من قبل أعضاء آخرين، ما ساهم في تعزيز الشفافية.

أما في أعقاب المؤتمر الوزاري الثامن فقد تم عقد سلسلة من المشاورات بين العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لكيفية المضي قدما في مفاوضات الزراعة خلال الفترة 21 . 22 مارس 2012، لكن تلك المشاورات لم تسفر عن رؤية مشتركة حول مستقبل مفاوضات الزراعة ، حيث اقر المفاوضون بوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص الموضوعات التي يمكن حصادها بشكل مبكر وأيضا حصاد أية موضوعات وما إذا يمكن واقعيا صدور قرارات سياسية في ظل المناخ العام في مختلف بلدان العالم[2]. فدول مجموعة العشرين تؤيد تحريك المفاوضات في كافة المسارات بحيث يكون الملف الزراعي هو محور مفاوضات جولة الدوحة للتنمية، في حين مجموعة الكرينز فقد حددت قضية تنافسية الصادرات للانتهاء منه بما انه يوجد توافق كبير في أغلب العناصر المتعلقة به، كما اقترحت على المفاوضين تكليف سكرتارية لجنة الزراعة بإعداد تقرير تحليلي لأنماط واتجاهات دعم الصادرات

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، **التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية**، الدورة التاسعة والستون، روما ماي 2012،ص 3.

[2] اشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة**، مرجع سابق،ص 9.

من واقع الإخطارات التي تقدمت بها البلدان الأعضاء، وقد واجه هذا المقترح معارضة من قبل الاتحاد الأوروبي، أما مجموعة G33 فأكدت على أهمية العمل في كافة القضايا بالنماذج التفاوضية، أما الاتحاد الأوروبي فقد أكد انه لن يقبل بحصاد مبكر في موضوعات الزراعة لحين الانتهاء من مجمل النماذج التفاوضية، أما اليابان فقد جاء بمقترح بشأن تفعيل المادة 12 من اتفاق الزراعة الخاص بحظر الصادرات والذي واجه معارضة من قبل البلدان النامية وخاصة الهند والصين ، حيث يرتكز هذا المقترح على[1]:

. تعريف السلع الغذائية ؛

. التأكد من قيام الدول الأعضاء بالالتزام بالإخطار قبل تطبيق إجراءات حظر الصادرات ؛

. تحديد البلدان النامية المصدرة الصافية للغذاء.

إن الملاحظ في مسار المفاوضات في الملف الزراعي أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و بالرغم من مرور اثني عشرة سنة من انعقاد مؤتمر الدوحة ، لم تتوصل إلى توافق عام حول تحرير المنتجات الزراعية خاصة قضية الدعم الزراعي، وذلك لوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص النتائج التي حققتها في بعض مجالات التعهد الموحد لجولة الدوحة ، فنتائج هذه المفاوضات لم تكن حسب التوجهات والالتزامات الدولية الخاصة بخفض الدعم الزراعي بأنماطه المختلفة وفقا لما تضمنته اتفاقية الزراعة ، حيث يشير تقرير التنمية الدولية لعام 2008 (الزراعة من اجل التنمية) الذي يصدره البنك الدولي إلى أن ما تحقق على هذا الصعيد يبدو في عمومه ايجابيا وان كان متباطئا ودون المعدلات المستهدفة، وذلك وفق المؤشرات العامة التالية[2]:

. انخفض معدل الدعم من 37 بالمائة في فترة الأساس (1986 . 1988) إلى 30 بالمائة في متوسط الفترة 2003 . 2005 ، إلا أن متوسط قيمة الدعم السنوي قد ارتفعت فيما بين الفترتين من حوالي 243 مليار دولار 273 مليار دولار؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، **التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية**، مرجع سابق ، ص 3.

. اتجهت معدلات الدعم في البلدان المتقدمة نحو الانخفاض النسبي ، حيت انخفض المعدل بين فترة الأساس (1986 . 1988) والفترة (2003 . 2005) في الاتحاد الأوروبي من 41 بالمائة إلى 30 بالمائة ، وفي اليابان من 64 بالمائة إلى 58 بالمائة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من 22 بالمائة إلى 16 بالمائة، وفي كوريا الجنوبية من 70 بالمائة إلى 62 بالمائة ، أخذا في الاعتبار أن هذا الانخفاض النسبي لا يعني بالضرورة انخفاضا في القيمة المطلقة للدعم المقدم ، والتي حققت زيادة في العديد من الحالات؛

. كما ظلت البلدان المتقدمة تستأثر بالقدر الأعظم مما يقدم عالميا من مدفوعات الدعم الزراعي ، حيث تستحوذ دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نحو 90 بالمائة من إجمالي الدعم العالمي، بينما تقدم 120 دولة أخرى من الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية النسبة الضئيلة الباقية.

وفي ضوء هذه المؤشرات تظل قضيا الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة والنفاذ إلى الأسواق ، وليس بأي حال في البلدان النامية تمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعذر معها التوصل إلى حلول توفيقية مناسبة سواء فيما بين البلدان المتقدمة وبعضها البعض، أو فيما بينها وبين البلدان النامية، أو حتى فيما بين البلدان النامية وبعضها البعض، وذلك وفقا لحسابات المصالح وتقديرات المكاسب والخسائر.

المبحث الثالث: المواقف التفاوضية في منظمة التجارة العالمية حول الملف الزراعي مند الدوحة

عانت المفاوضات الزراعية من صعوبات بالغة، وذلك بسبب تباين وجهات النظر وتضارب المصالح بين الدول المتقدمة والتي مازالت تدعم الزراعة بشكل كبير، و الدول النامية التي تلعب الزراعة دورا أساسيا في اقتصادياتها، وتتلخص المواقف التفاوضية في الأتي:

I . المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة التجارة العالمية

1.مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في مؤتمر كانكون2003 :

لقد شارك في هذا المؤتمر146دولة عضو و30 دولة بصفة مراقب و88 منظمة دولية و إقليمية لمراجعة ما توصلت إليه المفاوضات حول أجندة الدوحة، وفيما يلي المواقف التفاوضية للاعبين الكبار في المنظمة حول مسألتي دعم الصادرات والدعم المحلي في الزراعة:

. موقف مجموعة الكرينز:

فيما يتعلق النفاذ إلى الأسواق طالبت مجموعة الكرينز بتخفيض التعريفات الجمركية فعلى سبيل المثال اقترحت الأرجنتين تخفيضات مبدئية تصل إلى 50% بالنسبة للدول النامية و70% بالنسبة للدول المتقدمة بتطبيق الصيغة السويسرية ، وإلغاء الحماية الخاصة التي تطبقها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية

في حين السماح للبلدان الأقل نموا بالحماية الخاصة للمنتجات التي تعتبر مهمة لأمنها الغذائي[1]. أما فيما

يتعلق بدعم الصادرات فقد طالبت مجموعة الكرينز بتخفيض 50% من الدعم فور تنفيذ الاتفاق الجديد، وإلغاء بقية الدعم بالنسبة للدول المتقدمة خلال فترة 3 سنوات و الدول النامية خلال فترة6 سنوات وبأقساط متساوية، والاستمرار في تطبيق المادة9-4من اتفاق الزراعة حتى إلغاء الدعم ،أما فيما يخص المعونات الغذائية فطالبت بعدم استخدام المعونات للتخلص من الفائض والتحايل على الالتزامات

[1] Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, **LES NEGOCIATIONS AGRICOLES A L'OMC** Document réalisé pour le Séminaire de haut niveau sur les enjeux de la conférence ministérielle de Cancun pour les pays francophone2003., P16.

الخاصة بتنافسية التصدير، إضافة إلى تعهد الدول المتلقية للمعونات بعدم تصديرها وتقديم إخطارات سنوية للجنة الزراعة بالبرامج والسياسات الخاصة بالمعونات الغذائية[1]. وعن قضية الدعم المحلي فقد طالبت المجموعة بتخفيض الدعم الداخلي مع التأكيد على صحة ووضوح المعايير الخاصة بالصندوق الأخضر وإلغاء الصندوق البرتقالي على أن يتم ذلك على مدى 5سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و9سنوات للدول النامية، وتخفيض الدعم في إطار الصندوق الأزرق بالنسبة للدول النامية ثم إلغائه نهائيا[2]،وفيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية والخاصة فقد رأت مجموعة الكرينز أن تستمر الدول النامية بالاستفادة من الترتيبات الحالية الخاصة بالدعم،و تحتفظ بالاستثناءات المضمنة في المادة6-2 من اتفاق الزراعة.

. موقف دول العشرين G20 :وهذه المجموعة تضم دولا نامية تشكل الزراعة أهمية في اقتصادياتها وتقودها الهند والبرازيل وتشارك فيها باكستان ومصر وحددت المجموعة موقفها كما يلي[3]:

بشأن دعم الصادرات طالبت المجموعة إلغاء دعم الصادرات خلال فترة محددة خاصة المقدم منه للمنتجات ذات الأهمية النسبية للدول النامية،أما فيما يتعلق باءتمانات التصدير فالمجموعة طالبت بمنع التحايل على التزامات التصدير وإزالة الدعم من برامج إئتمانات التصدير، وأما فيما يخص الدعم المحلي فتأكد مجموعة العشرين على تخفيض إجراءات الدعم المشوه للتجارة على أساس منتج بمنتج إلغاء الصندوق الأزرق،و وضع حد أقصى التزامات يتم الاتفاق عليها وتفصيلها فيما بعد بشان المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأخضر ،وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية فتأكد المجموعة على توسيع نطاق المادة6-2 من اتفاق الزراعة ليشمل برامج محددة ومستهدفة، والإبقاء على دعم الحد الأدنى كما هو عليه بالنسبة للدول النامية.

. موقف الاتحاد الأوروبي:لقد قدم الاتحاد الأوروبي في مؤتمر كانكون رؤيته لإصلاح السياسة الأوروبية المشتركة اتجاه تحرير التجارة الزراعية، وهي رؤية لا تتخلى عن دعم دول الاتحاد للزراعة على صعيد دعم الصادرات الدعم المحلي ،حيث بلغ إجمالي الدعم الزراعي عام 2000 في دول الاتحاد نحو112,5مليار دولار[4]، ويتضمن موقف الاتحاد ما يلي:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**،مرجع سابق ،ص19

[2] Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, opcite , P16.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص 18.

[4] محمد صفوة قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولي**ة، الدار الجامعية،2009،ص 176.

. خفض جوهري في الدعم السعري والمدفوعات المرتبطة بالإنتاج وتحويل الفائض إلى دعم المنتج الملتزم بتشريعات البيئة، وسلامة الغذاء،وصحة النبات والحيوان، ويشمل ذلك:الحبوب،المحاصيل البروتينية، المنتجات المولدة للطاقة ،القمح القاسي ونشا البطاطا، العلف المجفف،الأرز والمكسرات، منتجات الألبان والشيح؛

. الاستعداد لتقديم تنازلات في الدعم المحلي المشوه للتجارة شريطة السماح باستمرار الدعم المقدم في الصندوقين الأخضر والأزرق، معتمدا في ذلك على دراسات تشير إلى أن دعم الصندوق الأزرق اقل تشوها للتجارة من الدعم السعري والدعم المرتبط بالإنتاج.

. موقف اليابان وكوريا الجنوبية : جاء موقفهما مؤيد لموقف الاتحاد الأوروبي في عدم الاستعداد لتخفيض دعم الصادرات والدعم المحلي،كما أكد اليابان على ضرورة حماية التنوع الزراعي للتوفير الأمن الغذائي[1].

. موقف الولايات المتحدة الأمريكية: بلغ إجمالي الدعم الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام2002 نحو 90مليار دولار[2]،وقد جاء موقفها بأن تقديمها لتنازلات في مجال الزراعة مرهون بما يقدمه الاتحاد الأوروبي بهذا الصدد. فبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض التعريفات الجمركية وفق الصيغة السويسرية بنسبة 25 % ، كما طالبت بإلغاء دعم الصادرات كليا خلال مدة 5 سنوات،وطالبت كذلك بمنع الاحتكار الذي تقوم به شركات التصدير الحكومية في دول مجموعة كرينز .[3]

2. مواقف الأطراف المختلفة مابين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ:

لقد مضت المفاوضات ما بين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في خلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة حول إصلاح تحرير التجارة الزراعية، ومن ضمنه الدعم الزراعي، واستغرق الخلاف جل الوقت في اجتماعات لجنة الزراعة في جنيف أو في المؤتمرات الوزارية للمنظمة، فكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتهرب من أي التزام لتخفيض الدعم الزراعي بشقيه(دعم الصادرات والدعم المحلي) أو الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات، وتطالب الدول النامية

[1]. Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, opcite, P18

[2] محمد صفوة قابل ، مرجع سابق،ص 176.

[3]. Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, opcite, P17

بتنفيذ التزاماتها في تحرير التجارة الزراعية، أما الدول النامية فاستمرت بالمقابل منفردة من خلال مجموعة العشرين بالتأكيد على مطالبها والتي تضمنت:[1]

. تخفيف اثأر الأضرار التي خلفتها عليها جولة الاوروغواي وتقديم معاملات تفضيلية لها من الدول المتقدمة؛

. خفض كبير وسريع في الدعم الزراعي في الدول الغنية خاصة دعم الصادرات حتى تكون هناك منافسة عادلة مع صادرات الدول النامية مع منتجاتها المحلية، والحيلولة دون ربط تحرير التجارة بمعيار العمل والبيئة الذي يرفع من تكلفة منتجات الدول النامية.

أما مواقف مجموعة الدول حديثة الانضمام للمنظمةRAMS وللدول الأقل نموا فيقترب ما يمكن لمواقف الدول النامية، وأما مجموعة الكرينز فتقترب في مواقفها من الدول المتقدمة وبدعمها المستمر إلى تحرير كامل للتجارة الزراعية مع مطالبتها بتخفيضات جوهرية وتناسبية للدعم الزراعي في الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

3 .مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ2005: لقد عرف هذا المؤتمر مناقشات حامية ولم يحقق أيضا النجاح المرجو، وظلت الخلافات قائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول العديد من المسائل منها السياسات الزراعية والمقاربات الجديدة بشأن نظام التعريفة[2]،وقد كانت ابرز المواقف على النحو التالي[3]:

فيما يتعلق بالدعم المحلي وحسابات الدعم فقد أبدى الاتحاد الأوروبي رأيه بأن يتم التخفيض في الدعم بطريقة متعادلة وألا يتم خفض اكبر من قبل الدول التي تقدم دعم اكبر، وان يكون هذا التخفيض وفق مراحل زمنية ، مع مراعاة أن يتم التخفيض في الدول النامية على فترات طويلة،أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دعت إلى خفض جوهري للدعم على أن يتم ذلك بطريقة تناسبية تخفض فيها الدول ذات الدعم الأكبر بنسب اكبر، وفي قضية دعم الحد الأدنى فقد طالبت الدول النامية إعفائها من أي تخفيضات في هذا البند باعتباره الوحيد الذي يتيح لها تقديم الدعم لزراعتها ،كما طالبت كذلك بإلغاء الصندوق الأزرق الذي تستفيد منه الدول المتقدمة، وفيما يخص دعم الصادرات فقد طالبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية إلى إزالة جميع إشكال الدعم على الصادرات نهاية عام2013 بالنسبة للدول المتقدمة وعام2016 بالنسبة للدول النامية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،مرجع سابق،ص21.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني،2010،ص382.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص27-28.

4.مواقف الأطراف المختلفة في المؤتمر الوزاري المصغر بجنيف جولية2008: شارك في هذا المؤتمر ممثلو 40 دولة فقط، وبعد مفاوضات مكثفة حدث تقارب في وجهات النظر حول بعض المسائل الأكثر تعقيدا وحساسية في أجندة الدوحة منها الدعم الزراعي والتعريفات الزراعية، فقد نجح المجتمعون في تذليل الخلافات بشأن تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين وهي مسالة ظلت لفترات طويلة من العقبات العصية الحل، فضلا عن ذلك تم التوصل إلى توافق حول مسألة حساسة تتعلق بتآكل نظام التفضيلات[1].

تتفق جميع المواقف التفاوضية للبلدان المتقدمة والنامية على ضرورة إزالة العوائق التي تواجه الأعضاء في مجال التجارة الزراعية ،ولكن وعلى الرغم من التقارب المهم الذي تحقق ، فقد أدى إصرار الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بعدم تقديم تخفيضات إضافية في الدعم المحلي،في حين أصر الاتحاد الأوربي على عدم منح تخفيضات إضافية في إطار النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية إلى وصول المفاوضات في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود والانتقال من فشل إلى فشل آخر ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، وبقي مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف غامضا.لكن ماذا عن المواقف العربية بخصوص مفاوضات الزراعية وكيف تنظر إلى هذا الملف الشائك؟

II . المواقف العربية بخصوص الملف الزراعي

من الأهمية بمكان إلقاء نظرة على علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية و الصعوبات التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام، ثم نلخص المواقف التفاوضية العربية بشأن الملف الزراعي.

1. علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية والصعوبات التي تواجه الدول الساعية للانضمام:

1. علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية:

مما لاشك فيه أن قيام منظمة التجارة العالمية شكل نقلة نوعية في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، ووضع الأطر المؤسساتية التي تجعل من التحرر الاقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال أمرا لا رجوع فيه. و لإدراك الدول العربية لنتيجة مفادها انه لا مجال في العالم لأي دولة تعزل نفسها عن التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية، تحت أي مبرر كان،حيث اختيارها مثل هذا التوجه الانعزالي ستكون حتما هي الخاسرة وستكون خارج المنظومة الاقتصادية العالمية.ومن هنا فقد أخذت العديد من الدول العربية على عاتقها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،من اجل الاستفادة من المزايا

[1] محمد دياب،مرجع سابق،ص 383.

الاقتصادية التي يتيحها ذلك الانضمام ومن فرص للتنمية وتوسيع المكاسب، فقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء الحاليين في المنظمة 13 دولة ويمكن توضيح وضعية هذه الدول من خلال الجدول رقم(3، 9)،

الجدول رقم(3، 9):الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
البحرين	1جانفي1995	مصر	30جوان1995
المغرب	1جانفي1995	قطر	13جانفي1996
الكويت	1جانفي1995	الإمارات العربية المتحدة	10افريل1996
تونس	29مارس1995	الأردن	11افريل2000
جيبوتي	31ماي1995	عمان	9نوفمبر2000
موريتانيا	31ماي1995	الملكة العربية السعودية	11ديسمبر2005
		اليمن	3 ديسمبر 2013

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

و بالإضافة إلى 13 دولة المذكورة، هناك دول عربية لها صفة مراقب و هي :الجزائر،العراق، ليبيا ،سوريا ولبنان .هذا و لا تملك السودان صفة مراقب.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة هم الذين لهم حق التصويت على القرارات، إلا أن الدول التي تتمتع بصفة مراقب باء مكانها المشاركة في المفاوضات كمفاوض أساسي مما يجعل من الدول العربية ككتلة اقتصادية لها وزنها في المفاوضات، حيث تتطلب المشاركة من الدول العربية تحديد الاحتياجات أو ما يعرف بالأجندة الايجابية وتحديد مالا تحتاجه ما يعرف بالأجندة الدفاعية، ومعرفة التوجهات التي تساهم في تدعيم المفاوضات وترجمة الخيارات الاقتصادية إلى مواقف تفاوضية.[1]

2.الصعوبات التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام: من الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر منها:

[1] علي لطفي، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**،بحوث أوراق المؤتمر العربي الثاني مسقط،2007، ص29.

- المادة 12 بصورتها الحالية تضع الدول الساعية للانضمام تحت رحمة الدول الأعضاء ، بالأخص الدول الكبرى وفتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلي هذه المنضمة تتعرض لضغوطات كثيرة؛

. العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: فقد استفادت في جولة الاوروغواي الدول النامية والأقل نموا التي انضمت من مرونة خاصة. لكن الدول النامية ومن بينها العربية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونات ،كما أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة للحصول على المزايا المرخصة ، وفي بعض الأحيان ليس كلها؛[1]

. افتقار الدول العربية إلى كوادر مؤهلة وملمة بالجوانب القانونية والفنية لمتطلبات الانضمام خاصة في مجال إعداد جداول الالتزامات في مجال السلع والخدمات، وإعداد الردود على الأسئلة التي ترد من الدول الأعضاء بطريقة صحيحة تتماشى مع نصوص الاتفاقيات؛[2]

. عدم وجود إستراتيجية تفاوضية مبنية على أولويات محددة وفق الواقع التنموي للبلد والقدرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية ومدى قدرة القطاعات المختلفة على مواجهة تحديات الانضمام المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية ومقدمي الخدمة الأجانب؛[3]

. التغيير المستمر للمسئولين عن ملف الانضمام سواء على مستوى القيادات أو الخبراء الشيء الذي يؤثر على أداء فريق التفاوض سلبا.

2. الاتجاه العام لمواقف الدول العربية:

أن الموقف العام للدول العربية من مفاوضات الزراعة يقع في السياق العام للدول النامية،إذ لم يعد بوسع دولة بمفردها تغير ما تم تثبيته بجدول التزاماتها في مجال الزراعة، ولقد تعزز التزام الدول العربية بالإطار العام لموقف الدول النامية بعد إطلاق جولة الدوحة للتنمية خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة والذي عقد بقطر سنة2001 ويتلخص هذا الموقف بما يلي[4]:

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل** ، مرجع سابق ،ص 75.

[2] علي بن أبي طالب الرحمن محمود، **تقييم نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للانضمام**، بحوث أوراق المؤتمر العربي الثاني مسقط،2007، ص 9.

[3] نفس المرجع ص10.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص36 .

. التخفيف من الآثار السلبية لجولة الاوروغواي نتيجة الدعم المحلي الكبير ودعم الصادرات الذي يبقى متاحا للدول المتقدمة؛

. تسريع إسقاط الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة والذي يضر بصادرات الدول النامية من بينها العربية،وتنافسية منتجات هذه الدول في أسوقها المحلية ؛

. تفعيل مبدأ المعاملة التفضيلية، وتعليق ربط تحرير التجارة بمعايير العمل والبيئة لأجل غير محدد لما يسببه من زيادة في تكاليف الإنتاج وإضعاف قدرتها التنافسية.

3. موقف الدول العربية في مؤتمر كانكون:

ظلت مواقف الدول العربية إلى ما قبل إعلان عمان ومؤتمر هونغ كونغ تتنوع بين مواقف انفرادية أو ضمن المجموعات التي تشكلت عبر المفاوضات، مثل انضمام مصر إلى مجموعة العشرين G20،والأردن وعمان والسعودية الذين انضموا إلى مجموعة الدول المنظمة حديثا للمنظمة RAMS ولم تظهر الدول العربية كمجموعة موحدة خلال المفاوضات،كما لم تنضم لمجموعة واحدة يكون لها فيها دور مؤثر في المفوضات،وتتمحور محصلة المواقف الانفرادية في مفاوضات الزراعة في التوجهات التالية[1]:

فيما يتعلق بالدعم المحلي: الإبقاء على الدعم الوارد في الصندوق الأخضر والسعي لإزالة أي عوامل مشوهة للتجارة به،وإلغاء الدعم المقدم بموجب الصندوق الأزرق بأسرع وقت ممكن ، وفي الصندوق الأصفر تخفيض بمعدلات اقل وفترات تنفيذ أطول للدول النامية ومن بينها العربية كمعاملة خاصة بهاو الإبقاء على المعاملة الخاصة للدول النامية المادة6-2 كما هي لدعم تشجيع التنمية الزراعية؛

وفيما يخص دعم الحد الأدنى:الإبقاء على البرنامج كونه يفسح المجال للدول النامية دعما نسبته 10% لسلعة واحدة أو لقطاع فرعي أو لمجمل القطاع؛

وبشأن دعم الصادرات: إلغاء الدعم الصادرات بأسرع وقت ممكن وهو موقف لجميع الدول العربية ، غير أن الاختلاف فيما بينها،هو أن يتم التخفيض وفقا لطريقة الانسجام في التخفيض، بحيث تخفض الدول ذات الدعم الأكبر بنسب اكبر كما تقترح الولايات المتحدة الأمريكية،أو بالطريقة المتعادلة أي بنسب موحدة كما يقترح الاتحاد الأوروبي.

[1] نفس المرجع،ص 38.

4. موقف الدول العربية في مؤتمر هونغ كونغ:

ركزت الدول العربي في الاجتماع الوزاري التحضيري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية،الذي عقد بالعاصمة الأردنية في29 سبتمبر2005 على قضية الزراعة بشكل خاص حيث تضمن ما يسمى (إعلان عمان) خريطة الطريق إلى هونغ كونغ التي تضمنت رؤية الدول العربية للآليات التي يجب أن يتمخض عنها المؤتمر لإسهام في التنمية الزراعية في الدول العربية ومن خلال محتويات هذا الإعلان فانه يمكن إبراز موقف الدول العربية في مفاوضات هونغ كونغ على النحو التالي[1]:

بخصوص النفاذ إلى الأسواق: قدمت الدول العربية مجموعة من المطالب التي يجب التفاوض حولها بخصوص النفاذ إلى الأسواق نذكر منها:

- يجب أن تأخذ المفاوضات بشان المعادلة في الحسبان النمط الخاص لتجارة الدول العربية؛
- قد تمثل مقترحات مجموعة العشرين أساسا جيدا للعمل بالنسبة لتخفيض التعريفات بمعاملة خاصة وتمييزية فعالة؛
- يجب أن يكون عدد السلع الحساسة بالنسبة للدول المتقدمة محدودا، وان يتم إخضاعها للالتزامات بالحصص التعريفية والتخفيض الجمركي بشكل ملموس؛
- يجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى ، التي هي في وضع يسمح لها بذلك، أن تلتزم باءعفاء المنتجات الزراعية الواردة من البلدان الأقل نموا إلى الأسواق من الرسوم والحصص التعريفية.

وفي مجال تنافسية الصادرات فقد طالبت الدول العربية بالاتي[2]:

- الإلغاء السريع لجميع أنواع دعم الصادرات للمنتجات الزراعية مع الانخراط بالتخفيض تدريجيا مع بدء السنة الأولى للتطبيق ،ودون المساس بالمعاملة الخاصة والتمييزية بالنسبة للبلدان النامية هي مستوردة صافية للغداء والبلدان الأقل نموا ومع التسليم بالحاجة لتدابير التكيف التي ستعوض الآثار السلبية قصيرة الأجل لعملية إلغاء الدعم؛

[1] إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري للتحضير لمؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الاردن2005، ص3.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق،ص39.

- التنفيذ العاجل لقرار مراكش بشان البلدان النامية التي هي مستوردة صافي للغذاء، والبلدان الأقل نموا والإبراز الواضح لعناصر المعاملة الخاصة والتمييزية لأية ضوابط قد توضع بشان قروض الصادرات طبقا للفقرة4 من نلك القرار؛
- أن تعكس بالكامل مصالح المستفيدين من المعونة الغذائية عن وضع الضوابط الخاصة بهذه المسألة ويجب أن تتضمن الآليات التزامات المانحين في نطاق اتفاقية المعونة الغذائية والرصد المحسن لمعاملات المعونة الغذائية وفي الوقت نفسه تشجيع المشتريات المحلية والإقليمية؛
- ستستمر الدول النامية بالاستفادة من المعاملة الخاصة والتمييزية حسب بنود المادة 9-4 من اتفاق الزراعة لفترات معقولة يتم الاتفاق عليها بعد انتهاء جميع أشكال دعم الصادرات وتطبيق الضوابط ذات العلاقة.

وأما فيما يخص الدعم المحلي فقد اتفقت الدول العربية على المطالبة بما يلي[1]:

- يجب أن تؤدي المعاملة التي سيتفق عليها إلى تخفيضات فعالة ،وذات مغزى للدعم الذي يمنحه أهم الشركاء التجاريين لمجتمعاتهم الزراعية وبصورة حاسمة، ينبغي ألا تؤدي ضوابط الدعم المحلي إلى نوع من المبادلة فيما بين التدابير المختلفة لإعانات الدعم التي تشوه التجارة؛
- يجب الحفاظ على حيز السياسات لتنمية المنتجات المحلية الزراعية في الدول العربية استنادا إلى أهداف عادلة للحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي؛
- يجب أن تشارك البلدان المتقدمة في استعراض وتوضيح معيار الصندوق الأخضر بطريقة تضمن ألا تكون لتدابير الصندوق الأخضر أثار تضر بالتجارة أو أي أثار على الإنتاج؛
- استثناء الحد الأدنى بالنسبة للدول العربية من التزامات.

إن التأمل في مواقف الدول العربية يبرز جليا بأنه لا يوجد هناك أي موقف عربي موحد قوي في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية منذ الدوحة، إذ لا يمكنها أن تتبنى أي موقف بل تكتفي بمجرد التعبير عن عدم رضاها أو التعبير إلا من خلال إعلانات تصدرها تحضيرا للمؤتمرات الوزارية، فالدول العربية لا تظهر لها أي قرارات أو مواقف صارمة في المفاوضات برفض مالا تجده مناسبا لها والضغط للتفاوض حول الموضوعات التي تهمها.و يرجع ذلك لعدم التنسيق فيما بينها ككتلة اقتصادية عند المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

[1] إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري للتحضير لمؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية مرجع سابق،ص 4.

المبحث الرابع: تعثر مفاوضات التجارة العالمية المصادر و الأسباب

I. أسباب تعثر مفاوضات التجارة العالمية:

لقد سبق القول بأن جولة الدوحة عقدت في ظرف سياسي واقتصادي حساس بعد نحو شهرين من هجمات 11 سبتمبر 2001، و بعد فشل المحادثات التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وكان من المقرر أن تنتهي جولة الدوحة في غضون سنتين بالاتفاق على تحرير التجارة العالمية، لكن المفاوضات ظلت تتعثر، رغم عقد جولات تفاوض في والمكسيك وهونغ كونغ وسويسرا على مرتين، وذلك بسبب خلافات جوهرية وعميقة بين أطراف المفاوضات والمتمثلة في الآتي:[1]

. **نتيجة لإصرار الدول الكبرى والنامية على مواقفها:** ومحاولة كل طرف الخروج من المفاوضات بأكبر قدر من المكاسب لمزارعيه على حساب الأطراف الأخرى وكذلك إصرار الدول المتقدمة على ربط أي تخفيضات تقدمها في الدعم الزراعي بإجراء الدول النامية تخفيضات كبيرة في تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنتجات غير الزراعية، فالاتحاد الأوروبي وبقية مجموعة العشر الصناعية الكبرى بما فيها اليابان وكوريا رفضت إجراء تخفيضات كبيرة في التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بالإضافة إلى امتناع الولايات المتحدة عن تقديم خفض كبير في الدعم الزراعي المحلي وفي الدعم التصديري ، فالولايات المتحدة تقدم شتى أنواع الدعم لمزارعيها تشمل ضمانات شراء من الحكومة الفيدرالية فضلا عن التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الصادرات والواردات الأميركي للدول الراغبة في شراء المنتجات الزراعية الأميركية . حيث قدرت قيمة الدعم الذي قدمته الحكومة الفيدرالية إلى مزارعيها بنحو 150 مليار دولار في الفترة ما بين 1995 و 2005 وهذا ما يسبب خسارة كبيرة للقطاعات الزراعية في الدول النامية التي لا تتوفر فيها أدنى شروط التنافس الحر مع القطاع الزراعي الأمريكي في ظل الدعم الرسمي الهائل . وهذا وتطالب الولايات المتحدة بدورها بالحد من الضرائب المفروضة على الواردات الزراعية (ما يعني فتح الأسواق) أمام منتجاتها أو ما تسميه بحق الوصول للأسواق الأخرى وخصوصا للاقتصاديات الصاعدة مثل الهند والبرازيل.

[1] www.aljazeera.net/ebusiness/pages.

كما تحجم الدول النامية وخاصة الصاعدة كالبرازيل والهند والصين عن تحقيق معدلات خفض اعلى في التعريفة على المنتجات الصناعية ،كما تفرض بعض الدول النامية ضرائب على الواردات الزراعية تصل لنحو 65 % بحجة حماية منتجاتها الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية المدعومة فضلا عن ضمان إيرادات للخزينة العامة.كما أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى تمسكت بخفض الضرائب والتعريفات الجمركية التي تفرضها الدول النامية على الواردات الزراعية والمنتجات الصناعية ، وأصرت على أن أي اتفاق يجب أن يتضمن فتحا للأسواق وتحريرا للتجارة على مستوى الدول النامية. لكن تلك الدول الغنية ظلت تمتنع في المقابل عن فتح أسواقها الداخلية، وتحرير التجارة وأدى تصلب الطرفين إلى فشل جولات المفاوضات اللاحقة ومنها جولة جنيف في 2008، بعد فشل الولايات المتحدة والصين والهند في التوصل إلى تسوية بشأن قواعد الواردات الزراعية.[1]

ورغم أن تلك الجولة حققت اختراقا كبيرا، وأحيت الأمل في نجاح المفاوضات بعد التفاهم على أغلب النقاط الخلافية، فإن خلافات بين الولايات المتحدة والصين والهند مدعومتين من بقية الدول النامية ظلت مستحكمة خاصة بشأن (وسائل حماية المزارعين في الدول النامية) قوانين الاستيراد الزراعي التي تخول البلدان باتخاذ إجراءات لحماية الفقراء من مزارعيها، وذلك من خلال فرض تعريفة جمركية على بضائع محددة في حال انخفاض أسعار المحاصيل أو زيادة الواردات ، بالإضافة إلى خلافات تتعلق بموضوع القطن الذي يشكل مصدر دخل كبيرا لدول أفريقية فقيرة.

وقد ظل مصدرو القطن في الدول النامية يطالبون بخفض دعم منتجي القطن بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتوقف عن دعم صادراتهم.

واتهمت الصين والهند والبرازيل الأميركيين بإفشال جولة المحادثات، لكن والولايات المتحدة، لم تعترف بالمسؤولية عن فشلها، وطالبت الدول النامية بفتح أسواقها للبضائع الأميركية.

[1] www.aljazeera.net/ebusiness/pages.

العامل الثاني الذي يثير الشقاق في صفوف منظمة التجارة الدولية، هي بدء تشكيل تكتلات سياسية داخل المنظمة ذاتها، هذا ما أشار إليه وزير تجارة ليسوتو بوبان ليبيسا فى مؤتمر صحافى للمجموعة الإفريقية، عقده على هامش إجتماع جنيف حين قال: «إنه أمر مؤسف ومخيب للآمال ألا تذهب المفاوضات أبعد من حدود مجموعة السبع»، أي القوى التجارية الكبرى، مضيفا، أن أحد عناصر الأزمة الغذائية، أي الدعم، سيستمر في ملاحقتنا.

ولم يكن بوبان ليبيسا الوحيد الذي ألمح إلى أن آلية قرارات المنظمة تقلصت لتصبح في نهاية الأمر في أيدي حفنة تعرف باسم (السبعة الكبار) وهي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي اليابان والصين والهند والبرازيل وأستراليا، فعلى نحو مواز أعلن المتحدث باسم منظمة التجارة العالمية كيث راكويل أن الوضع بالغ التوتر في المفاوضات التي تجرى في منظمة التجارة العالمية في جنيف وأن مفاوضي أكبر سبعة بلدان تجارية سيبدؤون على الفور اجتماعا لحل حلة العقد، وأن وزراء مجموعة السبعة سيجتمعون في وقت قريب لحل المشكلات التي تمحورت بشأن مسألة آلية بند الحماية.

وعند تناول عوامل الخلاف داخل المنظمة، لا يمكننا القفز فوق بند الإغراق كونه أحد النقاط الساخنة للحروب التجارية العالمية، وهو ما يعرقل إنتاج الصناعات الناشئة في البلدان المستوردة، حيث يعتبر من نشاطات المنافسة غير العادلة والمخالفة، لذلك يواجه معارضة حكومة البلدان المستوردة وشركاتها، كما يواجه استنكار مختلف الدول.

الأمر الملفت للنظر، أنه على امتداد تاريخ هذه المنظمة، ومنذ تأسيسها في العام 1995، لم تكف الولايات المتحدة عن مناكفة الأعضاء الآخرين، ولم تقتصر الخلافات التي تثيرها مع دول العالم النامي فحسب، أو الأسواق الصاعدة فقط، فقد احتفظت على امتداد ما يفوق عقد من الزمن بالشكوى من أن الإعانات المالية الحكومية التي تقدمها المجموعة الأوروبية إلى مصنعي إنتاج الزيوت النباتية فيها، والتي تشجع على استعمالهم للبذور المزروعة لديها محليا، تلغي مفعول التزام المجموعة الأوروبية بتعرفة الصفر على الزيوت النباتية المستوردة.

II. الكاسبون والخاسرون من تعثر مفاوضات التجارة العالمية

يمثل استمرا تعثر مفاوضات التجارة العالمية خسارة للاقتصاد العالمي، حيث كان من المتوقع في حالة حدوث اتفاق أن بتعزز الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن 170 مليار سنويا بسبب زيادة تدفق التجارة ، كما يمثل خسارة للدول النامية

تعثر مفاوضات حول تحرير التجارة العالمية أراح بعض الدول والقطاعات إلا أن البعض الآخر يأسف لعدم التوصل الى اتفاق كان من شأنه تحريك اقتصاد العالم.

الأطراف الرابحة [1]:

. الحكومات: لن تواجه غالبية قادة دول العالم عواقب توقيع اتفاق ينعكس بفتح قطاع الزراعة في الدول الغنية وقطاع الصناعة في الدول النامية أمام المنافسة بشكل متزايد.

. المزارعون الذين يتلقون دعما: الاتفاقات التي كان يجري التفاوض بشأنها تنص على خفض الدعم الداخلي الذي يدفع إلى المزارعين في الدول المتقدمة بنسبة تتراوح بين 50 و85 في المائة. وكانت تنص كذلك على إلغاء الدعم على الصادرات عام 2013. والاقتراح الأميركي الأخير يخفض الدعم إلى المزارعين الأميركيين إلى 14.5 مليار دولار سنويا في مقابل أكثر من 40 مليار دولار حاليا.

. الدول التي تعتمد الحمائية في القطاع الزراعي: الدول المتطورة التي تفرض رسوما جمركية عالية جدا على استيراد المنتجات الزراعية لحماية الإنتاج الداخلي مثل اليابان أو سويسرا كان الاتفاق سيحدد لها سقفا معينا في مجال الرسوم. وكان يفترض بدول نامية تعتمد كثيرا على بعض المنتجات الزراعية مثل الهند واندونيسيا أن تحد من رسومها الجمركية.

[1] www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2011.

الأطراف الخاسرة:

. الاقتصاد العالمي: الاتفاق كان لينعكس ضخ 50 مليار دولار سنويا في الاقتصاد العالمي و100 مليار دولار في غضون عشر سنوات عبر تخفيض الرسوم الجمركية على ما أفاد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية . وهذه المبالغ تشكل جزءا ضئيلا من إجمالي الناتج الداخلي العالمي المقدر بأكثر من 50 ألف مليار، لكن الاتفاق كان ليشكل إشارة ايجابية في مرحلة الأزمة المالية الحالية.

. مصدرو المنتجات الزراعية: كانت البرازيل وكندا واستراليا وأوروغواي مثلا تنتظر بفارغ الصبر خفض الدعم في الدول الغنية لتصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق الدول المتطورة والدول النامية.

. اقل الدول نموا: لم يكن مطلوبا من هذه الدول تقديم أي تنازل في إطار جولة الدوحة، في حين أنها كانت ستتمكن من إيصال 97% من منتجاتها التصديرية من دون دفع رسوم جمركية إلى أسواق الدول المتطورة.

. الصناعة: الدول الصناعية كانت تنتظر بفارغ الصبر أن تخفض الدول الناشئة الرسوم الجمركية للوصول إلى أسواقها. وكان يفترض بالهند والبرازيل أن تخفضا متوسط الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية إلى 11 أو 12%. وكانت الصين ستستفيد بشكل كبير من فتح أسواق جديدة لتصدير منتجاتها الصناعية.

. الخدمات: قطاعات الاتصالات والمصارف والتأمين في الدول المتقدمة التي تسعى إلى منافذ جديدة في الدول الناشئة كانت لتستفيد من الاتفاق الذي كان يطلب من الدول الأعضاء تحديد القطاعات التي هي مستعدة لفتحها أمام المنافسة. ومسودة الاتفاق كانت تنص كذلك على تسهيل الهجرة المؤقتة للعمال المؤهلين.

. أخر الخاسرون منتجو القطن الأفارقة من إفريقيا الغربية (بنين وبوركينا فاسو ومالي وتشاد) الذين طالبو بخفض الدعم في الولايات المتحدة إلى منتجي القطن الأميركيين ووقف الدعم على التصدير.

III. مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل تعثر المفاوضات :

إن استمرار تعثر المفاوضات التجارية محفوف بالمخاطر وقد يخلق آثار سلبية واسعة النطاق على مستقبل منظمة التجارة العالمية ومصداقيتها، وعلى مستقبل النظام التجاري الدولي ويمكن إيجاز هذه الآثار في الأتي:

1. إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف: فقد شهدت سنوات مفاوضات جولة الدوحة ، تزايد ملحوظ في فتور حماس الدول الصناعية الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وظهر هذا الأمر من خلال توجيه مساعي هذه الدول لتوسيع علاقاتها التكاملية مع باقي دول العالم وتكتلاته الإقليمية، فيما يعرف بالإقليمية الجديدة التي لا تعرف وزنا لعامل الجغرافي ولا للمستوى الاقتصادي للدول الشريكة في التكتل، وكأنها من خلال هذه المساعي تتجه لإيجاد بدائل محتملة لتحرير التجارة متعددة الأطراف خارج إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . قناعة منها بأن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية أكثر فاعلية ، وأسرع في خلق أسواق لمنتجاتها من النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف الذي تقوده منظمة التجارة العالمية.[1]

2. فقدان فرصة لتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية: إن عدم اختتام جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن سوف تفقد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فرصة لتحسين قواعد المنظمة وتحرير التجارة ، واندماج البلدان النامية والأقل نمو في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، وتعزيز التنمية للاقتصادية وتخفيف الفقر مما يدعو إلى طرح التساؤل حول أجندة الدوحة للتنمية.

وفي دراسة لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي والذي مقره في واشنطن يقول بأن زيادة متواضعة فالتزامات G20 للوصول إلى الأسواق من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء في المنظمة من إنهاء جولة الدوحة في طموح متوازن لصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء دون جهد من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية وبلدان G20 خاصة إذا تم وضع الخلافات حول بعض القضايا الرئيسية جانبا وإجراء تعديلات

[1] عبد الواحد العفوري، **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة**، مرجع سابق ص372.

اللازمة على العروض الحالية ، و هناك خطر حقيقي من أن نتيجة مفاوضات ثماني سنوات علقت لاجل غير مسمى،و فرصة ستضيع لنمو وانتعاش الاقتصاد العالمي.[1]

وفي دراسة حديثة لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي والذي مقره في واشنطن يقول بأن هناك زيادة متواضعة في التزامات G20 للوصول إلى الأسواق من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء في المنظمة من إنهاء جولة الدوحة في طموح متوازن لصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء دون جهد منسق من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية والبلدان G20 خاصة إلى عزمهم الخلافات حول بعض القضايا الرئيسية وإجراء التعديلات اللازمة على العروض حاليا على الطاولة، وهناك خطر حقيقي من أن نتيجة لأكثر من ثماني سنوات من المفاوضات هي فقدت أو علقت إلى أجل غير مسمى. فرصة لتساهم بقوة في نمو والانتعاش الاقتصادية العالمية سوف تضيع. نستنتج مباشرة أن تكون جولة الدوحة لأعضاء منظمة التجارة العالمية وخاصة بالنسبة للحكومات G20 المشاركة في وسيلة لتقرير بقوة ينوون مقاومة الحمائية وتعزيز النظام التجاري العالمي.

3. الزيادة المحتملة في الحمائية : أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية صندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الرغم من تنفيذ بعض الدول لمختلف التدابير ضد الحمائية، ومع ذلك لا تزال هناك ممارسات تجارية غير مشروعة من جانب بعض الدول الكبرى مثل سياسة الإغراق، والدعم المشوه للتجارة ، والاحتكار، والمبالغة في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية.[2]

[1] la Commission d'ICC des Politiques du commerce et de l'investissement, **Les risques d'un échec de Doha** , Document n° 103-298 rev2-final FR – (17 septembre 20 10),p 03.

[2] Ibid.,P03.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الملف الزراعي يعد احد أكثر الملفات التي أثارت جدالا كبير في مفاوضات التجارة العالمية خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل من جهة أخرى، فقد كان لهذا الملف تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فلم تشملها ضوابط الجات على التجارة إلا عند انعقاد جولة أوروغواي والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الزراعة بعد مفاوضات شاقة بين الدول الأعضاء، غير أن هذا الاتفاق لوحده كان غير كافي نظرا لارتباط تجارة المنتجات الزراعية في تحريرها باتفاقيات تجارية أخرى تؤثر على ذلك.كما تضمن أيضا اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة التزاما بمعاودة المبادرة إلى إجراء مفاوضات من اجل تحقيق مزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم المشوه للتجارة. ونتيجة لذلك، ابقي على الملف الزراعي كمحور أساسي من مكونات مفاوضات جولة الدوحة للتنمية.

الفصل الرابع:

تحليل أثار تعثر مفاوضات التجارة العالمية على تطور المبادلات التجارية الزراعية في كل من الهند والبرازيل

تمهيد:

تعتبر كل من الهند والبرازيل من القوى الاقتصادية الصاعدة حيث شهدتا نموا سريعا في المجالات الزراعية والصناعية والتكنولوجية.وهما من دول البريكس ، وأصبحتا يلعبان دورا محوريا في مفوضات التجارة العالمية خاصة في الملف الزراعي للتنمية.والذي كان السبب الرئيسي في تأجيل اختتام جولة الدوحة للتنمية .

يعرض هذا الفصل بالتحليل نظرة عن وضعية الزراعة و التجارة الزراعية في الهند والبرازيل وتجربة تنفيذ اتفاق الزراعة وتداعيت التعثر الحاصل في المفاوضات التجارية على التجارة الزراعية في هدين البلدين وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: وضعية القطاع الزراعي والتجارة الزراعية في الهند والبرازيل.

المبحث الثاني : تجربة تنفيذ اتفاق الزراعة لكل من الهند والبرازيل.

المبحث الثالث: تداعيات تعثر مفاوضات لتجارة العالمية على تطور الواردات والصادرات الزراعية في كل من الهند والبرازيل.

المبحث الأول: وضعية القطاع الزراعي والتجارة الزراعية في الهند والبرازيل:

يحتل قطاع الزراعة مكانة هامة في كل من الاقتصاد الهندي والبرازيلي خاصة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان، وتوفير المدخلات الوسطية للعديد من الصناعات التحويلية ، بالإضافة إلى مساهمته في مصادر النقد الأجنبي من خلال إنتاج العديد من السلع القابلة للتصدير.سيتم التطرق في هذا الجزء إلى الإمكانيات الزراعية والإنتاج الزراعي لكل من الهند والبرازيل ، إضافة إلى السياسات الزراعية لكل منهما، كما سيتم التطرق كذلك إلى تجارة المنتجات الزراعية.

I . مقومات الزراعة لكل من الهند والبرازيل:

تعتبر الموارد الزراعية ركيزة أساسية لعملية الإنتاج الزراعي، وبالتالي فإن توفرها سيؤدي إلى زيادة وتنوع الإنتاج الزراعي، وتعد كل من دولة الهند ودولة البرازيل ذات إمكانيات زراعية هائلة لما تحتويه من موارد زراعية طبيعية وبشرية ، هذا ما جعلهما من بين أهم الدول في العالم المنتجة للعديد من المحاصيل الزراعية.

1. مقومات الزراعة في الهند:

تتمتع الهند بموارد طبيعية وبشرية زراعية هامة مما جعلها دولة زراعية بامتياز ، إذ تمثل مساحة الأراضي القابلة للزراعة ما يناهز 156 مليون هكتار [1]، أبرزها السهول سهل الغانج الذي يشكل 10 % من المساحة العامة للبلاد ب 35 مليون هكتار ، كما تتميز الهند بتنوع التربة والأقاليم المناخية (المناخ الموسمي الصيفي، الموسمي الشتوي، والقاري) مما أدى إلى تنوع محاصيلها الزراعية خاصة في الشمال الشرقي، كذلك توجد بها شبكة هيدروغرافية ، تتمثل في كثرة الأنهار والروافد الدائمة الجريان كنهر الغانج، ونهر براهما بوتر ، ونهر مهاندي ، إضافة إلى الآبار والسدود، وهو ما أهل الهند لامتلاك اكبر شبكة ري في العالم ، حيث تروي ما يربو 1/5 من أراضيها الزراعية.

[1] BRICS, joint **statistical publication 2013**,p121.

إضافة إلى الموارد الطبيعية المتوفرة في الهند، فالعنصر البشري كما هو معلوم له دور هام وفعال في الإنتاجية الزراعية بل هو أساس التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، نظرا لان الزراعة تحتاج إلى كثافة العنصر البشري حتى في حالة استخدام الوسائل التكنولوجية[1].والهند تزخر بطاقات بشرية شابة ، لكون المجتمع الهندي حيوي من حيث الإنجاب حيث تشير الإحصائيات في عام 2012 إلى أن حوالي 529 مليون من اليد العاملة تشتغل في القطاع الزراعي[2]. أما رؤوس الأموال فشأنها في هذا حال الدول النامية فهي تعد قليلة، حيث يتاح رأس المال للمزارع من مصادر عدة كموجداته ومدخراته الخاصة أو عن طريق الإقراض.

2 . مقومات الزراعة في البرازيل:

تتنوع مقومات الزراعة في البرازيل من موارد طبيعية متنوعة وموارد بشرية هامة ، مما مكنها من اكتساب ميزة نسبية في إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الزراعية، حيث تتمثل تلك الموارد الطبيعية والبشرية بشكل خاص فيما يلي:

. اتساع المساحة الصالحة للزراعية خاصة في السهول الساحلية الجنوبية الشرقية، إذ تمسح حوالي 9 بالمائة من المساحة الإجمالية أي 62 مليون هكتار و 220 مليون هكتار من المراعي[3]؛

. ارتفاع المساحة المروية حيث بلغت عام 2000 أكثر من 3 ملايين هكتار؛

. تنوع الأقاليم المناخية والتربة ، وغزارة الأمطار في كل فصول السنة؛

. توفر البرازيل على شبكة هيدوغرافية ممثلة في نهر الأمازون وروافده ؛

[1] عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، **الجوانب التنظيمية لتجارة السلع الزراعية في مصر في ظل تحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص19.

[2] BRICS, joint **statistical publication 2013**, p32.

[3] Ministre de l'alimentation de l'agriculture de la pèche , **Les politiques agricultures à travers le monde : quelques exemples brésil**, juin 2009 ,p2 .

. توفر اليد العاملة النشيطة حيث بلغت في سنة 2011 نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي (بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات ولكن باستثناء المنتجات المصنعة) 15,7% [1] ؛

. توفر رؤوس الأموال الخاصة والوطنية والأجنبية المستثمرة في القطاع الزراعي؛

. استعمال الأساليب العلمية الحديثة كاختيار البذور والفصائل ذات المرد ودية العالية، والدورة الزراعية والتهجين والمخصبات ووسائل التخزين .

II. الإنتاج الزراعي وتطوره في الهند والبرازيل :

تقوم الهند والبرازيل بإنتاج كميات ضخمة ومتنوعة من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لاسيما المحاصيل الرئيسية كالحبوب بمختلف أنواعها، البقوليات والخضر والفواكه، أما الإنتاج الحيواني فيتمثل خاصة في اللحوم والألبان والأسماك•.

1. الإنتاج الزراعي في الهند:

عرف الإنتاج الزراعي في الهند خلال العقود الأخيرة تطورا كبيرا خاصة في المزروعات المعيشية والتسويقية التي تشغل مساحة هامة من الأراضي الزراعية ،مما جعلها من أهم دول العالم المنتجة لعدة مزروعات في طليعتها الحبوب (القمح – الأرز – الذرة)، و المزروعات الصناعية المدارية من بينها (قصب السكر – القطن) ، و بعض الخضر(كالبطاطس) و الفواكه(كالحوامض) . بالإضافة قطيع ضخم من المواشي (الأبقار – الأغنام – الخنازير) . والجدول التالي يوضح تطور إنتاج أهم المنتجات الزراعية في الهند.

[1] Rapport du secrétariat, **EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(brésil)**, Document de l'OMC WT/TPR/S/283/Rev.1,26juillet 2013,p135.

• ما تجدر الإشارة إليه أن إنتاج الأسماك لم يدرج ضمن اتفاقية الزراعة بل هناك اتفاقية مستقلة خاصة بقطاع إنتاج الأسماك ومن تم لادعي للتطرق للإنتاج الأسماك في الهند والبرازيل.

الجدول رقم (4 ، 1) تطور الإنتاج الزراعي لأهم المحاصيل في الهند لفترة (2001 . 2011)

الوحدة: ألف طن

المحصول	02 . 2001	06 . 2005	07 . 2006	08 . 2007	09 . 2008	10 . 2009	11 . 2010
الحبوب	185740	195217	203085	216014	219900	203446	226539
القطن	9524	18500	22632	25884	22276	24022	33000
كاكاو	6410	7990	4860	9180	7170	5430	8260
اللفت	4190	8130	7438	5834	7201	6608	8179
السمسم	518	641	618	757	640	588	893
البطاطا	22490	23910	22180	34660	34390	36577	42339
قصب السكر	295960	281170	355520	348188	285029	292032	342382
التبغ	345	549	469	437	569	693	831
الفواكه	20909	55356	59563	65587	68465	71516	74878

المصدر: BRICS, joint statistical publication 2013 , p128 .

. إنتاج الحبوب: من الجدول رقم (4، 1) السابق، والشكل رقم (4 ، 1) أدناه نلاحظ أن كمية إنتاج الحبوب في تزايد مستمر من سنة إلى سنة أخرى باستثناء فترة(2009 . 2010) والتي عرف فيها إنتاج الحبوب انخفاضا نتيجة الأزمة الغذائية العالمية التي بدأت في 2008، حيث بلغ الإنتاج في فترة (2001 . 2002) . وهي الفترة التي تلت جولة الدوحة للتنمية . حولي 185,7 مليون طن ليصل في فترة (2010 . 2011) حولي 226.5 مليون طن، ففي ظرف عشر سنوات زاد إنتاج الحبوب بحوالي 40,8 مليون طن ، وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مستويات الغلة لمجموعة من المحاصيل الزراعية حيث سجلت ما قيمته 2,257 طن للهكتار في إنتاج الحبوب ، ومن جهة ثانية بسبب زيادة المساحات المحصولية إلى جانب هذا اعتماد الهند على الأساليب العالمية في مجال الزراعة التي تسمح بتحسين معدلات نمو الإنتاج.

الشكل رقم (4 ،1) تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في الهند لعامي 2001 و 2010

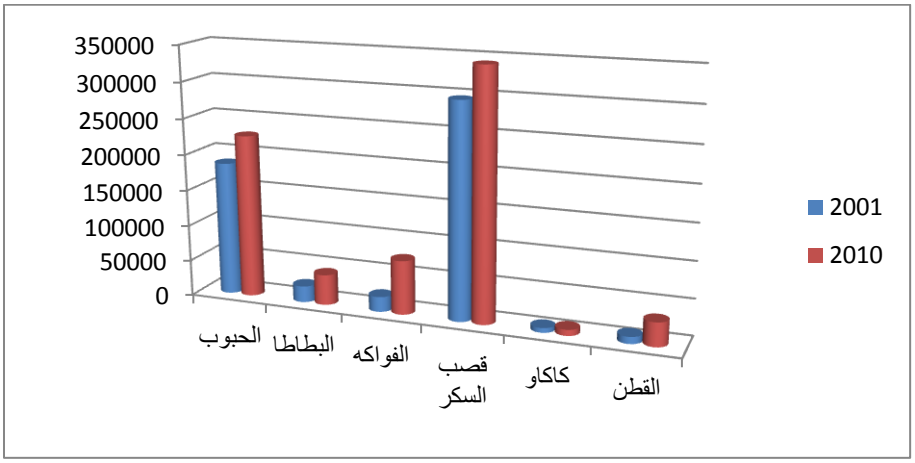

المصدر: نظم بالاعتماد على بيانات الجدول رقم **(4 ،1)**

. البطاطا: وتعتبر من بين أهم محاصيل مجموعة الخضر في الهند ، وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة ، ومن خلال بيانات الجدول رقم (4 ،1) نلاحظ أن فترة (2005 . 2006) قد عرفت ارتفاعا في الإنتاج قدر بحوالي 23,9 مليون طن مقارنة مع الفترة (2001 . 2002) التي كان فيها الإنتاج 22,5 مليون طن ، أما فترة (2006 . 2007) فقد انخفض فيها الإنتاج ليصل حوالي 22,1 مليون طن وذلك لانخفاض الإنتاجية من 17,058 طن / هكتار إلى 14,943 طن/ هكتار[1].ولكن الإنتاج عرف اتجاها تصاعديا ابتداء من فترة (2008 . 2009) حيث سجل ما يعادل 34,3 مليون طن ليرتفع في فترة (2009 . 2010) إلى حوالي 36,5 مليون طن ، ولتسجل فترة (2010 . 2011) زيادة معتبرة في الإنتاج قدرت بما يعادل 42,3 مليون طن.

. الفواكه: تعتبر تمار الفاكهة من بين المصادر الغذائية الهامة في الهند، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن إنتاج الفاكهة يعرف زيادة مستمرة، فقد بلغ الإنتاج في فترة (2001 . 2002) حوالي 20,9 مليون طن ليصل في فترة (2010 . 2011) إلى حوالي 74,87 مليون طن ، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحات المحصولية الزراعية وكثرة الاستثمار في هذا المجال من جهة وتحسن بعض المواسم من جهة أخرى.

[1] BRICS, joint **statistical publication 2013**,p129.

. المحاصيل التجارية:

تعتبر المحاصيل التجارية من المحاصيل الحلقية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية ، فالحكومة الهندية أعطت أهمية لهذا النوع من المنتجات خاصة لقصب السكري والقطن وكاكاو،والتبغ.

. قصب السكر: والذي تتركز زراعته في الجزء الأوسط من سهل نهر الغانج ومنطقة البنجاب، و من خلال بيانات الجدول رقم (4 ،1) والشكل (4 ،1) يظهر أن إنتاج قصب السكر هو اكبر محصول مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، والملاحظ كذلك أن إنتاج هذا المحصول خلال فترة (2005 . 2006) عرف انخفاضا حيث قدر الإنتاج حوالي 281,1 مليون طن بينما كان الإنتاج في فترة (2001 . 2002) 295,9 مليون طن، ليسجل ارتفاعا قياسيا في فترة (2006 . 2007) قدرة بحوالي 355,5 مليون طن بسب تزايد الغلة والظروف المناخية المواتية، ليبدأ التناقص في الإنتاج خلال فترة (2007 . 2008) وفترة (2008 . 2009) بمقدار حوالي 348,1 مليون طن و285 مليون طن على التوالي ، ليسجل اتجاها تصاعديا مند فترة (2009 . 2010) لتصل في فترة (2010 . 2011) كمية الإنتاج حوالي 342,3 مليون طن .

. إنتاج القطن : تعتبر الهند من بين الدول الخمسة الكبار المنتجة للقطن في العالم* (الصين ، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، وباكستان، والبرازيل)، حيث تتركز زراعته في القسم الغربي من البلاد وفي البنجاب وهضبة الدكن ، فمن خلال معطيات الجدول رقم (4، 1) يظهر أن كمية إنتاج القطن في تزايد مستمر من سنة إلى سنة أخرى باستثناء فترة(2008 . 2009) والتي عرف فيها إنتاج القطن انخفاضا نتيجة الأزمة الغذائية العالمية التي بدأت في 2008، حيث بلغ الإنتاج في فترة (2001 . 2002) حولي 9,5 مليون طن ليصل في فترة (2010 . 2011) إلى 33 مليون طن . وما تجدر الإشارة إليه أن إنتاج القطن في الهند يتميز بإنتاجية ضعيفة حيث قدر في فترة (2010 . 2011) ما قيمته 499 كيلو غرام للهكتار[1]. بالإضافة إلى ذلك فهو ذو نوعية رديئة.

* للتفصيل أكثر انظر:

Fousseini Traore , **les aides américaines et européennes au coton : impacts sur le marché international et conséquences pour l'économie malienne**, Opcit, p11

[1] BRICS, joint **statistical publication 2013**, p129 .

. إنتاج الكاكاو: من خلال بيانات الجدول رقم (4، 1) نلاحظ أن كمية إنتاج الكاكاو تعرف تدبدب ، فقد بلغ الإنتاج في فترة (2001 . 2002) حولي 6,4 مليون طن ليسجل ارتفاعا قياسيا في فترة (2007 . 2008) قدرة بحوالي 9,1 مليون طن بسب تزايد الغلة. ليبدأ التناقص في الإنتاج خلال فترة (2008 . 2009) وفترة (2009 . 2010) بمقدار حوالي 7,1 مليون طن و5,4 مليون طن على التوالي. ليعرف زيادة في فترة (2010 . 2011) قدرة بحوالي 8,2 مليون طن.

. إنتاج التبغ: تشير بيانات الجدول إلى أن إنتاج التبغ يعرف زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى، فقد بلغ الإنتاج في فترة (2001 . 2002) حوالي0,34 مليون طن ليصل في فترة (2010 . 2011) إلى حوالي 0,8 مليون طن ، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحات المحصولية الزراعية.

لقد تمكنت الهند من ضمان الأمن الغذائي لثاني أكبر تجمع سكاني في العالم ، و تصدير فائض الإنتاج الزراعي والهند تحتل المرتبة الرابعة عالميا ، وتشغل حوالي نصف اليد العاملة وتساهم بأكثر من خمس النتاج الداخلي الخام [1].

2 . الإنتاج الزراعي في البرازيل:

البرازيل تعد من أفضل 20 اقتصاد في العالم تعتمد بشكل أساسي على الزراعة والصناعة لا تقل أهمية ،البرازيل عملاق زراعي تتميز بضخامة وتنوع إنتاجه الزراعي فهو يحتل المرتبة الأولى في إنتاج البن، الحوامض، الكاكاو، كما أنه اعتمد على استصلاح أراضي الأمازون بزيادة المساحات الزراعية على شكل مزارع حديثة متخصصة في المحاصيل الزراعية.و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج أهم المحاصيل الزراعية في البرازيل.

1

الجدول رقم (4 ،2) تطور الإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية في البرازيل لفترة (2000 . 2011)

الوحدة: ألف طن

المحصول	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصويا	32821	51182	52465	57857	59833	57345	68756	74815
الذرة	32321	35113	42662	52112	58933	50746	55395	55660
قصب السكر	326121	422957	477411	549707	645300	672157	717462	734006
البقوليات	3056	3022	3458	3169	3461	3487	3159	3435
الأرز	11135	13193	11527	11061	12061	12651	11236	13477
البن	3807	2140	2573	2249	2797	2440	2906	2700
القمح	1726	4659	2485	4114	6027	5056	6171	5690
القطن	2007	3666	2899	4111	3983	2898	2950	5071
البرتقال	17064	17853	18032	18685	18538	17618	18102	19811

المصدر : BRICS, joint statistical publication 2013 , p123 .

. إنتاج الحبوب: فقد عرفت خلال 2006/07. 2010/11 زيادة إجمالي إنتاج الحبوب بسبة 5% سنويا[1]، وسيتم التعرض لذلك بشيء من التفصيل.

[1] United States International Trade Commission, **Brazil: Competitive factors in Brazil Affecting U.S. and Brazilian Agricultural Sales in Selected Third country Market** , USITC Publication April 2012, P57.

الشكل رقم (4 ،2) تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في البرازيل لعامي 2000 و 2011

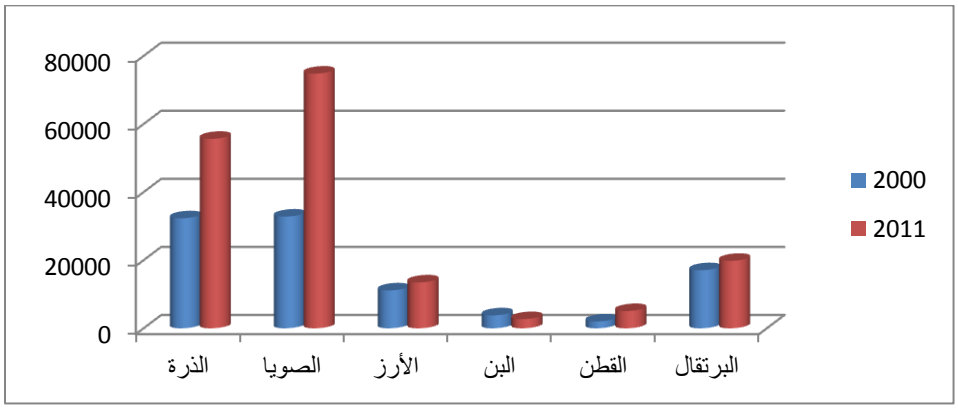

المصدر: نظم بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4 ،2)

1 . إنتاج الذرة: من خلال بيانات الجدول رقم (4، 2) والشكل رقم (4، 2) نلاحظ أن كمية إنتاج الذرة عرفت زيادة مستمرة ، فقد بلغت ذروتها حوالي 58,9 مليون طن في عام 2008 نظرا لزيادة استخدام الأسمدة وتحسين ظروف التربة والتوسع في استخدام البذور المعدلة وراثيا، ثم سجلت انخفاضا في الإنتاج سنة 2009 نتيجة الأزمة الغذائية العالمية ، لتعرف ارتفاعا من جديد وصل سنة 2011 حوالي 55,66 ملين طن.

2 . الأرز: تشير بيانات الجدول بأن إنتاج الأرز يعرف تذبذب في الإنتاج ففي سنة 2000 سجل إنتاجه حوالي 11,13 مليون طن ليصل سنة 2005 إلى حوالي 13,19 مليون طن، ثم سجل انخفاضا في الإنتاج سنة 2007 حوالي 11,06 مليون طن، ليسجل ارتفاعا مرة أخرى حيث وصل عام 2011 إلى حوالي 13,47 مليون طن، وذلك راجع لتناقص الغلة والتقلبات المناخية التي عرفتها المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد والتي تتركز فيها زراعة هذا المحصول.

3 . القمح: يتبين من الجدول رقم (4، 2) أن إنتاج القمح بدوره عرفا تذبذب في كمية الإنتاج، حيث بلغ ذروته في سنة 2008 حوالي ستة ملاين طن، بعدما كان في سنة 2000 حولي 1,7 مليون طن، ليسجل انخفاضا في سنة 2009 وصل إلى حوالي 5 مليون طن، ليعاود الارتفاع من جديد ويصل إلى

حوالي 5,6 مليون طن سنة 2011. وعموما يمكن القول أن الحبوب في مجملها أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من (2000 . 2011).

. إنتاج الصويا: تفيد المعلومات الواردة في الجدول رقم (4 ،2) والشكل رقم (4، 2) أن إنتاج البرازيل من الصويا في تزايد مستمر من سنة إلى سنة أخرى، باستثناء سنة 2009 التي عرف فيها الإنتاج انخفاضا نتيجة الأزمة الغذائية العالمية التي بدأت في 2008، فقد بلغ الإنتاج في عام 2000 حوالي 32,8 مليون طن، ليصل عام 2011 إلى حوالي 74,8 مليون طن، وترجع هذا الزيادة في الإنتاج إلى تحسن الإنتاجية من جهة فقد بلغت سنة 2000، ما قدره 2,403 طن / هكتار لتصل إلى 3,121 طن / هكتار سنة 2011[1].ومن جهة أخرى إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة، بالإضافة إلى استعمال البذور المحسنة وراثيا.

. البقوليات: من خلال معطيات الجدول رقم (4 ،2) يتبن بأن البرازيل حافظت على وتيرة إنتاج البقوليات بكميات تراوحت بين حولي 3 مليون طن و3,4 مليون طن خلال الفترة الممتدة من (2000 . 2011)، وذلك لعدم زيادة التوسع في المساحات المزروعة في هذا المنتج.

. قصب السكر: تعتبر البرازيل اكبر منتج في العالم لهذا المنتج، فمن خلال معطيات الجدول رقم (4، 2) يظهر أن كمية إنتاج قصب السكر في تزايد مستمر من سنة إلى سنة أخرى، حيث كانت كمية إنتاجه عام 2000 حوالي 326,1 مليون طن، ليرتفع عام 2011 إلى أكثر من الضعف حوالي 734 مليون طن، ويرجع ذلك إلى زيادة التوسع في المساحات المزروعة بعدما كان مركز الإنتاج في المناطق الشمالية الشرقية للبرازيل، ليتم الاتجاه نحو المناطق الجنوب الشرقي والتي مناخها أكثر ملائمة ، والتربة الجيدة والقرب من السوق الاستهلاكية. بالإضافة زيادة الطلب المحلي والدولي واستخدامه في إنتاج الايثانول[2].

[1] BRICS, joint **statistical publication 2013**,p123.
[2] United States International Trade Commission, **Brazil: Competitive factors in Brazil Affecting U.S. and Brazilian Agricultural Sales in Selected Third country Market** , Op. cit, P59.

. إنتاج البن: البرازيل تتصدر العالم في إنتاج البن ، والذي تتركز زراعته في المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد، فمن خلال بيانات الجدول (4، 2) السابق ،وكذلك الشكل رقم (4، 2) يتبين أن إنتاج البن عرف تذبذب وانخفاضا في الإنتاج فبعدما كان في عام 2000 الإنتاج حوالي 3,8 مليون طن انخفض إلى 2,1 مليون طن في سنة 2005 ، ليرتفع من جديد ليصل سنة 2008 إلى حوالي 2,7 مليون طن ، لينخفض في السنة الموالية، ثم يسجل ارتفاعا في الإنتاج وصل سنة 2011 حوالي 2,7 مليون طن.

. إنتاج القطن: تعتبر البرازيل من بين الدول الخمسة الكبار المنتجة للقطن في العالم،حيث تتركز زراعته في ماتو غروسو(Mato Grosso) جنوب شرق سيرادو (Cerrado)* ، فمن خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم (4، 2) السابق، يظهر بأن إنتاج القطن بدوره عرف تذبذب في الإنتاج ففي سنة 2000 سجل إنتاجه حوالي 2 مليون طن ليصل سنة 2005 إلى 3,6 مليون طن ، لينخفض الإنتاج في السنة الموالية و الذي بلغ حوالي 2,4 مليون طن، نتيجة انخفاض أسعار القطن وانخفاض في المساحة المزروعة ، وبعدها سجل ارتفاعا في عام 2007 قدر ب4,11 مليون طن، ليسجل انخفضا من جديد بلغ سنة 2010 حوالي2,9 مليون طن، نتيجة هطول الأمطار الغزيرة التي خفضت الغلة، وفي السنة الموالية عرف الإنتاج ارتفاعا قدره حوالي 5 مليون طن، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحات المزروعة بنسبة 38 % عن العام السابق ، والمناخ الملائم ، بالإضافة الأسعار المحلية والدولية الجيدة التي عرفها القطن[1] .

. **إنتاج البرتقال:** البرازيل هي أكبر منتج لهذا المحصول في العالم، حيث يتركز إنتاجه في ساو باولو (São Paulo) وميناس جيرايس (Minas Gerais) ، فمن خلال بيانات الجدول رقم (4 ،2) والشكل رقم (4 ،2) يظهر أن إنتاج البرتقال في تزايد مستمر، باستثناء سنتي 2008 و2009 التي عرف فيهما الإنتاج انخفاضا بسبب انتشار مرض تخضير الحمضيات وانخفاض الأسعار، فقد بلغ الإنتاج سنة 2000 حوالي 17 مليون طن ليصل حوالي 19,8 مليون طن سنة 2011.

* لمزيد من التفصيل أنضر الملحق رقم (2)

[1] Ibid.,P60.

III . السياسات الزراعية لكل من الهند والبرازيل

1 . السياسة الزراعية للهند:

لقد كان تحقيق الاكتفاء الذاتي الهدف الأساسي للسياسة الزراعية في الهند[1]، فمنذ أواخر 1960 ، أقرت الحكومة الهندية الثورة الخضراء التي تضمنت إدخال بذور تتميز بمقاومتها للجفاف و التقلبات المناخية و بمر دودية عالية ، فضلا عن استخدام الآلات و الأسمدة المعالجة، و الاهتمام بمشاريع الري وإنشاء التعاونيات الفلاحية. و قد أدت الثورة الخضراء إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب و القطن ، و تصدير فائض الإنتاج الزراعي ، و تحسن مستوى عيش المزارعين الهنود خاصة في ولاية البنجاب(Punjab) .و مع ذلك فإن هذه الموجة الأولى من الثورة الخضراء فشلت في رفع الدخل والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية الشاسعة في البلاد. ومن تم جاءت الثورة الخضراء الثانية في 1980 والتي شهد فيها القطاع الزراعي معدلات نمو مواتية في اغلب المناطق في البلاد، حيث كان وراء هذا النمو السريع والشامل للقطاع الزراعي في الهند نشر الآبار الأنبوبية على نطاق واسع بعدما كانت في السابق منتشرة فقط في شمال البلاد، وبناء السدود وقنوات الري للتخفيف من مخاطر الفيضانات في الشرق والشمال الشرقي، ولمحاربة الجفاف في الجنوب ، إضافة إلى الاعتماد على تكنولوجيات زراعية حديثة والتي كانت غير مقبولة لفترة طويلة في شرق الهند وبعض المناطق الأخرى لعصرنة القطاع الزراعي، وكذلك استصلاح أراضي البور وبشكل خاص في هضبة الدكن وصحراء ثارThar.وهكذا تم تأسيس نمط زراعة لمحاصيل عالية الإنتاجية كالأرز(الذي كان الغذاء الرئيسي في شرق وجنوب الهند) والقمح في مساحات واسعة من المناطق الريفية في الهند وخاصة في حوض نهر الجانج(Gangetic) وغرب بانجال (Bangal)[2].مما ساهم في زيادة الدخل في المناطق الريفية ، وبداية انخفاض الفقر الريفي لأول مرة في تاريخ البلد. وبعد عام 1990 دخل الاقتصاد الهندي مرحلة تنموية جديدة عندما بدأ في سلسلة من سياسات التحرير الاقتصادي والتي أدت فيما بعد إلى نمو متسارع

[1]Lars Brink, David Orden and Giselle Datz, **BRIC Agricultural Policies Through a WTO Lens**, JAE journal of Agricultural Economics, October 2012, P203.

[2] Koichi Fujtta, **Green Revolution in India and Its Significance in Economic Development: Implications for Sub-Saharan Africa,** Center for Southeast Asian Studies, Kyoto University, Japan, p06.

في البلاد إلى يمنا هذا، .ويمكن الإشارة إلى بعض الحقائق والقضايا التي واجهت الزراعة الهندية في الأتي[1] :

. انخفض معدل نمو القطاع الزراعي إلى 2,5% سنويا في المتوسط والتعب من القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي أصبح مشكلة اجتماعية خطيرة، لاسيما بالمقارنة مع النمو السريع للقطاعات الأخرى، على الرغم من أن الحكومة الهندية تحديد هدف معدل النمو القطاع الزراعي 4%؛

. نظرا لتراجع نصيب الفرد من استهلاك الحبوب وخاصة الأرز أصبحت الهند مصدرا رئيسيا له للأسواق العالمية، فقد شهدت الهند فترتين ذروة فائض المخزون العازلة المتراكمة في القطاع الحكومي(مؤسسة الأغذية في الهند) ، الأولى منتصف 1990 والثانية بداية 2000؛

. الإعانات للمدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والري ، الكهرباء لمجموعة مضخات كهربائية للآبار الأنبوبية ومنح القروض للمزارعين، فالإعانات الزراعية هي الآن العبء المالي الكبير جدا بالنسبة للحكومة نظرا للدعم بشكل رئيسي إلى المناطق الزراعية المتقدمة، وكذلك إلى المزارعين الأغنياء بشكل خاص،ويتم إهمال الاستثمارات العامة الضرورية للزراعة والمناطق الريفية،والذي يسبب التفاوت بين المناطق الريفية المتقدمة والمناطق الريفية المتخلفة؛

. أدت زيادة ميكنة الزراعة إلى انخفاض الوظائف الزراعية المتاحة، كما أدت الهجرة القوية للرجال من أفراد القوى العاملة إلى زيادة إضفاء الطابع الأنثوي على الزراعة[2].

2 . السياسة الزراعية للبرازيل: تعتبر البرازيل من اللاعبين الأساسين للمنتجات الزراعية، حيث بلغت في عام2011 صادراتها الزراعية 86 مليار دولار[3]، وهي ثالث قوة زراعية في العالم بعد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا ما جعلها تدفع إلى المزيد من تحرير المبادلات التجارية الدولية لاسيما الزراعية منها، فنجد أن العلاقة وثيقة بين السياسات الزراعية للبرازيل واستراتيجياتها

[1] Ibid., p10 .

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **جمهورية الهند وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية**، المجلس التنفيذي الدورة السادس والثمانون، روما 12 - 13 ديسمبر 2005،ص 5.

[3] WTO International tarde statistics2012,P69 .

التجارية الخارجية بهدف زيادة تعزيز الحضور البرازيلي في الأسواق الدولية، و تتلخص المحاور الكبرى للسياسة الزراعية البرازيلية فيما يلي:

يمكن النظر في السياسة الزراعية للحكومة البرازيلية من عدة جوانب وهي:

. إدارة الأراضي الزراعية؛

. قضية الكائنات المعدلة وراثيا؛

. تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين؛

. إزالة الغابات؛

1. إدارة الأراضي الزراعية: ففي هذا الجانب يوجد عدة ملاك يشرفون على أراضيهم، حيث يوجد حوالي 300 ألف من كبار المزارعين، إضافة إلى 200 ألف من ملاك الحيازات الصغيرة ذات المداخل الكبيرة في المحاصيل الزراعية، كذلك توجد حوالي 800 ألف شركة صغيرة، بالإضافة إلى وجود 3,2 مليون فلاح من الفقراء ذوي الدخل المتوسط ما بين 150 و € 200 .بما في ذلك 2 مليون فقير جدا في التعامل مع البرنامج الوطني الاجتماعي الرائد من الرئيس لولا " la bolsa famlia "

. تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين: فخلال سبعينيات القرن العشرين وجزء من الثمانينيات ، كان حصول المزارعين على التسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة مدعومة هو أهم أدوات الدعم المحلي، وبحلول منتصف الثمانينات تضائل الاهتمام بالائتمان وأصبح الجانب الأكبر من الدعم المحلي عن طريق آليات دعم الأسعار وكانت الحكومة البرازيلية تعمل على بناء مخزونات من عدد من المنتجات الزراعية. وقد أظهرت التحليلات التي أجريت على هذه السياسات أن تأثيرها كان ضئيلا على الكفاءة وأنها ساعدت على زيادة أسعار الأراضي وزيادة تركيز الملكيات الزراعية وزادة من تفاقم توزيع الدخل. وقد تخلت الحكومة البرازيلية عن بعض هذه السياسات خلال التسعينيات نظرا للصعوبات المالية التي عرفها القطاع العام.

IV . واقع التجارة الزراعية في الهند والبرازيل:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في اقتصاديات الهند والبرازيل من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت نسبة الناتج الزراعي في الهند 20 % عام 2011، بينما وصل في البرازيل 5,2 % في عام 2012، ومن جانب تجارة السلع الزراعية فقد ارتفعت كل من الصادرات والواردات لكل من الهند والبرازيل وبأفضلية للحكومة البرازيلية.

. أهمية القطاع الزراعي في الهند والبرازيل:

تظهر الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تباينا فيما بين الهند والبرازيل وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (4، 3)

الشكل رقم (4 ،3): تطور الأهمية النسبية للناتج الزراعي من حصة الناتج المحلي الإجمالي لكل من الهند والبرازيل من سنة 2000 إلى سنة 2012

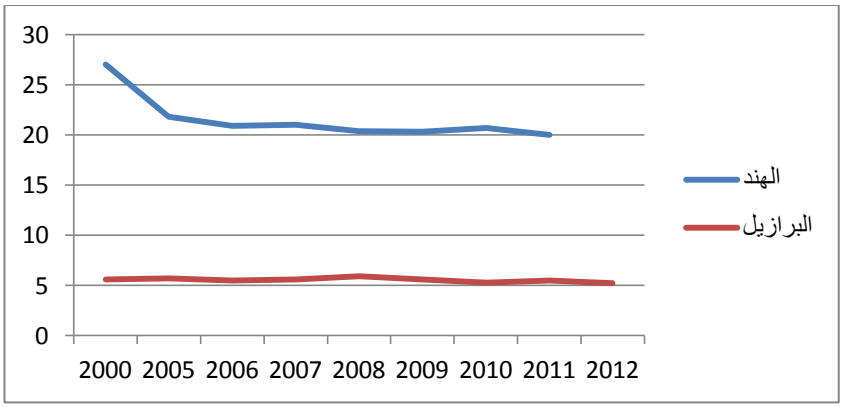

المصدر: نظم بالاعتماد على معطيات BRICS, joint statistical publication 2013,p39

والواقع أن الناتج الزراعي شكل حوالي 27 بالمائة من النتاج المحلي الإجمالي في الهند سنة 2000، ويلاحظ من الشكل أن هذه النسبة في تراجع منذ تلك السنة ،حيث بلغت عام 2011 حوالي 20 بالمائة ، نظر لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبوجه خاص قطاع الخدمات بدرجة فاقت نمو القطاع

الزراعي. أما في البرازيل فالملاحظ أن مستويات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ظل تقريبا ثابت خلال فترة اثني عشر سنة تتراوح بين 5,6 بالمائة و5,2 بالمائة .

المبحث الثاني : تجربة تنفيذ اتفاق الزراعة لكل من الهند والبرازيل

تعتبر كل من الهند والبرازيل من الأعضاء النشطين في منظمة التجارة العالمية ومن بين الدول السباقة للانخراط في هذه المنظمة، حيث انضمتا في جانفي 1995 . وقد برزت الهند صاحبة ثالث اكبر اقتصاد في آسيا مع البرازيل كمفاوض رئيسي عن الدول النامية التي تلح على الدول الغنية أن تقوم بتقديم تخفيضات اكبر في دعمها للمنتجات الزراعية والرسوم الجمركية على الواردات إذا كانت تريد أن تحقق تقدما في المباحثات .وتريد مجموعة العشرين للدول النامية أن يخفض الاتحاد الأوروبي جمارك الحاصلات الزراعية في المتوسط 54 بالمائة بشرط أن يقدم الأعضاء الآخرون في منظمة التجارة العالمية أيضا تنازلات.

I . التزامات الهند والبرازيل بموجب اتفاق الزراعة :

1 . التزامات الهند بموجب اتفاق الزراعة:

أولا . النفاذ إلى الأسواق:

لقد ربطت الهند في جولة الاوروغواي 81 % من جميع التعريفات الزراعية على مستويات : 34 % من جميع بنود التعريفة الجمركية في مستوى 150 % ، و 47 % من بنود التعريفة الجمركية في مستوى 100% ، و 4 % في مستوى 350 % ، ونسبة 15 % أخرى من بنود التعريفة الجمركية في مستوى أقل من 100% ، بما في ذلك 11 بندا كانت التعريفة الجمركية المربوطة عليها بنسبة 0 % ، حيث كانت هذه البنود الأخيرة تشمل على الأرز بمختلف أنواعه، والذرة بمختلف أنواعها، والعنب الطازج ، والتبغ ، واللبن المجفف منزوع الدسم ، وهي المنتجات التي كانت الهند قد ربطت التعريفة الجمركية عليها في جولات سابقة من مفاوضات الجات. وبذلك كان المتوسط البسيط للتعريفات الجمركية على نحو 600 بند من بنود التعريفة الجمركية هو 116 بالمئة ، وكانت جميع

التعريفات بحسب القيمة، أي لم تكن هناك تعريفات نوعية[1].

كما احتفظت الهند بقيود كمية في صورة فرض حضر على الاستيراد، أو اشتراط الحصول على إذن الاستيراد أو توجيه الواردات فيما يتعلق بنحو 43 %، من بنود التعريفة الجمركية أي 606 بند من مجموع بنود التعريفة الجمركية البالغ 1398 بندا، لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات بموجب المادة 18 . ب من اتفاقيات الجات ، ولدواعي الأمن والاعتبارات الدينية والبيئية[2].

هذا ولم تتعهد الهند بأية التزامات أخرى فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق كالحصص التعريفية الجمركية، لكونها اختارت تحديد سقوف للتعريفات المربوطة بدلا من تطبيق نظام التعريفة ، ومن تم فالهند لا يمكنها الاستفادة من تدابير الوقاية الخاصة التي ينص عليها اتفاق الزراعة.وعلى خلاف القيود الكمية التي أبقت عليها الهند فهي لم تكن تواجه أي مشكلة فيما يخص الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ، فيما يتعلق التعريفات الجمركية ، ويرجع ذلك إلى سلسلة الإصلاحات في السياسات التجارية التي شرعت الهند في اتخاذها من جانب واحد منذ سنة 1991 فعلى سبيل المثال، رفعت قيود الاستيراد على كل من القطن والسكر في عام 1994 ، وأدخلت جميع زيوت الطعام (باستثناء زيت جوز الهند) ضمن الترخيص العام المفتوح في سنة 1995، مع رسوم استيراد بواقع 30 % ، وفي سنة 1998 قررت زيادة تخفيض الرسوم على زيوت الطعام وأعفت واردات اللبن المجفف منزوع الدسم من شروط التوجيه و تراخيص الاستيراد.

وما تجدر الإشارة إليه أن الهند عندما أبقت على القيود الكمية، تساءل بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية عن المبرر من إبقاء هذه القيود مع التحسن الذي عرفه ميزان المدفوعات، ففي البداية اقترحت الهند جدولا زمنيا لمدة تسع سنوات يتم خلالها إلغاء القيود الكمية التي احتفظت بها ، حيث قبلت البلدان النامية هذا الاقتراح، لكن البلدان المتقدمة عارضت هذا الاقتراح، وبعد مفاوضات تم الاتفاق على أن تلغي الهند هذه القيود تدريجيا بحلول 2003، مع ذلك مضت الولايات المتحدة بمفردها وتقدمت

[1] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.

[2] www.yemen-nic.info/files/agric/expert/indiea.pdf/15/10/2013.

بشكوى ضد الهند. وكان قرار جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي صدر في سبتمبر 1999، في غير صالح الهند. وبدأت الهند في رفع القيود الكمية من جانب واحد انتظارا للانتهاء المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي ديسمبر 1999 ، تم التوصل إلى اتفاق على فترة زمنية لإلغاء القيود الكمية المتبقية على أن تكون هذه الفترة 18 شهرا اعتبارا من تاريخ اعتماد تقرير جهاز تسوية المنازعات في افريل 2001،[1]

وتبقي الهند على القيود الكمية على الواردات بنحو 5 % فقط من البنود الجمركية (538 بندا) بموجب المادتين 20 و21 من اتفاق الجات لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة ولدواعي أخلاقية[2].

ولتبديد المخاوف المرتبطة بإلغاء القيود الكمية على الواردات رفعت الهند رسوم الاستيراد المطبقة على بعض البنود منها زيت الطعام، والحبوب والسكر وكانت قد رفعت عن القطن منذ سنوات.

ثانيا . الدعم المحلي:تقدمت الهند ، في جولة الاوروغواي بعرض تفصيلي لتدابير الدعم المحلي لديها، في فترة الأساس يغطي جميع مجالات الدعم، كما تقدمت كذلك إلى منظمة التجارة العالمية بعرض تفصيلي آخرعن تدابير الدعم الجارية للسنة 1995.1996،كما يظهر في الجدول رقم(3،4)

الجدول رقم(3،4): الإنفاق على دعم الزراعة في الهند خلال فترة 1995 . 1996

نوع تدابير الدعم	الإنفاق في فترة 1995 . 1996	
	قيمة الإنفاق مليون دولار	الإنفاق كنسبة مئوية من قيمة الإنتاج الزراعي
1 . الصندوق الأخضر	2196	2,9
2 . مقياس الدعم الكلي السلعي	29619-	38,6-
3 . مقياس الدعم الكلي غير السلعي	5772	7,5
4 . تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية	254	0,3
5 . مجموع مقاييس الدعم الكلي (2+3)	23847-	31,0-

المصدر : .www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm

[1]www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.
[2] www.yemen-nic.info/files/agric/expert/indiea.pdf/15/10/2013.

فقد بلغ الإنفاق على الصندوق الأخضر 2196 مليون دولار أمريكي وهو ما يقارب 3 % من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي، ومن بين مجموع هذا الإنفاق أنفقت نسبة 71 % على بند واحد هو الاحتفاظ بالمخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي ، و18 % على الخدمات العامة كالبحوث والتسويق والإرشاد والتدريب ، وما إلى ذلك و11 % على البنود المختلفة الأخرى[1]. ولا يتضمن اتفاق الزراعة فرض أي حدود على هذه النفقات والأمر الأهم فيما يتعلق بمرونة السياسات المحلية هو الالتزام بمقياس الدعم الكلي، فقد كان مقياس الدعم الكلي السلعي في الهند في فترة الأساس (1986 . 1988) بالسالب لجميع المحاصيل باستثناء التبغ وقصب السكر. وفي فترة (1995 . 1996) كان أيضا مقياس الدعم الكلي السلعي بالسالب، فكما يتبين من الجدول السابق، ما يعادل 31 % من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي. وكان مقياس الدعم الكلي غير السلعي في فترة الأساس موجبا ما يعادل 4 % من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي. وفي فترة (1995 . 1996) بلغ 5772 مليون دولار وهو ما يعادل 7,5 % من مجموع قيمة الإنتاج الزراعي، حيث أنفقت نسبت 42 % من مجموع هذا الدعم على الكهرباء، و 32 % على الأسمدة و 23 % على الري، بينما كانت المبالغ التي أنفقت على الائتمان والبذور ضئيلة. أما فيما يتعلق المعاملة الخاصة والتفضيلية فتضمنت جداول الالتزامات الأصلية في فترة الأساس مجرد بيان مبسط لبعض تدابير الدعم دون تحديد الإنفاق. وفي فترة (1995 . 1996) بلغ الإنفاق 254 مليون دولار ، حيث أنفقت نسبة 59 % على مستلزمات الإنتاج و 41 % على الاستثمار . ومع ذلك فقد احتفظت الهند بحق تحويل نحو 80 % من دعم مستلزمات الإنتاج تحت بند مقياس الدعم الكلي غير السلعي إلى فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية، وذكرت في جدول التزاماتها أن نحو 80 % من المزارع يمكن تصنيفها على أنها مزارع صغيرة.وهكذا يمكن القول عموما أن النتائج المباشرة المترتبة عن قواعد اتفاق الزراعة وعلى التزامات الهند في مجال الدعم المحلي كانت قليلة.

[1] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.

ثالثا . قدرة الصادرات على المنافسة:

لا يوجد في الهند نظام لتقديم دعم مباشر للصادرات ولذلك لم تتعهد بأي التزامات بشأن دعم الصادرات . وقد الغي ما كان موجودا من أشكال هذا الدعم منذ سنة 1991 على المنتجات الزراعية وغير الزراعية ،ولما كان اتفاق الزراعة يسمح للدول النامية بدعم تكاليف تسويق السلع الزراعية بما في ذلك تكاليف التداول وتحسين جودة المنتجات، وكذلك تكاليف النقل الداخلي والخارجي والشحن ، فإن الهند من حقها الاستفادة من هذه الأحكام [1].ولم يتم استبعاد ممارسة هذا الحق وخصوصا بالنسبة للزهور ، والخضر والفواكه، و لكن الهند لم تبلغ منظمة التجارة العالمية بأي شكل من أشكال هذا الدعم.

ومع ذلك تقدم الحكومة الهندية بعض الحوافز للصادرات الزراعية، من خلال تدابير من بينها التدابير الواردة بالملحق 1 لاتفاق الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية المقابلة، ولا سيما استثناء أرباح بيع الصادرات من ضريبة الدخل ودعم أسعار الفائدة ، وقد قررت الحكومة في 2000 إلغاء الاستثناءات الخاصة بضريبة الدخل بالتدريج على مدى خمس سنوات تبدأ من (2000 . 2001). و المقصود بدعم أسعار الفائدة هو تعويض ارتفاع تكاليف القروض في السوق المحلية وليس في السوق العالمية، حيث يرى البعض انه ينبغي السماح للدول النامية بدعم أسعار الفائدة طالما أن الأسعار المدعومة لا تقل عن سعر الفائدة فيما بين البنوك المعلن عنه[2].

وفيما يتعلق بالضوابط التي كانت مفروضة على الصادرات ، فقد ألغي الكثير من هذه التدابير فعلى سبيل المثال تم إلغاء ضوابط التصدير التي كانت مفروضة على القمح الصلب كليا، كما ألغيت جزئيا على الخضر في عام 1994، كذلك ألغي الحد الأدنى لأسعار تصدير الأرز العادي. وسمحت الهند في1995 بتصدير كميات محدودة من القمح العادي، لكن هذا الحضر أعيد في السنة الموالية ، وقد شكلت الحكومة لجنة من أعضاء البرلمان وأصت هذه اللجنة بإلغاء تلك الضوابط المفروضة على الصادرات وقد تحدد هذا التحول في سياسة التصدير والاستيراد الجديدة التي أعلنت في افريل2002، ذات التوجه نحو تحرير المنتجات الزراعية.

[1] www.yemen-nic.info/files/agric/expert/indiea.pdf/15/10/2013.
[2] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.

2 . التزامات البرازيل بموجب اتفاق الزراعة:

لم يفرض تنفيذ التزامات جولة أوروغواي أعباء كبيرة على البرازيل، لكونها قامت بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قبل نهاية الجولة .

أولا . النفاذ إلى الأسواق:

لقد ربطت البرازيل رسومها الجمركية قبل جولة الاروغواي ب نسبة 5 بالمائة من جميع بنود التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية، وفي جولة اروغواي التزمت بحصص التعريفة الجمركية للقمح والتفاح والكمثري وبلغت الحصة بالنسبة للقمح 750000 طن معفاة من الرسوم الجمركية، غير ان هذه الحصة لم تطبق لكون البرازيل تقدمت خطوات في سبيل تحرير تجارة القمح من القواد والضوابط، وفي سبتمبر 1997 أعلنت أنها تعتزم سحب حصص التعريفة الجمركية الخاصة بالقمح، كما تم ربط جميع التعريفات الجمركية في حدود مابين 0- 55% وكان المتوسط البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية المربوطة على جميع المنتجات الزراعية هو36 بالمائة، والجدول الموالي يوضح التعريفة المربوطة على بعض المنتجات الزراعية الملزم على البرازيل تطبيقها.

الجدول رقم **(4،4) التعريفة المربوطة لبعض الواردات الزراعية البرازيلية (%)**

المنتج	رمزهHS	التعريفة القيمية المربوطة	النسبة المعفاة من التعريفة القيمية
الأغنام	**010410**	**14**	**0**
السردين	**030261**	**35**	**0**
الحبوب	**10**	**48,4**	**0**
الشاي الأخضر	**090210**	**35**	**0**
الدهون والزيوت	**15**	**34,4**	**0**

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

يتبين من خلال الجدول رقم (4،4) أن البرازيل التزمت بفرض تعريفة مرتفعة نسبيا على كل من منتج الحبوب ، السردين، الشاي الأخضر، الدهون والزيوت على التوالي:48,4، 35،35،4,34 بالمائة. والتزمت بتعريفة منخفضة نسبيا على واردات منتج الأغنام نسبتها 14 بالمائة، كما انه لم تكن هناك نسبة معفاة من التعريفة الجمركية لهاته المنتجات، أما فيما يخص التعريفة التي طبقتها البرازيل على هذه المنتجات بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نوردها في الجدول التالي:

ت.ج.ق: التعريفة الجمركية القيمية

ح.م: الحصة المعفاة من الرسوم الجمركية

جدول رقم (5،4): التعريفة المطبقة على بعض الواردات الزراعية البرازيلية (%)

المنتوج / السنوات	الاغنام		السردين		الحبوب		الشاي الاخضر		الدهون والزيوت	
	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م	ت.ج.ق	ح.م
2000-97	1,7	66,7	13	0	7,7	38	12,66	0	12,4	0
2001	0,7	66,7	12,5	0	7,2	38	10	0	12,2	0
2002	0,7	66,7	11,5	0	7	38	10	0	11,3	0
2003	0,7	66,7	10	0	5,9	38	10	0	9,8	0
2004	0,7	66,7	10	0	5,9	38	10	0	9,8	0
2005	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,8	0
2006	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,8	0
2007	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,7	0
2008	0,7	66,7	10	0	5,7	38	10	0	9,7	0

المصدر :المنظمة العالمية للتجارة

من خلال الجدول يتضح أن البرازيل لم تطبق تعريفة تفوق التعريفة التي التزمت بها على هذه المنتجات خلال جولة الاروغواي بل على العكس من ذلك كانت نسبة التعريفات المطبقة اقل بكثير من نسبة التعريفات المربوطة، كما يلاحظ أن البرازيل خفضت التعريفة المطبقة على كل من منتج الأغنام والشاي الأخضر سنة 2001 على التوالي إلى 0,7 ، 10 بالمائة بعدما كانت على التوالي بمتوسط 1,7 ،10 بالمائة خلال 1997 . 2000 ، ثم ثبتت التعريفة المطبقة عليهما سنة 2001 إلى غاية 2008, كذلك خفضت التعريفة المطبقة عل منتج السردين التي كانت بمتوسط 13 بالمائة خلال 97. 2000 إلى 10 بالمائة سنة 2003 وتبثت هذه النسبة إلى غاية 2008، وخفضت التعريفة على كل من منتج الحبوب والدهون والزيوت على التوالي من 7,7، 12,4 بالمائة خلال الفترة 97. 2000 لتصل عام 2008 إلى 5,7، 9,7 بالمائة وهذا راجع إلى عاملين أساسين:[1]

العامل الأول:هو أن تحرير التجارة للمنتجات الزراعية كان جزء من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها البرازيل حتى قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث نفدت في عام 1990 برنامجا جديد للإصلاح التعريفات الجمركية أدى إلى خفض متوسط التعريفات الجمركية من 36 بالمائة إلى 14 بالمائة خلا

[1] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a05

ثلاث سنوات, والعامل الثاني: فقد أدى تنفيذ قواعد السوق المشتركة للجنوب (الميركسور) إلى فرض قيود أخرى على هيكل التعريفات المطبقة في البرازيل حيث طبقة التعريفة الخارجية المشتركة في إطار السوق المشتركة للجنوب في جانفي 1995 وهو ما أدى إلى تحريك عملية إصلاح وخفض التعريفة الجمركية، حيث تقضي التعريفة الخارجية المشتركة، بان تتراوح جمع التعريفات بين 0، 20 بالمائة وان تكون بحسب القيمة.[1]

وتسعى البرازيل للامتثال بالقواعد التي نصت عليها اتفاقية الزراعية والتقيد بالتزاماتها الخاصة بالتعريفة الجمركية ومع ذلك واجهة صعوبات فمعدل التعريفة المشتركة في إطار الميركسور بالنسبة لبعض المنتجات كان أعلى من المعدل الذي ارتبطت به البرازيل أمام منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك خرقا لاتفاقيات الزراعة، وقد أثيرت هذه القضية فيفي سنة 1996 إلى لجنة الاتفاقيات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العلمية ، حيث تعهدت البرازيل بالتفاوض من جديد بشأن هذه التعريفات مع أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يهمهم الأمر، موضحة أن معدلات التعريفة الجمركية المشتركة لن تطبق حيثما تكون أعلى من المعدلات التي ارتبطت بها أمام منظمة التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق الحصص المعفاة من التعريفة الجمركية للمنتجات الزراعية المختارة نجد أن البرازيل التزمت بعدم إعفاء أي حصة من المنتجات ولكن في الواقع كانت النسبة المعفاة من التعريفة الجمركية لكل من الأغنام والحبوب على التوالي66,7، 38 بالمائة، ولم تعفى أي نسبة من التعريفة الجمركية لمنتج السردين والشاي الأخضر والدهون والزيوت.

ثانيا . الدعم المحلي:

لقد أبلغت البرازيل المنظمة العالمية للتجارة عن حجم إنفاق تدابير الدعم المحلي، والجدول الموالي يبين مقياس الدعم للفترة الممتدة من 1995 إلى 2008

[1] محمد السيد شاهين، **تجمع الميركسور والفرص التصديرية لقطاع الصناعات الهندسية والالكترونيات**، مركز تنمية الصادرات المصرية، 2010،ص 5,

الجدول رقم (6،4) : التزامات وتطبيقات مقياس الدعم الكلي للبرازيل (مليون دولار)

السنوات	مستوى الالتزام	الدعم المقدم
1995	1039,1	295
1996	1025	363,3
1997	1010,9	306,8
1998	996,8	82,8
1999	982,7	.
2000	968,7	.
2001	954	.
2002	940,3	.
2003	926,2	.
2004	912,1	.
2005	912,1	117
2006	912,1	.
2007	912,1	341,8
2008	912,1	520,4

المصدر :لجنة الزراعة بالمنظمة العالمية للتجارة

(.) :يقصد بها الدعم في حدوده الدنيا

يتضح من الجدول رقم(4 ،6) أن البرازيل كان يخفض مستوى الالتزام المتعلق ب AMS بشكل متتالي ما قيمته 14,1 مليون دولار أي يخفض نسبة 1,3 بالمائة، حيث كانت نسبة التخفيض خلال (1995 . 2004) تقدر ب12,2 بالمائة وهي اقل من 13,3 بالمائة النسبة التي أمرت بها اتفاقية الزراعة الدول النامية الالتزام بتخفيضها، وبالتالي يكون أخر التزام للبرازيل الخاص بسنة 2004 المقدر ب912,1 مليون دولار ،بحيث لا يجوز لها تقديم دعم يفوق هذه القيمة ويبن الجدول التزام البرازيل بهذا الشرط إلى غاية2008 ، وما تجدر الإشارة إليه كذلك أن الدعم الفعلي الذي منحته خلال هذه السنوات اقل من الذي أقرت الالتزام به خلال فترة (1995 . 1998) وسنة 2005 ، و2007، و2008 وكان في حدوده الدنيا من 1999 إلى غاية 2004 وخلال سنة 2006.

إن الدعم المحلي الذي وفرته دولة البرازيل كان الهدف منه زيادة استخدام المدخلات، فهناك عدد معتبر من البرامج التي وضعت لدعم الإنتاج الزراعي منها توفير الائتمان المنخفض التكلفة خاصة لصغار الفلاحين، ودعم أسعار السوق بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، السعر الذي يتلقاه المنتجون أعلى من أسعار الأسواق العالمية في الفترة(2003 . 2005) بمتوسط 2 بالمائة.[1]

وللإشارة فالبرازيل تستفيد من الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة والتفضيلية كما هو مبين الجدول رقم (4،7) التالي:

جدول رقم (4،7) الإنفاق على فئة المعاملة الخاصة و التفضيلية (مليون دولار)

التدابير / السنوات	التسهيلات الائتمانية لشراء مستلزمات الإنتاج	التسهيلات الائتمانية للاستثمار الزراعي	إعادة جدولة الديون
1995	1996,5	162,4	.
1996	84	185	.
1997	98,6	182	.
1998	157,1	215,8	.
1999	12,5	129,3	14,1
2000	105,4	188,9	15,4
2001	92,4	225,9	283,6
2002	95,8	283,6	13,3
2003	117,8	362,9	13,8
2004	97,6	280,4	16,3
2005	150	456,4	19,8
2006	99,3	642,4	23
2007	103,1	512	27,7
2008	140,5	727,3	32,3

المصدر :لجنة الزراعة بالمنظمة العالمية للتجارة

[1] Rapport du Secrétariat, EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL), Document de l'OMC WT/TPR/S/212 ,29 février 2009 , p 108-111

من خلال الجدول رقم (4 ،7) يظهر أن التسهيلات الائتمانية المقدمة لشراء الإنتاج غير مستقرة خلال الفترة (2005 . 2008)، أما التسهيلات الائتمانية التي تقدم لأغراض الاستثمار الزراعي كبيرة فخلال سنة 2008 كانت قيمتها 727,3 مليون دولار تفوق المقدار المخصص في فترة الأساس المتمثل في 689,1 مليون دولار، كما يلاحظ ابتداء من سنة 1999 (وجود إعانات لإعادة جدولة الديون على مدى فترات أطول وتحث ظروف أكثر مواءمة) وهذا راجع لتخفيض البرازيل الدعم المحلي المقدم حيث وصل خلال سنوات إلى حدوده الدنيا خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2004 وخلال سنة 2006 .

ثالثا . دعم الصادرات:

أثناء جولة اوروغواي أعلنت البرازيل أن دعم الصادرات المخصص لمجموعة من المنتجات، والذي كان يبلغ في فترة الأساس (1986–1990) 96,17 مليون دولار في المتوسط سنويا، سوف يتم تخفيضه بنسبة 24 في المائة ليصل إلى 73 مليون دولار بحلول عام 2004.والجدول رقم (4،) التالي يمثل دعم الصادرات المخصص لمجموعة من المنتجات والكميات المدعمة.

الجدول(4 ،8): دعم الصادرات بحسب المنتجات والكميات المدعومة في فترة الأساس (1986-1990)

المنتجات	قيمة الدعم (ألف دولار)	نسبة الدعم(%)	الكميات المدعمة(الف طن)
الحبوب الخشنة	64	0,1	18
الزيوت النباتية	5808	6	552
البذور الزيتية	288	0,3	73
السكر	55469	57,7	1741
منتجات الألبان	167	0,2	11
لحوم الأبقار	5722	0,9	107
لحوم الدواجن	4923	0,1	98
المشروبات الخفيفة والكحولية	84	0,1	8
النبيذ	267	0,3	20
الفواكه و الخضر الطازجة	2565	2,7	143
الفواكه والخضر المجهزة	19943	20,7	566
التبغ	276	0,3	3
القطن	214	0,2	4
الكاكاو	281	0,3	9
منتجات الحبوب	94	0,1	5
الزهور	52	0,1	1
المجموع	9617	100	3357

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

يتبين من الجدول أن اكبر إنفاق على دعم الصادرات هو لمنتج السكر 57,7 % من المجموع، يليه الخضر والفواكه المجهزة 21% وبقية قيمة الدعم موزعة على المنتجات الأخرى الأربعة عشر وكذلك تعكس كميات الإنتاج المدعوم أن منتج السكر هو أكثر منتج مدعما كميا، وقد أخطرت البرازيل أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ما بين 1995 و1998 بأنها لم تقدم أي دعم للصادرات الخاصة بالمنتجات

الزراعية[1].وفي عام2003 أخطرت البرازيل أعضاء منظمة التجارة العالمية انه لم يمنح إعانات للمنتجات الزراعية بين عامي 1999 و2001،[2] كما قامت بإشعار المنظمة سنة 2009 بأنها لم تقدم أي دعم للصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من 2002 ّ . 2007[3]، ونفس الشيء بالنسبة لعام 2008 لم يكن هناك دعم مقدم لصادراتها الزراعية.[4]

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن البرازيل تلتزم بأحكام اتفاقية الزراعة فقد خفضت معدلات التعريفة الجمركية التي طبقتها والتزمت بتخفيض الدعم المحلي وامتنعت عن تقديم الدعم للصادرات الزراعية فهي لم تستفيد بالقدر الكافي من مرونة تقديم الدعم التي سمحت به منظمة التجارة العالمية وهذا تبعا للسياسة الزراعية التي انتهجتها.كذلك وتماشيا مع موقف أعضاء مجموعة كرينز، لعبت البرازيل دورا نشطا في لجنة الزراعة بمنظمة التجارة العالمية خلال المناقشات التي جرت بشأن دعم الصادرات، وذكرت بكل وضوح أنها تود إلغاءه وأعربت عن قلقها إزاء الأسلوب المطبق في ترحيل دعم الصادرات الذيٍ لا يستخدم إلى السنوات التالية. كذلك حثت البرازيل بقوة على تنظيم استخدام التسهيلات الائتمانية التي تقدم للصادرات.[5]

II . القضايا التي تهم الهند والبرازيل في المفاوضات الخاصة بالزراعة

1. القضايا التي تهم الهند في المفاوضات الخاصة بالزراعة:

تهتم الهند بعدة قضايا في المفاوضات الزراعية التي من الممكن أن تترتب عليها نتائج شديدة الخطورة بالنسبة للزراعة الهندية والمتمثلة في الأتي:

[1]Rapport du Secrétariat ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMCWT/TPR/S/75 , 27 septembre 2000,p69.
[2] Rapport du Secrétariat, WT/TPR/S/140 ,EXAMEN DES POLITIQUES COMMERCIALES(BRÉSIL) ,Document de l'OMC WT/TPR/S/140 **,1** novembre 2004 ,p 89 .
[3] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/25 ,16 mars 2009 .
[4] La notification concerne les engagements en matière de subventions à l'exportation ,Comité de l'agriculture , Document de l'OMC G/AG/N/BRA/28 ,2 octobre 2012 .
[5] Martine Guibert, Brésil acteur et stratège dans les négociations agricoles internationales, Copyright ©2002 Géoconfluences - DGESCO - ENS de Lyon.

. الالتزامات التي تنص عليها جولة الأوروغواي؛

. انعدام الأمن الغذائي ومستوى الفقر؛

. بعض القضايا المحددة الذي تهم الهند في الجولة المقبلة؛

قضايا الأمن الغذائي في سياق اتفاقيةِ منظمة التجارة العالمية؛

تأثير تحرير التجارة على استقرار الأسعار؛

سياسات شبكات الأمان؛

إدارة الفوائض الغذائية العرضية.

أولا. الالتزامات التي تنص عليها جولة أوروغواي:

فقد لوحظ أن الهند لا تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات كثيرة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الزراعة، فيما يتعلق بالدعم المحلي وزيادة قدرة الصادرات على المنافسة بالرغم أن مقياس الدعم الكلى غير السلعي كان موجبا، كان الدعم السلعي بالسالب بدرجة كبيرة و بالتالي هناك مجال واسع لزيادة مستويات الدعم دون أن يكون في ذلك انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمة. والاستثناء الممنوح لتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية– وهو الاستثناء الذي لم تنتفع به الهند حتى الآن وإن كانت تحتفظ بحقها في الانتفاع به عند اللزوم– ينص على إمكانية دعم مستلزمات الإنتاج. وتترتب على ذلك بعض النتائج في مجال دعم الصادرات الذي كان قد ألغي قبل عقد اتفاق الزراعة.

ولقد كانت هناك بعض الصعوبات فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، وكانت تتصل أساسا بالتدابير غير التعريفية. وكانت المشاكل قليلة فيما يتعلق بالتعريفات. فلقد كانت الرسوم المطبقة، كما سبق الإشارة إليه أدنى عموما من الرسوم المربوطة بما يصل إلى 50% بالنسبة للجانب الأكبر من بنود التعريفة الجمركية الزراعية. وعلى الرغم من أن الرسوم المطبقة على بعض المنتجات كانت تتجاوز الرسوم المربوطة، فإن

خفض الرسوم المطبقة إلى مستوى الرسوم المربوطة لا ينبغي أن يِخلق صعوبات كبيرة ومع ذلك، هناك منتجات تصل الرسوم المربوطة عليها إلى مستوى الصفر أو أنها تكون منخفضة جدا، وهو ما يضع الهند أمام موقف صعب نظرا لأهمية هذه السلع للأمن الغذائي. وتحاول الهند إعادة التفاوض بشأن هذه التعريفات في منظمة التجارة العالمية .

والجدول الزمني الموضوع لإلغاء القيود الكمية المطبقة على كثير من المنتجات الزراعية لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات يمثل صعوبات أكبر بالنسبة للهند. فلم يوافق العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية على الاقتراح الخاص بإلغاء القيود الكمية على مدى فترة أطول من الوقت، مما يجعل الهند مضطر إلى الموافقة على إلغائها في موعد مبكر.

ثانيا. انعدام الأمن الغذائي ومستوى الفقر:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من القضايا الحرجة بالنسبة للهند فهي تسعى إلى التعامل معها بأكبر قدر من العناية وستظل قضية حيوية بالنسبة لها ، ومن المرجح أن يكون تأثير تحرير التجارة سلبيا على الفقراء بالمناطق الريفية والحضرية بطرق مختلفة، كأن يكون ذلك بتعريض صغار المزارعين لمنافسة الواردات ورفع مستوى أسعار المواد الغذائية. والطريقة الملائمة التي تم تحديدها لمواجهة هذه المشاكل هي تدابير شبكات الأمان، مثل برامج توفير فرص العمل ودعم المواد الغذائية لفئات معينة من السكان. وقد أوضحت الدراسات أن الهند تستطيع الربط بين المخزونات الاحتياطية ونظام التجارة الحرة في تطبيق برنامج لتثبيت أسعار الأغذية، بما يتفق تماما مع اتفاقية الزراعة .

ثالثا. بعض القضايا المحددة الذي تهم الهند في الجولات المقبلة:

رغم أن الهند تقيدت بقواعد اتفاقيه الزراعة، نصا وروحا، واحترمت جل التزاماتها، تعتقد الحكومة أن الاتفاقية تترك مجالا كبيرا لإساءة التطبيق، وخصوصا من جانب البلدان المتقدمة التي لجأت، وما تزال تلجأ، إلى دعم وحماية منتجاتها المحليةِ بشكل مفرط مما يقضي على المنافع التي بشرت بها الاتفاقية للبلدان التي تكون التكاليف فيها منخفضة ولا تطبق تدابير الدعم مثل الهند. وتتيح المفاوضات الجديدة

فرصة لمتابعة هذه القضايا .وسيكون إدخال إصلاحات على المجالات التالية، بصفة خاصة، مفيدا للهند[1]:

النفاذ إلى الأسواق

- إلغاء جميع أشكال الحواجز غير التعريفية، إلا إذا كانت لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات؛
- إلغاء حصص التعريفة الجمركية التي تبين أنها تقوم على التمييز وتفتقر إلى الشفافية؛
- ربط جميع التعريفات الجمركية بمعدل موحد من جانب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، ومن المفضل أن تتراوح بين 40 – 50 في المائة؛
- تعديل الأحكام الحالية الخاصة بمكافحة الإغراق، وهي الأحكام التي أساءت تطبيقها البلدان التي تتمتع بقدرات مالية ومؤسسية تمكنها من إعمال هذه الأحكام بكثرة وبما يضر بالبلدان المصدرة التي تكون التكلفة فيها منخفضة؛
- وإلغاء التدابير الوقائية؛
- الخاصة في مجال الزراعة أو جعلها في متناول جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية .

تدابير الدعم المحلي:

- ربط مستويات مقياس الدعم الكلي على السلع منفردة بدلا من ربطها بشكل إجمالي كما هي في الوقت الحاضر، لكي يمكن تحقيق الهدف المنشود وهو ترويج التجارة العالمية على أساس الميزة النسبية؛
- قبول المبدأ القائل بأن الدعم السعري السلبي يعد أيضا من التدابير التي تؤدي إلى تشويه التجارة، وبالتالي السماح للبلدان التي يكون مقياس الدعم الكلى فيها بالسالب بخصمه من الدعم الموجب عند حساب مقياس الدعم الكلي. فلا تستطيع البلدان التي تفتقر إلى الأمن الغذائي مثل الهند

[1] www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.

الإبقاء على أسعار المنتجات مرتفعة، ولذلك يجب أن تعويض المزارعين عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج؛

دعم الصادرات:

إن تمتع بعض البلدان بمجال كبير لدعم صادراتها يحمل البلدان الأخرى تكاليف محتملةَ، وهذا يجافى الإنصاف فضلا عن إنه يساعد أيضا على بقاء الاختلال الذي تعاني منه اتفاقيةِ الزراعة ولذلك، يجب إلغاء دعم الصادرات تماما. وقد أظهر العديدِ من الدراسات أن الهند تتمتع بميزة نسبية في مجموعة كبيرة من منتجاتها الزراعية، نظرا للتنوع المناخي الواسع الذي يساعدها في مجال الإنتاج الزراعي. وهناك شعور متزايد في الهند بأنها ينبغي أن تتعاون مع أعضاء مجموعة كرينز في قضية دعم الصادرات والإصلاحات الأخرى المطلوب إدخالها على شروط النفاذ إلى الأسواق.

الأمن الغذائي :

- الاحتفاظ بحق فرض ضريبة تصدير على السلع التي تتمتع فيها الدولة بقوة في السوق، وذلك لتمويل دعم السلع الاستهلاكية الذي يعد ضروريا جدا في ضمان الأمن الغذائي للفقراء؛
- ضمان استمرار سماح قواعد منظمة التجارة العالمية بعمليات المخزونات الاحتياطية المشروعة لأغراض الأمن الغذائي؛
- السماح بتعديل التعريفات التي ربطت في مستوى منخفض جدا ورفعها إلى مستوى التعريفات الموحدة، كما هو مقترح فيما سبق، بالنسبة للمنتجات التي تؤثر تأثيرا مباشرا" على الأمن الغذائي.
- وإيجاد حل، في نطاق قواعد منظمة للتجارة العالمية، لإدارة الفوائض الغذائية العرضية التي تواجه البلدان القريبة من مستويات الاكتفاء الذاتي عندما تكون المحاصيل وفيرة والأسعار في السوق العالمية منخفضة، ولكنها ممنوعة من دعم الصادرات .

وباختصار، يوجد شعور عام بأن الهند يمكن أن تستفيد كثيرا لو أن اتفاقيةِ الزراعة أصبحت فعالة وأصبحت تحقق التوازن بين حقوق والتزامات جميع الأطراف. ولقد كانت الهند من الأعضاء النشطين في منظمة التجارة العالمية وينبغي عليها أن تواصل العمل من اجل جعل هذه المنظمة، كما أكد ستجلتز، محفلا ل "الإنصاف(15) "، فهذا يضمن أيضا بقاءها كمحفل متعدد الأطراف .

2 . القضايا التي تهم البرازيل في المفاوضات الخاصة بالزراعة:

تدخل البرازيل جولة المفاوضات الجديدة الخاصة بالزراعة وهي في موقف يختلف كثيرا عما كانت فيه في بداية جولة أوروغواي. فكما سبق الإشارة إليه أن البرازيل قد ألغت تماما جميع القيود الكمية على التجارة و أن معدلات التعريفة الجمركية المطبقة كانت منخفضة، بل إنها كانت منخفضة أيضا مقارنة بالمعدلات التي ارتبطت بها البرازيل أمام منظمة التجارة العالمية . ويستخلص من ذلك وجود قدر كبير من المرونة بالنسبة لتغيير التعريفات المطبقة تجاوبا مع الصدمات الداخلية والخارجية غير المتوقعة. كذلك لم تكن هناك أي قضايا في ما يتصل بحصص التعريفة الجمركية. وفيما يتعلق بتدابير الدعم المحلي، لم تكن البرازيل في حاجة إلى أن تفعل الكثير في سبيل التقيد بالقواعد التي تنص عليها اتفاقية الزراعة، وبقي أمامها مجال واسع لزيادة نفقات الدعم عند اللزوم. كما احتفظت البرازيل كذلك بكثير من المرونة في مجال دعم الصادرات ، إلا أنه من غير المرجح أن تلجأ إلى مثل هذه التدابير كثيرا لأن مجموعة كرينز التي تنتمي إليها تعارض تماما هذا الاتجاه.

وهكذا، لا تهتم البرازيل في المفاوضات الجديدة بما يتعين عليها أن تفعله في الداخل بل بظروف الأسواق العالمية. فسياسات التجارة الداخلية فيها تتناقض تناقضا حادا مع ما تواجهه في الأسواق العالمية. وبمعنى آخر، تعد الاهتمامات الخاصة بالممارسات التجارية في البلدان الشريكة لها، أو التي يمكن أن تكون شريكة لها، على رأس اهتماماتها في الوقت الحاضر .واهتمامات البرازيل ومواقفها التفاوضية في هذا الصدد معروفة تماما، بحكم كونها عضوا في مجموعة كيرينز، وهي تتلخص فيما يلى :

أولا . النفاذ إلى الأسواق:

تشمل صادرات البرازيل الرئيسية من المنتجات الزراعية كما سبق الإشارة إليها المنتجات الغذائية، وخصوصا فول الصويا، والدواجن، ولحوم الأبقار، والسكر والفواكه، وهى منتجات تقوم بتصديرها أيضا البلدان الصناعية الرئيسية. وتعد التعريفات التي تفرض على هذه المنتجات بموجب مبدأ الدولة الأولى بالرعايةِ، نتيجة لمفاوضات جولة أوروغواي، شديدة الارتفاع، باستثناء فول الصويا. وعلاوة على ذلك، فإن شروط النفاذ إلى الأسواق ليست سهلة، لأن التعريفات التي تفرض على بعض المنتجات معقدة (إذ تجمع على سبيل المثال بين التعريفات التي تفرض بحسب القيمة والتعريفات النوعية) بل تفرض تَعريفات متغيرة على منتجات أخرى . ويتم تنظيم قدر كبير من الواردات التي تستوردها البلدان الصناعية الرئيسية من هذه المنتجات عن طريق حصص التعريفة الجمركية. ورغم أن زيادة الحصص يمكن أن تكون مفيدة، لا يعد ذلك هو الخيار المفضل بالنسبة للبرازيل نظرا لإمكانياتها الكبيرة في مجال التصدير وميزتها التنافسية .ويبدو أن صادراتها ستظل قادرة على المنافسة، لأن غلة المحاصيل مرتفعة ومستقرة. وبناء عليه، فمن الأرجح أن تستفيد البرازيل من خفض حصص التعريفة الجمركية أكثر بكثير مما تستفيد من زيادة هذه الحصص . كذلك فإن ارتفاع مستوى الدعم المحلي للزراعة في الدول الصناعية الرئيسية ودعم الصادرات في بعضها يعد أيضا من المسائل المثيرة للقلق بالنسبة للبرازيل .

ثانيا. الدعم المحلي:

أصبحت البرازيل، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الداخلية الشاملة، في وضع جيد يمكنها من التفاوض من أجل إخضاع تدابير الدعم المحلي لضوابط جوهرية .إذ يعتبر خفض الدعم المحلي في البلدان المتقدمة من مستوياته المرتفعة . وهو أمر موثق بشكل جيد في عدد من دراسات منظمةَ التعاون الاقتصادي والتنمية . من الأمور التي ما زالت تثير اهتماما خاصا بالنسبة للبرازيل، لكون الجانب الأكبر من الدعم يطبق على السلع التي تستطيع تصديرها أو كان من الممكن تصديرها. ولذلك، فمن مصلحة البرازيل خفض مستوى الدعم ليس فقط بشكل شامل، كما هو الحال في الوقت الحاضر ، بل بالنسبة لسلع معينة ، ويتعين على البرازيل أن تسعى من أجل وضع ضوابط لمدفوعات الدعم المباشر للدخل،

وهو الجانب الذي كثيرا ما يستثنى من التزامات الخفض على أساس أنه لا يضر بالتجارة وإن كان هذا القول لا يصدق بالضرورة في جميع الحالات .

ثالثا. دعم الصادرات:

أعرب عدد من المنظمات الزراعية، كما أعربت الحكومة البرازيلية ، في السنوات الأخيرة عن القلق الشديد إزاء التأثير العكسي الذي تحدثه الصادرات الزراعية المدعومة على المنتجين المحليين وكثيرا ما يكون ذلك مصحوبا بالزعم بوجود ممارسات غير منصفة في تجارة لحوم الأبقار ، واللبن المجفف، و القمح، والقطن والأرز. كما يعد إلغاء دعم الصادرات من الخطوات الضرورية للحد من أعباء التكاليف الاجتماعية المترتبة على عملِة التحول الجارية في القطاع الزراعي .

رابعا. تدابير مكافحة الإغراق:

تعرضت صادرات البرازيل الزراعية لتدابير مكافحة الإغراق في العديد من أسواق البلدان المتقدمة منها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بيد أن هذه التدابير تعد بلا مبرر لأن العامل الرئيسي وراء ارتفاع الصادرات البرازيلية هو أن الإنتاجية شهدت نموا ملحوظا ومتواصلا ومن المتوقع له أن يستمر. وتؤيد البرازيل تشديد القواعد التي تنظم تدابير مكافحة الإغراق .

خامسا. اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقية العوائق الفنية على التجارة:

لم تتأثر البرازيل عموما بهاتين الاتفاقيتين. ومع ذلك، فمن مصلحتها ضمان تشديد القواعد الحالية في جميع المجالات "الرمادية" وجعلها أكثر شفافية، لتلافي أي سوء تفسير لهذه القواعد من جانب البلدان المستوردة الرئيسية. ولقد كان من بين المجالات التي واجهت فيها البرازيل بعض التجارب غير المريحة الفواكه الاستوائية التي تتمتع بإمكانيات تصديرية كبيرة فيها.

وخلاصة القول تسعى البرازيل جاهدة إلى الدفع بالمفاوضات التجارية الخاصة بالزراعة وإخراجها من الجمود الذي تعرفه لأنها ترى فيها فرصة لزيادة تحقيق إمكاناتها التصديرية وتشجيع التنمية الزراعية.

ونظرا للثغرات والاستثناءات الكثيرة التي تتضمنها اتفاقيات جولة أوروغواي ، يتعين على الحكومة أن تتعامل مع هذه المفاوضات بحرص و أن تتعاون مع القطاع الخاص، والباحثين والبلدان التي تتفق معها في التفكير كالهند ، في تقدير الآثار التي يمكن أن تترتب على المقترحات الجديدة التي ستطرح للتفاوض .

المبحث الثالث: تجارة السلع الزراعية في الهند والبرازيل وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها:

تعد التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاديات الدول ببعضها، فرفاه المجتمع يرتبط بتأثيرات التجارة والسياسة التجارية ويعتمد ذلك التأثير على أدوار كل من الحكومة والوحدات الاقتصادية التي تتاجر وآلية التوزيع[1]. وبالنسبة للاقتصاديات الهند والبرازيل فالتجارة الخارجية تعد مصدرا رئيسا لتوفير التمويل للتنمية الاقتصادية فيهما، وتمثل التجارة في السلع الزراعية جزءا هاما في تجارتهما باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي .سيتم من خلال هذا الجزء التطرق إلى دراسة تجارة السلع الزراعية في الهند والبرازيل باعتبارهما من الدول الناشئة وتداعيات التعثر الحاصل في المفاوضات التجارية العالمية عليهما.

I . تجارة السلع الزراعية في الهند وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها: تحتل التجارة الخارجية الزراعية مكانة متميزة بين الأولويات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق برامج التنمية في كثير من الدول، باعتبارها مؤشرا هاما على مدى قدرة الدول على إنتاج السلع الإستراتيجية خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة والتي تعتمد في الأساس على القدرة التنافسية للسلع المصدرة.

وتسعى الهند جاهدة إلى زيادة التوسع في تصدير المحاصيل التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية في الأسواق العالمية الهادفة إلى الإقبال العالمي عليها ، وذلك لزيادة حصيلة الصادرات الزراعية .

[1] Winter ,l Alan, Trade Policy and poverty : what are links ? , in trade, technology and poverty in development. Report, world bank, 2000, p 03.

1. تطور الصادرات الهندية: تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلد، من خفض للعجز في الميزان التجاري ، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي إلى حسن استغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص عمل وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف. والجدول التالي يمثل تطور الميزان التجاري الزراعي للهند للفترة (2001 . 2012).

الجدول رقم (4 ،9) : الميزان التجاري الزراعي الهندي بين 2001 . 2012 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001	6,339	4,513	1,826
2002	9,911	4,954	4,957
2003	7,205	6,167	1,038
2004	8,799	6,822	1,977
2005	10,650	7,52	3,139
2006	13,452	7,976	5,476
2007	16,301	10,659	5,642
2008	21,251	12,005	9,246
2009	16,384	14,224	2,16
2010	23,106	17,864	5,242
2011	34,491	22,551	11,94
2012	42,305	25,668	16,727

المصدر: www.wto.org/english/res_e/statis_e

الشكل رقم (4،4): تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية في الهند بين 2001 . 2012

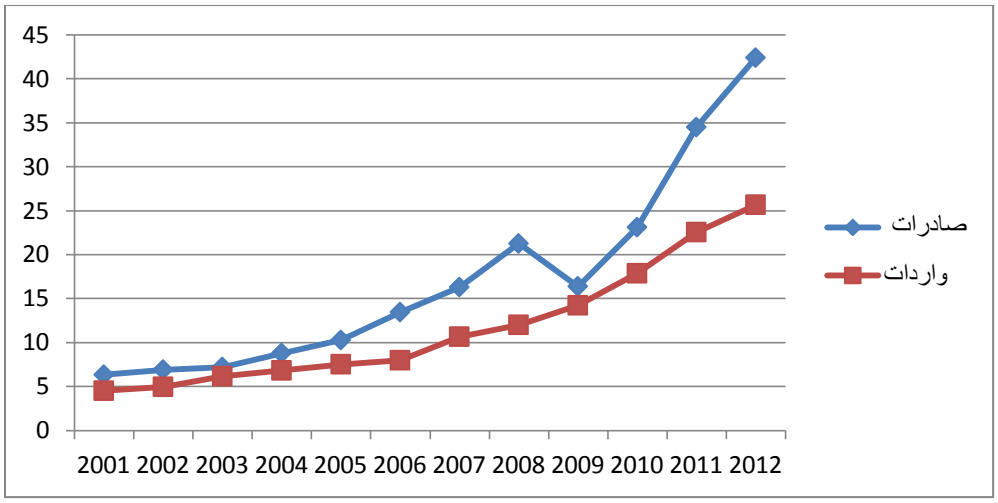

المصدر: نظم بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4، 9)

يتبين من معطيات الجدول رقم (9،4) والشكل رقم (4 ، 4) بأن الصادرات الزراعية الهندية حققت تحسن متتاليا خلال الفترة ما بين (2001 . 2012) ففي سنة 2001 بلغت قيمة الصادرات حوالي 6,3 مليار دولار ، ثم ارتفعت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف سنة 2008 لتصل حوالي 21,2 مليار دولار ، ثم انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بحوالي ما يعادل 5 مليار دولار في سنة 2009 مقارنة بالسنة التي قبلها نتيجة الأزمة الغذائية العالمية من جهة و استمرار التعثر الحاصل في المفاوضات التجارية العالمية في الملف الزراعي (بسبب الدعم والحماية) من جهة أخرى، لترتفع قيمة الصادرات بعدها ، حيث سجلت في سنة 2012 حوالي 42,3 مليار دولار على الرغم من استمرار تعثر المفاوضات الزراعية بسبب الدعم الزراعي الذي يحضا به القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة تبني الهند سياسة تحقيق الاكتفاء الغذائي، وسياسات تصديرية استهدفت تطوير حجم الصادرات وإرساء قواعد لجذب المزيد من العملة الصعبة من خلال تحرير التجارة الخارجية للعديد من السلع الزراعية.

2. تطور الواردات الهندية: إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الواردات هي إحدى الأدوات الهامة للتنمية ، فهي وسيلة للحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، كما أنها وسيلة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محليا ، فبالنسبة للواردات الزراعية الهندية فقد عرفت هي كذلك زيادة متتالية، لكن بوتيرة اقل من زيادة الصادرات الزراعية، فقد سجلت سنة 2001 حوالي 4,5 مليار دولار لترتفع بحوالي ستة أضعاف سنة 2012 لتصل إلى حوالي 25,6 مليار دولار نتيجة ارتفاع عدد السكان في الهند من سنة لأخرى.

وكتحصيل حاصل للاختلال بين الصادرات والواردات الزراعية الهندية وبالعودة إلى معطيات الجدول رقم (9،4) نجد بأن الفائض هو الصفة المميزة للميزان التجاري الزراعي في الهند ، حيث سجلت فائض في عام 2001 مقداره حوالي 1,8 مليار دولار ليبلغ الفائض عام 2012 في حدود 16,7 مليار دولار هذا رغم الكثافة السكانية للهند والمنافسة العالمية التي تعرفها الكثير من السلع الزراعية من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والبرازيل وبالإضافة إلى التعثر الحاصل في مفوضات التجارة العالمية مند أكثر من اثني عشرة سنة. في المقابل لا تزال الهند تواجه عدة تحديات اقتصادية داخلية، مثل الحاجة إلى إصلاح قطاع القوى العاملة، والاستمرار في تحقيق الأمن الغذائي. كما أن الهند في حاجة للاستمرار في المضي قدما نحو الحفاظ على سياستها المحافظة والموثوق في فاعليتها حتى لا تتسبب في تخويف المستثمرين، أو هروب رؤوس الأموال. كما أن الهند لا تزال قلقة بشان المفاوضات الزراعية وهي التي تعتبر حرية التجارة الزراعية خطرا استراتيجيا مهددا لان البلدان المتقدمة لا تزال تخرق اتفاق الزراعة بالاستمرار بالدعم المفرط لهذا القطاع ويمكن أن يتحول هذا التهديد إلى درجة حادة إن لم تكن الهند قادرة على الاستمرار في تنويع صادراتها الزراعية .

II. تجارة السلع الزراعية في البرازيل وتداعيات تعثر مفاوضات التجارة العالمية عليها:

. الصادرات والواردات الزراعية في البرازيل:

الصادرات الزراعية في البرازيل: البرازيل قديمة العهد بتصدير السلع الزراعية فهي عملاق زراعي

الجدول رقم (4 ، 10) الميزان التجاري الزراعي البرازيلي بين 2001 . 2012(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	18,44	19,18	24.21 8	30,86 7	35,04 8	39,52 7	48,287	61,39 8	57,659	68,5 85	86,4 43	86,43 5
الواردات	3,914	3,875	4,228	4,135	4,341	5.487	7,266	9,69	8,208	10,7 59	13,5 82	13,10 9
الميزان	14,52 6	15,30 5	19,99	26,73 2	30,70 7	34,04	41,021	51,70 8	49,451	57,8 26	72,8 61	73,32 6

المصدر : www.wto.org/english/res_e/statis_e

الشكل رقم (4، 5) : تطور قيم الصادرات والواردات الزراعية في البرازيل بين 2001 . 2012

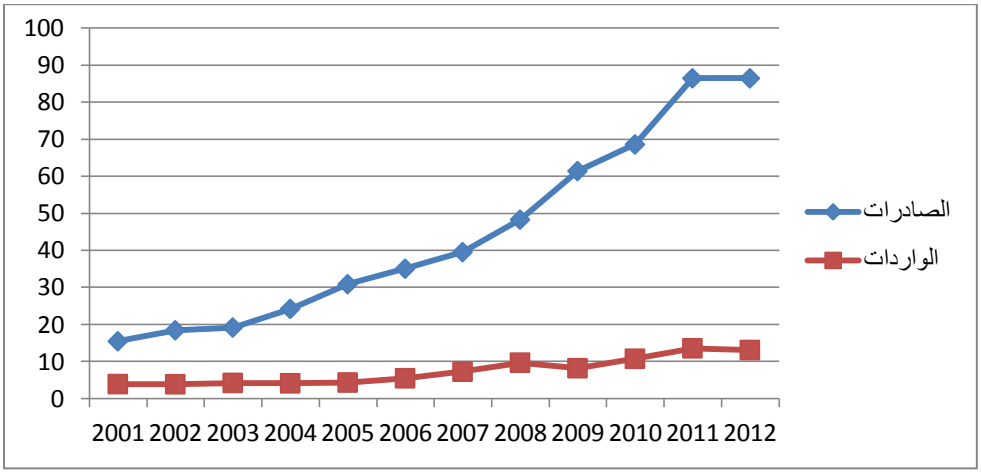

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4، 10)

فهي واحدة من المصدرين في العالم الرائدة في مجال السلع الزراعية، حيث تفيد المعلومات في الجدول رقم (4 ،10) والشكل رقم (4،5) بأن صادرات السلع الزراعية البرازيلية حققت زيادة متتالية خلال الفترة ما بين (2001 . 2012) ، بالرغم من التعثر الحاصل في المفاوضات التجارية العالمية في الملف الزراعي (بسبب الدعم والحماية)، ففي سنة 2001 كانت صادراتها الزراعية تقدر ب 18,44 مليار دولار لتصل حوالي الضعف في ظرف أربعة سنوات حيث بلغت 35,048 مليار دولار لتصل في سنة 2012 إلى حوالي 86,5 مليار دولار[1] ، والسبب في ذلك راجع إلى القدرات الإنتاجية العالية التي اكتسبتها البرازيل من جهة ، ومن جهة أخرى كون البرازيل تبيع مجموعة متنوعة من السلع الزراعية لجميع الأقاليم في العالم بالإضافة إلى الإصلاح المبكر لنظام التعريفات الجمركية من جانب واحد، زد على ذلك تعديلات أخرى على مستوى التعريفات تماشيا مع التزامات التي تعهدت بها في إنشاء السوق المشتركة لدول الجنوب حيث، كانت التعريفات الزراعية تتراوح ما بين 0 و 10 بالمائة.

. تطور الواردات الزراعية في البرازيل: فبالنسبة للواردات الزراعية البرازيلية فقد عرفت هي كذلك زيادة متتالية، لكن بوتيرة اقل من زيادة الصادرات الزراعية، فقد سجلت سنة 2001 حوالي 4 مليار دولار

[1] للتفصيل أكثر أنضر الملحق رقم (3)

لترتفع بحوالي ثلاثة أضعاف سنة 2012 لتصل إلى حوالي 13 مليار دولار نتيجة زيادة الطلب على بعض المنتجات الغذائية التي يحتاجها المستهلكين سنة لأخرى.

وتشير تطورات التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى أن معدل التبادل الصافي كان في صالح البرازيل خلال الفترة(2001 . 2012) نتيجة تزايد قيمة الصادرات بمعدل اكبر من نظيرتها للواردات، حيث تضاعف الفائض في الميزان التجاري الزراعي خمسة مرات معدل ، مما أدى ذلك إلى تحقيق الاقتصاد القومي لإرباح ، ومن خلال الجدول والشكل السابق تتعزز الفرضية القائمة على أن بالرغم من وجود تعثر في المفاوضات التجارية لم تتأثر المعاملات التجارية في المجال الزراعي في البرازيل .

خلاصة الفصل الرابع:

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل بأن التجارة الزراعة لها مكانة هامة في كل من الاقتصاد الهندي والبرازيلي خاصة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان ، وتوفير المدخلات الوسطية للعديد من الصناعات التحويلية ، كما أن الهند والبرازيل تسعيان لامتثال إلى القواعد التي نصت عليها اتفاقية الزراعة رغم الصعوبات التي واجهتهما في بعض المنتجات.

من جانب أخر هناك تأثير متزايد لكل من الهند والبرازيل في سير المفاوضات الزراعية الذي يرجع لا محالة إلى الارتفاع المستمر والملحوظ في التجارة العالمية مما جعل منها فاعلا أساسيا لا غنى عنه في مفاوضات التجارة العلمية وجبهة يضرب لقوتها ألف حساب .

تشير تطورات التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى أن الفائض هو الصفة المميزة للميزان التجاري الزراعي لكل من الهند والبرازيل رغم التعثر الحاصل في المفاوضات الزراعية بين دول أعضاء منظمة التجارة العالمية ، ومع ذلك فالهند والبرازيل تتحركان لزيادة الاستفادة من الجوانب الايجابية لبنود اتفاقية الزراعة بهدف إحراز اكبر قدر ممكن في صادراتهما الزراعية وغزو الأسواق العالمية .

تسعى كال من الهند و البرازيل جاهدة إلى الدفع بالمفاوضات التجارية الخاصة بالزراعة وإخراجها من الجمود الذي تعرفه لأنها ترى فيها فرصة لزيادة تحقيق إمكاناتها التصديرية وتشجيع التنمية الزراعية. ونظرا للثغرات والاستثناءات الكثيرة التي تتضمنها اتفاقيات جولة أوروغواي ، يتعين على الحكومة أن تتعامل مع هذه المفاوضات بحرص و أن تتعاون مع القطاع الخاص، والباحثين والبلدان التي تتفق معها في التفكير ، في تقدير الآثار التي يمكن أن تترتب على المقترحات الجديدة التي ستطرح للتفاوض .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

لقد تناولنا من خلال هذه الدراسة تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي لكل من الهند والبرازيل حيث تم التطرق إلى التجارة الزراعية في العالم من حيث مكانة ودور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وعرض بعض السياسات الزراعية لبعض الدول المتقدمة والنامية ، و الاتجاهات البارزة في الزراعة من حيث الإنتاج والطلب

كما تم عرض الملف الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة الذي يعتبر إحدى أكثر الملفات التي أثارت جدالا كبير في مفاوضات التجارة العالمية ، فقد كان لهذا الملف تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فلم تشمله ضوابط الجات على التجارة إلا عند انعقاد جولة أوروغواي والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الزراعة بعد مفاوضات شاقة بين الدول الأعضاء،كما قمنا كذلك بتحليل أثار تعثر مفاوضات التجارة العالمية على تطور المبادلات التجارية الزراعية في كل من الهند والبرازيل وذلك من اجل الإجابة غلى الإشكالية الرئيسية القائلة: ما هي الانعكاسات الناتجة عن تعثر مفاوضات التجارة العالمية في القطاع الزراعي على عمليات التبادل التجاري ؟

وعليه وبناءا على الأهداف المسطرة من هذه الدراسة في محاولة تحديد أهم الانعكاسات المترتبة عن تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتجارة بشأن الزراعة على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي لكل من دولة الهند ودولة البرازيل تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول إلى ما يلي:

. تتسم الاتجاهات الرئيسية للتجارة العالمية في السلع الزراعية بنمو غير منتظم، والتمركز في معظم الدول الصناعية وهي ما أثبتنا صحتها في الفصل الأول؛

. مفاوضات الزراعة هي تلك المفاوضات التي تهتم بتسيير و تحرير تجارة السلع الزراعية بين الدول لتحقيق الشفافية في مجال التجارة الدولية الزراعية.والتي تعرف تعثرا لاختلاف وتناقض مصالح الدول الأعضاء فيما بينها وهذا ما يثبت صحتها.

. فشل جولة مفاوضات الدوحة التجارية من شأنه أن يؤدي إلى تراجع نسبي لدور منظمة التجارة العالمية.وهذا ما يفند صحتها.

. قطاع الزراعة له دورا بارزا في الاقتصاد البرازيلي والهندي فبالرغم من تعثر مفاوضات التجارة العالمية للزراعة لم يقلل من فرص نفاذ الصادرات الزراعية(في لأسواق العالمية) لكل من الهند والبرازيل إلى أسواق الدول المتقدمة وهي فرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث عن الإشكالية القائمة ، ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

. توسعت التجارة العالمية الزراعية بنسبة اكبر من نمو الناتج الإجمالي الزراعي العالمي خلال السنوات الأخيرة .و تسيطر البلدان الصناعية بصورة عامة على التجارة في السلع الزراعية ، فلا يزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي يتصدران قائمة كبار المصدرين الزراعيين العالميين من خلال تبنيهما سياسات زراعية تعتمد بالدرجة الأولى على مختلف أساليب الدعم، إضافة إلى بروز بعض الدول الناشئة كالبرازيل والصين والهند والتي لها مكانة في التجارة الزراعية العالمية، أما البلدان الأقل نموا فهي الحلقة الضعيفة في التجارة الزراعية العالمية ؛

. لقد ظل تحرير التجارة العالمية مرتبط ارتباطا كبيرا بإرادة الدول المتقدمة وفق ما ترها مناسبا لظروفها ومصالحها التجارية ، فقد ظل قيام المنظمة العالمية للتجارة مرهونا بتصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها ما يقارب نصف قرن من الزمن ، ولكن لما تغيرت الظروف الاقتصادية و التجارية الدولية أصبح قيام منظمة عالمية تقود مسيرة التجارية أمرا ضروريا تمليه المصالح التجارية للدول المتقدمة والدول الناشئة على حد سواء؛

. إن اتفاق الزراعة لم ينجح سوى في وضع حد أقصى لا يمكن تجاوزه للدعم المشوه للتجارة، من دون تحقيق خفض فعال في المستويات المطبقة للدعم الزراعي؛

. أضحى تحرير التجارة العالمية محل شك في الوضع الحالي في ضوء إصرار الدول الغنية على الربط بين إسقاط الحماية لمزارعيها وموافقة الدول النامية على فتح أسواقها أمام منتجاتها وإلغاء كافة القيود الجمركية التي تحد من اندماج تلك الدول في اقتصاديات السوق الحر.

. عدم استعداد فرقاء الخلاف بعد للتخلي عن مواقفهم المتصلبة بخصوص المواضيع قيد التفاوض فالولايات المتحدة ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي مازالت متمسكة بجوهر سياستهما الحمائية المطلقة فيما يخص قطاعهما الزراعي، من حيث عدم إبداء الاستعداد المطلوب لإلغاء الدعم المالي الذي يحظى به المزارعون والذي يمكنهم من المنافسة السعرية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية العالمية. وذلك على الرغم من التكلفة الباهظة التي يكلفها هذا الدعم لموازنات بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛

. إن تعثر مفاوضات الزراعة سوف يضيق(يقلل من خلق وتنويع في التجارة الزراعية) من فتح آفاق جديدة أمام بعض الصادرات الزراعية في البرازيل والهند الأمر الذي يلقي العبء غلى بعض المنتجات المحلية؛

وبشكل عام فان استمرار تعثر المفاوضات الزراعية من شأنه ان يحرم الهند والبرازيل من زيادة الاستفادة أكثر من نمو الصادرات؛

. إن منظمة التجارة العالمية(بما في ذلك اتفاقية اورجواي للزراعة) هي منتدى للشراكة، والسياسات عادة تضعها البلدان المتقدمة ولكن ليست بغفلة عن البلدان النامية خاصة الهند والبرازيل ، حيث تدخل هذه البلدان للمنظمة طوعيا ودون إجبار من أحد. والقرارات تؤخذ بالتفاوض وليس بالتصويت كما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى. وهناك قواعد اللعبة تنطبق على الجميع، والهند والبرازيل فهمتا اللعبة جيدة وتتحركان لزيادة الاستفادة من الجوانب الإيجابية لبنود اتفاقية الزراعة بهدف زيادة احراز تقدما في اقتصادهما.

. الهند في حاجة للاستمرار في المضي قدما نحو الحفاظ على سياستها المحافظة والموثوق في فاعليتها حتى لا تتسبب في تخويف المستثمرين، أو هروب رؤوس الأموال. كما أن الهند تعتبر حرية التجارة الزراعية خطرا استراتيجيا مهددا لان البلدان المتقدمة لا تزال تخرق اتفاق الزراعة بالاستمرار بالدعم المفرط لهذا القطاع ويمكن أن يتحول هذا التهديد إلى درجة حادة إن لم تكن الهند قادرة على الاستمرار في تنويع صادراتها الزراعية ؛

. معدل التبادل الصافي كان في صالح البرازيل خلال الفترة(2001 . 2012) نتيجة تزايد قيمة الصادرات بمعدل اكبر من نظيرتها للواردات، حيث تضاعف الفائض في الميزان التجاري الزراعي خمسة مرات معدل ، مما أدى ذلك إلى تحقيق الاقتصاد القومي لإرباح لا يستهان بها.

المقترحات:

بعد دراسة موضوع تعثر المفاوضات التجارية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

. ضرورة خفض أو إلغاء الدعم الزراعي الذي تقدمه حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا للمزارعين لتحقيق تكافؤ الفرص بين الفقراء والأغنياء ودفع مفاوضات تحرير التجارة إلى الأمام؛

. الكف عن اتخاذ إجراءات تتناقض وقواعد منظمة التجارة العالمية والتي من شانها أن تخلف أثار سلبية على الأمن الغذائي والقومي والعالمي؛

. ضرورة وأهمية الاستمرار في دعم مطالب الدول الناشئة عامة والدول النامية خاصة بتعزيز قدرتها ورفع كفاءتها من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

. مطالبة الدول المتقدمة برفع القيود وتحرير القطاعات ذات الأهمية التصديرية للدول الناشئة والنامية؛

أفاق مستقبلية للبحث:

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي نرى فيها أنها يمكن أن تشكل مواضيع بحثية جديدة نذكر منها:

. تطور سياسات الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وآثارها على البلدان النامية.

. أحكام اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية وأثارها على تجارة القطن في بعض الدول الأقل نموا.

. دراسة تأثير انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي.

قائمة المراجع:

. المراجع باللغة العربية:

. الكتب:

1. إبراهيم العيساوي، **الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة.

2 . احمد فهمي جلال، **مهارات التفاوض،** مركز الدراسات العليا والبحوث في علوم الهندسة،القاهرة2008.

3 . إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2000.

4. بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، **منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية،** دار المريخ للنشر المملكة السعودية ،2006.

5 . رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثارها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012.

6 . سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه** ، دار الخلدونية، الجزائر 2008.

7 . صالح . ص . خالص، **الإعلام التجاري والمفاوضات التجارية الدولية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

8 . عادل احمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية دراسة مهام الاقتصاد الدولي المعاصر في ضوء الاتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية والآثار الناجمة عن تناسب مظاهر العولمة في نطاقه،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2010.

9 . عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية،** الدار المصرية اللبنانية، 2003.

10 . عبد المالك عبد الرحمن مطهر، **الاتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العامية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية، مصر 2009.

11 . عبد الوهاب محمد عبد الوهاب، **الجوانب التنظيمية لتجارة السلع الزراعية في مصر في ظل تحرير التجارة الدولية**، دار النهضة العربية القاهرة، 2012.

12 . عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1999

13 . عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من اوروغواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2003.

14 . عمر حماد أبو دوح محمد، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية الإسكندرية،2003

15. محمد صفوة قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولي**ة، الدار الجامعية،2009.

16- مغاوري شلبي علي، **النظام التجاري الدولي من هافانا إلى الدوحة** (رؤية من العالم الثالث)،دار النهضة العربية، القاهرة،2006.

17 . هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، العراق،2010.

18. خليل حسين، **السياسات الزراعية العربية**، من كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني بيروت 2006.

. المذكرات والاطروحات:

19. بوثلجة عائشة، **اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثارها على تجارة السلع في الدول العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2006. 2007.

20 . حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006

21 . عبد الوهاب رمدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2006-2007.

22 . عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006.

23 . محمد رمضان إسماعيل اللقة، **المعوقات التجارية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية**، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الزراعية جامعة الزقازيق،2008.

24. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر-3-، 2012.2011.

25. فوزية غربي،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة،2007.2008.

26. خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في اقتصد البيئة ، غير منشورة،2009،

. المجلات والدوريات والمؤتمرات:

27. المركز الوطني للمعلومات للجمهورية العراقية، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، افريل 2005.

28 . المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي** ، سلسلة جسر التنمية العدد 81 ، مارس 2009.

29. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم 2010.

30. المعهد العربي للتخطيط بالكويت،**أساليب التفاوض التجاري الدولي**،العدد53 ماي2006.

31 . المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **السياسات الزراعية**، العدد 21 سبتمبر 2003.

32. بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي . مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية.** ، مجلة الباحث العدد 2009/09.

33 . رانية ثابت ألدروبي، **واقع الأمن الغذائي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . مجلد 24. العدد الأول . 2008 .

34. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث العدد 2004/03.

35 . عادل السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)**، بحوث وأوراق المؤتمر العربي الرابع مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية فيفري 2009.

36. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق**،E/ESCWA/GRID/2005/3 .

37ـ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، **كتيب عن : موضوعات أجندة الدوحة للتنمية** E/ESCWA/GRID/2003/29 .

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ترجمة غير رسمية **لمشروع مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في31تموز /يوليو 2004.**

39ـ المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وإفريقيا (AALCO)، **منظمة التجارة العالمية (WTO) كاتفاق إطاري ومدونة قواعد سلوك التجارة العالمية،** AALCO/49/DAR ES SALAAM/2010/S 13.

40ـ اشرف مختار، **تطور مفاوضات جولة الدوحة**،بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية منشورات المنظمة العربية للتنمية ، جويلية 2012

41 . لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية، **مسودة ورقة قطاع الزراعة والموارد المائية،** العراق، 2009.

42 . تمام الغول، **الإطار المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية** ، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية 2009.

43. عبد الواحد العفوري، **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة،** بحوث وأوراق المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، مسقط 2009.

44ـ عيسى حمد الفارسي، **الآثار الاقتصادية للانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية** ،بحوث وأوراق المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية 2007.

45. صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة **التجارة العالية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لآثار المحتملة لاتفاقيات التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**،ورقة مقدمة في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

46 . محمد علي محمد، **لمحة عن السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوروبي**،المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،منظمة الأغذية والزراعة،2006.

47. مليكة زغبيب، قمري زينة، **البيئة ، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية لجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009.

48. مقدم عبيرات، طواهر محمد تهامي، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني جوان 2002.

49. مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ، **تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية**، نيويورك وجنيف 2003.

50 . مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، سبتمبر 2012(TD/B/59

51. مقدم عبيرات، طواهر محمد تهامي، **موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني جوان 2002.

52. نهاد دمشقية، تمام صبيح، **مؤتمر هونغ كونغ المؤتمر الوزاري السادس 2005، التداعيات والتطورات 2004- 2005**، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة السورية.

53. وليد نبيل النزهي، **الرؤية المستقبلية لجولة الدوحة للتنمية من منظور الدول العربية**، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمرات بعنوان التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربة، منشورات المنظمة العربية للتنمية 2007.

54- وليد نبيل النزهي، **تطور مفاوضات الزراعة في إطار جولة الدوحة**، وكيل الوزارة . وزارة التجارة والصناعة جمهورية مصر العربية، بدون سنة نشر.

55- كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، روما: المركز الوطني للسياسات الزراعية،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومنظمة الأغذية والزراعة،2006.

56 . نفل الدوسري، **المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية وبعض التطبيقات الأخرى**، المعهد العربي للتخطيط،2005.

57 . محمد رضوان، **من الدوحة إلى كانكون**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، أوراق موجزة للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،الأمم المتحدة 2003 وثيقة رقم E/ESCWA/GRID/2003/22.

58 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة مشكلات السلع، **التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقيات التجارية والإقليمية**، الدورة التاسعة والستون، روما ماي 2012.

59. علي لطفي، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**،بحوث أوراق المؤتمر العربي الثاني مسقط،2007.

60- علي بن أبي طالب الرحمن محمود، **تقييم نظام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الصعوبات والعوائق التي تواجهها الدول الساعية للانضمام**، بحوث أوراق المؤتمر العربي الثاني مسقط،2007.

61- إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري للتحضير لمؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الاردن2005.

62. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **جمهورية الهند وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية**، المجلس التنفيذي الدورة السادس والثمانون، روما 12 - 13 ديسمبر 2005

التقارير:

63. تقرير عن التنمية في العالم، الزراعة من اجل التنمية 2008.

64 . المركز الوطني للسياسات الزراعية ، التقرير السنوي للتجارة الزراعية السورية، 2010.

65 . تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حالة الأغذية و الزراعة في العالم 2012.

. المراجع باللغة الأجنبية:

-Ouvrages :

66 -Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier,le negociations agricoles a L'OMC Document réalisé pour le Séminaire de haut niveau sur les enjeux de la conférence ministérielle de Cancun pour les pays francophone2003

67-Denis Perreault, **Une politique ou des politiques agricoles au Canada** ?, Cahiers de recherche sociologique , vol. 5, n° 1, 1987

68-Européen agri- coopératives , Le rôle de l'Agriculture Biologique dans l'Agriculture Européenne

69 - Fiche enseignant – Cycle 3 - L'Agriculture et l'Union européenne.

70- Francis Ernest Kern, Eric Hazard, **OMC: la guerre du Cotton**, Altern économique, L'économie politique ,2006.

71- GRACE SKOGSTA ,**Sommaire des buts de la politique gouvernemental canadienne de l'industrie agroalimentaire, ses objectifs et ses instuments**, Feverier 2011.

72- GAAT Secretariat, **An Analysis of Proposed Uruguay Agreement, with Particular Emphasis of Aspects of Interest to Developing countries Now** 1993.

73 -OMC E-Learning-Copyright,L'agriculture à L'OMC ,juin 2010.

74- Luca Chinotti, **Les effets de l'Accord sur l'Agriculture de l'Uruguay Round sur les pays en développement Une entrave ou une opportunité pour le développement ?,** TRAVAUX DE SCIENCE

POLITIQUE Nouvelle série N : 17, Université de Lausanne Département de Science Politique BFSH 2 - 1015 Lausanne .

75- Marion François , **Les politiques agricoles américaines et européennes à l'épreuve des années 2000 Analyse comparée à travers les négociations à L'OMC** , Mémoire de séminaire Revisiter l'articulation enter globalisation , commerce et développement, Université lumière Lyon2 , 3 septembre 2012.

76-Ministerial Conference Sixth session, Hong Kong, 13- 18 December2005, WT/MIN(05)/DECP

77-M .Masiiwa , Etudes sur le commerce et le développement. Fascicule n°14, Publication TRADES CENTRE ET Friedrich Ebert Stiftung, janvier 2002

78-Koichi Fujtta, **Green Revolution in India and Its Significance in Economic Development: Implications for Sub-Saharan Africa,** Center for Southeast Asian Studies, Kyoto University, Japan,

79- Paul krugman et Maurice Obstefeld , **économie internationale** , Pearson Ediction 7e édition 2006.

80 -Samuel Diéval ,Stéven Le faou, **OMC :résultats ,acteurs et perspectives des négociations à Hong Kong**,AFDI, janvier 2006.

-Rapports :

81-Confférence minhstérielle Huitième session Genève, 15 - 17 décembre2011 **(** WT/MIN(11)/11 **)**.

82-Décision du 17 décembre 2011,programme de travail sur le commerce électronique (WT/L/844).

83-Décision du 17 décembre 2011, Trraitemet préférentiel pour les services et fournisseures de service des pas les moins avancés (WT / L/847).

84-Décision du 17 décembre 2011 , mécanisme d'examen des politique commerciailes électronique (WT/L/848).

85-Décision du 17 décembre 2011,(WT/L844) et (WT/L845) et (WT/L846).

86 -Rapport du secrétariat, **Examen des politique commerial (brésil),** Document de l'OMC WT/TPR/S/283/Rev.1,26juillet 2013

87-WTO International tarde statistics2013

88-WTO International tarde statistics2012,P69

89- World development report 2008, **Agriculture for Development**

90 -world trade organization Annual Report 2011

91-Ministre de l'alimentation de l'agriculture de la pèche , **Les politiques agricultures à travers le monde : quelques exemples brésil**, juin 2009

-Sites internet:

92. إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وأثارها الثقافية وموقف المملكة السعودية منها،** تم الاطلاع عليها من الموقعwww.pdffactàry.com

93- صباح نعوش، **مؤتمرالتجارة العالمية في الدوحة ..الأهداف والنتائج**،على الموقع www.aljazeera.net/home/print/20/03/2013

94-http://faostat.fao.org/DesktopDefault

95-www.wto.org/French /thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

96-www.fao.org/ docrep /003/Y0491A,25/09/2012

97 -http://ar.wikipedia.org/wiki12/02/2013

98 -http://www.wto.org

99-www.wto.org/french/tratop

100 -**http://faculty.ksu.edu.sa/shenaifi/Documents** على **مقدمة في الزراعة** ــــــــ، الموقع

101-BRICS, joint **statistical publication 2013**

102 -www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/official_doc_e.h

103-www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a08.htm/23/12/2013.

104-www.yemen-nic.info/files/agric/expert/indiea.pdf/15/10/2013.

105 -FÓAO, The state of food and Agriculture In The World 2012.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

Afrique du Sud 1 janvier 1995 (GATT: 13 juin 1948)
Albanie 8 septembre 2000
Allemagne 1 janvier 1995 (GATT: 1 octobre 1951)
Angola 23 novembre 1996 (GATT: 8 avril 1994)
Antigua-et-Barbuda 1 janvier 1995 (GATT: 30 mars 1987)
Arabie saoudite, Royaume de 11 décembre 2005
Argentine 1 janvier 1995 (GATT: 11 octobre 1967)
Arménie 5 février 2003
Australie 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Autriche 1 janvier 1995 (GATT: 19 octobre 1951)
Bahreïn, Royaume de 1 janvier 1995 (GATT: 13 décembre 1993)
Bangladesh 1 janvier 1995 (GATT: 16 décembre 1972)
Barbade 1 janvier 1995 (GATT: 15 février 1967)
Belgique 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Belize 1 janvier 1995 (GATT: 7 octobre 1983)
Bénin 22 février 1996 (GATT: 12 septembre 1963)
Bolivie, État Plurinational de 12 septembre 1995 (GATT: 8 septembre 1990)
Botswana 31 mai 1995 (GATT: 28 août 1987)
Brésil 1 janvier 1995 (GATT: 30 juillet 1948)
Brunéi Darussalam 1 janvier 1995 (GATT: 9 décembre 1993)
Bulgarie 1 décembre 1996
Burkina Faso 3 juin 1995 (GATT: 3 mai 1963)
Burundi 23 juillet 1995 (GATT: 13 mars 1965)
Cabo Verde 23 juillet 2008
Cambodge 13 octobre 2004
Cameroun 13 décembre 1995 (GATT: 3 mai 1963)
Canada 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Chili 1 janvier 1995 (GATT: 16 mars 1949)
Chine 11 décembre 2001
Chypre 30 juillet 1995 (GATT: 15 juillet 1963)
Colombie 30 avril 1995 (GATT: 3 octobre 1981)
Congo 27 mars 1997 (GATT: 3 mai 1963)
Corée, République de 1 janvier 1995 (GATT: 14 avril 1967)
Costa Rica 1 janvier 1995 (GATT: 24 novembre 1990)
Côte d'Ivoire 1 janvier 1995 (GATT: 31 décembre 1963)
Croatie 30 novembre 2000
Cuba 20 avril 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Danemark 1 janvier 1995 (GATT: 28 mai 1950)
Djibouti 31 mai 1995 (GATT: 16 décembre 1994)
Dominique 1 janvier 1995 (GATT: 19 mai 1950)
Egypte 30 juin 1995 (GATT: 9 mai 1970)
El Salvador 7 mai 1995 (GATT: 22 mai 1991)
Emirats arabes unis 10 avril 1996 (GATT: 8 mars 1994)
Equateur 21 janvier 1996
Espagne 1 janvier 1995 (GATT: 29 août 1963)

Estonie 13 novembre 1995
États-Unis d'Amérique 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Ex-République yougoslave de Macédoine (ERYM) 4 avril 2003
Fédération de Russie 22 août 2012
Fidji 14 janvier 1996 (GATT: 16 novembre 1993)
Finlande 1 janvier 1995 (GATT: 25 mai 1950)
France 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Gabon 1 janvier 1995 (GATT: 3 mai 1963)
Gambie 23 octobre 1996 (GATT: 22 février 1965)
Géorgie 14 juin 2000
Ghana 1 janvier 1995 (GATT: 17 octobre 1957)
Grèce 1 janvier 1995 (GATT: 1 mars 1950)
Grenade 22 février 1996 (GATT: 9 février 1994)
Guatemala 21 juillet 1995 (GATT: 10 octobre 1991)
Guinée 25 octobre 1995 (GATT: 8 décembre 1994)
Guinée-Bissau 31 mai 1995 (GATT: 17 mars 1994)
Guyana 1 janvier 1995 (GATT: 5 juillet 1966)
Haïti 30 janvier 1996 (GATT: 1 janvier 1950)
Honduras 1 janvier 1995 (GATT: 10 avril 1994)
Hong Kong, Chine 1 janvier 1995 (GATT: 23 avril 1986)
Hongrie 1 janvier 1995 (GATT: 9 septembre 1973)
Iles Salomon 26 juillet 1996 (GATT: 28 décembre 1994)
Inde 1 janvier 1995 (GATT: 8 juillet 1948)
Indonésie 1 janvier 1995 (GATT: 24 février 1950)
Irlande 1 janvier 1995 (GATT: 22 décembre 1967)
Islande 1 janvier 1995 (GATT: 21 avril 1968)
Israël 21 avril 1995 (GATT: 5 juillet 1962)
Italie 1 janvier 1995 (GATT: 30 mai 1950)
Jamaïque 9 mars 1995 (GATT: 31 décembre 1963)
Japon 1 janvier 1995 (GATT: 10 septembre 1955)
Jordanie 11 avril 2000
Kazakhstan 30 novembre 2015
Kenya 1 janvier 1995 (GATT: 5 février 1964)
Koweït, État du 1 janvier 1995 (GATT: 3 mai 1963)
Lesotho 31 mai 1995 (GATT: 8 janvier 1988)
Lettonie 10 février 1999
Liechtenstein 1 septembre 1995 (GATT: 29 mars 1994)
Lituanie 31 mai 2001
Luxembourg 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Macao, Chine 1 janvier 1995 (GATT: 11 janvier 1991)
Madagascar 17 novembre 1995 (GATT: 30 septembre 1963)
Malaisie 1 janvier 1995 (GATT: 24 octobre 1957)
Malawi 31 mai 1995 (GATT: 28 août 1964)
Maldives 31 mai 1995 (GATT: 19 avril 1983)
Mali 31 mai 1995 (GATT: 11 janvier 1993)
Malte 1 janvier 1995 (GATT: 17 novembre 1964)
Maroc 1 janvier 1995 (GATT: 17 juin 1987)
Maurice 1 janvier 1995 (GATT: 2 septembre 1970)
Mauritanie 31 mai 1995 (GATT: 30 septembre 1963)
Mexique 1 janvier 1995 (GATT: 24 août 1986)

Moldova, République de 26 juillet 2001
Mongolie 29 janvier 1997
Monténégro 29 avril 2012
Mozambique 26 août 1995 (GATT: 27 juillet 1992)
Myanmar 1 janvier 1995 (GATT: 29 juillet 1948)
Namibie 1 janvier 1995 (GATT: 15 septembre 1992)
Népal 23 avril 2004
Nicaragua 3 septembre 1995 (GATT: 28 mai 1950)
Niger 13 décembre 1996 (GATT: 31 décembre 1963)
Nigéria 1 janvier 1995 (GATT: 18 novembre 1960)
Norvège 1 janvier 1995 (GATT: 10 juillet 1948)
Nouvelle-Zélande 1 janvier 1995 (GATT: 30 juillet 1948)
Oman 9 novembre 2000
Ouganda 1 janvier 1995 (GATT: 23 octobre 1962)
Pakistan 1 janvier 1995 (GATT: 30 juillet 1948)
Panama 6 septembre 1997
Papouasie-Nouvelle-Guinée 9 juin 1996 (GATT: 16 décembre 1994)
Paraguay 1 janvier 1995 (GATT: 6 janvier 1994)
Pays-Bas 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Pérou 1 janvier 1995 (GATT: 7 octobre 1951)
Philippines 1 janvier 1995 (GATT: 27 décembre 1979)
Pologne 1 juillet 1995 (GATT: 18 octobre 1967)
Portugal 1 janvier 1995 (GATT: 6 mai 1962)
Qatar 13 janvier 1996 (GATT: 7 avril 1994)
République centrafricaine 31 mai 1995 (GATT: 3 mai 1963)
République démocratique du Congo 1 janvier 1997
République démocratique populaire Lao 2 février 2013
République dominicaine 9 mars 1995 (GATT: 19 mai 1950)
République kirghize 20 décembre 1998
République slovaque 1 janvier 1995 (GATT: 19 mai 1950)
République tchèque 1 janvier 1995 (GATT: 15 avril 1993)
Roumanie 1 janvier 1995 (GATT: 14 novembre 1971)
Royaume-Uni 1 janvier 1995 (GATT: 1 janvier 1948)
Rwanda 22 mai 1996 (GATT: 1 janvier 1966)
Sainte-Lucie 1 janvier 1995 (GATT: 13 avril 1993)
Saint-Kitts-et-Nevis 21 février 1996 (GATT: 24 mars 1994)
Saint-Vincent-et-les-Grenadines 1 janvier 1995 (GATT: 18 mai 1993)
Samoa 10 mai 2012
Sénégal 1 janvier 1995 (GATT: 27 septembre 1963)
Seychelles 26 avril 2015
Sierra Leone 23 juillet 1995 (GATT: 19 mai 1961)
Singapour 1 janvier 1995 (GATT: 20 août 1973)
Slovénie 30 juillet 1995 (GATT: 30 octobre 1994)
Sri Lanka 1 janvier 1995 (GATT: 29 juillet 1948)
Suède 1 janvier 1995 (GATT: 30 avril 1950)
Suisse 1 juillet 1995 (GATT: 1 août 1966)
Suriname 1 janvier 1995 (GATT: 22 mars 1978)
Swaziland 1 janvier 1995 (GATT: 8 février 1993)
Tadjikistan 2 mars 2013
Taipei chinois 1 janvier 2002

Tanzanie 1 janvier 1995 (GATT: 9 décembre 1961)
Tchad 19 octobre 1996 (GATT: 12 juillet 1963)
Thaïlande 1 janvier 1995 (GATT: 20 novembre 1982)
Togo 31 mai 1995 (GATT: 20 mars 1964)
Tonga 27 juillet 2007
Trinité-et-Tobago 1 mars 1995 (GATT: 23 octobre 1962)
Tunisie 29 mars 1995 (GATT: 29 août 1990)
Turquie 26 mars 1995 (GATT: 17 octobre 1951)
Ukraine 16 mai 2008
Union européenne (anciennement Communautés européennes) 1 janvier 1995
Uruguay 1 janvier 1995 (GATT: 6 décembre 1953)
Vanuatu 24 août 2012
Venezuela, République bolivarienne du 1 janvier 1995 (GATT: 31 août 1990)
Viet Nam 11 janvier 2007
Yémen 26 juin 2014
Zambie 1 janvier 1995 (GATT: 10 février 1982)
Zimbabwe 5 mars 1995 (GATT: 11 juillet 1948)

الملحق رقم (2):

FIGURE 2.2 Brazil's crop production extends countrywide and includes many commodities besides corn and soybean

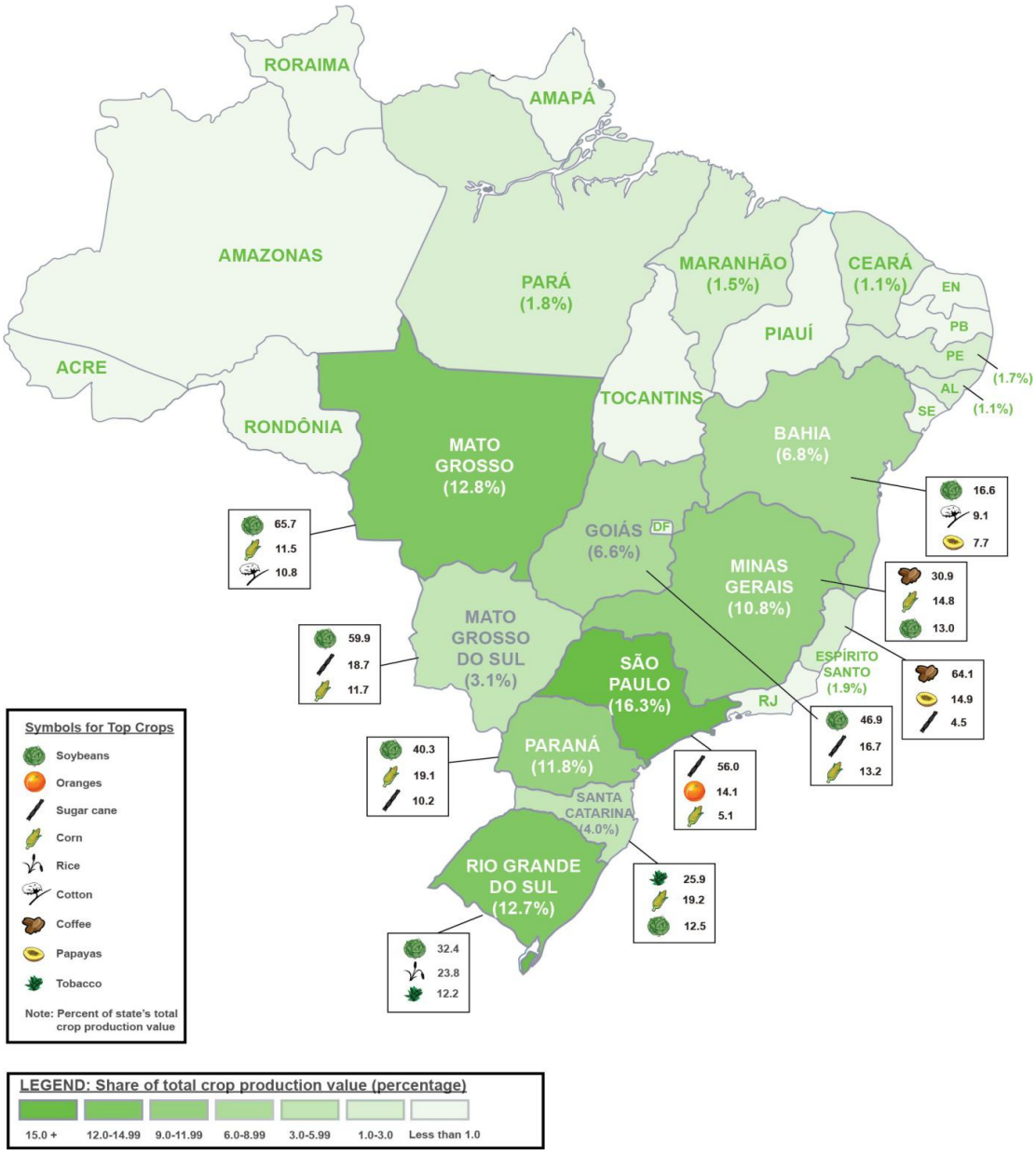

المصدر: United States International Trade Commission, **Brazil: Competitive factors in Brazil**
6**Affecting U.S. and Brazilian Agricultural Sales in Selected Third country Market** , Op. cit, P5

.

الملحق رقم (3):

FIGURE 2.3 Brazil's agricultural exports are concentrated in a few major products, 2011

(million $)

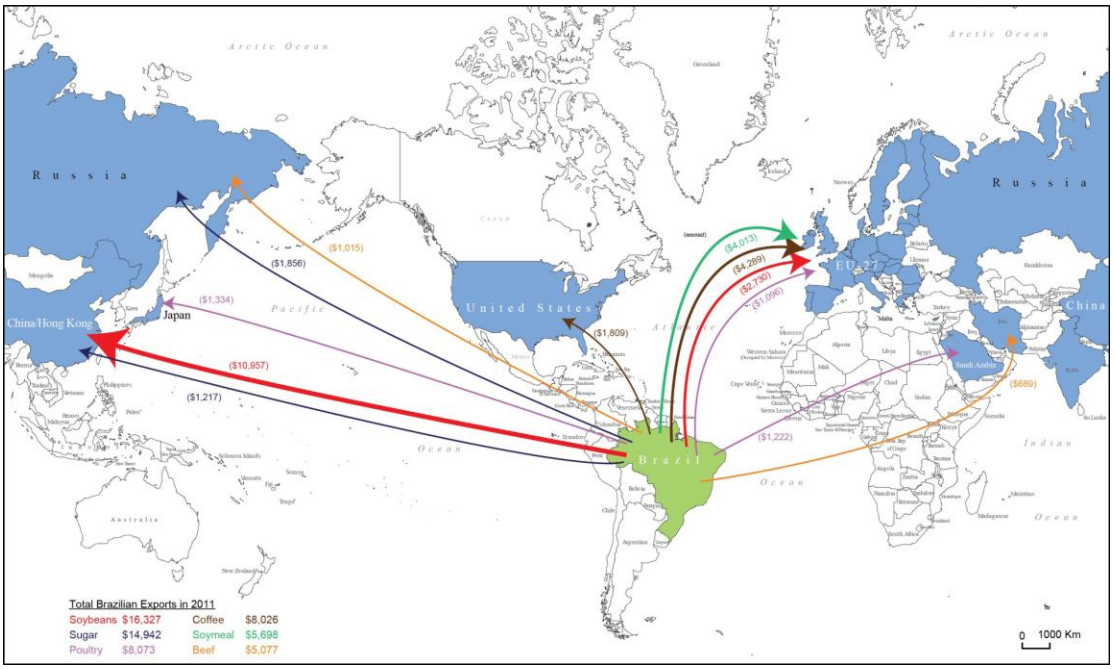

المصدر: United States International Trade Commission, **Brazil: Competitive factors in Brazil Affecting U.S. and Brazilian Agricultural Sales in Selected Third country Market** , Op. cit, P 67